

المجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912



مصطفى الشاذلي

الجزء الأول



الجيش المغربي
في القرن التاسع عشر
1830-1912

- العنوان : الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)
- المؤلف : مصطفى الشابي
- عنوانه : قطاع 11، هـ 18، حي الرياض - الرباط.
- الهاتف: 037 71 15 43
- الغلاف : من تصميم وإعداد عبد السلام العمراني
- 10، شارع اليمامة - الرباط
- الهاتف: 037 26 38 28
- لوحة الغلاف : تمثل تقنيين فرنسيين وهم يسلمون إلى ممثلي السلطان مولاي عبد العزيز مدافع خفيفة تحت مراقبة ضباط فرنسيين، وهي مأخوذة من مجلة: L'Illustration الفرنسية تحت عدد 3102 بتاريخ 3 أكتوبر 1903.
- تاريخ الإصدار : الطبعة الأولى 2008 م.
- الحقوق : محفوظة للمؤلف
- الإيداع القانوني : 2007/0531
- ردمك : 9954 - 8776 - 0 - 6
- الطبع : المطبعة والوراقة الوطنية
- زنقة أبو عبيدة - الحي المحمدي، الداوديات - مراكش
- الهاتف : 024 30 37 74 / 024 30 25 91

الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830~1912

مصطفى الشابي

الجزء الأول

2008

طبع هذا الكتاب بدعم من الجمعية المغربية
للتأليف والنشر والترجمة

الإهداء

إلى روح والدي أحمد بن محمد بن عبد القادر البوزراري الدكالي
الذي خطفته يد المنون وأنا في سن لم أكن بعد أعني معنى الموت.

إلى والدي فاطنة بنت عبد السلام بن داود العزوزي الرّجدي التي
لقتني مبادئ التعويل على النفس وخوض غمار الحياة بجد وثبات.

إلى رفيقة الطريق وصاحبة أكثر من فضل عليّ زوجي سعاد بنت
العربي أنكاي.

إلى أبنائي البررة عائشة وسكينة وأحمد.

إلى حفيدي أمين ابن رشاد العيداني وأخيه أيوب، أنبتهما الله نباتاً حسناً.

إلى شقيقتي كثرّة وأبنائها فاطمة الزهراء،

وعبد الرحيم، وعبد اللطيف، ومحمد.

شكر وتقدير

لاشك أن مدة إنجاز بحثنا هذا قد طالت نسبياً، حيث يعود تاريخ تسجيل الموضوع إلى سنة 1981، ومن ثمة وجاهة التساؤل، بل مشروعيته، عن أسباب هذا التأخير والإطالة، سيما وأن بحثنا لنيل دبلوم الدراسات العليا قد نوقش سنة 1974.

والواقع أن انشغالنا، أول الأمر، بالعمل النقابي، في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي، على المستوى المحلي والوطني، ثم انصرافنا إلى الإدارة الجامعية، بجامعة محمد الخامس ومحمد الأول بوجدة، ولمدة ليست بالهينة، قد حالاً بيننا وبين التفرغ الجدي لمزاولة عملية البحث والتنقيب.

بيد أن هذا كله لا يمنع من الإقرار بأن للمرحوم محمد حجي مِّنْستين علينا، أولهما حين تفضّل بقبول الإشراف على بحثنا هذا، وثانيهما أنه قد ظل، طيلة هذه الفترة كلها، يتتبع باهتمام متواصل تحرياتنا وأبحاثنا، متحلياً، على عادته المألوفة، بصبر وأناة جميلين، وبما عُرف عنه من لطف وتؤدد ولباقة، الأمر الذي يجعل المرء يُقرُّ، دون محاباة أو مغالاة، بأنه أمام عالم كبير، ورجل ميدان وتجربة مقتدر، يقدر الأمور حق قدرها. وإنني لأنتهز فرصة صدور كتابي هذا لأترحم على روحه الطاهرة، سائلاً المولى عز وجل بأن يحشره في زمرة عباده الصالحين.

وإنها لمناسبة مؤاتية كذلك أن أتوجه بصادق تشكراي إلى الإخوة الأساتذة الذين مكّنوني من الاطلاع على مجموعة من الوثائق والمصادر النادرة، أو الذين استفدت كثيراً من مناقشاتهم وملاحظاتهم، وأذكر منهم على الخصوص الزملاء المرحوم محمد المنوني، ومحمد منصور، وعبد العزيز الخمليشي، وأحمد شحلان ومحمد الفرّان.

وأما السادة العاملون بدور الكتب والوثائق، داخل المغرب وخارجه، فإن فضلهم عليّ لجليل وعميم، فشكراً لهم جميعاً من عميق الفؤاد، جزاهم الله خيراً على ما قدموه إليّ من مساعدات وخدمات وخدمات ثمينة، والله - سبحانه - لا يضيع أجر من أحسن عملاً والسلام.

تنبيه

أصل هذا الكتاب أطروحة جامعية قدمت للمناقشة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يوم الجمعة 25 مايو 2001، ونال بها المؤلف دكتوراه الدولة في التاريخ بميزة حسن جداً. وكانت اللجنة المكونة من الأساتذة : إبراهيم بوطالب رئيساً، ومحمد حجي مُقرراً، ومحمد الأمين البزاز عضواً، ومحمد منصور عضواً، وعبد العزيز خلوق التسماني عضواً، قد أوصت بأن تقوم الكلية بطبع هذا البحث ضمن منشوراتها.

قائمة الرموز المستعملة في البحث

(1) بالعربية:

خ. س	: الخزانة الحسنية بالرباط
م. و. م. م	: المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، B.G.R، والتي أصبح اسمها الآن المكتبة الوطنية للمملكة المغربية.
م. و. م. ر	: مديرية الوثائق الملكية بالرباط
خ. ع. ت	: الخزانة العامة بتطوان
خ. ص. س	: الخزانة الصبيحية بسلا
مح	: محفظة
مح. س	: محفظة سليمانة
مح. ر	: محفظة رحمانية
مح. س. م	: محفظة سيدي محمد
مح. ح	: محفظة حسنية
مح. م. ع. ع	: محفظة مولاي عبد العزيز
مح. م. ع. ح	: محفظة مولاي عبد الحفيظ







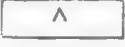








م. ك. أ. ر	: مجلة كلية الآداب، الرباط
ك	: كناش
مخ	: مخطوط
ق. ح	: قوائم حسابية
و. ز	: وثائق زيدانية
مج	: مجلد
ج	: جزء
ع	: عدد
س	: سنة
م. س، أو، op. cit	: مرجع سابق أو Opuscul Citato
ن. م، أو Ibid	: نفس المرجع أعلاه
د. ت، أو، S. d	: دون تاريخ أو Sans date
خ	: خيالة (فرسان)
ر	: رماة
طب	: طُبحي (مدفعي)
مق	: مُقدم
ق. م	: قائد مائة
خل، أو متو	: خليفة أو متوسط
ق. ر، أو أغ	: قائد الرحي، أو أغا

(2) بالأجنبية:

A.G.V.	Archives du Ministère de la Guerre, Paris
A.E.P.	Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris
C.M.	Correspondance du Maroc
C.C.C.M.	Correspondance Consulaire et Commerciale, Maroc
P.I.M.	Politique Intérieure, Maroc
C.P.M.	Correspondance Politique, Maroc
F.O.	: Foreign Office, Londres
Arch. Mar.	: Archives Marocaines
Arch. Berb.	Archives Berbères
B.C.A.F.R.C.	Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Renseignements Coloniaux
Hesp.	Hespéris
Hesp-Tam	Hespéris-Tamuda
R.M.M.	Revue du Monde Musulman
A.E.S.C.	Annales, Economic, Société, Civilisation
Gl.	Général
Col	: Colonel
Lieut ^t -Col	Lieutenant-Colonel
Cdt.	Commandant
Cap	Capitaine
Lieut ^t	Lieutenant
Sous-Lieut ^t	Sous-Lieutenant

لوحة رموز الخرائط والتصاميم والمسالك

لوحة رموز الخرائط، والتصاميم، والمسالك

	مسالك
	مدينة
	قرية
	دواوير
	قمة
	سوق
	زاوية
	ممر
	نقطة
	جبل
	غابة
	مجرى
	مجرى
	نقطة
	مسالك

المقدمة

أولاً: أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يتعلق هذا البحث بالجيش المغربي في القرن التاسع عشر، وذلك ما بين سنتي 1830 و1912، أي في فترة زمنية تبتدئ بالغزو الفرنسي للقطر الجزائري، وتنتهي بفرض مُعاهدة الحماية على المغرب، في شهر مارس من سنة 1912. وهذا يعني أن تناولنا للموضوع، سوف ينصب على فترة تاريخية أرغَمَ المغرب خلالها على مواجهة مباشرة ومستمرة مع الجار الجديد، في جناحه الشرقي من جهة، ومع باقي القوى الاستعمارية الأوروبية، المعززة بمكتسبات الثورة الفلاحية، والصناعية، والتقنية، والثقافية من جهة أخرى.

ومعلوم أن قوة الدول وقتئذ، كانت تقاس بقوة جنودها وعساكرها، وفاعلية عتادها الحربي. والحقيقة أن المغرب، شأنه في ذلك شأن البلاد التي تتسم ببنائها الاقتصادية والاجتماعية بسماوات بلاد ما قبل الرأسمالية، لم يستطع إلى هذا التاريخ، تحقيق ثورة فلاحية وصناعية، بل لم يتوصل إلى تحقيق حتى تحولات بسيطة في مجال التسيير، والعيش، والاكتساب، ناهيك بمجال الإبداع والابتكار. ومهما يكن الأمر، فإنَّ حديثنا لن يهتم، في المقام الأول، بطبيعة وميادين الصراع والتعامل بين المغرب والدول الأوروبية، بقدر ما سيحاول إمطة اللثام وإجلاء الغموض الذي ظل يكتنف جوانب عديدة من جهاز الجيش، خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخنا الوطني. وقد شجعنا على المُضي قُدماً في هذا السبيل، البحث

الذي كنا أنجزناه، حول «النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر». ولذلك قد يكون البحث الحالي، بمثابة تدقيق، وتفصيل وتصحيح لما كنا توصلنا إليه إذ ذاك مؤقتاً من نتائج بكيفية مختصرة، في شأن مؤسسة الجيش وشؤونها في سياق ترابطها مع باقي فئات وأجهزة التشكيلة الاجتماعية في مغرب القرن المذكور.

ومن ثمة تولدت لدينا قناعة قوية، بأن هذا الموضوع جدير بالبحث والتنقيب، ومن شأنه أن يُمهّد السبيل للتساؤل مثلاً عن دور الجيش، بصفة عامة، في عملية تحديث دواليب وأجهزة الدولة والبنيات الاجتماعية، وهل تسنى له فعلاً أن يضطلع بهذا الدور الخطير، أم لم يحدث ذلك في الفترة المذكورة؟ وبتعبير آخر، هل كان من الممكن تسخير وتوظيف الجيش المغربي ورجاله، ليصبح أداة تطور المجتمع وبنياته، أم العكس هو الذي حصل؟ وفي هذا السياق، نذكر هنا ما خلّص إليه الباحث الأمريكي رالستون (د- ب) (B - David - Ralston)، في كتابه: "الاقتداء بالجيش الأوربي: إدخال التقنيات والتنظيمات العسكرية الأوربية إلى البلاد الغير أوربية، Importing the European Army: the Introduction of European and Institutions into the Extra-European Countries (منشورات جامعة شيكاغو، 1990)، حيث يقول بأن أمر كل مجتمع رهين قبل كل شيء بتحديث وتطوير مؤسسته العسكرية. وقد اعتمد هذا الباحث في توصله إلى هذا الاستنتاج تجربة مسار خمس دول تنتمي إلى فضاءات حضارية متنوعة، وهي روسيا، واليابان، والصين، ومصر، وتركيا. من جهة أخرى يتبين جلياً، على ضوء ما أنجز حتى الآن من دراسات وأبحاث جامعية، حول الجيش المغربي في الفترة موضوع دراستنا هذه، سواءً تلكم التي أنجزت داخل المغرب أو خارجه، أن عدداً من الجوانب والإشكاليات، ما زال لم يُدرس بما فيه الكفاية، توضيحاً وتدقيقاً. ولهذا، حاولنا من جهتنا أن

نعمق البحث والتنقيب في بعض تلك الإشكاليات والجوانب، كمسألة أعداد الجند والعسكر، على امتداد الفترة الزمنية المختارة، والخسائر البشرية في ميادين القتال، والأصول الاجتماعية والجغرافية لأفراد الجيش، وعلاقة هذا الأخير بالدولة والمجتمع، كما حاولنا التدقيق في مسألة تموين الجيش، سواء تعلق الأمر بالعسكر النظامي، أو بأفراد الكيش، أو بجراك القبائل، وبالتالي حاولنا الكشف عن إسهامات القبائل في تموين الحركات السلطانية، والبعثات العسكرية المخزنية. وارتأينا كذلك إثبات خرائط ورسوم لعدد من محاور ومسارات بعض الحركات، في جهات مختلفة من البلاد علّنا نوفق بمساهمتنا في بلورة أجوبة مقنعة لتفسير أسباب ودوافع المخزن، في اختيار بعض المسالك والمحاور الطرقية دون غيرها.

ومعلوم كذلك أن الحوليات الإخبارية التقليدية لا تقدم لنا مادة تاريخية تشفي الغليل، سيما وأن أصحابها، كانوا لا يعيرون أدنى اهتمام للجيش وشؤونهم، وحتى إن فعلوا، لم تستأثر باهتمامهم إلا الوقائع الحربية التي تكون فيها الغلبة للجيش المخزنية، ويمرون مر الكرام أو يسكتون تماماً على غيرها من الوقائع، ويرمون عناصر الجند والعسكر بأقبح النعوت، ويحملونهم دوماً مسؤولية هزائم المحلات السلطانية، بسبب عدم انضباطهم، وقبح سلوكهم وتصرفهم في ميادين الوقائع الحربية. وأما التفاصيل عن عدد المقاتلين، وأنواع سلاحهم، وظروف عيشهم ومعاناتهم في الظعن والترحال، فلا ذكر لها إلا نادراً، اللهم إذا استثنينا مؤرخ مكناس، الشريف عبد الرحمن بن زيدان الذي يورد وثائق مخزنية ومعطيات كمية عن الجيش وفرقه، في ثنايا مؤلفيه:

"إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، و"العز والصولة في معالم نظم الدولة".

وأما الأبحاث والدراسات الجامعية الحديثة المنجزة حتى الآن في الموضوع، فإنها تكاد تُعد على رؤوس الأصابع، سواء منها ما أنجز داخل المغرب أو خارجه. فقد انصبت في معظمها على جوانب «الإصلاح» في القرن التاسع عشر، أو اهتمت بظاهرة الحكرة ودلالاتها، وبالخصوص في عهد السلطان المولى الحسن (1290 - 1311 / 1873 - 1894).

وهذا ما ذهب إليه الباحث الأمريكي و. ج. رولمان (Wilfrid-John Rollman) في أطروحته: "النظام الجديد" في مجتمع إسلامي ما قبل الاستعمار، الإصلاح العسكري في المغرب (1844-1904)، حيث عمل على وضع إشكالية الإصلاح بصفة عامة في سياقاتها التاريخية المتتالية بدءاً من القرن السادس عشر، في كل من ديار أوربا الغربية من جهة، وفي تركيا وبلاد الكنانة على الخصوص بالنسبة للأقطار العربية والإسلامية المطلّة على حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي من جهة أخرى، لينصرف في الأخير إلى الحديث عن الإصلاح العسكري في المغرب دونما تعمق في الموضوع.*

وتمثل الرسالة التي ناقشتها الأستاذة ثريا برادة سنة 1984، في رحاب كلية الآداب بالرباط، في موضوع:

* ناقش رولمان أطروحته هذه في جامعة ميشيكان (Michigan). سنة 1983، ونال بها شهادة الدكتوراه في الفلسفة (Ph. D)، تخصص تاريخ، وعنوانها بالإنجليزية هو كالاتي:
The «New Order», in A Pre-Colonial Muslim Society, Military Reform in Morocco 1844-1904.

الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مساهمة في دراسة «الإصلاحات العسكرية»، نموذجاً آخر من الأبحاث الجامعية الجادة المنجزة حول مؤسسة الجيش، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وقد ركّزت الباحثة على جانب الإصلاح، واستخرجت مادة موضوعات بحثها من الوثائق المغربية ذات الصلة بالموضوع، وهو الأمر الذي أتاح لها مثلاً فرصة التأكد ومناقشة لفظة إصلاح بصفة عامة للحديث عن الترتيبات والإجراءات التي ارتأتها المخزن اتخاذها، في الفترة الزمنية موضوع بحثها، بهدف تطوير وتحسين قدرة الجيش المغربي القتالية، إلى غير هذا من الموضوعات والقضايا، تمحورت بعضها مثلاً حول الموروث السياسي، والثقافي، والاجتماعي عن الحقب السالفة، وعن واقع الجيش المغربي في مطلع القرن التاسع عشر. وبقيت جوانب من الموضوع لا تقل أهمية عن مسألة الإصلاح، كالتركيبة الاجتماعية لمختلف تنظيمات الكيش والعسكر وما إلى ذلك.

وكذلك فعلت السيدة سيمو في رسالتها التي ناقشتها سنة 1987 بجامعة السربون - باريز الرابعة لنيل شهادة دكتوراه السلك الثالث في التاريخ المعاصر بعنوان: «الإصلاح بالمغرب: الإصلاحات العسكرية ما بين 1844 و 1912»، حيث اهتمت بالحركات الإصلاحية الدينية والفكرية التي عرفها العالم العربي والإسلامي في العصور الحديثة وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لتعرض، بعد ذلك، إلى الإصلاح العسكري بالمغرب، خلال الفترة الزمنية المحددة، واعتمدت هذه الدراسة أكثر ما اعتمدت مصادر أوروبية، مع عدد قليل نسبياً من الوثائق والمصادر المغربية.

لذلك، حاولنا في عملنا هذا، أن نُعمّق موضوع الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، والبحث والتنقيب في مختلف جوانبه، علّنا نُوفّق في تفاعلي الثغرات التي ظلت تشوّبُ هذا الموضوع معتمدين أساساً على الوثائق المخزنية والمفصلة في الفقرة الموالية.

ثانياً: مصادر ومراجع البحث

I - المصادر الأساسية

1 - باللغة العربية

أ - بالخزانة الحسنية بالرباط

- المحفوظات

من المعلوم أن ما اصطلح على تسميته بالمحفوظات، يدل على ملفات وحقائب، وضعت فيها وثائق مخزنية، متفاوتة العدد والأهمية، ومُتبّانة القيمة التاريخية، بدون تصنيف موضوعي ولا ترتيب زمني. ومعظم هذه الرسائل صادر عن السلاطين المتعاقبين على الحكم بالمغرب، في التاسع عشر، بدءاً من المولى سليمان (1206 - 1238 / 1792 - 1822)، وانتهاءً بالمولى عبد العزيز (1311 - 1326 / 1894 - 1908)، أو واردة على هؤلاء السلاطين من مختلف الدوائر المخزنية وغيرها من الجهات، في مواضيع متنوعة ومختلفة. وفي الفترة التي ترددنا فيها على هذه الخزانة، خلال ما يقرب من أربع سنوات، تمكنا من قراءة ومراجعة ما يربو على سبعمائة محفظة؛ إلا أن نصف هذا العدد تقريباً يتعلق بعهد السلطان المولى الحسن.

- القوائم الحسابية

يتعلق الأمر هنا كذلك بوثائق مخزنية، غير أنها، ولحسن حظ الباحث، تحتوي على معلومات ومعطيات معززة بالأرقام، بالخصوص فيما يرجع إلى موضوع الجيش. ففي هذه القوائم بعض المعلومات الكمية والإحصائية، حول أعداد رجال العسكر، وتموين الحركات والجنود، ووسائل تنقلهم، وتوظيفهم، ومكافأهم أو زجرهم...

- الكنائش

يبلغ عدد هذه الكنائش أو السجلات حوالي 820 كُنْشاً، أربعة أخماس هذا العدد يهم القرن التاسع عشر، ونصف هذا العدد الأخير، أي حوالي 378 كُنْشاً خاص بعهد السلطان المولى الحسن.

هذا، وقد وضع السيد عمر عمور، الموظف بالخزانة الحسنية، فهرساً لهذه الكنائش، صدر مرقوناً سنة 1983، صُنِّفَتْ فيه ورتبت هذه السجلات، حسب مواضيعها ومحتوياتها.

هذا، وقد أسعفنا الحظ لتصفح 182 كُنْشاً، تُغطي الفترة المتراوحة ما بين 1210 / 1795 - 1796 و 1330 / 1912، موزعة عدداً وموضوعاً على النحو الآتي:

شؤون الجيش : 44 كُنْشاً

الأمن الداخلي والخارجي : 15 كُنْشاً

الجبايات والمكوس : 43 كُنْشاً

الموانئ والملاحاة : 35 كُنْشاً

الشؤون المالية والاقتصادية : 11 كناًشاً

مواضيع متنوعة : 43 كناًشاً

وميزة هذه الكنائيش الكرى، تكمن في احتزائها لمعطيات ومعلومات غزيرة ومتنوعة، وبالخصوص حول الحركات السلطانية وشؤونها، واقتناء الأسلحة والذخيرة من قبل المخزن، والصناعة الحربية بفاس ومراكش وغيرها من الحواضر، وحالة بعض خزائن العتاد الحربي والذخيرة، وأعداد وأفراد بعض قبائل الكيش والعسكر، ومداخل المراسي من الأعشار وغيرها، وجوانب أخرى لا تقل أهمية بالنسبة لتاريخ المغرب في القرن التاسع عشر.

وقد استفدنا من مراجعة هذه الكنائيش، ومكتتنا من تكميل أو تصحيح أو مقارنة ما استقيناه من مادة في وثائق ومصادر أخرى.

- الوثائق الزيدانية

تمكنا كذلك من مراجعة الثلاثين مجلداً التي رتب فيها صاحبها المؤرخ الشريف عبد الرحمن بن زيدان، حوالي 10262 وثيقة مخزنية، كلها حول القرن التاسع عشر، إلا أن نصيباً مهماً منها خاص بمدينة مكناس وأحوازها.

ب - المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط

بلغ عدد الكنائيش التي تصفحناها بهذه الخزنة سبعة كنائيش، وعدد المخطوطات ستة عشر مخطوطاً.

ج - الخزنة العامة بتطوان

اطلعنا في هذه الخزنة على سبع عشرة محفظة، وقد استفدنا مما ورد فيها من وثائق، وبالخصوص ما تعلق منها بأواخر القرن التاسع عشر.

د - مديرية الوثائق الملكية بالرباط

تتميز ملفات ومحفظات الوثائق بهذه الخزنة بكونها مصنفة حسب المواضيع، ومرتبة زمنياً حسب المدن والجهات الطبيعية للبلاد. وقد تمكنا من مراجعة ست عشرة محفظة، منها ما هو خاص بالجيش وحده، ومنها ما هو خاص بمواضيع أخرى، ولكن بها مادة ومعلومات لا تخلو من أهمية تاريخية بالنسبة لموضوعنا.

هـ - الخزنة الصبحية بسلا

ترددنا مدة ليست بالهينة على مقر هذه الخزنة، حيث مكثنا المرحوم بكرم الله الأستاذ عبد الله الصبيحي من جميع ما كنا نرغب ونطمح إلى قراءته سواء تعلق الأمر بالوثائق أو بالمصادر والمراجع. وهكذا، تصفحنا حوالي 50 محفظة، استقيننا من وثائقها وملفاتها معلومات ثمينة لها علاقة طبعاً بموضوعنا.

2 - باللغة الأجنبية

أ - وثائق وزارة الحرب بفانسن (باريز)

ترددنا على هذا المركز، خلال ثلاث زيارات للعاصمة الفرنسية، الأولى في صيف سنة 1974، والثانية استغرقت أربعة شهور في السنة الجامعية 1978 - 1979، والثالثة والأخيرة في صيف سنة 1992. واطلعنا بمقر هذه الخزنة الغنية

بوثائقها وملفاتها ومستنداتها على ما يهمننا، وبالخصوص فيما يرجع إلى تاريخ المغرب بصفة عامة. وقد أتاحت لنا في كل مرة، فرصة تصفح عدد من المحفوظات والسجلات التي تهم موضوعنا. ومعلوم أنه أعيد تصنيف وترقيم وثائق هذه الخزنة، أواسط عقد الثمانينات. ولهذا، كان لزاماً علينا اعتماد التصنيف الجديد المعمول به حالياً.

وأما المحفوظات التي تمكنا من مراجعتها، واستفدنا من محتوياتها، فتتسلسل من رقم 3H1 إلى رقم 3H₂₂، وهي السلسلة التي تهم بحثنا. وقد اغتنمنا الفرصة، في نفس الوقت، للإطلاع على بعض الملفات، والدراسات، والتقاييد الخاصة بصناعة الأسلحة والعتاد الحربي بفرنسا في القرن التاسع عشر، وهي تضم في ثناياها نماذج ورسوماً بيانية لأنواع مختلفة من البنادق والمدافع، وهي المحفوظات التي تحمل الأرقام الآتية:

4 b 25 ، 4 d 28 ، 4 c 14 ، 4 f 25 ، 4 f 26 ، 4 f 29 ، 4 f 30.

ب - وثائق وزارة الخارجية بباريز

عملنا بمقر خزانة هذه المؤسسة في الفترة الزمنية السابقة الذكر، واستطعنا تصفح الملفات الآتية:

- في سلسلة مراسلات المغرب (Correspondance du Maroc).

مراسلات ومذكرات عدد من القناصل الفرنسيين بمدينة الصويرة، منذ أواخر القرن الثامن عشر.

محفوظة رقم 9.

محفوظة أخرى، تحت عنوان: «المغرب منذ 1630 إلى 1853».

– سلسلة المراسلات القنصلية والتجارية: (Correspondance Consulaire et
(Commerciale).

الجزء 10 وعنوانه:

«المغرب من 1848 إلى 1882».

– سلسلة المغرب "السياسة الداخلية": (Maroc Politique Intérieure).

ملف رقم 180 (يناير 1893 – دجنبر 1900).

ملف آخر يحمل نفس رقم التصنيف السابق (1893 – 1907).

– سلسلة المراسلة السياسية: (Maroc. Correspondance Politique).

المجلدات:

18	(يناير – يونيو 1847)
22	(سبتمبر – مايو 1850)
30	(سنة 1860)
37	(سنة 1860)
38	(1872 – 1873)
42	(أكتوبر 1877 – دجنبر 1878)
67	(أبريل – سبتمبر 1893)
73	(مايو – يوليو 1876)
74	(غشت – سبتمبر 1895)

ثالثاً: المنهج المتبع في البحث

لقد حرصنا في المنهج الذي اتبعناه في البحث على قراءة كل ما طالت إليه اليد من وثائق، ومصادر، ومراجع، عربية كانت أو أجنبية، مما له صلة بالموضوع، أو تلك التي توخينا من استغلالها مدنا بعناصر قمينة بتكميل أو توضيح أو تصحيح ما استخرجناه منها. ثم بعد ذلك، عملنا على استخراج وترتيب المعطيات والمعلومات التي رأيناها جديرة بالاهتمام، ومفيدة بالنسبة لبحثنا. وهذا يعني أننا اعتمدنا منهجاً استقرائياً، وصفيّاً وتحليلياً في نفس الوقت، في معالجتنا للموضوع. وكلما سمح الحصيد بذلك، خلصنا إلى تقديم استنتاجات نرجو أن نكون قد وفقنا في سوقها وصياغتها.

على أننا مقتنعون كل الاقتناع وواعون كامل الوعي، بأن بعض هذه الخلاصات لن يكون إلا موقّتاً، في انتظار تركيتها أو دحضها وتفنيدها، من قبل أبحاث ودراسات مقبلة تُعنى بمادة موضوعنا.

ومهما يكن الأمر، فإن مستلزمات ومتطلبات البحث العلمي الرصين، تفرض علينا أن لا نتعسف في نظرتنا للأحداث والوقائع، ونبخس الأطراف المساهمة في صنعها وبلورتها حقها ونصيبها. فغايتنا هي الاهتمام إلى إبراز واقع الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، ورسم معالم تطوره، وتوضيح مكانته ودوره في الدولة والمجتمع، وتبيان ظروف عيش وعمل أفرادها، وغير ذلك من الإشكاليات والقضايا، مما سنجهد لتتلمّسه أثناء تناولنا للموضوع.

ونحن، إذ نسلك هذا النهج عن قصد، فإننا وواعون ومدركون أهمية وفاعلية النظريات والأدوات التي يضعها ويصوغها الباحث في علم الاجتماع،

أو المشتغل في حقل الأنثروبولوجيا، أو الإثنوغرافيا، ويقدمها للمهتم بالتاريخ الاجتماعي على الخصوص والذي يستعين بها بدوره، للحديث عن وقائع وأحداث، اندرست معالمها، وسكنت أصواتها منذ مدة.

رابعاً: تصميم البحث

وأما تصميم البحث، فقد اقترحنا له ثلاثة أبواب كبرى، وُزعت داخلها سبعة فصول، ثلاثة منها في الباب الأول، والأربعة الباقية وزعت بالتساوي على البابين الثاني والثالث.

وخصّص الباب الأول، وهو تحت عنوان: «الجيش، المؤسسة والتنظيم»، للحديث، في فصل أول عن: «السياق الداخلي والخارجي»، وفي فصل ثان عن: «تركيب الجيش وتنظيمه»، وفي فصل ثالث عن: «التسيير والتأطير». واندرج الباب الثاني من البحث تحت عنوان: «وظائف الجيش ومنجزاته»، استعرضنا في الفصل الأول منه مسألة: «الأعمال والخدمات»، وفي الفصل الثاني، تعرضنا لقضية: «الحركة وضوابطها»، وأفردنا الباب الثالث، وهو تحت عنوان: «تحديث الجيش، الوسائل والنتائج»، لمعالجة مسألة: «الحاجة إلى التحديث، والعون الأجنبي ومشاكله»، في الفصل الأول منه، وجانب «مجهودات الدولة» في الفصل الثاني والأخير.

هذا طبعاً علاوة على مقدمة ألحنا فيها إلى «دوافع اختيار الموضوع»، و«المصادر والمراجع»، و«المنهج المتبع في معالجة الموضوع»، و«تصميم البحث»، وعلى خاتمة ذيلنا بها بحثنا هذا ضمّناها أهم الخلاصات والنتائج التي توصلنا إليها، آمليْن أن نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه في الإسهام في التعريف

مؤسسة الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، وفتح آفاق جديدة للبحث والتنقيب في ورش الدراسات العسكرية والحربية.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن عناصر ومحتويات هذا التصميم الذي تبينناه، قد فرضت نفسها علينا، إن جاز هذا التعبير. ومرد ذلك طبعاً إلى حصيلة ما جنيناه وقطفناه من معلومات ومعطيات من الوثائق والمصادر المغربية من جهة، ومن الأرشيف الأجنبي من جهة ثانية. على أن القراءات العديدة والمتنوعة التي قمنا بها لمختلف المصادر والمراجع، عربية كانت أم أجنبية، ساعدتنا على وضع هذا المخطط، إطاراً عاماً للبحث. وهذا يعني أننا تفادينا الانطلاق من تصور مسبق، وخلفيات وأفكار محبوكة لوضع تصور عام للموضوع، يُطعم ويبلور مما تجمع لدينا من معلومات حوله، بل كان دائماً الانطلاق من الوثائق، للاستحلاء والكشف عن واقع النسيج العسكري المغربي، وتفاعله وارتباطه بالفتات الاجتماعية الأخرى، متسائلين مثلاً إلى أي حد استجابت مؤسسة الجيش، وقامت بما كان ينتظره منها المخزن من أعمال ووظائف.

ومع هذا كله، فإننا لا نشك في أن بحثنا هذا، ربما اعتراه بعض النقص في الوصف أو التحليل، أو تجاوزت بعض فقراته حدود الاستنتاج والخلاصات، أو أغفلت أخرى.

وقد يبدو للقارئ في هذا البحث بعض المعلومات الناقصة، فهذه أمور لا يخلو منها كل مجهود واجتهاد في ميدان البحث، ولهذا والحالة هذه، لا يسعنا إلا التماس العذر لما قد يحدث من كل هذا، آملين أن تعمل أبحاث مقبلة، على تقويم وتصحيح ما قد يكون في هذا البحث من خلل ونقص والله الموفق.

الباب الأول

الجيش، المؤسسة والتنظيم

الفصل الأول: السياق الداخلي والخارجي

1 - الجيش جهاز من أجهزة الدولة

دأب الباحثون في تاريخ المغرب، والمهتمون منهم بالقرن التاسع عشر على وجه الخصوص، وذلك منذ ثلاثة عقود من السنين تقريباً، على تخصيص صفحات عديدة من بحوثهم، إن لم تكن بكاملها، لتفنيده ودحض الأطروحات والمزاعم المغرضة التي كانت تُروّج لها الأسطوغرافيا الاستعمارية، عند تناوّلها جوانب من تاريخ المغرب، في العهود الماضية، وفي مقدمتها طبيعة الحكم بالمغرب، وعلاقات المخزن بالقبائل، وباقي الفئات الاجتماعية الأخرى، ودوره الحقيقي في تسيير شؤون البلاد، ومقومات المغرب الفكرية والثقافية...

أما اليوم، وقد أنجزت دراسات وأبحاث، داخل المغرب وخارجه، تناولت جوانب مختلفة من تاريخنا الوطني، محققة بذلك تراكمًا معرفيًا هاماً، فإنه بات مُتجاوزاً ومن غير المناسب ولا المفيد، تخصيص فقرة أو أكثر، للتعريف بالكيان المغربي، وبالعلاقات المخزن بالسكان، وبأساليب الحيل والدسائس والتآمر التي كانت القاسم المشترك في سياسة تعامل الدول الأوروبية مع المغرب¹. ولهذا، ارتأينا أنه من الأليق تفادي الإطناب في التعرض إلى هذه الجوانب. بيد أنه يبدو لنا في نفس الوقت، ضرورة التطرق، ولو بكيفية مقتضبة، إلى بعض ملامح الدولة المغربية في القرن التاسع عشر، بُعْثاً وضع مؤسسة الجيش في إطارها التنظيمي والاجتماعي، وإبراز مظاهر التطور والتحول التي اتسم بها الكيان

¹ - جرمان، عياش، دراسات في تاريخ المغرب، تعريب محمد الأمين البراز وعبد العزيز خلولو التسماني، الشركة المغربية للنشر والتوزيع، الرباط - الدار البيضاء، 1986، ص. 11 - 32.

المغربي، خلال هذا القرن، سواء تعلق الأمر بالأوضاع الداخلية للبلاد، أو بأوجه وأساليب تعامل المغرب مع الدول الأوروبية، وكيفية مواجهتها ومعالجتها للعديد من القضايا والمشاكل، سياسية كانت أم تجارية أم تنظيمية، تلك التي كانت نتيجة الانفتاح التدريجي للبلاد على العالم الخارجي.

ثم إن مما لا شك فيه أن المغرب كان يمثل كياناً سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، واضح المعالم في القرن التاسع عشر. وكان السلطان يعتبر أعلى سلطة في البلاد، يستمد مشروعية حكمه من الأصول والأسس الشرعية التي تنبني عليها كل نظم الحكم في البلاد الإسلامية، فضلاً عن تقاليد وأعراف وقواعد مرعية وعريقة في القدم، كانت تحُدُّ من سلطة العاهل المغربي، وتدعوه، من حين لآخر، لاستشارة العلماء والفقهاء، أو أعضاء الجماعات القبلية، أو غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى في كُبريات الحواضر، حول قضايا معينة، أو نوازل طارئة؛ كما أنه لم يكن يستمد حكمه وشرعيته من تفويض إلهي، أو كان حكمه استبدادياً مطلقاً، أو طبقياً تسلطياً. وما نظام البيعة إلا دليل واضح على ما ذهبنا إليه في هذا الصدد، حيث هو بمثابة التزام صريح وتعاقد متين، بين السلطان الجديد ورعاياه، وهي أمور كانت تُحدد بموجبها واجبات وحقوق كلا الطرفين¹.

1- للمزيد من المعلومات حول مؤسسة المخزن، وطبيعة الحكم في القرن التاسع عشر بالمغرب، انظر المؤلفات الآتية:

- J. Erckmann, **Le Maroc Moderne**, Edit. Challamel, Paris, 1885.
- R. Mauduit, **Le Makhzen Marocain**, In Renseignements col., B.C.A.F, 1903, pp. 203-304.
- E. Aubin, **Le Maroc d'Aujourd'hui**, A. Colin, Paris, 1904, pp. 172-257.
- H. Gaillard, **L'Administration Marocaine: Le Makhzen**, Bull. Soc. Géogr. Alger, 1909, 1909, pp. 438-470.
- M. Lahbabi, **Le Gouvernement Marocain à l'Aube du XXe siècle**, Edit. Nord Africaines, Rabat, 1958.

إضافة إلى هذه المقومات الفكرية والرمزية، لا بد من الإشارة إلى بعض الخصائص والممارسات والتي تُعتبر من صميم اختصاصات الدولة المستقلة، وكانت علامة وبرهاناً على وجودها، كالرقعة الترايية التي كان يشملها نفوذ وسلطة السلطان، مادية كانت أم روحية، وحرية الكاملة في سك العملة متى شاء، وتوفره على قوة عسكرية، وهي على كل حال قوة مهما كانت عيوبها ونقائصها، ظلت تمثل أداة في يد المخزن لتنفيذ أوامره، والإسهام في نشر الأمن واستتبابه، والدفاع عن حوزة البلاد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت تساعد على جباية الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات التي هي من مُستحقات المخزن¹.

ومهما يكن الأمر، فإن المجال الترايي للمشروعية المخزنية كان أوسع بكثير، في كل الظروف، من المجال الجبائي. على أن هناك عوامل متعددة كانت تعمل على تقليص رقعة الحكم المباشر أو توسيعها. ثم إن هناك عدداً من العاملين الاجتماعيين، كأصحاب الزوايا والمرابطين، والشرفاء، وذوي الكرامات والصالح بصفة عامة، والذين كانوا يُسهمون في مد خيوط شبكة الولاء والسيادة السلطانية التي ترمز بدورها إلى بسط السيادة السياسية على عموم البلاد.

ولا أدل على ذلك مما كان يُقدمه من خدمات ويتولاه من مهام دقيقة وخطيرة، شيوخ زاوية أبي الجعد مثلاً لفائدة المخزن، بهدف تسهيل علاقاته،

= - A. Laroui, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Edit. F. Maspero, Paris, 1977, p. 71 et suivantes.

- K. Wittfogel, «**Le Despotisme Oriental, Etude Comparative du Pouvoir Total**», Edit. de Minuit. 1964, p. 159 et suivantes.

1- A. Laroui, op. cit., p. 57 et suivantes.

وإيصال أوامره إلى بعض قبائل تادلة أو الأطلس المتوسط. وينطبق هذا الأمر كذلك على مرابط آخر، ولكن في منطقة سوس، وهو أبي علي الحسن التمكديشتي، كما ينطبق كذلك على سيدي علي شقور، من مدينة الشاون وصاحب الكلمة النافذة عند قبيلة سريف الهبطية، بناحية القصر الكبير، وأخيراً على بعض شرفاء وزان واللجوء إليهم في إيجاد حلول للتراعات التي كانت تحدث بين قبيلة بني مستمارة وجاراتها من القبائل¹.

1- انظر على سبيل المثال لا الحصر الوثائق الآتية:

- رسالة القائد علال بن الشليح (الشراذي) إلى السلطان، في شأن سير العمليات الحربية ضد قبيلة سريف حيث كتب يقول: «... بأن أهل سريف لما ضاقت عليهم الأرض بما رحبت... ذهبوا إلى الشريف البركة سيدي علي بوشقور بالشاون، وذبحوا عليه أن يتوسط في الصلح بينهم وبين عاملهم...».

خ. س. مح. ح رقم 304، بتاريخ 22 ذي القعدة 1309 / 18 يونيو 1892.

- رسالة الشريف محمد بن عبد السلام الوزاني إلى السلطان، في شأن الفتنة القائمة بين أهل وزان وبني مستمارة، بتاريخ 23 ذي الحجة 1312 / 17 يونيو 1895.

خ. س. حم. ع، رقم 1 / 401.

- ورسالة القائد محمد بن أحمد المستاري إلى السلطان، بتاريخ 16 ذي القعدة 1306 / 14 يوليوز 1889، حول حلول «ابن عمك الشريف البركة سيدي إبراهيم بن سيدي محمد الإمراني، والوصيف سي بوعز البخاري ويدهما الكتب الشريف للقبيلة المستارية، وقراءة عليهم فية بعد فية بسياسة ولطافة حتى امتثلوا للسمع والطاعة والامتثال...».

خ. س. مح. ح، رقم 202.

- رسالة مولاي الطيب بن مولاي زين العابدين إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، في شأن إصدار الأمر إلى نظار مدينة فاس بالعدول عما أرادوا إحداثه من زيادة في ثمن كراء «مصرية» تسكن بها الشريفة للامينة بنت مولاي محمد ابن مولاي سليمان.

خ. س. حم. ع، رقم 1 / 401، بتاريخ 2 صفر 1313 / 25 يوليو 1895. وكذلك:

أحمد بن خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954-1956، ج 9، ص. 149.

على أنه لم يقتصر مجال تدخلات هؤلاء الأشخاص على البادية وحدها، بل كان المخزن يستعملهم كذلك في قضاء أغراضه في المدن والحوضر، حيث كان يتخذ من بعضهم مُخبرين، يرصدون ويتبعون حركات وسكنات رجال المخزن المحليين، كما وردت الإشارة إلى ذلك، في الرسالة التي وجهها نقيب الشرفاء (العلوين) بالدار البيضاء، محمد بن الطاهر المراني إلى السلطان، حول موضوع إزالة "النوايل" من بعض الأماكن بالمدينة، حيث يقول:

«... أن مولانا أعزه الله كان أمرني أن نكون عيناً على ما ينفذه العامل المديوني بأمر مولانا أيده الله من إزالة النوايل التي قرب خزنة البارود التي بالسقالة اليازدية والنوايل التي قرب المهراس المعد لضرب الشارة والتي قرب برج العرائش...»¹.

وفي ضوء المعطيات المتنوعة للحضور المخزني، يمكن أن يتضح مثلاً مفهوم «بلاد السبية» الذي يُغذي مناقشات المؤرخين والباحثين في علم الاجتماع السياسي. بيد أن مما يُغني البنية المخزنية، تكيفها مع البنى الحضرية، المشبعة بالنواميس المكتوبة، ومع البنى القروية العاملة بأعراف جماعية، يقوم إنفاذها على آليات التوازن المتجدد على الدوام.

وكان يساعد السلطان في تسيير شؤون البلاد وزراء وكتاب، وأعوان، وأمناء، وعمال، وقواد... وكان هؤلاء وغيرهم من الأعوان، يُكونون ما اصطلح على تسميته «بالجهاز المخزني»، في القرن التاسع عشر².

¹- خ. س، مع. ح رقم 306، وثيقة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1309 / 5 دجنبر 1891.

²- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1995، ص. 21 وما بعدها.

وقد يبدو هذا الجهاز ولأول وهلة، وبالخصوص للملاحظين الأجانب، أنه كان عتيقاً وبسيطاً، لا يرقى إلى مستوى الأنظمة السياسية السائدة آنذاك في أوروبا. ولكن، في الحقيقة، لم يكن الأمر من البساطة إلى هذا الحد، ولا كان يدعو البتة إلى الاستغراب والتعجب، ما دام أنه كَوّن بالفعل وسيلة ملائمة وأداة فعّالة في تسيير شؤون البلاد، وضمان استمرارية مؤسساتها، بعيداً عن فضولية وتدخلات الأجانب، على الأقل خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

صحيح أن عيوباً ونقائص عديدة كانت تعترى هذا الجهاز، كاستحكام مركزية مفرطة في أزمّة الأمور، سَوَاءٌ تعلق الأمر بأهم القضايا وأخطرها، أو بمسائل عادية ومألوفة، كانهدام التدقيق في الاختصاصات، وكظاهرة ترحال وتنقل الإدارة المركزية باستمرار. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، فلا شك أن خصوصيات البلاد الاجتماعية، وكذا الوسائل المادية والتقنية المتواضعة التي كانت بيد المخزن وقتئذ، هي التي تُفسر الترحال المستمر للسلطان وخُدامه، في مختلف أرجاء البلاد. وقد كتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1276 - 1290 / 1859 - 1873)، في هذا المعنى، إلى النائب بمدينة طنجة محمد الخطيب، رداً على رغبة السفير الإنجليزي بالمغرب جون هي دراموند هي (John Hay Drummond Hay) في السكن والإقامة بإحدى الحواضر الكبرى الداخلية، عوض البقاء بمدينة البوغاز، المقر الرسمي للمفوضيات الدبلوماسية بالمغرب، ما يلي:

«... فاعلم أنا لا نستقر بفاس، ولا مكناس، ولا بمراكش. فتارة هنا، وتارة بإحدى المدينتين المذكورتين (هكذا)، وتارة حاركن للقبائل المتعاصية.

فالمستحسن أن يكون بطنجة، ومهما أراد القدوم على حضرتنا العالية بالله،
يقدم مُكرماً، مُقابلاً بالاعتناء وجميل المراجعة...»¹.

لقد أُلحنا، فيما سبق، إلى قلة وتشعب المهام الوزارية، وعدم وضوح
التخصصات في مسؤوليات رجال المخزن ومهامهم، في النصف الأول من القرن
التاسع عشر، إلى حد ما، إلا أن المغرب لم تكن له بعد علاقات واتصالات
مكثفة ومستمرة مع أوروبا، خلال الفترة التاريخية المذكورة. على أن الأمر قد
أخذ يتغير تدريجياً، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث انفتحت
البلاد وأسواقها أكثر للتعامل، والنفوذ، والتدخلات الأوربية، نتيجة ضغوط شتى،
سياسية، وعسكرية، واقتصادية. آنذاك، عرف الجهاز المخزني تغيرات وتحولات،
وتأسست أجهزة حكومية وإدارية جديدة، لم تكن معروفة من قبل، ومن بينها وزارة
الحرب التي عُهد إلى وزير خاص الإشراف على شؤونها، دُعي «العلاف الكبير».
ونظراً لحساسية المنصب وخطورته، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن اختار
شخصية من حاشيته المقربة، وهو الفقيه عبد الله بن أحمد البخاري، أخو الحاجب
موسى بن أحمد، لتولي تسيير هذا القطاع المخزني الهام.

وقبل التعرض إلى هذا الجانب، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الجيش،
كانت تُعد من الدعائم الأساسية في نشأة ومصير الدول بصفة عامة، وضمنها
الدول العربية الإسلامية طبعاً، والمغرب بصفة خاصة. ونقصد بهذا، الدور
الحاسم الذي كانت تضطلع به هذه القوات العسكرية، سواء كانت نظامية، أم

1- خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني. مراسلات جون دراموند هي مع المخزن،
1846-1886، مطبعة ولادة، الدار البيضاء، 1992، وثيقة رقم 42، ص. 82، بتاريخ 28
شوال 1276 / 19 مايو 1860.

منقادة للدولة، أم عبارة عن حشود قبلية أم من المتطوعة، في نشأة الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب، وضمان وجودها وتوسيع رقعة نفوذها، أو ضمورها واندراس معالمها. على أن طبيعة تكوين هذه القوات وأصولها ومشاربها الاجتماعية والثقافية، وكذا مستوى تكوين وتدريب رجالها، ونظام ضبطهم والتحكم فيهم، سواء وقت السلم، أو في ميادين القتال، كلها عناصر ومؤشرات كانت تختلف طبعاً من قطر إلى آخر، وتعكس المستوى الحربي والتقني والمادي والثقافي للمجتمع والكيان السياسي اللذين تنتمي إليهما وتؤثر بأوامرهما.

وفي هذا الصدد، كتب الباحث البولوني دزيوبنسكي (Dziubinski)، في سياق حديثه عن بُنى وخصائص الجيش في عهد الدولة السعدية، وبالخصوص في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي 986-1012/1578-1603. ما يلي:

«إن جميع الدول المتعاقبة على الحكم (بالمغرب)، قد ظفرت بالسلطة عن طريق الغزو والاحتلال، وهو الأمر الذي بوأ المؤسسة العسكرية مكانة متميزة في جهاز الدولة، إلى حد صارت معه عنصراً أساسياً في تسيير شؤون البلاد. ثم إن التنظيمات الداخلية للبلاد، كانت لا تميز الإدارة العسكرية والإدارة المدنية...»¹.

ولكن علينا أن نتساءل عن خصائص بنية هذا الجيش البشرية، وعن ظروف عيش وعمل رجاله، وإلى أي حدّ كان هؤلاء يؤدون ويقومون بتنفيذ الأوامر ومساعدة المخزن على تسيير شؤون البلاد. فمن المعلوم أن ما يُسمى بقبائل الكَيش كانت هي العنصر الأساسي للعسكرية المغربية، إذ كانت تلك

1- Dziubinski (Andrzej), «L'Armée et la Flotte de Guerre à l'Epoque des Sultans Sa'adiens», Hesp-Tam., Vol. XIII, Fasc unique, 1972, p. 61 et suivantes.

القبائل هي القوة المنظمة التي كان بإمكان السلاطين الاعتماد عليها في كل وقت وحين، وكأنها إلى جانب الحرس السلطاني، نواة الجيش المحترف والدائم في الخدمة. بيد أن عنصر الكيش هذا، كان كلما أحس بأهميته وقوته واستأنس بعض مظاهر الضعف والتراخي في الحكم المركزي، مال إلى الشغب وأضحى بالنسبة للمخزن مصدر قلق وإزعاج وتعب، بدل أن يظل عنصر أمن واستقرار وطمأنينة. وكان سلوك وتصرفات هذه العناصر، مرتبطة قبل كل شيء بمدى قدرة السلطان ومساعدته على التحكم فيها واستخدامها في الأغراض التي أعدت من أجلها.

ففي سنة 1822، اعتلى المولى عبد الرحمن بن هشام (1238-1276/1822-1859) عرش المغرب، بعد وصية من عمه السلطان المولى سليمان. وكانت إذًا أوضاع البلاد جد مضطربة، بسبب ما اعتري أواخر عهد المولى سليمان من فتن وتمردات، وعدم استقرار الأحوال واستتباب الأمن، وهي أمور ساهم في إيقادها، أهل البوادي والمدن على السواء، كسكان مدينة فاس، وقبائل أيت إدراسن، وبني مكيلد، وزيان، وشقيرن، وكروان مثلاً¹.

1- الحجوي، محمد بن الحسن الفاسي (ت. 1376 - 1956)، اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام. مخ. م. و. م. م، ح 113، ص. 376 وما بعدها، ولا سيما تعليقه على هزيمة الجيوش السلطانية في وقعة ظيان سنة 1234 هـ / 1819 م، ووقوع السلطان المولى سليمان نفسه أسيراً، في يد قبائل الأطلس المتوسط المتحالفة ضد أيت إدراسن، وهي بني مكيلد، وشقيرن، وزيان، وأيت شخمان... ووفاة ابنه وخليفته المعين الأمير المولى إبراهيم متأثراً بجروحه في هذه الوقعة، حيث قال: «... ومات كثير، بعدما وقف عبيد البخاري سوية قاتلوا على قبة السلطان، ثم هربوا... والجيش كأنه فوضى حتى أقم قتلوا وصيف السلطان أحمد ملتاي...». (أحمد المكلف بتهيء مشروب الشاي للسلطان، وهو جد الصدر الأعظم، في بداية عهد السلطان المولى عبد العزيز، أحمد بن موسى، المدعو أباً أحمد). وكذلك: الناصري، أحمد بن خالد السلاوي، كتاب الاستقصا...، م. س، 1956، ج 8، ص. 114 وما بعدها.

وقد ساق الناصري، في "الاستقصا..."، تعليقاً لصاحب "الجيش
العمرم..." جاء فيه:

«وحاصل الأمر أن هذا السلطان رحمه الله (يعني المولى عبد الرحمن)، وجد
الدولة قد تراءت عليها الهزاهز، وصارت بعد حسن الشبهة إلى قبح
العجائز. قد تفانت رجالاتها، وضاق مجالها، وذلك من وقعة ظيان إلى موت
السلطان المولى سليمان. فلما جاء الله بهذا السلطان المؤيد، لم يجد بها إلا
رمقاً قليلاً وخيلاً عليلاً، وقد وهت دعائمها، وأشرفت على الانهدام
المفضي إلى حالة الانعدام...»¹.

أكثر من هذا وأخطر منه، عصيان وتمرد فرقة الأوداية بمدينة فاس، وشقها عصا
الطاعة، ودخولها في مواجهة علنية ومباشرة مع السلطان المولى عبد الرحمن. وكانت
وقعت تُعدّ من أقوى وأهم فرق الكيش سلاحاً، وخيولاً، ورجالاً. وقد أدى بهم الأمر
إلى منع السلطان من مغادرة مدينة فاس، حيث كان ينوي التوجه إلى مدينة مكناس،
وسدوا جميع الأبواب والسبل أمامه. وللخروج من المأزق، اضطر السلطان إلى
استعمال الحيلة والدبلوماسية تارة، والعنف والقوة تارة أخرى، لكسر الحصار،
وإخضاع المتمردين، في بداية سنة 1247 هـ / 1831 م.

هذا وقد تعرض الزياتي، بشيء من التفصيل، في مؤلفه "تاريخ
الولاية..." إلى فتنة الأوداية هاته معرباً عن رأيه حول هذه التازلة، حين
استشاره السلطان في الموضوع، فكتب قائلاً:

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 10.

«... فوعدونا (أي الأوداية وكبيرهم القائد الطاهر بن مسعود) بالرجوع إلى الطريق المثلى، وذكروا ما ضر بهم وما نقموه من السلطان، وأنه يعطي للعبيد الراتب ولا يعطيهم معهم، ولم يقع هذا في مملكة قبله، في عهد عمه وجده رحمهم الله، ونحن في معالجة أمرهم، فنحب من سيدنا أن يُكاتب الوداية، ويستعطفهم بالعطاء، وأنت والله الحمد تعطي من لا يستحق العطاء من القبائل، أخرى من هم أخوالك وجندك. فليْن لهم القول، وياشرهم مباشرة الأحياء...»¹.

لقد دام عصيان الأوداية ما يقرب من تسعة شهور، من شوال سنة 1246 إلى جمادى الثانية من السنة الموالية، بالرغم من الأعداد الهائلة التي حشدتها السلطان في مُحاربتهم وقمع انتفاضتهم.

هذا، ويقدر صاحب "إعراب الترجمان عن قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمن" عدد المقاتلين الذين استخدمهم السلطان في حصار المتمردين داخل مدينة فاس، مدة ثمانية وخمسين يوماً ب 50.000 مقاتل، «ما بين خيل، ورماة، وأصحاب السيوف»².

1- الزياتي، أبو القاسم بن أحمد بن علي (ت. 1249 هـ / 1833 م)، الولاية المحمودة البدء والنهاية، مخ. خ. س، رقم 159، ضمن مجموع، ص. 203 وما بعدها. وكذلك: المشرفي، العربي بن عبد القادر بن علي (ت. 1313 / 1895)، فتح المنان في شرح قصيدة ابن وثان، مخ. خ. س، رقم 12427 ز، ج 2، ص. 276 وما بعدها. الفاسي، عبد الكبير بن عبد الرحمن المجدوب الفهري (ت. 1296 / 1878)، إعراب الترجمان عن قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمن، نسخة خاصة.

2- الفاسي، عبد الكبير بن عبد الرحمن، م. س، ص. 458 - 459؛ الزياتي، م. س، ص. 187 وما بعدها؛ الناصري، م. س، ج 9، ص. 17 وما بعدها؛ ابن زيدان، عبد الرحمن (ت. 1365 / 1946)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929 - 1933، ج 5، ص. 26 - 32.

ومعلوم أن حوز مدينة مراکش قد شهد هو كذلك أحداثاً مماثلة تقريباً لهذه، حين انتفضت فرقة أخرى من فرق الكيش، سنة 1244/ 1826، ويتعلق الأمر بشراردة زاوية عبد الله بن ساسي وغيرهم من قبائل أهل سوس، بزعامة المرابط المهدي بن محمد الشراذي. وقد اضطر السلطان المولى عبد الرحمن إلى تجهيز حركة ضخمة، معززة بسلاح المدفعية الثقيلة للقضاء على حركة العصيان هذه، والاستيلاء على معقلهم. إلا أنه لم يستطع التغلب عليهم وجبرهم على الاستسلام إلا بعد قتال عنيف، دام ستة أيام وخلف خسائر بشرية ومادية هامة في كلا الجانبين، وقد عدَّ قائد الطبقية في المحلة السلطانية «المعلم الأكبر» محمد بن عبد الله ملاح السلاوي واحداً منها. وكما هو معلوم، كان من عوائد المخزن، في مثل هذه المناسبة، الإسراع إلى إشاعة الخبر وذلك بواسطة رسائل سلطانية كانت تُوجه إلى أهم وأبرز القواد والعمال. وهذا ما حدث فعلاً هذه المرة أيضاً، حيث تطلعننا رسالة العاهل المذكور إلى عامل تطوان القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش على مختلف وقائع وأطوار القتال بين الجانبين، وعن انتصار أتباع المخزن على المتمردين، وعلى التدابير والإجراءات المتخذة ضدهم، عقاباً لهم وردعاً لكل من تُخامرهم فكرة التمرد والعصيان، معزراً كلامه باستشهادات عديدة من القرآن والسنة، ومن أثر السلف الصالح¹.

1- خ. س، مع. ر، وثيقة رقم 2:8/ ك 4 بتاريخ 17 ربيع الأول 1244/ 27 سبتمبر 1828. نظراً للطابع النموذجي الذي يكتسيه، في نظرنا، نص هذه الرسالة، فيما يتعلق بهذا النوع من الكتابة المخزنية حول حركات التمرد والعصيان، ارتأينا نشره كاملاً في الملحق الخاص بالوثائق من بحثنا هذا.

وسبق أن حدثت قبل هذه الأحداث، تصرفات مشينة ومشابهة للتي ألحنا إليها قبل حين، ونعني بذلك ما اقترفه من شنيع الأعمال وقبيح الأفعال، أفراد الكتيبة من الكيش التي أوفدها السلطان المولى عبد الرحمن لنجدة أهل تلمسان ونواحيها، على إثر بداية الغزو العسكري الفرنسي للقطر الجزائري، سنة 1246 هـ / 1830 م. وكان أهل تلمسان وأحوازها، أمام هذا الخطر الذي داهم فجأة البلاد، قد استقر رأيهم على مبايعة السلطان المغربي والاحتواء به. ثم أوفدوا، بعد ذلك، وفداً هاماً لتقديم بيعتهم إلى المولى عبد الرحمن، والالتماس منه تعيين خليفة عنه، يتولى تسيير شؤونهم وتدبير أمورهم، للحيلولة دون وصول الفرنسيين إلى بلادهم. وبعد أن استشار السلطان العلماء حول هذه النازلة، وأجابات أغلبيتهم بمشروعية وأحقية هذه المبادرة، قبل المولى عبد الرحمن هذه البيعة، وفكر في الحين، في تنفيذ بعض بنودها.

صحيح أنه لم يحصل الإجماع في صفوف سكان مدينة تلمسان وأحوازها حول مسألة التدخل المغربي في المنطقة، كما لم يتقبل هؤلاء بصدور رحب الخضوع إلى سلطان المغرب وممثليه، ولا سيما من قبل بعض القبائل العربية كالدوائر والزمالة، وكذلك فرقة الكرغلية الأتراك، المكلفين بحماية المدينة والدفاع عنها. وبالرغم من انتصارات الجيوش السلطانية، في مرحلة أولى، على هذه القبائل وغيرها ممن نفروا من الحكم المغربي، فإن الأوضاع ما فتئت تستفحل بظهور الانشقاق والاختلاف في الرأي والمقاصد، في صفوف القيادة السياسية أولاً، ثم في صفوف الجند الذي سرعان ما أضحى أداة للنهب والسطو والتسلط، الأمر الذي أدى إلى نفور الناس من الحكام الجدد، وميل بعضهم إلى تحييد التدخل الفرنسي ومولاة قضيته، سيما بعد أن سقطت مدينة وهران في يد الفرنسيين.

وفي آخر المطاف، تمكن السلطان المولى عبد الرحمن من التغلب على جميع هذه الفرق العاصية، وأمر بترحيل زرارة، والشبانات، وأولاد دليم، وداوبلال وغيرهم من أحواز مدينة مراكش، إلى فاس وناحيتها. وأما الأوداية، وفرقة المغافرة منهم على الخصوص، فقد شتت مجموعهم، وعيّن لهم جهات مختلفة للاستقرار بها، كالعرائش، والرباط، ومراكش. وقد طال غيظ وغضب السلطان رؤساءهم على الخصوص، حيث سيقّت جماعة منهم إلى سجن جزيرة الصويرة الشهير وقتئذ، كما أعدمت جماعة أخرى منهم رميةً بالرصاص. وقد صاحب هذه الإجراءات قرار السلطان بطرد فرقة الأوداية بكاملها من صفوف الجنديّة والكيش، لمدة ناهزت الأثنى عشر سنة¹.

ونورد، فيما يلي، إشارة إلى هذه التدابير والإجراءات، تضمنتها رسالة وجهها السلطان المولى عبد الرحمن إلى القائد الكاتب عبد السلام السلاوي المكناسي، حيث قال:

«... فاعلم أن الله تعالى يسر في إخلاء فاس الجديد من الأوداية. وقد وجهنا رحي الأوداية للعرائش، يسكنون بها. فاعرف عددهم وعدد الوصفان أهل العرائش، ومكنهم من قسطهم في بلاد المخزن لسكنائهم وحرّائهم... وقد أسكنا أحوالنا شراكةً وأولاد جامع فاس الجديد، جعلهم الله غرساً مباركاً آمين. وأردنا أن نجعل معهم طرفاً من وصفاننا عبيد سيدي البخاري ليتعلموا منهم المخزنية. وأيضاً فإن الأبواب بقيت فارغة، وشراكةً وأولاد جامع كما علمت ناس عرب، لا يحسنون القيام على الأبواب، فعيّنا لذلك من وصفاننا أهل العرائش مائة وعدة من معنا منهم أربعة وتسعون بين خيل ورماة...»².

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 36.

2- خ. س، مخ. ر، وثيقة رقم 2:8/ ك 4 بتاريخ 19 ربيع 2، 1249/ 5 سبتمبر 1834. وكذلك المشرفي، العربي، فتح المنان...، م. س، ج 2، ص. 278.

لقد تعمدا سوق هذه الأمثلة عن الكيش، في النصف الأول من القرن التاسع عشر على الخصوص، للدلالة على أن الدولة كانت تعول كثيراً على أفرادها وفرقه، في سياستها الداخلية والخارجية. غير أن هذا الجهاز، لأسباب تنظيمية واجتماعية، لم يضطلع دوماً بالمهام الموكولة إليه على أحسن وجه، بل كثيراً ما كان يتحول إلى مصدر فتنة واضطراب، الشيء الذي كان يزعج المخزن وممثليه. ومع هذا كله، فإن الدولة كانت تولي عناية كبيرة إلى الجيش بصفة عامة، معتبرة إياه إحدى ركائزها الهامة في تسيير وتدير شؤون البلاد. وقد كتب، في هذا المعنى، العربي المشرقي، في سياق حديثه عن اعتلال صحة المولى عبد الرحمن، أواخر عهده بمدينة مكناس، عندما استعجل رؤساء الجيش بهذه المدينة قدوم الخليفة سيدي محمد من مدينة مراكش، ملخصاً جواب هذا الأخير إليهم قائلاً:

«... فأجابهم (أي الخليفة سيدي محمد) بأنهم رؤساء الجيش، وأنهم عماد الدولة وعليهم مدار أمرها، فيكونوا ذاتاً واحدة ويدا متحدة، بحيث لا شحناء، ولا بغضاء، ولا حسد، ولا خلاف يكون بينهم، لما في ذلك من الخير واجتماع الكلمة. وكتب لغيرهم من رؤساء الجيش الزغاري مثل ذلك...»¹.

وأما عن تشكيلة وتركيبية الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، فقد أسعفنا الحظ في العثور على وثائق مغربية عديدة ومتنوعة، علاوة على ما حوته المصادر والمراجع العربية والأجنبية من معلومات ذات الصلة بالموضوع. وهكذا يتبين لنا،

¹ - المشرقي، العربي، مشموم عرار النجد والغيطان المعد لاستنشاق الوالي وأنفاس المولى السلطان، مخ. خ. س، رقم 12082 ز، ص. 282.

بكيفية واضحة وقطعية، أن قبائل الكيش هاته، كونت العنصر البشري الأساسي والقوة الضاربة الهامة في يد المخزن، على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومن ثمة اكتسبت نفوذاً ومكانة ملحوظين في الجهاز المخزني، وفي المجتمع بصفة عامة.

ويستحسن في هذا الصدد هنا، أن ندلي ببعض الأرقام والمعطيات الإحصائية لعلها تساعد على تمثيل مكانة قبائل الكيش وأهميتها، وتجعلنا في نفس الآن نتلمّس التطور النوعي والعددي الذي عرفته فرق الكيش هاته، خلال القرن التاسع عشر، علماً بأننا سوف نبسط القول في ذلك، فيما يأتي من الفقرات في هذا البحث.

وقد يكون من المفيد قبل هذا، أن نعرض شهادة الضابط الفرنسي القبطان بوريل (Cap. Burel) الذي زار المغرب في السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن التاسع عشر، وهو يتحدث عن القوات العسكرية المغربية، حيث قال:

«... وكان بإمكان المقاطعات والقبائل العسكرية (ويقصد هنا قبائل الكيش)، مد الأمبراطور بـ 36.000 رجل، كلهم على أهبة الاستعداد لحمل واستعمال السلاح. وهؤلاء القوم، يعيشون عادة مع عائلاتهم وذوهم، في جهات مختلفة من البلاد...»¹.

وذكر بوريل كذلك أعداد كل فريق من هؤلاء الرجال الذين كان المخزن يعمل عليهم، في كل وقت وحين، في استتباب الأمن داخل البلاد وقضاء أغراضه الأخرى، على النحو الآتي:

1- Capitaine Burel, «Mémoire militaire sur l'Empire du Maroc», A. G. V, 3H1, dossier 1, année 1810, p. 30.

- 18000 «زنجي» (أي من عناصر عبيد البخاري) كانوا مُعسكرين بمدينة مكناس، وسلا، ومراكش وجهات أخرى من البلاد.

- 8000 رجل من قبيلة الأوداية، ويوجد معظمهم بناحية مدينة فاس.

- 2000 رجل من قبيلة كروان.

- 3000 رجل كانوا بطنجة وناحيتها.

- 2000 رجل كانوا بمدينة العرائش وناحيتها.

- 1000 رجل بمدينة تارودانت.

- 2000 رجل كانوا موزعين على كبريات المدن والمراسي¹.

ثم يضيف الضابط الفرنسي قائلاً:

«... على أنه باستطاعة جميع المغاربة تقريباً أن يجندوا في صفوف الجيش

السلطاني، بالرغم من اشتغالهم في سائر الأيام، بخدمة الأرض وتربية مواشيهم.

ولا يوجد من بينهم من لا يملك بندقية أو سيفاً، فضلاً عن توفر أغلبيتهم على

فرس، مما يجعلهم دوماً على استعداد كامل للذهاب إلى ميادين القتال، بمجرد

التوصل بالأوامر الأولى...»².

ومن المحتمل جداً أن يكون هذا الضابط قد ضخّم عن قصد، أعداد أفراد فرق الكيش، وبالتالي يبقى في حديثه عن قوات المغرب الحربية وقتئذ، أي في العشر سنوات الأولى من القرن التاسع عشر، كثير من المبالغة. وعلى كل حال، فليس في الأمر ما يدفعنا إلى الاستغراب من مثل هذه الشهادات، ما دام الرجل قد جاء إلى المغرب في مهمة استطلاعية وإخبارية، مبعوثاً من قبل الإمبراطور نابليون بونابارت (Napoléon Bonaparte)، الذي كان يسعى آنذاك، إلى استمالة

1 - Cap. Burel, op. cit., p. 30.

2 - Cap. Burel, op. cit., p. 31.

سلطان المغرب إلى معسكره، تعزيزاً لموقف فرنسا العسكري والدبلوماسي والستراتيجي، في مواجهة الخصوم، على الخصوص انكلترا وإسبانيا.

ويشفع لنا فيما ذهبنا إليه، شهادة ضابط فرنسي آخر، وهو أدولف ذي كارامان (Adolphe de Caraman) الذي كان قد انضم إلى الوفد المرافق للسفير الفرنسي سورددو (Sourdeau)، أثناء رحلته من طنجة إلى فاس سنة 1825، لتقدم رسالة من ملك فرنسا شارل العاشر، إلى السلطان المولى عبد الرحمن، الأمر الذي أتاح له فرصة زيارة هذا الجزء الشمالي من المغرب، وتسجيل مشاهداته، وتدوين ما ترامى إلى سمعه من معلومات وأخبار عن حالة البلاد وقتئذ.

ومما كتبه عن الجيش المغربي:

«... إن السلطان المولى سليمان (هكذا) لم يحتفظ سوى بحوالي 10.000 إلى 15.000 رجل من عناصر الكيش...»¹.

وهذا يعني أن هذا العدد ينقص بأكثر من الثلثين عما أورده القبطان بوريل، خمس عشرة سنة قبل هذا التاريخ، اللهم إلا إذا افترضنا أن الأمر قد التبس عليه في ذكر اسم سلطان المغرب سنة 1825، أي أنه كان يقصد المولى عبد الرحمن وكتب خطأ اسم سلفه المباشر.

يقودنا هذا كله إلى القول بأن قبائل الكيش، عوض أن تساعد المخزن في استتباب الأمن في البلاد وعوض أن تكون أداة طيعة له لفعل ذلك، فإنها، بالنظر إلى هذه الأحداث التي أزعجته وأربكته وأقلقت راحة بال رجاله بما تسببت فيه من متاعب وقلق، طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر تقريباً، أثارت حفيظة السلطان المولى عبد الرحمن خاصة.

1- A. G. V, 3H1, dossier 1, «Voyage de Tanger à Fes», par le lieutenant Adolphe de Caraman, p. 2 et suivantes.

يقول صاحب "اختصار الابتسام..." في هذا الصدد ما يلي:

«... قلت غير خفي أن الجيش السابق الذكر (الذي شارك في معركة إيسلي) ليس نظامياً، وإنما نظامه قديم على نسق الانكشارية الذي كان في الترك قديماً. ولما رءا (السلطان المولى عبد الرحمن) هرم نظامه وفساد أحواله وكثرة انهزامه بل ثورته وعدم انقياده لرؤسائه، وإفساده ما يطلب منه إصلاحه من كل ما يمر عليه، وإذايته من بجواره، أراد إدخال النظام الأوربي بسبب ما رءا من الجيوش الفرنسية بجواره في الجزائر...»¹.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مرامي وتوجهات الدولة في قطاع الجيش، وكذا ظروف البلاد الداخلية من جهة، والمستجدات على الساحة الأوربية من جهة أخرى، ناهيك عن الهزائم والنكسات التي مُنيت بها قوات المغرب الحربية، في وقعة إيسلي سنة 1844، ثم في حرب تطوان سنة 1859 - 1860 من جهة ثالثة، ربما أدركنا الخلفيات والأسباب التي ساهمت في التعجيل بتحييد دور قبائل الكيش ومكانتها المتميزة في الجهاز المخزني، مع توالي الأيام والسنين في القرن التاسع عشر.

وبدا هذا الاتجاه واضحاً، بل غداً واقعاً ملموساً، ابتداء من سنة 1845، عندما شرع في تأسيس نواة عسكرية جديدة، نظمت على الطريقة الحديثة في فنون الحرب، وانضوى أفرادها كلية في سلك الجندية، دون الاشتغال بغير حرفة الجندية.

وقد أريد لجل رجال العسكر الجديد الذي دعي ب «جيش النظام»، أن يكونوا رماة وطبجية أي يعملون في سلاح المدفعية، علماً بأنه إلى حدود هذا التاريخ ظلت نسبة المشاة إلى الخيالة جد ضعيفة².

1- الحجوي، م. س، ص. 417.

2- Miège, op. cit., T. 3, p. 225.

وأما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد نجحت الدولة، إلى حد ما، في التحكم في هذا الجهاز وإخضاع عناصره، كما تمكنت من تهميش فرق الكيش التي كانت تمثل قوته الضاربة في الفترة السابقة، ومن ثمة، أمكنها كبح جماح التمردات والانتفاضات التي صارت لا تمثل خطورة تذكر بالنسبة للدولة وللنظام العام للبلاد، كما حدث ذلك أواخر عهد المولى سليمان، وفي بداية عهد خلفه المولى عبد الرحمن بن هشام. وقد حاول كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن وابنه وخلفه المولى الحسن، تطوير النواة الأولى من الجند النظامي، المتمثلة في عسكر النظام والتي كانت قد تأسست سنة 1844، فضلاً عن عسكر القبائل وحراكها، وهو الأمر الذي مكن الدولة من التوفر على أداة كانت كافية نسبياً، لردع القبائل العاصية ونشر الأمن داخل البلاد.

هذا، وستعرض بشيء من التفصيل والإسهاب، في الفقرات الآتية من هذا البحث، إلى الجهاز العسكري بصفة عامة، في سياق حديثنا عن الهزائم والنكسات التي مني بها المغرب، سنتي 1844 و 1859 - 1860، كما سنفصل في الأمر كذلك عندما نتعرض لمختلف التدابير والترتيبات المتخذة من قبل المخزن، في سبيل إعادة النظر في تنظيم الجيش وتطوره.

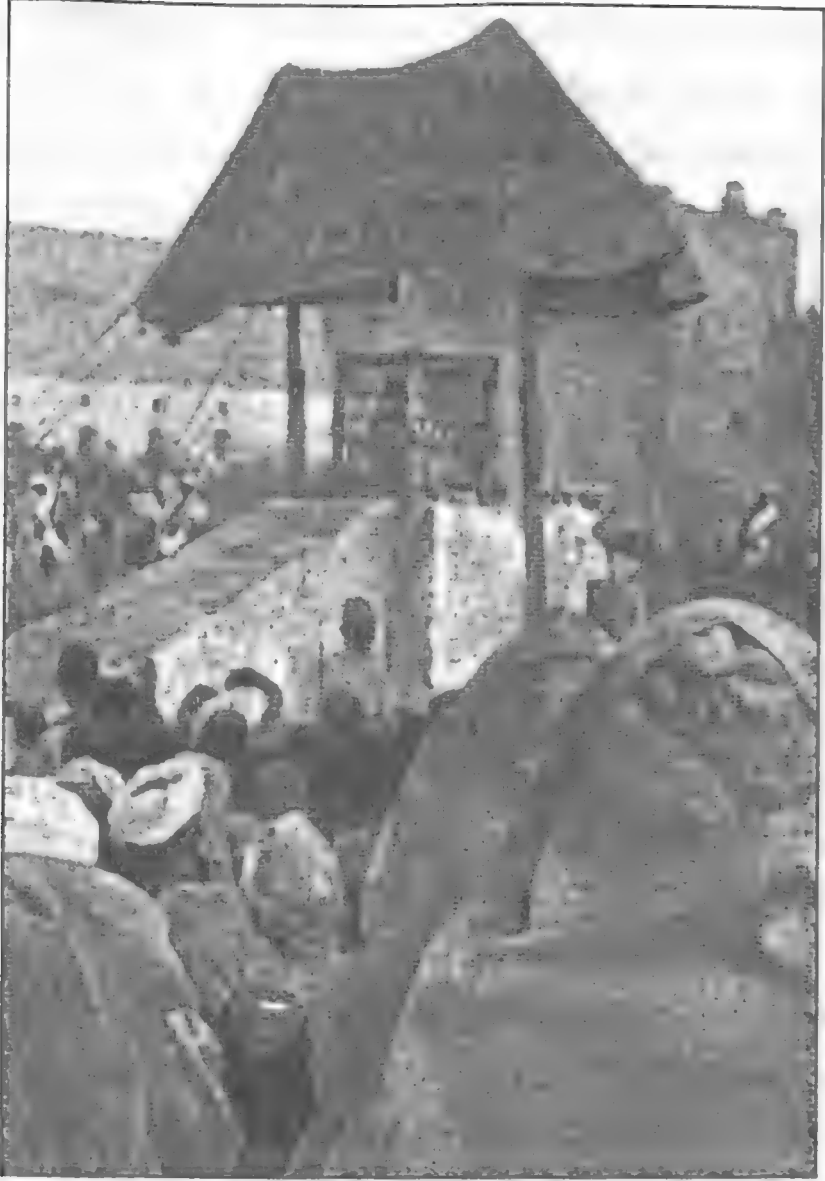
ومعلوم كذلك أنه منذ سنة 1844، كانت قد انكشفت للجميع وبكل وضوح، حالة الجيش المغربي الحقيقية، وقيمة رجاله القتالية، وعجزه التام عن مواجهة ومبارزة جيش حديث، مكون ومدرّب على طرق ومناهج فنون الحرب والقتال الحديثة آنذاك، مع ما يملكه من أسلحة نارية فتاكة، لا سبيل لمقارنتها بتلك التي كانت بيد الجنود المغاربة، ناهيك عما كان يتمتع به الجيش الحديث من مستوى عسكري رفيع وأطر عالية الثقافة.

ولهذا، بات من الضروري، بل من الواجب الديني والوطني، التفكير في السبل والوسائل القمينة بالمساعدة على إصلاح شؤون الجيش المغربي.

وإذا كان المخزن قد استطاع التحكم نسبياً في جهاز الجيش، وتدير أموره، وتطوير فرقه ورجاله، واستعماله في تنفيذ أوامره وقضاء أغراضه، سيما على المستوى الداخلي، على الأقل حتى وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في شهر مايو سنة 1900، فإن الفترة المتراوحة ما بين سنة 1900 وسنة 1912، أي ما تبقى من عهد المولى عبد العزيز، وعهد المولى عبد الحفيظ بكامله (1326 - 1330 / 1908 - 1912)، أصبحت تختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة، لا من حيث السياق الداخلي، ولا من حيث تعامل ونظرة، وأهداف الدول الأوربية، من أجل وضع اليد نهائياً على البلاد واستغلال خيراتها.

فمن جهة، لم يعد المخزن قادراً على القبض على نصبة الأمور وأزمّتها في البلاد، ولم يعد قادراً على التحكم في أمور الجيش، ومن جهة أخرى، استغلت بعض الدول الأوربية، وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا، ضعف وشلل المخزن، لإثارة العديد من القلاقل والمشاكل المفتعلة، حيث كانت لا تتردد البتة في التدخل المباشر في شؤون البلاد بعرض اقتراحاتها، والتظاهر بإسداء النصيح، في حين كانت في نفس الوقت تعمل جاهدة، بمختلف الوسائل والحيل، من أجل إشعال الفتن، وإثارة الحزازات هنا وهناك، قصد عجز المخزن وإحراجة، ونسف سلطته، وإثقال كاهله بالمبيعات والقروض. ومن المؤكد أنه لو لم تكن لهذه الدول يد خفية في تمرد وفتنة الجيلالي بن عبد السلام الزرهوني، المدعو الروكي بوحمارة، وكذا في عصيان وطيش أحمد الريسوني، لما أمكن لهذين المغامرين الخطيرين الاستمرار في الاستهانة بالمخزن، والعبث بمؤسساته، وفي مقدمتها طبعاً مؤسسة الجيش سنين طويلة¹.

¹ - ابن منصور، عبد الوهاب، أعلام المغرب العربي، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ج 1، مادة رقم 289، ص. 307 وما بعدها.



الروكي بوحجارة في مشور فاس، داخل قفص نصبت عليه الخيمة مقلوبة، وهي التي كان
يستقبل فيها زوراه.

2 - السياق الخارجي والمغرب

يُعتبر المغرب وريثاً لدول عظيمة، كان لها شأن كبير وصيت ذائع، سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً. ولنا في دولة المرابطين ودولة الموحدين أحسن مثال على ذلك. فقد امتد نفوذ وحكم وإشعاع هاتين الدولتين إلى الأندلس في الشمال، وإلى إفريقية والمغرب الأوسط في الشرق، وإلى تخوم السودان، جنوبي الصحراء الكبرى، منذ أواسط القرن الحادي عشر وحتى العقد الأول للقرن الثالث عشر الميلادي.

آنذاك تبوأ المغرب مكانة مرموقة على المستوى العالمي، ممّا جعل بعض أكبر دول أوربا ترغب في ودّه المغرب وصداقته. ولنضرب على ذلك مثل ملك بريطانيا العظمى جون (John, 1167 - 1216)، الذي سعى جاهداً إلى الحصول على مساعدة الخليفة الموحدي، محمد الناصر (1199 - 1213)، لتعزيز موقفه، في مواجهة تهديدات ملك فرنسا¹.

إضافة إلى هذه الهالة التاريخية، كان للمغرب موقعه الجغرافي المتميز، بواجهاته المتوسطية والأطلسية والصحراوية، وإطلالته على ممر بحري، يُعتبر من أهم الممرات المائية في العالم، استراتيجياً وتجارياً، وهو على مرمى الحجر من القارة الأوربية. فهذه كلها عوامل ساهمت في استدراج البلاد وتوريطها في شبكة العلاقات السياسية والتجارية لبلاد حوض البحر الأبيض المتوسط، ودول أوربا الغربية والشمالية، وأثارت فضول واهتمام ساسة وتجار ومغامري هذه الدول. ومن ثمة،

1- ابن الصغير خالده، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، 1856 - 1886، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، 197، ص. 37.

وبدون الركون إلى أي حتمية تاريخية، فإن علاقات المغرب مع عالم إفريقيا السوداء عبر الصحراء، ومع شبه الجزيرة الإيبيرية والشرق الأدنى، كان لها دوماً النصيب الأكبر والحظ الأوفر في صقل الشخصية المغربية، وتوجيه مصير البلاد وسكانها.

وما من شك في أن عوائق ومثبطات طبيعية وبنوية، فضلاً عن عوامل أخرى خارجية، قد ساهمت في وقف مسيرة البلاد، وإحداث الخلل والاضطراب، بل أوقعت الشلل والركود في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد منذئذ. على أن هذا لا يعني أن الشدائد والمحن ظلت تلاحق البلاد التي كان أهلها ينعمون بالسلم والهدوء في فترات مُتعاقة، حيث تربو الأرض، وتقوى السواعد، وتزداد المحاصيل، ويستعيد الناس نشاطهم، وتكرر دورات من النمو والازدهار، قد تطول أو تقصر.

يُبد أن وسائل البلاد البشرية والمادية كانت غير قادرة على الوقوف أمام الواقع الذي كانت تذكر به الجماعات والأوبئة التي تحل بالبلاد وتفني العباد.

ومنذ مدة، أثبتت الأبحاث والدراسات العديدة أهمية دور الديموغرافيا الحاسم والأساسي في المعادلة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الأوربية. فلولا الارتفاع الديموغرافي، لما ارتفع الطلب الذي كان له بُعد جديد، وكان من نتائجه المباشرة، تشجيع الإنتاج والأنشطة في كافة المجالات والقطاعات. وليس لنا، بالنسبة للمغرب، أيُّ مُعتمَد يقيني نستدل به على أن عدد السكان الذي يُقدَّر بحوالي أربعة ملايين نسمة، أواخر القرن التاسع عشر، أصبح يفوق عددهم في القرون الوسطى. فهذا العدد القليل نسبياً من الناس والذي ظل على ما كان، هو

الذي كان يخدم الأرض، ويُسخّر الطبيعة بوسائل عتيقة. فلم يتغير أي شيء في طريقة استغلال الأرض وصرف المياه، ومواجهة تقلبات وعتو العناصر الطبيعية¹.

فلم يتغير المحراث ولا زوجة الحرث منذ العهد القرطاجي، من أجل استغلال أفضل ومردودية أكثر للقوة الحيوانية. أضف إلى هذا عامل القحولة الذي كان لا يسمح بدورة زراعية ثلاثية.

ومعلوم أن المغاربة، أيام المرابطين والموحدين، قد مهرّوا كثيراً، واكتسبوا خبرة عالية في مجال تقنيات سقي الأراضي الزراعية، والبساتين والحقول. ومع ذلك، فإن طريقة حفر وبناء الخَطَّارات والسدود، لم تتغير قط، ولم يتحَفَّر السكان لإنجاز أشغال مائية كبرى، بل يمكن أن نذهب إلى القول إنَّ طريقة إنجاز مشاريع الموحدين الفلاحية، ظلت هي نفسها تقريباً أيام المولى عبد الرحمن بن هشام، في ناحية تاملالت، قرب مدينة مراكش مثلاً². وكأنَّ هناك انقساماً وقطيعة تامين بين العلم المجرد والتطبيق العقلائي، وبين الافتراضات والنظريات.

ثم إنَّ ما كان يزيد في هول الأمر وتعميق الهوة، والاكتفاء بالتسليم بالواقع، أن العلم والمعرفة كانا يُلقنان في عدد قليل ممَّن له إحساسٌ حضاري،

¹-A.G.V, 3H12, Mémoire de l'Officier Allemand Quedenfeldt (M), **Forces défensives du Maroc**, p. 10 et suivantes.

Laroui (A.), op. cit., p. 34 et suivante.

²- أنظر على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في الوثيقة المحررة بمحضر المبعوث السلطاني الفقيه والوزير الصدر فيما بعد المختار بن عبد الله بن أحمد (ابن عم الحاجب أحمد بن موسى)، بتاريخ 27 رجب 1305، الموافق 29 أبريل 1888، أثناء عملية توزيع أراضي فلاحية مخزنية على قواد وعمال منطقة الدير كافة لخدمتها، وكانت هذه الأراضي توجد في كل من عين داذة، والحوز (مراكش)، وتسلطانت، وأغاطيم، وتبوهنيت. خ. س، كناش 554، ص. 6 - 16.

وسط محيط مُترامي الأطراف من الجهل والأمية، ومن ذوي الذهنية التي يَغْلِب عليها طابع الاعتقاد في السحر والحُرافة¹.

ومهما يكن الأمر، فإنه مع بزوغ فترة العصور الحديثة، رُجِّح ميزان القوى لفائدة الأوروبيين، حيث لم يتورع الإيريون على الخصوص، عن مُهاجمة المغرب وسواحله، محتلين عدداً من ثغوره ومعاقله، إذ كانت جيوشهم تتوغّل أحياناً بعيداً داخل البلاد، حتى مشارف بعض عواصمه الكبرى².

على أنه كان يحدثُ، في فترات توحيد الكلمة وتسَلُّم زمام الحكم من قبل شخصيات قوية وقادرة على معالجة الأحداث والمشاكل، صَحْوَة ويقظة تضعان حداً للفتن والاضطرابات وتُعيدان الأمن، والهدوء، والطمأنينة إلى النفوس. بيد أنه، بالرغم من هذا وذاك، ومنذ بداية العصور الحديثة بأوروبا، فإن بُنى المغرب السياسية، والثقافية، والاقتصادية أصيبت بخلل كبير، استفحل أمره مع تقدم السنون والقرون، فلم يهتد ذوو الحل والعقد، حُكّاماً كانوا، أم علماء وفقهاء، أم من ذوي الكرامة والصلاح إلى السُّبُل الكفيلة والوسائل الناجعة لعلاج الجسم العليل، وإنقاذه من التداعي والسقوط.

ومن الجدير بالذكر أن ما ألحنا إليه، وسجّلنا ملاحظتنا حوله، ينطبق تماماً على باقي القطاعات والأنشطة، بما في ذلك طبعاً مؤسسة الجيش التي يستحيل

¹ - Laroui (A.), op. cit., p. 191 et suivantes.

² - حجي، محمد، الحياة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، ج

1، ص. 37 وما بعدها. وكذلك:

مارمول، كرنجال، إفريقيا، تعريب محمد حجي والجموعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ج 2، ص. 197 وص. 210 مثلاً.

أن يستقيم أمرها، وتحسن أوضاعها وأحوالها، في مجتمع اتسم اقتصاده بالفاقة، والحاجة والخصاصة، وأصيبت بناء الاجتماعية والثقافية بالجمود والركود، والركون إلى التقليد، ونبد كل ما هو جديد. أضف إلى ذلك الفوضى والاضطراب اللذين كانا يعتريان البلاد، في فترات وحقب متكررة. ولا نغالي في القول أو نبخس المغاربة وحكامهم حقهم، إن قلنا بأنهم كانوا يُديرون ظهورهم نحو العالم الخارجي، غير مكثرتين بما كان يجري ويحدث من حولهم، قانعين بعيشهم البسيط والمتواضع، ومكتفين بما ورثوه عن العهود البائدة، دون أن يبذلوا محاولة أو جهداً لإعادة النظر في ذلك الموروث، كما لم يسعوا أيضاً إلى تطوير قضايا الفكر والمجتمع، أو تغيير مناهج التدبير والتسيير، أو تفعيل وسائل الإنتاج والتبادل.

وقد عبّر عن قريب من هذا المعنى الفقيه محمد بن الحسن الحجوي، في سياق حديثه عن الأوضاع السائدة بالمغرب، قُبيل اندلاع فتنة بوحماره، في خريف سنة 1902، حيث قال:

«... فالنظام الذي تسير به الدول الإسلامية، من أقدم أعصرها، كان قد هرم ونخرت عظامه، وتشوه وجهه بالأخلاق السافلة الفاشية ودعم التعليم، فيضطر السلطان لتولية الجاهلين، فلا يُحسنون، إذ لا علم ولا نظام يردهم ويردعهم، ولا وازع الأخلاق يعظهم، والنظام الذي أسسته الدول العصرية وسرى مفعوله في العالم وسمعته حتى حيتان البحر وطيور الجو، وأسد الأجام، وتشوقت إليه، لا وجود له ولم تتوفر في المغرب أسبابه ومعداته...»¹.

¹ - الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار المغرب بيد ثواره، مخ.خ.ع، رقم 123، ص. 7.

ومن حسن حظ المغرب والمغاربة، أن تضافرت عوامل وظروف مواتية، ابتداء من أواسط القرن السادس عشر، مهّدت الطريق للسعديين، وأتاحت لهم فرصة سانحة للحصول على انتصار باهر في معركة وادي المخازن، في شهر غشت من سنة 1578، حيث تمكنت القوّات المغربية، جنوداً ومتطوعة، من القضاء على الجيش البرتغالي وحلفائه. فكان من نتائج هذا الانتصار البين والمعركة المصيرية، أن غنم المغرب مكاسب ثمينة، سياسياً ومعنوياً على الخصوص، كان من نتائج صداها أن عاش مدة تُنَيّف على القرنين والنصف من الزمن، مُهابَ الجانب، مسموع الكلمة في مأمن موقت من هجمات الأساطيل الحربية الأوربية على سواحل وأراضيه¹.

يَبْدُ أن هذه البارقة لم تُعَمَّر طويلاً، إذ سرعان ما اشتعلت من جديد الفتن والمنازعات، ونشبت الحروب والمصادمات بين الأطراف المتنازعة على الحكم، فسقطت من جديد الثغور والمراكز المطلة على السواحل في يد الأجنبي الذي أبدى نواياه وأعدّ كل قواه.

هذا، وكان على البلاد أن تنتظر تَوَلَّى المولى إسماعيل سُدَّة الحكم (1083 - 1140 / 1672 - 1727)، ليطرّد المحتلين من بعض المواقع، ونشر الأمن والاستقرار في ربوعها، وذلك بفضل جيش عبيد البخاري الذي أنشأه، وضبط أموره وتنظيمه بيد من حديد. إلّا أن هذا الجيش، سُرعان ما تحول إلى أداة ومصدر للفوضى وعدم الاستقرار في الحكم، بعد اختفاء مؤسسه.

1- حجي، محمد، م. س، ج 1، ص. 47 وما بعدها..

آنذاك، بدأت دورة جديدة من الفوضى والحروب حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث استطاع السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1171 - 1204/1757 - 1790)، أن يعيد للدولة هيبتها ومصداقيتها، وأن يسيطر على الأوضاع، ويُمكن بذلك المغرب من العيش في هدوء وسكينة رداً من الزمان.

وأما على المستوى الخارجي، فمنذ أواخر القرن الخامس عشر على الأقل، مثلت التحولات التقنية والمادية والفكرية التي طرأت على نمط عيش سكان أوروبا الغربية، وما عرفته مظاهر حياتهم من تقدم ورقي، طُفرة هائلة، مكنت أوروبا من أن تتقدم باقي أمم العالم الأخرى، وأهلتها فيما بعد، إلى اجتياز عتبة العصور الحديثة، وبالتالي التخلص تدريجياً من سلبات ومشبطات القرون الوسطى، في مجال الفكر، والثقافة، والمعتقدات، والنظم السياسية، وكافة أوجه النشاط الاقتصادي والبنى الاجتماعية. وما كاد القرن الثامن عشر ينتهي، حتى تجمعت لدى أوروبا مقومات وأسباب العزة والمناعة والقوة والرقى. فانطلقت من جديد سُفنها تغزو البحار، ومغامروها وتجارها وجيوشها يدكون الأوطان والأقطار، مستهدفين المناطق التي لم تصلها سلطتهم وسيطرتهم بعد، حيث ظلت بعيدة عن مدّ القوى الأوروبية، ودون أن تصيبها نيران مدافعها وقنابلها الفتاكة.

على أن من بين النظريات الفكرية والاقتصادية التي استأثرت باهتمام رجال الفكر والسياسة، وكذا الأوساط الاقتصادية، المذهب الليبرالي الذي ظهرت بشائره في القرن الثامن عشر، ثم قوّي أمره في القرن الموالي، بدءاً من أقطار أوروبا الغربية، ثم بعد ذلك امتد إلى أقطار أخرى، وبالخصوص في أمريكا الشمالية.

ومعلوم كذلك أن هذا المذهب، هو اتجاه سياسي واقتصادي وثقافي، يرمي بالأساس إلى إزالة جميع العراقيل والحواجز التي من شأنها، إن بقيت، أن تعيق نشاط الإنسان في كافة القطاعات والمجالات، عملاً بالقولة المأثورة وقتئذ، «دعه يعمل، دعه يمر»¹.

وما كادت العقود الأولى من القرن التاسع عشر تنتهي، حتى شاع أمر الليبرالية، وذاع صيتها، حيث تبتتها غالبية أقطار أوروبا، ورفعت منها شعاراً لوّحت به، وردّدته في المحافل الدبلوماسية والمنتديات الفكرية والسياسية والتجارية، جاعلةً منها الوسيلة الناجعة والشرط الأساسي لتحقيق ازدهار الدول وإسعاد شعوبها. فتمسكت هذه الدول، وبالخصوص المملكة المتحدة بالمذهب الليبرالي، وتحمسست للدفاع عن مبدأ الحرية بصفة عامة، ومعتبرة نفسها المدافع الشرعي والطبيعي عن هذا المبدأ، بل أصرت إصراراً على فرضه على كافة أقطار المعمور². وقد تأنّى للمملكة المتحدة فعلاً ذلك، بسبب قوة جيوشها، ومناعة أساطيلها الحربية، ومواردها المالية الهائلة، وإنجازاتها التقنية، وتوسعها في العديد من الأقطار، في آسيا وإفريقيا على الخصوص. فمنذ أن احتلت صخرة جبل طارق في سنة 1704، وهي تعمل على زعزعة كل دولة تُريد منافستها في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبالخصوص في المضيق، من أجل ضمان حرية وسلامة مرور السفن نحو الشرق الأوسط والأقصى (مصر، الهند...) ³.

1- Bairoch (P.), *Commerce International et Genèse de la Révolution Industrielle en Angleterre*, in A.E.S.C., Mars-Avril 1973, pp. 514-571.

2- Laroui (A.), *L'Histoire du Maghreb: un Essai de Synthèse*, Edit. Maspéro, Paris, 1970, p. 275 et suivantes.

انظر كذلك وجهة نظر المؤرخ الناصري حول هذا الموضوع، في "الاستقصا"، ج 9، ص. 114 وما بعدها.

3- Miège (J. L.), op. cit., T. 2, p. 20 et suivantes.

- Crozet (F.), *Commerce et Empire: l'Expérience Britannique*, in A.E.S.C., Mars-Avril, 1964, pp. 281-310.

ومن هنا كان توددها إلى المغرب، حيث تقمص بعض ممثليها الدبلوماسيين، وفي مقدمتهم جون هي دراموند هي (John Hay Drummond Hey) الذي أقام طويلاً بالبلاد (ما بين سنتي 1845 و1886)، شخصية الصديق الوفي الذي لا يتردد في إبداء رأيه، وتقديم نُصحه، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

يَبْدُ أن الواقع كان شيئاً آخر، لا صلة له البتة بهذه المشاعر الطيبة، والأخلاق الرفيعة. ولم تكن الحكومة البريطانية، شأنها شأن باقي الدول الأخرى، تهتم، في المقام الأول، إلاً بالدفاع عن مصالح بلادها وممتلكاتها خارج أوروبا، وكذا العمل على تقويتها وتنميتها، وتحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات. والدليل على هذا أنها حين اضطرتها الظروف إلى التخلي عن المغرب وشؤونه، سرعان ما وقعت اتفاقية سرية مع منافستها فرنسا في 4 أبريل من سنة 1904، متخيلة لها عن المغرب ومشاكله، مُقابل ضمان استمرار وجودها ومصالحها في مصر.

على أنه إلى غاية سنة 1830، لم يحدث تَحَوُّل أو تغيير يُذكر في الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمغرب، اللهم إلاً ما كان من أمر الأسطول الحربي الذي قرر السلطان المولى سليمان فجأة التخلص منه سنة 1233/1817، حيث أمر بترع السلاح والعتاد الحربي من قطعه، وقَدَّم بعضها هديةً لدول إسلامية مجاورة، تفادياً لحدوث مشاكل واصطدامات مع الدول الأوروبية. وقد ترتب عن هذا تركُّ السواحل المغربية عارية من وسائل الدفاع، وعُرضة للخطر والهجمات الأجنبية¹.

1- المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج 1، ص. 10 وما بعدها. وكذلك:

Miège (J. L.), op. cit., T. 2, p. 23.

وعندما تمّ الأمر للمولى عبد الرحمن بن هشام، بعد وفاة عمه السلطان المولى سليمان، كان من بين المشاريع الذي ارتأى إنجازها، إحياء نشاط الأسطول البحري المغربي، فجهز بعض السفن والمراكب، وعززها بالعتاد الحربي وبالرجال. إلا أن هذه المحاولة لم تُعمر طويلاً، إذ سرعان ما نشب نزاع مسلح في عرض نهر اللوكوس بالعرائش، بين سكان هذه المنطقة وبعض القطع الحربية تابعة للأسطول النمساوي التي هاجمت المدينة وأحرقت مراكب كانت راسية في الوادي المذكور في سنة 1245 / 1829، الأمر الذي دفع بالمولى عبد الرحمن إلى التخلي عن البحر وشؤونه، كما فعل سلفه، سنوات قبل هذا التاريخ.

زد على هذا أن سنة 1830، كانت تكتسي دلالة خاصة، وكونت مُنعطفاً خطيراً وحاسماً في تاريخ ومصير أقطار المغرب العربي قاطبة. فبين عشية وضحاها، أخذت الأوضاع في التغير والتحول، في مجالات عديدة وقطاعات مختلفة. وكان نزول القوات الفرنسية الغازية في ساحل مدينة الجزائر العاصمة، يحمل في طياته من المؤشرات والبواعث العديدة، ممّا يبعث على الاستياء والقلق، والتساؤل عن مصير ومستقبل المغرب على الخصوص¹.

ثم إن الحرب المشتعلة آنذاك في البلد المجاور، كان لابد وأن تُخرج السلطان المولى عبد الرحمن من صمته وحياده، وأن تُقحمه في معمة القتال والصراع وأهوالهما، سيما وأنه عاهل بلد إسلامي، مجاور لقطر هو الآخر مسلم، هاجمته قوة عظمى أوربية، واعتدت على ثوابته، وهتكت حرمة، واستباححت أعراض سكانه، واعتدت على أمنهم.

1- Miège (J. L), op. cit., T. 2, p. 45 et suivantes.

لذا، كان من الصعب على السلطان التملص والتهرب من واجب التضامن الإسلامي ومآزرة الإخوة الأشقاء في محنتهم، ومن ثمة فإنه فسح المجال أمام الأمير عبد القادر بن محيي الدين لِيَتَخَطَّى الحدود، وغض الطرف عن تحركاته داخل التراب المغربي، كما مدّه بالسلاح والعتاد الحربي والمال، بالرغم من احتجاجات وتهديدات السلطات العسكرية بالجزائر.

وكان منتظراً وطبيعياً أن يترعج الحكام السياسيون والعسكريون من موقف سلطان المغرب، وأن يتضايقوا منه. ولهذا، سُرَّعان ما ردوا عليه بكل قوة وعُنف، حيث قصدت بوارج وسفن حربية فرنسية، مدينتي طنجة ثم الصويرة، وأمطرتهما قنابل، في بداية شهر غشت من سنة 1844. آنذاك، تلاحقت الأحداث سراعاً، ولاحت في الأفق بوادر وأسباب نزاع مسلح بين الجانبين.

وبالفعل، اندلعت الحرب بين فرنسا والمغرب، في بسيط سهل أنكاد، على مقربة من مدينة وجدة، في صبيحة يوم 14 غشت 1844. فانهزم الجيش المغربي ومتطوعة القبائل هزيمة نكراء في وقعة إيسلي هاته، بعد أن دام القتال ساعات معدودات لا أكثر.

وبالرغم من وجود الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن في عين المكان، بصفته قائداً أعلى للقوات المغربية، فما أن تقهقرت الصفوف الأمامية من جبهة القتال، حتى سرى الفشل إلى باقية المقاتلين، وعمت الفوضى والفتنة المعسكر المغربي، ناهيك عن انتشار أعمال السرقة والنهب في أمتعة الناس، وأخذت الحشود تتفرق في جميع الجهات والآفاق، الكل يَنْشُدُ النجاة بنفسه، لا هم له ولا غرض بما كان يجري من خلفه.

وكان المعسكر الفرنسي، على عكس المعسكر المغربي، يعمه الهدوء والانضباط والنظام، وهذا ليس بغريب على جيش هو وريث تقاليد الجيوش النابوليونية، منظماً على الطرق والمناهج الحديثة، ويبد رجاله سلاح وعتاد حربي جد متطور، تحت إمرة ضباط أكفاء، لهم معرفة بطبيعة ونوعية الحروب الحديثة، ويتمتعون بقدرة على ضبط وتسيير مختلف الفرق العسكرية التابعة لهم¹.

وبما أن إنكلترا كانت تتابع الأحداث وتطورها باهتمام كبير، وتراقب الوضع عن كثب، وحرصاً منها على صيانة مصالحها في المنطقة، فإنه سرعان ما تدخلت دبلوماسيتها، وضغطت حكومتها على المغرب وفرنسا لإبرام الصلح وإنهاء أسباب التوتر والتزاع بينهما. وهذا ما حصل فعلاً، حين وقّع الطرفان على معاهدة للامغنية في 10 سبتمبر 1844، وفيما بعد على اتفاقية طنجة في 18 مارس 1845.

واغتنتم الدولة المنتصرة مكاسبها في ميدان القتال، وفرضت شروطها على المغرب، وحرّرت بناءً عليه بنوداً وفصولاً مُبهِمة وغامضة عن قصد، خاصة في الاتفاقية الأخيرة المتعلقة بالحدود بين الإيالتين، الجزائر والمغرب. وهذا يعني قبل كل شيء تدشين مُسلسل اقتطاع واغتصاب أجزاء هامة من التراب المغربي. وقد استمر الأمر منذ هذا التاريخ وحتى سنة 1912، كما فُسح المجال واسعاً أمام الحكم السياسي والعسكري بالجزائر، للتدخل في المناطق الشرقية للبلاد، وافتعال وخلق العديد من شبه المشاكل والقلاقل للمخزن ومثليه².

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 44، وص. 49 وما بعدها؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 50 وما بعدها.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 49 وما بعدها؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 54 وما بعدها.

وما من شك في أنَّ المغرب قد خرج من هذه الحرب ضعيف الجناح، منهوك القوة ومُحَطَّم المعنوية، فتغيرت فجأة نظرة الدول الأوروبية إليه، بعد أن انكشف واقع جيشه الحقيقي، ومستوى قتال جنوده ورجاله. وما كادت الشهور والسنون تتقدم بعد وقعة إيسلي، حتى راحت الدول الاستعمارية، وفي مقدمتها إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، تبحث لنفسها عن مكاسب جديدة تظفر بها في البلاد، مُدشنةً بذلك مرحلة من التنافس الحاد بينها، من أجل تحقيق الفوز بمزيد من المكاسب والامتيازات السياسية والاقتصادية، تارة بطرق سلمية وسياسية، وتارة أخرى مُلوحةً باستعمال القوة والعنف للوصول إلى أغراضها.

وفي سنة 1856، نجحت بريطانيا العظمى، بفضل مساعي ممثلها بالمغرب، جون هي دراموند هي، ومهارته في التفاوض والتآمر ودَسِّ الدسائس، في تركيز هذه السياسة، بعد أن أفلحت في فرض معاهدة صلح ومهادنة، أرفقتها على الخصوص باتفاقية بحرية تجارية، مما أدى إلى انفتاح الأسواق المغربية، في وجه السلع والمنتجات الأوروبية، وتحديد رسوم الجُمرك في 10 % من قيمة السلع والبضائع، سواء تعلق الأمرُ بعمليات التصدير أو الاستيراد¹.

وفي سنة 1859، تتجدد مطالب المكاسب بالقوة، في التعامل مع المغرب، عوض الطرق السلمية والدبلوماسية. ذلك أن إسبانيا، وهي دولة من الدرجة الثانية وقتئذ، إذا قيسَت مثلاً بإنجلترا أو فرنسا، تُشهر الحرب على المغرب، متذرعة بأسباب واهية، وحُجج تافهة. والحقيقة أن ذكريات ووقائع فترة حروب الاسترداد، كانت لا تزال عالقة بأذهان عدد من رجال السياسة

¹ - ابن الصغير، خالد، م. س، ص. 56.

والكنيسة والقادة العسكريين، فوجدوا في أحداث بسيطة وقعت في الحدود الفاصلة بين مدينة سبتة المحتلة، وأراضي قبيلة أنجرة المجاورة، فرصة سانحة، لصرف أنظار وتحويل اهتمام فئات عريضة من المجتمع الإسباني نحو الخارج، للتخفيف من حدة التوتر والتدمير السائدين في الأوساط الشعبية وقتئذ، بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها البلاد¹.

ومرة أخرى، لم يذخر المخزن ولا المغاربة جهداً في الدفاع عن حوزة البلاد وكرامتها. بيد أنهم لم يتمكنوا من الصمود في وجه الجيوش الغازية التي لا سبيل إلى مقارنة سلاحها المتطور والفتاك، وتكوين رجالها الحربي والمستوى العالي لأطرها وضباطها، وطريقة قتالهم ومُحاربتهم، بما كان للجيش المغربي ومُتطوعة القبائل من هذه المقومات والصفات، فكانت الهزيمة والخسران مرة أخرى، أمام قوات هذا الخصم العنيد والمتصلب.

ومرة أخرى، وحسب سيناريو أصبح معتاداً ومعروفاً، تدخلت بريطانيا العظمى في النزاع، مُقترحة وساطتها ووقف العمليات الحربية، والشروع في مباحثات ومفاوضات، أملاً في التوصل إلى اتفاق يُنهي النزاع المسلح.

وما من شك كذلك، أن اهتمام إنجلترا المتواصل، وتدخلها للمرة الثانية لإنهاء نزاع بين المغرب ودولة أوريية، إنما مرده، قبل كل شيء إلى حرصها الشديد وسعيها الحثيث، من أجل الدفاع عن منطقة مضيق جبل طارق الحساسة

1- ابن الصغير خالد، م. س، ص. 61 - 122؛ وكذلك مجلة الوثائق، العدد 2، ص. 152 - 226، حيث ورد نص الاتفاقيتين بالعربية والإنجليزية، مع حواشي وتعليقات الأستاذ عبد الوهاب بن منصور.

والاستراتيجية من جهة، وصيانة مصالحها ومكتسباتها المتميزة والمتفوقة بالمغرب من جهة ثانية.

طبعاً، أبرم الصلح بين الجانبين في آخر المطاف، وخضع المغلوب على أمره إلى شروط وإرادة المنتصر. واحتلت مدينة تطوان، والتزم المغرب بأداء غرامة مالية باهضة قدرها 100 مليون فرنك فرنسي ذهباً، سببت للبلاد أزمة خانقة وخطيرة في ماليتها ومواردها، ودامت مدة التسديد حوالي عشرين سنة¹.

وفي سنة 1863، أي بعد مُضي أربع سنوات على أحداث تطوان المؤلمة، ها هي فرنسا تعود من جديد للضغط على المغرب، وتنجح في فرض معاهدة جديدة عليه، تُنظّم بموجبها، مبدئياً، مسألة الحماية الأجنبية بالبلاد، في وقت كانت أبواب المغرب قد انفتحت في وجه التجارة والتجار الأوروبيين. وقد تمكن هؤلاء من إقامة علاقات تجارية مع المغاربة، إمّا في شكل شراكة ومُخالطة بينهما، وبالخصوص في المجال الفلاحي، وفي عمليات شراء الأراضي، وإمّا في صيغ أخرى، كاستخدام بعض المغاربة سماسرةً في عملياتهم التجارية، ومضاربتهم العقارية، أو بتقليص رؤوس أموال، يُوفرها نوابهم من اليهود المغاربة،

¹- Ayache (G.), *Aspects de la crise financière au Maroc, après l'Expédition Espagnole de 1860*, in «Etudes d'Histoire Marocaine», Smer, Rabat, 1983, pp. 97-138.

وكذلك: ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 458 - 460، حيث أورد تقييداً وجهه الأمين محمد الزبدي الرباطي إلى النائب السلطاني محمد بركاش، بتاريخ شعبان 1301/ الموافق يونيو 1884، نصّ على المبالغ المالية التي حازها موظفو الدولة الإسبانية من المراسي المغربية، خلال المدة المتراوحة ما بين أبريل من سنة 1862، ودجنير من سنة 1883، وكان مجموعها 9.459.506 من الريالات.

ويضعونها رهن إشارة مغاربة مسلمين، يستثمرونها في مُقاولات ومؤسسات تجارية. ثم إنه لم يكن من نصيب المغرب من هذه المعاهدة، في آخر الأمر، على المستوى السياسي والاقتصادي، إلاّ حصيلة غثة وهزيلة، تكاد لا تُذكر، إذ لم تتضمن في طياتها من المواد والبنود ما كان يتطلع إليه المخزن ممّا يُرضي ويُجيب على تلك المآخذ العديدة التي أخذها المخزن على ما آلت إليه معضلة الحماية، وعلى ما كانت تُسبب له من متاعب ومشاكل واستنزاف، يعسرُ حصرها أحياناً، ويختار العقل لحدوث بعضها أحياناً أخرى¹.

والأدهى من ذلك والأخطر منه، أنّ فئة عريضة من المغاربة، مسلمين ويهوداً، معظمهم من ذوي الثروة والنفوذ والجاه في المجتمع، لم تُعدّ تخضع لأحكام المخزن، وتأنمر بأوامره، فضلاً عن تمتعها بالإعفاء أو احتيالها للتملص من أداء الضرائب وما شابهها من الفروض والواجبات المستحقة للمخزن. وإنه لمن السهل، والحالة هاته، أن يتخيل المرء الأضرار الفادحة التي ألحقها هذا النظام الغريب بالدولة والمجتمع، ناهيك عن المتاعب والقلق العديدة التي كان يفتعلها المحميون، لإحراج المخزن وابتزاز أمواله، مساهمين بذلك في إضعاف البلاد، والتسبب في عجز المخزن ورجاله.

كان الهدف ممّا عرضناه في الفقرات السابقة، حول علاقات وصلات المغرب بالدول الأوربية على الخصوص، حتى حدود الثمانينات تقريباً من القرن

1- أنظر على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في مجلة الوثائق، عدد 4، سنة 1977، ص. 5 - 229، في موضوع الحماية الأجنبية بالمغرب، بالإضافة إلى مقدمة مستفيضة بقلم الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، (من ص. 5. إلى ص. 76)، يجد القارئ عدداً وافراً من المراسلات المخزنية وغيرها في هذا الشأن، وكذا نص المعاهدة الصادرة على إثر انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880.

التاسع عشر، هو محاولة استجلاء واستكشاف السمات البارزة للسياق التاريخي الذي يندرج فيه بحثنا هذا عن الجيش المغربي في نفس الفترة، وكيف أن بلداً تقليدياً، لم يأخذ بعدُ بأسباب الثورة الفلاحية، ولا الصناعية، ولا التقنية والتنظيمية، وظل حتى مطلع القرن التاسع عشر في منأى ومأمن من كل خطر أجنبي، صار مع تقدم القرن، عُرضةً لضغوط شتى، سياسية، وعسكرية، وتجارية، لم يَقوَ قط على مُقاومتها ومُواجهتها طويلاً، لأسباب بنيوية وتاريخية. فأوروبا الغربية القوية والمعترزة بمكتسباتها التقنية والمادية، والحربية، وبمقوماتها الثقافية والتنظيمية، كانت عندها سيدة الموقف، تُملي إرادتها، ولا أحد يستطيع مشاكستها أو الوقوف في طريقها، ولا سيّما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم العربي الإسلامي التي كانت تُعْط في نوم عميق.

ثم كيف كان الحال عن صلات وعلاقات المغرب ببلاد المشرق العربي، وبدولة العثمانيين على وجه الخصوص؟

الواقع، أن لا شيء يُذكر في هذا الباب. كل ما في الأمر، هو حدوث تبادل زيارات مُجاملة، من حين إلى حين، وتقدم التهاني والهدايا في بعض المناسبات والفصول، ولا يمكن بتاتاً أن ترقى هذه الاتصالات الموسمية، إلى روابط وطيدة وصلات مستمرة، تُترجم في التبادل التجاري والثقافي، والتشاور السياسي¹.

صحيح أن هذه السمات هي التي غلبت على علاقات بلادنا بأقطار المشرق العربي والباب العالي، وذلك منذ أقدم العصور. ولا شك أن مردّ ذلك

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 9 وما بعدها.

يكن في تشابه وتقارب أنماط العيش والإنتاج لشعوب هذه الأقطار والمغرب من جهة، وكذلك لُبعد المسافة وانعدام وسائل الاتصال والتواصل من جهة ثانية، ناهيك عن تنافس، ونزاعات، وخصومات الأنظمة الحاكمة، مما كان يُهيمن في بعض الفترات التاريخية.

ومهما يكن من أمر، فلم يتمكن المشاركة ولا المغاربة، من ولوج فترة العصور الحديثة، ولم يتخطوا عتبة التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الأوربية، منذ مطلع القرن السادس عشر.

غير أنه كان للصلات الثقافية، والأواصر الروحية التي كانت تُشدُّ بلادنا إلى منطقة المشرق العربي، كبير اعتبار، ووقع عظيم في نفوس المغاربة، الأمر الذي يُفسر تحمس العديد من المثقفين المغاربة، للاقتداء بتجربة بعض أقطار هذه المنطقة، وفي مقدمتها طبعاً بلاد الكنانة، إذ يبدو أن شخصية محمد علي وإنجازاته، قد أثارت إعجابهم، وحركت همهم، وقوت عزائمهم¹.

هذا، وقد كتب في هذا المعنى، صاحب "الابتسام عن دولة ابن هشام" ما يلي:

«... ومن أعماله العظمى تنظيمه للجيش المصري نظاماً أوربياً. فقد سبق ملوك الإسلام كلهم حتى ملوك الترك لذلك النظام، وبه أحرز النصر في الحجاز والشام وغيرهما، أينما توجه برأً وبحراً، كما أنه أنشأ أسطولاً حريباً، ونظم ضباطه وعسكره ودار صنعته...»².

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 126 وما بعدها، وص. 150 وما بعدها.

2- الحجوي، اختصار الابتسام...، مخ. م. و.م.م، ح 113، ص. 370.

فإذن، كان للمغاربة اهتمام متواصل بما كان يجري ويحدث في بلاد المشرق العربي، بل كان بعضهم يشد الرحال، مرة في السنة، لأداء مناسك الحج وزيارة البقاع المقدسة، فكان يتسنى لهم مُعاينة أحوال هذه البلاد وشعوبها، وربط صلات علمية وثقافية مع علمائها وأدبائها.

وقد كشف العديد من الوثائق المخزنية وغيرها من الكتابات النُّقاب عن مساعي وتوجهات سلاطين المغرب، في القرن التاسع عشر، وكلها تبرز الجهود التي بُذلت لربط الصلات والعلاقات مع بعض البلاد في المشرق العربي والدولة العثمانية. وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً، في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه السلطان سيدي مُحمد. ونلمس هذه الرغبة على الخصوص، حين اتجه عزم المخزن على اتخاذ عدد من الترتيبات والتدابير لتحسين وتطوير بعض دواليب أجهزة الدولة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قطاع الجيش.

هذا، ومما لا شك فيه أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، بعد أن عاش تجربتين قاسيتين، أولاهما وقعة إيسلي، وثانيهما وقائع حرب تطوان، كان ينفّر ويُنَبِّذ كل تقارب وتعاون وثيق ومستمر مع هذه الدول الأوربية التي أبانت عن نواياها التوسعية في البلاد، وأظهرت أهداف سياستها الحقيقية، الرامية إلى إضعاف المغرب وحكومته. ومن ثمة إقدامه على إحياء وإنعاش الصلات مع مصر والباب العالي. وهكذا، جلب صنّاعاً اختصاصيين في صناعة السكر للاشتغال في المعمل الذي بناه لهذه الغاية بمدينة مراكش، وأوفد إلى بلاد الكنانة طلاباً للتدريب على تقنيات الطباعة وفنونها، بعد أن تَمَّ التعاقد مع مواطن مصري متخصص في

هذا الميدان، للقدوم إلى المغرب والإشراف على تركيب أجزاء المطبعة المستوردة، وتشغيلها بالمغرب، كما أوفد طلاباً لتعلم طريقة خدمة وصنع البارود¹.

وفي نفس الفترة، وبالضبط ابتداءً من سنة 1286/ 1869 - 1870، أصبح للمغرب مُمثل دائم في بلاد الكنانة، عُهد إليه برعاية شؤون ومصالح المغاربة المستقرين هنالك، والسهر على أمور الحجاج في طريقهم إلى بيت الله الحرام².

على أنّ صلات المغرب بالدولة العثمانية، لم تعرف انطلاقتها الفعلية، إلاّ على عهد السلطان المولى الحسن، ولكنها جاءت في سياق تاريخي مختلف نسبياً عن الفترة السابقة، وذلك أن أوضاع الدول الأوربية، المادية والتقنية، وتوجهات ومشاكل حكومتها الخارجية، عرفت تغييراً كبيراً. ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عرف المد الاستعماري أوجه، وبسطت أوروبا الغربية سلطتها وسيادتها على كافة أرجاء العالم، ولم تُنْجُ من قبضتها إلاّ مناطق وبلاد قليلة.

وفي هذه الفترة كذلك، رحل عدد من المثقفين العرب والمسلمين إلى الديار الأوربية، واطلعوا عن كثب على أساليب الإنتاج الحديثة، وعلى مظاهر الثقافة والفكر، ولمسوا الممارسات السياسية، وطرق التسيير الإداري. فكان طبيعياً أن ينبهروا نتيجة لما عاينوا من أوجه التقدم والتمدين، فتساءل بعضهم عن أسباب وسر تقدم وتفوق هؤلاء القوم، وتفقهروا وانكماشوا مظاهر وأسباب الحياة في أوطانهم. ومن ثمة، نشأت فكرة النهضة والإصلاح في ذهن رواد الفكر

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 61 وما بعدها، وص. 257 وما بعدها.

وانظر كذلك ما ورد من وثائق في هذا الموضوع، في مجلة الوثائق، ج 2، 1976، تحت رقم 282، و283، و288، و289، و209، ابتداءً من ص. 418.

2- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 63.

الإصلاحي في العالم العربي الإسلامي، في إطار اتحاد إسلامي عام، يُلْم شتات ما انقرض من هذا العالم العربي الإسلامي، في آسيا وإفريقيا على الخصوص. ففي هذا السياق، اندرجت مساعي السلطان المغربي، من أجل ربط صلات وثيقة مع الدولة العثمانية، فصادت تجاوباً مشجعاً أبداه السلطان عبد الحميد. فتبادل الجانبان البعثات السفارية، والمراسلات والهدايا، بل أكثر من هذا، طُرحت مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، في كل من تركيا والمغرب¹.

إلا أن انشغال العثمانيين بصدّ تحرّشات روسيا ضدهم، بل دخولهم في مواجهة حربية معها من جهة، ودسائس ومؤامرات وضغوط الدول الاستعمارية من جهة أخرى، أقبرت هذه المشاريع والتوجهات في مهدها. ذلك أن إنجلترا وفرنسا على الخصوص، كانتا تريان في كل تقارب وتواصل، ولو على مستوى التراسل وتبادل البعثات السفارية، خطراً على مصالحهما ومكتسباتهما.

وكانت فكرة قيام اتحاد بين الأقطار الإسلامية، تزعج وتُخيف القادة السياسيين والعسكريين في كلا البلدين: بل تثير حفيظتهم. آنذاك، تحركت الدبلوماسية وأجهزة المخابرات الأوربية، لدس الدسائس، وبث التفرقة والشقاق والتنافر، في الأوساط الحكومية للبلد العربي الإسلامي المستهدف من قبلها، من أجل إحباط وإفشال كل محاولة تقارب وتعاون مع كيان عربي إسلامي آخر.

وفي غالب الأحيان، كانت المفاوضات الدبلوماسية الأوربية بطنجة مثلاً، تتدخل، معززة ومدعمة هذا السلوك، بالتلويح باستعمال القوة والعنف، إن اقتضى

1- ابن زيدان، م. س، ج 2، ص. 359 - 362.

الأمر ذلك، والعمل على استقدام البوارج الحربية، المدججة بالمدافع والسلاح، لحمل المسؤولين المغاربة على الرضوخ إلى إرادة الدول الاستعمارية.

هذا، ولم تمض سوى ثلاث سنوات على بداية التقارب بين المغرب وتركيا، وبالضبط في سنة 1876، حتى تمكنت فرنسا من إقناع المخزن بقبول مبدأ استقبال بعثة عسكرية فرنسية، يستقر أعضاؤها بالمغرب، قصد تكليفهم بتكوين وتدريب الجيش المغربي على طرق الحرب الحديثة، في مُقابل التزام المخزن بأداء أجورهم وتعويضاتهم. ومما جاء في تقرير أنجز في شهر مايو من سنة 1897 تحت عنوان: «تأريخ البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب»، ما يلي:

«في سنة 1877، واستجابة لرغبة سلطان المغرب، وبعد موافقة وزير الشؤون الخارجية (الفرنسي طبعاً)، وعملاً باقتراحات الوالي العام للجزائر، فإن وزير الحرب أذن لثلاثة ضباط، وهم قبطان من فرقة المشاة الجزائريين بايرن (Payerne)، وليوتنان الزواوة جورني (Journée)، والليوتنان من سلاح المدفعية إركمان (Erckmann)، وضابط صف من سلاح المدفعية، وأربعة ضباط صف من فرقة المشاة، من بينهم إثنان من الأهالي (جزائريان)، بالتوجه إلى المغرب، للإشراف على تنظيم الجيش المغربي، وتدريب عناصره على طرق الحرب والقتال الحديثة، كما يُنضم إليهم الطبيب الماجور المساعد الدكتور لينارس (Linarès)»¹.

إذن، يبدو جلياً مما سبق، أن الأوساط السياسية والعسكرية، في كل من باريز والجزائر، كانت مُصممة العزم على التسرب إلى المغرب، مهما كلفها ذلك من ثمن. كما أن فرنسا، وهي تستجيب لطلب السلطان المولى الحسن،

1- A.G.V., 3h12, rapport n° 102, p. 1.

تكون قد تمكنت من ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، تكللت مساعيها الرامية إلى إقصاء الخبراء والضباط العرب والمسلمين من البلاد، ومن جهة أخرى، أصبح بإمكانها إذ ذاك إقحام مخبرين ومراقبين في الأوساط المخزنية، بما في ذلك الحاشية المُقربة للسلطان.

وتشهد المئات من التقارير والمذكرات والرسائل التي كان يرفعها رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب إلى وزارة الحرب بباريز، وكان هذا يتمّ مرة كل شهر، في العادة، غير أنه قد يقتضي الأمر المتابعة يومياً، على الدور الإخباري الأساسي الذي كان من بين المهام والأهداف المسطرة لأفراد البعثة المذكورة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد ما جاء في تقرير حرّره بتاريخ 7 مارس 1903، الليوتنان - كولونيل روي دي سان جوليان (Royer de Saint-Julien)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ، ما يلي:

«يُشرفني أن أحيطكم علماً، أن الجيش الشريفى لن يأتي جميع أفرادهِ إلى مدينة فاس، لقضاء مُدة أيام عيد الأضحى. هذا وقد تقرر، في اجتماع عُقد البارحةً بالقصر السلطاني، على إثر عودة إدريس بن يعيش (قائد المشور)، من ميادين القتال (ضد أتباع الروكي بوحارة ببلاد الحياينة، وفي نواحي مدينة تازة)، بأن تُوزع القوات المخزنية على ثلاث مجموعات مُتساوية العدد: الأولى تتخذ موقعاً لها في وادي الجمعة، والثانية تُعسكر بالمطاي، على بعد 7 أو 8 كيلومترات شرقي فاس فيما وراء عقبة الجمل، بينما تحيم الثالثة في قطرة سبو، على مسافة أربع كيلومترات شرقي نفس المدينة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه رُخص لجميع الرؤساء، بما فيهم المنتهي (وزير الحرب وقتئذ)، بقضاء فترة العيد بمدينة فاس...»¹.

ولهذا، اقتصر صلات المغرب بالشرق العربي وبالدولة العثمانية على الخصوص، بعد وفاة السلطان المولى الحسن سنة 1894، وإلى غاية سنة 1912، على استقبال المغرب لبعض المبعوثين الرسميين للباب العالي، وكذا لعدد من الضباط والجنود، واللاجئين الأتراك، الوافدين عليه، من حين لآخر، إما من بلاد الشام، أو من طرابلس الغرب، أو من تركيا نفسها، لأسباب شخصية وسياسية، ولا سيما في عهد المولى عبد الحفيظ.

فقد ارتأى هذا الأخير، أمام التكاليف الأجنبية على البلاد، أن يستعين بخبراء عسكريين ومُحاربين من تركيا، استجابة لطلبات ونداءات النخبة المثقفة بمدينة فاس وعلمائها بزعامة الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتّاني².

¹- A.G.V., 3h13, Rapp. n° 54, en date du 7 mars 1903.

²- المنوني، محمد، **مظاهر يقظة...**، م. س، ج 2، ص. 242 وما بعدها، حيث تحدث المؤلف عن الشروط التي وضعها علماء فاس ونخبها المثقفة، بزعامة الشيخ الكتّاني المذكور، لإمضاءبيعة الأمير مولاي عبد الحفيظ سلطاناً للمغرب، بعد أن قام ضد أخيه المولى عبد العزيز بمدينة مراكش، ابتداء من شهر رجب من سنة 1325/ الموافق لشهر غشت 1908. وكان من بين هذه الشروط، الالتزام بربط علاقات وطيدة مع الدول الإسلامية، وبالاختصاص تركيا، والاستعانة بضباط وجنود أتراك في تكوين وتدريب أفراد الجيش المغربي.

الرسم رقم : 1

وكان مجيئ الأجنبي إلى المغرب يحدث اضطراباً في النفوس، وتساؤلات، ومتابعة من قبل الدوائر المخزنية، سيما إذا كان عربياً أو مسلماً. وهذا ما نستشفه من رسالة النائب السلطاني بطنجة محمد بن عبد الكريم الشيخ التازي إلى الوزير الصدر محمد بن عبد السلام المقرئ، وهي بتاريخ 30 شوال 1330 / الموافق لـ 12 أكتوبر 1912، أي شهور معدودات بعد أن تم الأمر لفرنسا بالمغرب.

وأما موضوع الرسالة، فيدور حول تساؤل الوزير الصدر عن ظروف وملابسات وصول عسكري تركي في سن الشباب إلى المغرب، وهل له علاقات بجهات أجنبية لها أغراض معينة بالبلاد؟ وقد ردّ النائب السلطاني المذكور على ذلك بأنه قد تم استنطاق الرجل مرتين من قبل عامل مدينة تطوان القائد مصطفى بن إدريس بن يعيش، ولم يسمح ذلك بتحديد هويته الحقيقية، ولا بمعرفة حقيقة أمره، وأن كل ما في الأمر أن الرجل أُمي، كان مُنضوياً في الجندية التركية، وأن غرضه الوحيد الآن يتمثل في الحصول على القدر الكافي من المال من بعض المحسنين لتغطية تكاليف عودته إلى بلاده، مُضيفاً بأنه لم يُضبط في حوزته أي مكتوب أو وثيقة:

«سوى ورقة واحدة تضمنت أن رجلاً يُسمى عبد الله الحضري كتب للناس بشفشاون، يُخبرهم أنه رسول من إيالة العثماني، طالب حقيقة المغرب، وأنه يقصد زيارة مولاي عبد السلام (ابن مشيش)...»¹.

وتضمن تقرير النائب السلطاني، في هذا الشأن، معلومات وتفاصيل أوسع عن الرجل، وبلده، وما تخلل العشر سنوات الأخيرة من عمره من وقائع

¹ - م. و. م. ر. محفظة تركيا.

وأحداث، منذ أن غادر البيت العائلي ومسقط رأسه الخليلية «قرب الشام» وسينّه لا يتجاوز ثلاث عشرة سنة.

ونظراً للسيرة العجيبة والمثيرة في نفس الآن لهذا الرجل، وأهمية وطراوة الأحداث التي أقر أنه شارك فيها شخصياً، أو حدثت وهو في هذا البلد أو ذاك، فلا بأس أن نجمل أهم ما ورد على لسانه، في النقاط الآتية، على أن نثبت نص التقرير بكامله في الملحق الخاص بالوثائق في دراستنا هذه:

(1) تم إلقاء القبض عليه بمدينة تطوان، على يد عاملها ابن يعيش السابق الذكر الذي سجنه مدة، جيئ به بعدها إلى مدينة طنجة حيث استنطق بدار النيابة يوم السبت 12 أكتوبر 1912. وقد ذكر أنه يُدعى الحاج عمر بن الحاج الأخضر، من أهل الخليلية، وعمره نحو 23 سنة، سبق وأن غادر بلده منذ عشر سنوات خلت، قضى معظمها متنقلاً بين عدد من المدن والبلدان من بلاد الشام كحيفا، وبافا، والخليل، إلى أن التحق بصفوف الجندية في مدينة طرابلس الشام حيث ألحق بأحد طوابير حاميتها يحمل رقم 4.

(2) في مرحلة لاحقة، وبعد أن قضى حوالي ستة شهور بالإستانة، بدأت حياة التجوال، والمشاركة في عدد من المواجهات الحربية في اليمن أولاً، ثم في طرابلس الغرب بليبيا بعد ذلك ضد الإيطاليين.

وبينما هو بمكة بنغازي وكان عليه الخروج إلى ضاحية المدينة في رفقة 25 من الخيالة في مهمة استطلاعية عن أحوال وأخبار العدو، وإذا بكتيبة من جنده تحيط بهم بغتة وتؤسّرهم جميعاً، ليُزج بهم فيما بعد في باخرة كانت متوجهة إلى مدينة نابولي (Napoli) التي، بمجرد وصولهم إليها، أدخلوا السجن حيث بقوا فيه مدة شهر تقريباً. بعد ذلك، يقول الشاب التركي، أخذ المسؤولين عن

السَّجْنُ بمسكون بخمسة منهم، كل مرة، ويعدمونهم، إلى أن بقي هو وثلاث عشر نفرًا من المغاربة، جزائريين وتونسيين على الخصوص، و«غيرهم»، فطلب منهم التصريح، عند الاقتضاء، بأنه واحد منهم، الأمر الذي تم له فعلاً.

(3) بعد ذلك، اتصل الأسرى المغاربة بالقنصل الفرنسي بنابولي، وطلبوا منه التدخل لدى الإيطاليين ليتم إطلاق سراحهم. وهكذا، تمكن من استعادة حريته ووجهه بحراً، هو وأصحابه إلى مدينة مرسلية (Marseille) التي غادروها فيما بعد، كل جماعة قاصدة بلادها، في حين فضل هو التوجه إلى مدينة وهران، في رفقة أربعة من الأصحاب ذكروا أن أهلهم وسكناهم بها. أما هو، فقد قرر التوجه إلى المغرب، حيث كان طريقه على المدن. والقرى الآتية: وجدة، ومنها إلى تازة التي بقي بها يومين، ومنها توجه إلى فاس، فترل عند شخص يُدعى سلام بن الحاج أحمد التلمساني في فندق الوقيد بالنخالين، ومن ثمة وجهه التلمساني المذكور إلى صاحب له يُدعى محمد بن علال السادي الذي أرسله بدوره إلى أولاد الحاج، ومن هناك سافر قاصداً بوبريح الذي كان به ضريح المرباط مولاي العربي الدرقاوي، فبات به ليلة واحدة، ولكن سُرقت له في هذا المكان عشرون ريالاً كانت جمعت له بفاس على يد بعض المحسنين. ثم مرَّ بتراب قبيلة بني أحمد، ومنها إلى شفشاون، ثم إلى تطوان، حيث نزل عند شخص يدعى محمد الحضري. وبعد أن وصله بقدر من المال عبد السلام بن الحسين البخاري، ولعله كان قائد الحامية العسكرية بهذه المدينة، وجهه إلى عامل البلد مصطفى بن يعيش المذكور الذي أودعه السجن¹.

¹ - م. و. م. ر، مع. تركيا.



النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى يمين الصورة وبعض ممثلي المخزن في رفقة السفير
الفرنسي سان - روني طايا ندني (S^t René Taillandier)، عند توجهه إلى فاس.

إننا ومع كامل الأسف، لا نعرف مآل هذا الشاب التركي المغامر والذي أثار حلوله بالمغرب كل هذه الضجة والاهتمام بشخصه وبمن قد يكون وراء سفره، بل أسفاره من الحكومات الأجنبية، أو الهيئات السياسية والثقافية. وأياً كان الأمر، فلا بد لنا هنا من إبداء بعض الملاحظات حول ما ورد في الوثيقتين اللتين استقيناهما ما قدمناه من معلومات عن هذا الرجل، علماً بأن أخذنا بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي اندرجت فيه زيارته للمغرب قد يساعد على فهم وتوضيح مجموعة من الوقائع والأحداث الوارد ذكرها أو الإشارة إليها في النصين المذكورين.

إن أول ما يثير الانتباه، هو اختلاف أسلوب ولهجة كلا النصين، في صياغة وتقديم وقائع الحدث المتمثل في مجيء الشاب التركي، في الظروف السياسية الجديدة السائدة وقتئذ بالمغرب. فبقدر ما طغى طابع الدقة والشمولية على تقرير النائب السلطاني، بقدر ما تحاشت رسالته الدخول في الجزئيات، مكثفة بالإشارة إلى أهم النقاط الواردة فيه، ومحاولة التقليل من أهمية وخطورة الحدث، أي أن هذا الشاب التركي غير متورط في أي محاولة تخريبية أو عمل سياسي مُناوئ للمصالح الفرنسية بالمغرب.

على أن مُغامرات وتجول العُثماني، ومشاركاته في عدد من الأحداث والوقائع وعلى الخصوص في القطر الليبي، بما في ذلك التقلبات التي عرفتها حياته وهو في حداثة الشباب، ونجاته العجيبة من الموت وحيداً، بينما قُتل أو أُسر جميع رفاقه في السلاح، واتصالاته بالقنصل الفرنسي بمدينة نابولي بإيطاليا، ونوعية وحشيات الشخصيات التي كان عليه الاتصال بها عند وصوله إلى

المغرب، وفي مقدمتها الشريف الحجامي الذي تزعم حركة المقاومة، أمام تقدم جيوش الاحتلال، منذ أحداث فاس في ربيع سنة 1911، كلها مؤشرات ومعطيات تُوحى بأن سفر الرجل إلى المغرب لم يكن بريئاً ومن قبيل الصدفة والمُغامرة، بل يدخل في حملة ومخططات، تزعمتها ألمانيا، لمناوئة المصالح الفرنسية بالمغرب، بتنسيق وتعاون مع أوساط الجامعة الإسلامية بتركيا، وقد كانت هذه جد نشيطة في مدن شمال المغرب، وبالخصوص مدينة تطوان.

على أنه من غير المستبعد والمستحيل كذلك ألا يكون هذا الشاب التركي المُغامر، عميلاً للمخابرات الفرنسية، أو أنه كان يلعب دور المُخبر المزدوج لألمانيا وفرنسا معاً.

ومهما يكن الأمر، فإن الثابت في علاقات المغرب مع الدولة العثمانية، خلال القرن التاسع عشر بصفة عامة، هو طابع الغموض والسرية والكتمان، ونهج الطرق المتلوية في الاتصال والتواصل، وهو الأمر الذي يكون مؤشراً واضحاً على أن كلاً من البلدين، لم يكن يتحكم في حرية القرار وسلوك سياسة خارجية مستقلة، ما دامت الدول الأوربية، القوية بأساطيلها الحربية، وبجيوشها، وتفوقها المادّي والتقني، تستطيع إحباط كل مُحاولات التقارب والتعاون، وتفرض وجهة نظرها على جميع الدول خارج أوروبا¹.

ومن المعلوم كذلك أن نظرة الدول الأوربية إلى المغرب في هذه الفترة كانت قد تغيرت، كما تغيرت أيضاً معاملتها لرجالها. ووُجد السلطان المولى الحسن، حين توليته الأمر، أمام وضعية صعبة، وبالخصوص فيما يتعلق بمالية

1- المتونّي، محمد، م. ش، ص. 151 - 152.

البلاد التي أُصيبت بتريف خطير، بسبب أعباء الغرامة المالية الباهضة التي فرضت على المغرب، واستغرقت مدة تسديدها حوالي عشرين سنة، مما عطل كل مجهود أو محاولة من أجل تحديث أجهزة الدولة، سواء تعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية، والمرافق الاقتصادية، أو العسكرية والإدارية. ثم إنَّ ما زاد في تعميق أزمة البلاد المالية، تدهور الميزان التجاري، اعتباراً من أواسط القرن التاسع عشر، نتيجة لانخفاض أثمان المواد الفلاحية والتي كانت تمثل جُلَّ مبيعات المغرب إلى الخارج، ناهيك عن العواقب الوخيمة التي ترتبت على غزو السلع والمنتجات الأوربية للأسواق المغربية، وعن الانخفاض المستمر للعملة المغربية في نفس الفترة، وعن استفحال نظام الحماية الأجنبية بالمغرب والذي ساهم هو الآخر في تقليص موارد الدولة المالية. وقد ترتب عن هذا كُله تضرع في الموقف المغربي من جهة، وتنامي نفوذ الدول الأوربية في البلاد من جهة ثانية¹.

ففي سنة 1845 مثلاً، أي بعد فترة وجيزة من وقعة إيسلي، كان الريال الكبير الإسباني، ذو المدفع يُساوي 16 أوقية، عوض 10 أواق أو مثقال واحد، أي أنَّ نسبة الانخفاض قد بلغت 60 % في هذا التاريخ، لتصل، أواخر القرن حوالي 1000 %².

على أنه بالرغم من هذه المثبطات والعوائق، لم يستسلم المولى الحسن مثلاً للأمر الواقع، واستطاع قيادة السفينة المغربية، وسط هول الأمواج العاتية

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 19 وما بعدها. وكذلك:

Miège (J. L.), op. cit., T. 2, p. 386 et suivantes.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 54.

والمتلاطمة التي تسبب فيها المد الاستعماري. وتداركاً لما أحدثته كل تلك الوقائع، ورغبة من السلطان في أن لا يفلت منه الوقت، فإنه فكّر في اتخاذ عدد من الترتيبات والتدابير، منذ السنوات الأولى لتوليه الحكم بالبلاد، مُستهدفاً بذلك معالجة بعض النقائص والعيوب في كثير من القطاعات الإدارية، والاقتصادية، والعسكرية. وقد أولى لقطاع الجيش ومسألة النقد عناية خاصة واهتماماً متواصلاً.

بيد أن هذه الجهود، لأسباب اجتماعية، وثقافية، وسياسية، لم تؤت أكلها قط، ولم تُسفر على نتائج ملموسة تُفيد البلاد. وقد أجهض مشروعه هذا تزايد التدخل الأجنبي في المغرب وشؤونه، وارتفاع عدد الشكاوى والمطالب المرفوعة للمخزن، من قبل المفوضيات الدبلوماسية بطنجة، وكذا العواقب الوخيمة التي أسفر عنها مؤتمر مدريد والتي أضرت بالبلاد ولم تؤد إلاّ إلى تدويل المسألة المغربية. على أنه، مُنذ ذاك، تصاعدت مطامع الدول الاستعمارية في المغرب، وازداد جشعها للظفر بحصة الأسد، حين يحلُّ وقت اقتسام الغنيمة، وتوزيع أسلحتها.

وفي هذه الأثناء، تُوفي السلطان المولى الحسن سنة 1894. فكانت بداية النهاية، بالرغم من صُمود الوزير الصدر أحمد بن موسى في مقاومة المد الاستعماري، وإحباط دسائس ساسته، وعسكريته، ومخططاته، فاستطاع الصمود إلى حين، وحافظ على هيبة وحرمة المخزن داخل البلاد.

إلا أنه بعد وفاة هذا الرجل القوي، في شهر مايو من سنة 1900، وبعد أن انفرد السلطان الشاب المولى عبد العزيز بالحكم، دبّ التصدع، والتداعي، والسقوط إلى الكيان المغربي، لأن السلطان لم يكن رجلَ الساعة والوضعية وقتئذ، لافتقاده التجربة، والدراية الكافية، والنضج السياسي الضروري لتسيير

دفة الحكم في البلاد، والأخذ بأزمة الأمور بكل حزم وجدية، مع مواجهة دهاقنة السياسة، ومخططي ومنظري الهيمنة الاستعمارية، في كافة أرجاء المعمور في نفس الآن.

وتفاقمت المشاكل الداخلية، واستفحل أمرها، وانتشرت فورات العصيان والتمرد، وعمت أرجاء البلاد، مما أذى بالدولة إلى الاقتراض من الأبنك الأوربية، الأمر الذي زاد من قيودها في التصرف، داخل البلاد وخارجها، وأفقدتها هيبتها ومصداقيتها. وما من شك أن فقدان المخزن لاستقلاله المالي، كان بمثابة مؤشر لفقدان استقلالية القرار واتخاذ المبادرة في الميدان السياسي.

وسرعان ما نتج عن سياسة المولى عبد العزيز المتهورة والطائشة، وعن افتقاد المخزن إلى رجال أكفاء في مستوى المهام المسندة إليهم، وعن تسرب طابور من المغامرين والمخبرين الأوربيين إلى الحاشية المقربة من السلطان، انفلات زمام الأمور من يد هذا الأخير¹.

وعندها بدأ المغرب وكأنه فريسة منهكة القوى، أضعفتها مطاردة قانصبيها، وأفقدتها ما بقي لها من سلطان وهيبة في أعين المغاربة، فازدادت حدة التمردات والانتفاضات في أرجاء البلاد، وانتشرت كالحريق المندلع في الهشيم، أو الداء العضال الذي ينخر الجسم من الداخل، فأخذت الدولة المغربية تتداعى، لتقع بعد حين فريسة بين مخالب الاستعمار.

1- المحجوي، محمد بقن الحسن، انتحار المغرب...، م. س. ص. 4 وما بعدها.



قصة زينات، معقل الريسوني وأتباعه، قبل الهجوم عليها من قبل القوات المخزنية، بقيادة وزير
الحرب محمد الكباص



قصبة زينات، معقل الريسوي وأتباعه، بعد تخريبها من قبل القوات المخزنية، بقيادة

وزير الحرب محمد الكباش

وفي انتظار إصدار الحكم النهائي سنة 1912، ها هي الدول الأوربية تجتمع فيما بينها وبمحضر ممثل المغرب، في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، للتداول في شأن المغرب، وتتفق على خطة كفيلة بضمان مصالحها في البلاد، وتُكرّس دعائم هيمنتها ونفوذها، في انتظار تصويب الضربة القاضية والنهائية على وجود الدولة ككيان مستقل.

إن ما ألحنا إليه بخصوص سمات وملابسات أوضاع المغرب وظروفه العامة في القرن التاسع عشر، في ترابطها وتفاعلها مع مجريات الأحداث في القارة الأوربية، وفي بعض البلاد العربية الإسلامية أيضاً، لمن شأنه أن يُمهّد السبيل أمامنا، ويُمكننا من وضوح الرؤية، وتمثّل الظروف والحيثيات التي كان لها تأثير فعّال في تطور الأحداث في البلاد. ثم إنه لمن المسلم به كذلك أن بلداً تقليدياً كالمغرب، كان يغلب على اقتصاده، وأوجه نشاط سكانه لكسب معاشهم، طابع الخصاصة والقلّة، وعلى بنياته السياسية، والاجتماعية، والثقافية، سمات الركود والجمود، لن يستطيع أن يفعل شيئاً، ولن يستطيع الصمود في وجه السيل العارم والجارف للمد الاستعماري، إذ لم يكن يفصل بين المغرب وهذا المد إلاّ سدّ هش، لا يستطيع الوقوف أمام تياره الجارف، ولا يقوى على أدنى مقاومة، كما أنه لم يستطع في نفس الآن، أن يجتنب التدفّق أو الابتعاد عن طريق الأمواج الهادرة.

ففي نطاق هذه الأوضاع العامة على المستوى الخارجي، والظروف الخاصة بالمغرب، كان ينحصر مجال نشاط وتحرك الدولة المغربية. ولا يمكن رصد وفهم تطور قطاع الجيش، إلا في ترابطه مع باقي قطاعات وأجهزة الدولة من

جهة، ولكن كذلك مع ما كان يحدث ويجري في العالم من حوله من جهة أخرى. على أن المخزن كان يولي عناية خاصة لهذا القطاع، بسبب احتياجه الدائم لخدمات رجاله. ولكن تصرفه هذا، كان يركز على منطق ومنظور خاصين به، وبالتالي يعكس تصوره ومعالجته لقضايا البلاد الأخرى، وهو الجانب الذي سنعمل على تناوله في الفقرة الموالية.

3 - الحاجة إلى الجيش

لم تكن هناك قطاعات محددة تُخصَّصُ أفراد الكيش والعسكر يُستخدمون فيها دون غيرها، على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بل كان المخزن يستعملهم في شتى الميادين، عسكرية كانت أم مدنية. ونلمس هذا المعنى ممَّا ورد في الكلمة التي خاطب بها السلطان المولى سليمان وفداً من أعيان مدينة رباط الفتح، حيث استقبلهم في 7 ربيع الثاني 1231 / الموافق 7 مارس 1816، حيث قال:

«... ها أنا قضيت عليكم الفقيه ابن جلون (محمد بن محمد، ت

1234 / 1818 - 1819)، وقيدت عليكم فرج (محمد بن إبراهيم).

فالقائد يحكمكم عليكم، والقاضي يُنفذ الأحكام، ومن عصى فالبحرية

والطبجية يأخذون بيد القاضي ينفذ فيه حكم الشرع...»¹.

ونفهم نفس المعنى مما جاء في رسالة الوزير محمد بن إدريس العمراوي، إلى عامل مدينة الصويرة، علال بن عبد القادر الزمراني، بتاريخ 9 ذي الحجة 1258 / الموافق 11 يناير 1843، حيث قال:

¹ - بوجندار، محمد بن مصطفى الرباطي (ت. 1345 / 1926)، الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، مخ. م. و. م. م، د 1287، ص. 154 وما بعدها.

«... وأما ما ذكرت على ما يشاع ويُداع، فاعلم أن الجيش حفظه الله هو المركز والقطب الذي عليه يُدار، وإلى الشاء عليه يُصار...»¹.

كُلُّ هذا يدلّ على أهمية الجيش لدى المخزن وأعوانه في قضاء الأغراض والمآرب، ونشر الأمن، وتدليل المصاعب، كما يدل على مدى ما يُعول عليه المخزن منه في تسيير شؤون البلاد. وعن المغرب والمغاربة بصفة عامة، وضرورة إظهار القوة واستعمالها أحياناً، خاطب السلطان المولى الحسن نائبه محمد بركاش، في شأن ما تقدم به إليه سفير بريطانيا في المغرب من ملاحظات ومآخذ حول طرق الاتجار واستغلال الرقيق بمدينة طنجة وغيرها من المدن، حيث كتب يقول:

«... لكون هذه الإيالة ليست كغيرها من الإيالات أهلها كلهم ذوو حضارة وتمدن، بل جلها أهل بدواة ووَبَر، لا يستقر بهم قرار، ولا يدومون على حال، ويتقلبون مع كل ريح، ولا ينضبط لهم أمر، ويُفسر أمر تركهم للأمور العادية فضلاً عن الدينية. وحتى يُؤمروا به، إنما يمثلونه قولاً لا فعلاً. إذا أريد منهم تنفيذه فعلاً، تنزل عليهم الخيل والمحلة حتى يُنفذوه كرهاً. ومهما نهضت عنهم، عادوا لعادتهم، وهذا حالهم من قديم...»².

ولا أدلّ على ذلك ممّا ورد في رسالة وجهها أحد المسؤولين عن حملة عسكرية استهدفت أولاد ابن غنية من أولاد عمران من قبيلة الحياينة، وهو الطاهر الرغاي إلى الخليفة السلطاني سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 24 شعبان 1362/ الموافق 7 غشت 1847، حيث قال:

1- الصديقي، محمد بن سعيد، إيقاض السريرة لتاريخ الصويرة، الدار البيضاء، مطبعة دار الكتاب، د. ت، ص. 65.

2- خ. س، ك 347، رسالة السلطان إلى محمد بركاش، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1301/ 22 يناير 1884.

«... وأما هذا العسكر، من فضل الله وسعادتكم، له هبة عظيمة عند القبائل، ويخافون منه غاية...»¹.

وأما في الجهات النائية، أو الصعبة المسالك بسبب تضاريسها الوعرة، وبالأخص في بعض الجهات كسوس مثلاً، وحاحا، وتادلة، والأطلس المتوسط، وجباله، والريف، وتازة وما جاورها من قبائل، والمغرب الشرقي بأكمله، فإن الحاجة كانت تبدو أكثر إلحاحاً لإظهار القوة، وحمل قبائل هذه المناطق على الاستجابة إلى الأوامر المخزنية، وأداء ما تَرْتَب عليها من واجب وغيره، أو إصلاح ذات البين، إذا ما نشبت نزاعات وخلافات بين القبائل، مثل النزاعات حول مصادر المياه، وتقسيم الأنصبة حول مناطق وأراضي النجعة واستغلال المراعي، سواء كان ذلك في السهول أو في الجبال، إلى غير ذلك من أسباب الصراع والتطاحن.

ونلمس هذه الظاهرة بالفعل في منطوق مصادرها ووثائقنا، حيث نتوقف عند عدد من النماذج مما تحدثنا عنه رسالة وجهها الباشا العباس أمقشد إلى الصدر الأعظم الطيب بليمان بوعشرين، ويدور موضوعها حول ما بقي بذمة قبائل الريف من واجب وفروض، ومن منها أذعن للدفع، ومن ظل يرفض، حيث كتب يقول:

«... واعلم سيدي أن أهل الريف ليس عندهم قياس في الواجب (أي مقادير محددة). فإن قدمت عندهم الحلة في السنة (الفلاحية)، يُفرضُ عليهم ذلك الواجب بحسب ما ظهر في تلك السنة من الخصب وعدمه،

¹ - م. و. م. ر، مح 1، سجل رقم 17856.

وإن لم تقدم في أواخر السنة، يكون المخزن عندهم مثل السراق. وأما قبيلة
قلعية فهي التي تباشر مع المخزن...»¹.

هذا إذن فيما يخص ضرورة حضور المحلة في عين المكان وفي الوقت
المناسب، إذا كانت تأمل الحصول على شيء من هذا الواجب. على أن هذه الفقرة
تُفيد في نفس الوقت أن المخزن كان يُراعي الظروف الطبيعية، والمناخية،
والاجتماعية السائدة في مختلف مناطق البلاد، وبالتالي فإن تقديره لما كان يطالب به
القبائل، كان يتم على ضوء بعض المؤشرات الدالة على جودة ووفرة المحصول
الزراعي. فإن كانت السنة جيدة، أخذ الكفاية، وإن كانت هزيلة، لم يثقل عليهم.

ومهما يكن من أمر، فإن السلاطين كانوا يولون عناية خاصة إلى الجيش
وشؤونه، ويعتبرون استقامة أحواله وانضباط رجاله من العوامل الأساسية في
تسيير شؤون البلاد. فهذا السلطان المولى عبد الرحمن يقول:

«... ولا ينبغي للجيش أن يُقرَّ على الفساد، وبه يترى الناس، فهو أولى
بالتربية، وأحق بالتأديب والتهديب يشفع به...»².

1- خ. س، ك 61، ص. 11، رسالة بتاريخ 17 ذي الحجة 1283 / 22 أبريل 1867.

العَبَّاس أمقشد هذا، كان ممن يعول عليه في هذه المناطق الريفية. تولى باشوية مدينة طنجة في
سنة 1865، ثم عمل بدار النيابة إلى جانب محمد بركاش حيث كان ينوب عنه أثناء غيابه.
هذا، وقد أشار الباحث مصطفى بوشعراء إلى أن وفاة هذا القائد كانت سنة 1875،
(الاستيطان والحماية الأجنبية بالمغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، 4 أجزاء، ج 2،
ص. 440)، إلا أننا نعتقد أنه كان لا زال على قيد الحياة في 17 ربيع 2، 1301 / يراير
1884، أنظر: خ. س، ك 358، ص. 365.

2- خ. س، مع. ر، رسالة السلطان إلى قائد العرائش، رقم 1 / 11 ك 5 بتاريخ 16 صفر
1261 / 24 يراير 1845.

على أن لا أحد يجادل في أهمية الدور الذي يضطلع به الجيش والعسكر، في استتباب الأمن في البلاد، وإخماد التمرد والفتن، وتأديب وردع من جار من القبائل، واستخلاص واجب الزكاة والأعشار، إلى غير ذلك من الوظائف التي يقتضيها السير العادي للبلاد. وتُصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى خدمات الجيش، في المناطق النائية والتي لا يستقر فيها أمر الأحكام لأسباب عديدة، مادية، وجغرافية، وطبيعية. وهذا ما يُستشف ممّا كتبه أحد قواد قبيلة زعير حيث قال:

«... اعلم سيدي، إن حضر سيدنا حضر ذلك، وإن غاب سيدنا لا يلتفتوا إلينا، لا يسمعوننا، ولا ينظروا وجوهنا، ولا رجلنا لهم طاقة ولا حول ولا قوة...»¹.

وكان الأمر يستعصي حتى على أمهر وأكبر القواد من ذوي الخطوة في الدوائر المخزنية العليا، كما يشهد على ذلك ما ورد في رسالة باشا فاس الشهير سعيد بن فرجي، حيث قال:

«... أمرنا دامت سعادته (السلطان مولاي الحسن) بفرض الحركة المعتادة على قبائل إيالتنا الجبلية (إمّا هواره الحجر وهواره الوطا، أو رغيوة ومزيتات). وطلبنا الآن من فضل سيدنا أيده الله أن يمدنا بمدد من العسكر السعيد للتوجه مع خليفتنا للقبائل الجبلية، لأنه إذا لم يكن ذلك لا يحركون ونظر مولانا الشريف أوسع...»².

¹- خ. س، مع. ح رقم 93، رسالة القائد الحبشي الملكي المخلوفي إلى السلطان، بتاريخ 5 ذي القعدة 1303/ 5 غشت 1886.

²- خ. س، مع. ح رقم 261، رسالة باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، بتاريخ فاتح شعبان 1307/ 23 مارس 1890.

وعبر عن نفس الفكرة أيضاً أحد قواد الريف المرموقين من ذوي الصيت المسموع في الأوساط المخزنية، وهو القائد حم الولشكي، ولكن في أسلوب بليغ الدلالة، وذلك في سياق حديثه عن حلول المحلة بترابهم، وشروعها في قبض الواجب، بالرغم من دسائس وأعمال التخريب التي كان يقوم بها بعض مبعوثي وأتباع شريف وزان عبد السلام بن العربي الوزاني إلى المنطقة، يقول الولشكي:

«... إن بسبب الحركة لبقية وإذعانهم لأداء ما بذمتهم للمخزن أعزه الله، سارت قبائل الريف كلته ماء تشرب منه الزياته، وانقطع الخوض والفساد، ولم تسمع لعمارة بارود بين قبيلة وأخرى، وثمت القبائل رائحة المخزن بسعادة سيدنا أعزه الله، بعدما نبذوه من خواطرم الرعات...»¹.

¹- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 9/ 404، رسالة الولشكي المذكور إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، بتاريخ فاتح رمضان 1315 / 24 يناير 1898.

الخريطة رقم : 1

ومن شأن توفر القائد أو العامل على كتيبة من الكيش والعسكر، تكون رهن إشارته في سائر الأوقات، وتقوم بمختلف الخدمات، إضفاء مزيد من الهيبة والاحترام على مُمثلي المخزن، وبالاخص في المناطق البعيدة عن مكان استقرار السلطان وحاشيته. وهذا ما نفهمه من قول القائد عبد القادر بن مسعود الزراوي الذي حاول أن يُقنع السلطان بأهمية وجود مثل هذه الكتيبة، حيث كتب ما يلي:

«... فالقول من كمال سيدنا أن ينعم علينا بمن يُعَمِّر علينا من مدد جيشه السعيد، ولو بشيء في الحملة، إذا خرجنا أو دخلنا، نكون بينهم ويرهم كل من ورد مغروسة تيزنيت، لأن جميع من وقَد لها من أعراب الشاطي، وأعراب الشرق، وأهل سوس حتما عليه أن يصل إلى القصبة السعيدة...»¹.

وكثيراً ما كان يُودي انقطاع المؤونة عن حاميات الجيش إلى تخوف القواد واستصراخهم، واللجوء إلى وسائل عديدة للحصول على قسط من المؤونة إلى أفراد هذه «الإدالات»، في انتظار ورود جواب السلطان أو العلاف الكبير. ويتضح لنا ذلك من المثال الآتي. فبعد أن انقطعت المؤونة عن «الإدالة» المرابطة بأزرو، بتراب قبيلة بني مكيلد، ما يقرُبُ من أربعة شهور، كتب قائد المنطقة يقول:

«... وأن هذه الإيالة نسانسن (ولَعَلَّه يقصد معنى ساس يسوس أي تدبير أمور القبيلة). والآن نطلب من سيدنا أن يجد على العسكر بمؤنته، لأن العسكر إذا لم تكن عنده مؤونة يقع فيه الفرار، والبرابر لم يبق يمثل كلامنا إلا بالعسكر، ونطلب من سيدي أن يجد علي بالعسكر الذي هناك بالخدمة السعيدة...»².

¹- خ. س، مع. ح، رقم 199، وثيقة بتاريخ 17 جمدي الثانية 1306 / 18 يراير 1889.

²- خ. س، مع. ح، رقم 258، رسالة القائد مُحمد أعراب المجلدي العرفاوي إلى السلطان، بتاريخ فاتح رجب 1307 / 26 أكتوبر 1889.

بيد أن القوة وحدها، في هذه المجتمعات الجبلية، كانت لا تكفي دوماً في قضاء أغراض المخزن، على المدى الطويل. ولربما كان لرموز السلطة والنفوذ الأخرى، كالنسب الشريف والصلاح مثلاً، دورٌ أكثر نجاعة وفاعلية في ضمان إشعاع النفوذ المخزني، وهذا ما لا يضمنه اللجوء إلى استعمال القوة دائماً¹.

على أنه إذا كان للجيش من أهمية في الجهاز المخزني، باعتباره وسيلة لتنفيذ الأوامر والأحكام، وإنجاز عدد من الخدمات والمهام، فعالباً ما كان السلطان وأعدائه يُفضلون طرق المفاوضة والإقناع، وإظهار القوة لردع وإرهاب المتمردين، دون الاضطرار إلى استعمال القوة في معالجة القضايا والمشاكل.

فهذا مثلاً الفقيه عبد الله بن أحمد، أخو الحاجب موسى بن أحمد، وزير الحرب في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، والسنوات الأولى من عهد ابنه وخلفه المولى الحسن، بصفته باشا فاس البالي وقتئذ، يكتب إلى ابنه وخليفته محمد بن عبد الله كتاباً رَسَمَ له فيه الخطة الواجب اتباعها في إحباط وإفشال تمرد فرقة من قبيلة الزراهنة، وهي رُبُع موساوة، حيث قال:

¹- خ. س، مح. ح. رقم 72، وثيقة بتاريخ 28 ذي القعدة 1302 / 8 سبتمبر 1885.

نقرأ في هذه الوثيقة ارتسامات وملاحظات شخص يُدعى الحسين العياشي، وهو لا شك من أتباع الزاوية العياشيّة الحمزاوية، إن لم يكن مُقدِّمها، حول الأوضاع السائدة وقتئذ بمنطقة الأطلس المتوسط، مُتقدِّماً بِحُملَةٍ من النصائح إلى السلطان مولاي الحسن، لكي يعم الهدوء والاستقرار في هذه الربوع من البلاد، وينصاع أهلها إلى الأوامر المخزية، وملفتاً انتباه العاهل إلى أن الانتماء إلى النسب الشريف الذي سبق وأن فقد ما كان له من أثر قوي على إثر انهزام السلطان مولاي سليمان وجيوشه في وقعة ظيان سنة 1234 / 1819، صار الآن يسترجع مكانته في مجتمع قروي، كان من أخلاقه دوماً توفير هذا الانتماء.

«... والمقصود بذلك إخراج الأمر بالرفق واللين، لعل الله يهديهم ويرد بهم إلى سواء الطريق. ومما نؤكد به عليك، أن تتكلم مع قواد البربر الذين عندكم بتشجيع ورود الأمر ليشيع ذلك في الجوار، ويحصل لهم الإرهاب... ولا نكره أن تتكلم مع قواد الأعراب (بسايس وهم دخيسة، وأولاد نصير، وذوي منيع) المجاورين للفساد المذكورين وهم القائد محمد بن العربي ولد الحمراء، والقائد المعطي بن النيعي بكلام يُشبه ما ذكر إن كان هناك بالبلد...»¹.

ومما لا شك فيه أن المخزن، في بعض الحالات الخاصة ولأسباب طبيعية ومادية، كان يختار مسبقاً نهج سياسة التفاوض، عوض اللجوء إلى استعمال القوة ضد القبيلة العاصية، إذا ما تبين له أن ذلك أسلم وأفيد، وأنه أنفع له.

وفي مثل هذه الحالة، تُجهز الحركة وتُتخذ جميع التدابير المعتادة لإنجاحها، ويتم اختيار رؤسائها العسكريين والمعنويين بعناية فائقة، بمن فيهم شخصية مرموقة من أبناء عمومة السلطان، ورب زاوية أو مرابط له علاقة وطيدة بالجهة المستهدفة. فتصدر تعليمات وأوامر إلى رؤساء الحركة بالآيأذنوا بشن العمليات الحربية، إلا بعد استنفاد كافة الطرق السلمية.

وهذا فعلاً ما ورد في رسالة وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، وزير الحرب وقتئذ ورئيس الحركة التي كانت قد توجهت إلى ناحية تازة، في محاولة لإيجاد حلٍّ سلمي للتراع الذي نشب بين عامل هذه المدينة وأهلها.

وحرّرت هذه الرسالة في 27 شعبان 1293 / الموافق 17 سبتمبر 1876، أي في وقت كان فيه السلطان مولاي الحسن نفسه بناحية بني يزناسن ووجدة، قادماً إليها من مدينة تازة نفسها.

¹- خ. س. و. ز، ج 28، وثيقة رقم 179، بتاريخ 30 شعبان 1296 / 19 غشت 1879.

ومعلوم أن قبيلة غياثة كانت قد ألحقت بالحملة السلطانية هزيمة نكراء،
وأواخر شهر جمادى الثانية من نفس السنة، الأمر الذي يُفسر ولا شك حذر
المخزن الشديد وتريته، قبل خوض مُغامرة أخرى في أعالي جبال وأغوار شعاب
المجال الطبيعي لهذه القبيلة¹.

ولطالما أتعبت قبيلة غياثة هاته المخزن، وأربكت رجاله، فأصبحت لديه
مصدر إزعاج وقلق مستمرين، بل مصدر فتنة وعصيان، طيلة القرن التاسع عشر.
وإذا ظلت هذه القبيلة تخلق مشاكل ومتاعب للمخزن على مدى الربع
الأخير من هذا القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين، فإن تبنيها الكامل
لدعوة المغامر بوحمارة كان قمة ما أحدثته من مشاكل، ولا سبيل لمقارنته بما
كان يصدر منها في الفترات السابقة.

وكانت سياسة المخزن تجاه هذه القبيلة، تختلف بالطبع تبعاً للظروف
والمناسبات، وكان هذا الاختلاف يعكس منهج كل سلطان من سلاطين الفترة،
في التعامل مع غياثة، وبالتالي يعكس المنهج السياسي الذي اختاره المخزن قصد
ضمان ردعها وإسكانها.

فللسلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، على سبيل المثال، موقف خاص من
هذه القبيلة، وقد أعرب عن بعض جوانبه في الفقرة الآتية حيث قال:

«... ولعلّ ذلك خير (يقصد لجوء قائد الحملة الباشا محمد ولد أبّ محمد
الشركي إلى استعمال العنف). فإن غياثة لنا، ولا ينبغي إلّا أن يُقابلوا
بالجد والقوة، وأن يُهانوا ولا يكرموا، وليسوا أهل مكرمة. إن قُوبلوا
بالبشاشة واللين، رجعوا وراعوا، بل عند ذلك يزدادون جسارة وتعنتا.

1- الناصري، الاستقصا: ...، م. س، ج 9، ص. 158 - 159.

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أكرمت اللئيم تمردا
وإنما اللاتق مقابلتهم بالشدّة وأخذهم بالعنف ليلزموا طورهم، ويعرفوا
قدرهم، فقد جرّبناهم وخبرناهم وتعرفنا ذلك من طباعهم...»¹.

ويرى الفقيه الحجوي أن المخزن وحده يتحمل مسؤولية تَرَدّي الأوضاع
في هذه المناطق الواسعة والممتدة من مدينة تازة إلى وجدة وبلاد بني يزناسن شمالاً،
وإلى فكّيك شرقاً، ثم في اتجاه الواحات والقرى في الجنوب الشرقي للبلاد. وقد
كتب، في سياق الحديث عن بداية فتنة الروكي بوحمارة، وتردد السلطان المولى
عبد العزيز في نهج سياسة صارمة للقضاء على الفتنة في مهدها، ما يلي:

«... فمن ذلك الوقت (وقعة إيسلي سنة 1844)، والمغرب الشرقي، من
فاس إلى وجدة، إلى الصحراء، في حكم الفوضى، لا نظام، ولا أحكام،
ولا علم، ولا دين، ولا ضرائب، ولا زكوات، ولا... ولا...»².

نستنتج ممّا سبق أن المخزن كان لا يَحْصُلُ على طائل، حين تجهيزه حملات
عسكرية ضد بعض القبائل الجبلية والنائية (غياثة، أيت شحمان، بني مكّيلد،
إداوتنان...). فوُعُورَة جبالها وتشعب منحرجات أوديتها، كانت تساعد هؤلاء
الجبلين على الإفلات من قبضة الجند المخزني، بل تسمح لهم بنصب كمائن كان
يسقط في شباكها العديد منهم. فالجبال الطبيعي هنا، من حيث انتظام السلسلات
الجبلية، وكثافة وامتداد الغطاء النباتي وكثرة الكهوف والمغارات، كان يسمح
للسكان بإبطال نجاعة وفاعلية حركات المخزن وحملاته العسكرية.

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 81 - 83. رسالة السلطان إلى ابنه وخليفته

سيدي محمد، بتاريخ 6 رمضان 1263 / 18 غشت 1847.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، م. س، ص. 14.

وكانت القبائل في معظم الحالات، ولا سيما في المناطق الشبيهة بالتي ألحنا إليها أو النائية، تمتنع كل الامتناع من أداء ما بذمتها من واجبات، أو فروض ومغارم، كُلّما كانت في مأمن من قدوم كتائب الكَيْش والعسكر، المعززة بحراك القبائل المجاورة. ويتضح لنا هذا جلياً مما ورد في رسالة نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي الموجهة إلى الأمير مولاي العباس، في شأن ما ذكره عُمال قبيلة وَرْدِيغَة، وهي إحدى قبائل تادلة، عن امتناع إخوانهم من الأداء، حيث قالوا:

«... وجواهرهم أن ذلك لا يحصل إلا بوجود المدد المعتبر وسط إياتهم...»¹.

وتنطبق نفس الملاحظة على ما تضمنته رسالة العباس بن محمد الجامعي (ابن الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، وبالتالي ابن أخ وزير الحرب محمد الصغير الجامعي) الموجهة إلى السلطان المولى الحسن، في شأن عصيان قبيلة بني مصور بمنطقة جباله، وهي رسالة أبان فيها عن النهج المناسب الذي به تدعن قبائل فحص طنجة، وباقي القبائل الجبلية الأخرى والذي به تستجيب إلى الأوامر المخزنية والأحكام السلطانية، يقول:

«... فطلب من مولانا التعجيل بالمدد لئلا يزدادوا به قوة وعصية، وتعرف هؤلاء القبائل الجبلية بسر حرارة المخزنية، لأنه بلغنا أنه من أيام الصريدي حيث كان توجه إليهم بالحركة ما جرت عليهم الأحكام على مقتضاها...»².

ومعلوم أن القائد الصريدي الذي أشارت الرسالة إلى أنه منذ مجيئه إلى هذه المناطق الشمالية على رأس قوات عسكرية مخزنية لم تدعن القبائل، وخصوصاً

1- خ. س. و. ز. ج 6، رقم الوثيقة 156، بتاريخ 18 شوال 1308 / 17 مايو 1890.

2- خ. س. مح. ح رقم 310، وثيقة بتاريخ 10 محرم 1310 / 4 غشت 1892.

الجبليّة منها، إلى الأوامر المخزنية والأحكام السلطانية، هو الباشا الشهير حُمان الصريدي الذي كان متولياً على مدينة العرائش والقبائل التابعة لها قبل سنة 1837، حيث عين عامل جديد أسندت له مهام تسيير هذه المناطق، وهو عبد السلام السلوي المكناسي. وهذا يعني أنه خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمن، لم يتمكن المخزن من فرض سلطته على هذه القبائل الجبليّة¹.

إذن، يتضح جلياً ممّا سبق، أنه كان من شأن حضور الجيش، في كل مكان دعت الضرورة إليه، أن يُساعد على ردع القبائل، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ولو مؤقتاً، وجبرها على أداء ما بذمتها من واجبات وفروض تجاه المخزن، إلى درجة أنه كان من المستحيل إسماع كلمة المخزن بدون اللجوء إلى إظهار القوة واستعمالها. وقبيلة الحياينة مثال آخر نضربه لتُبرز ما نقول. فقد كتب أحد قُوادها إلى السلطان المولى عبد العزيز، في فاتح شوال من سنة 1312/ الموافق 28 مارس 1895، يُخبره باستحالة إذعان إخوانه دون حضور المدد من الجيش والعسكر، قال:

«... فليكن في شريف علم سيدنا أن إخواننا جماعة أولاد تخيل، لما كانت محلة سيدنا السعيدة نازلة بإيزانهم، كانوا على الجادة والخدمة الشريفة، وإعطاء حقوق المسلمين، وحين طلعت لقبيلة التسول، رجعوا لظلمهم القديم، وتقعّدوا عن دفع ما وجب عليهم من الكلف المولاوية، والوظائف السلطانية، واشتغلوا بقرقات...»².

¹ - ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 227 - 228.
بوشعراء، مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب، المطبعة الملكية، الرباط، ج 2، ص. 669.

² - خ. س، مع. م. ع. ع رقم.

وقد يحدث، من حين لآخر، أن يتدهور الوضع الأمني في جهة من جهات البلاد، فتنتشر أعمال السلب والنهب والاعتصاب، انتشار الحريق في المهشيم، على يد مُغامر يُعلن فجأة تمردَه وعصيانَه على المخزن. ولا أدلّ على ذلك من مُغامرة أحمد الريسوني، وما اقترفه من جرائم وأعمال تخريبية في فحص طنجة، وما خلقه للمخزن من متاعب وقلقل تكاد تشغل كل العقد الأول من القرن العشرين، أو بسبب انتفاض قبيلة أو مجموعة من القبائل، لدواعي مختلفة، كما شهدت ذلك ناحية تطوان، في نفس الفترة، حيث تمردت قبائل بني يدير، وبني مصور، وواد راس، وأنجرة، فضاق الأمر بهذه الحاضرة مُدةً من الزمن لا يستهان بها¹.

ففي مثل هذه الظروف والأوضاع، تُصبح الحاجة إلى الجيش ماسة، فتتعالى نداءات المسؤولين المخزنيين ورؤساء كتائب الجيش مُطالبة بإرسال تعزيزات من الجُند، أو مدّهم بما يلزم من السلاح والذخيرة، أو الإسراع إلى أداء الأجور والرواتب المستحقة لأصحابها والتي انقطعت عنهم شهوراً عديدة.

فهذا القائد محمد بن بوشقي بن البغدي يوجّه رسالة إلى الوزير الصدر محمد المفضل غريط، يطلب مدّه بعدد من الفرسان، وبموافاته برواتب أفراد الكَيْش والعسكر الذين يحاربون معه الثائر الريسوني بمنطقة فحص طنجة. وبعد أن أشار إلى ضياع خيول الفرسان من الكَيْش والعسكر، وذكر أنّ ما تبقى منها حياً صار منعدم الفائدة، وأن جميع خيالة أشراكّة، والشراردة، والأوداية الحاركين معه قد فروا بدواهم، وأنه قد راسل مراراً قوادهم في شأن تعويضهم بآخرين ولكن بدون جدوى، أضاف قائلاً:

1- التسماني، عبد العزيز خلو، جوانب من تاريخ جباله المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 53 وما بعدها.

«... وعلى كل حال فقد أدبنا الواجب علينا ولكم فيه واسع النظر لأن
قبيلة الأخماس عليها مدار القبائل بمرأى ومسمع، فإن... المدد السعيد
وأنت كرهاً عليها لا طوعاً، جميع القبائل ترجع عن غيها وتقبل إلى الطاعة
كرهاً عليها، وإن بقيت الأخماس على عتوها فجميع القبائل بحسب
التبعية...»¹.

والواقع أنه لا محلة بن البغدادي، ولا المحلات الأخرى التي كانت تحارب
متمردي قبائل جباله بناحية تطوان، بقيادة محمد المراني والبشير بن السناح،
فضلاً عن حراك قبائل الخلط والطلليكَ، وسفيان، وبني مالك، وبني أحسن،
وعدد من قبائل أحواز مراكش، ويمثل هؤلاء جميعاً قوات لا يستهان بها، من
حيث عدد رجالها وعتادهم الحربي، لم يحققوا أدنى نتيجة تذكر لفائدة المخزن.
فلا الريسوني قد وقع في الأسر، ولا سُكان مدينة تطوان ونواحيها قد تنفسوا
الصعداء، وأمكنهم العيش في أمن وأمان، ممّا كان يثير حفيظة النائب الطريس
وامتعاضه، ويفقد معه صبره وأوْنه المعهودين، رامياً باللائمة على قواد الكيش،
والعسكر، والحراك فيما يتسم به سير العمليات العسكرية ضد المتمردين من
تماطل وهاون وبطء².

1- م. و. م. ر، مع 3، الرسالة بتاريخ 13 رجب 1325 / 22 غشت 1907.

2- كانت أعداد كُتّاب هذين القائدين العسكريين وقواد القبائل على النحو الآتي:

- محمد المراني: 200 من العسكر.

- البشير بن السناح: 500 من العسكر، 280 من خيالة الكيش.

- حراك القبائل: 194 فارساً، يُعطى لكل واحد منهم بسيطتان في اليوم كمثونة.

أنظر: خ. س، ك 763، ص. 178، وثيقة بتاريخ 11 صفر 1321 / 9 مايو 1903؛

وص. 185، وثيقة أخرى بتاريخ 16 صفر 1321 / 14 مايو 1903؛

وص. 228، وثيقة بتاريخ 15 ربيع 1، 1321 / 11 يونيو 1903؛

وص. 248، وثيقة بتاريخ 15 جمادى 1، 1321 / 9 غشت 1903.

فبعد أن علم بالهجوم الذي استهدف إحدى «الترالات» المخزنية الواقعة على الطريق المؤدية من القصر إلى طنجة، والاعتداء على من كان بها من المسافرين، من بينهم مخزنيان، كانا متوجهين بأوامر السلطان إلى طنجة، وتجريداهم مما كان بحوزتهم من مال ومتاع، خاطب «كبراء المحلة الفحسية» قائلاً:

«... فغیر خاف أنّ ظهور ذلك مع وجود المحلة المخيمة بالقرب من محله ناشئ عن عدم تحريك الهمم بما يُقَمَّع الطامع في مثل ذلك. وعليه، فإذا لم يكن معكم من تحصل به الكفاية في قضاء الغرض المولوي، فاعلمونا به لنطلع عليه علم مولانا أيده الله وإلاّ، فإن كان معكم ما يقضى به الغرض الشريف، فلتنهضوا لقضائه. فإنّ طول مُدة الإقامة من غير إظهار نتائج تفتح باب الطمع في الضرب على المحلة، وعلى المحبة والسلام، في 14 رجب 1321/ 6 أكتوبر 1903»¹.

وعبر الطريس عن نفس الملاحظة، بضعة شهور بعد هذا التاريخ، في رسالة وجهها إلى عامل طنجة، عبد السلام بن عبد الصادق الريفى والذي كُلف بقيادة حركة، وشن عمليات تطهيرية في ضاحية هذه المدينة، ملفتاً انتباهه إلى أن كل ما تحقق وأبجز حتى الآن هو:

«... الإطالة بدون فائدة مع كثرة الصوائر... انفض المحلة لقضاء الغرض، سيما وأن فصل الشتاء قد انصرم...»².

1- خ. س، ك 763، ص. 286.

2- خ. س، ك 763، ص. 379، وثيقة بتاريخ 18 محرم 1322 / 4 أبريل 1904. وانظر كذلك تساؤل السلطان المولى عبد العزيز «... عن جدوى المحلة بهذه النواحي، مع كثرة الصوائر عليها...».

م. و. م، م، ك 2720، ص. 295، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الأول 1325 / 7 مايو 1907.

ونستخلص مما سبق ذكره ازدياد تفاقم الأوضاع، واشتداد الخناق على سكان مدينتي أصيلة وتطوان على الخصوص، من جراء الحصار المفروض عليهما من قبل الريسوني وأتباعه من جهة، ومن طرف القبائل الجبلية المنتفضة من جهة أخرى. ويؤكد هذا، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، استنجد عمال المنطقة، كل مرة، بالنائب السلطاني محمد الطريس من أجل إيجاد حل مناسب ودائم لمعضلة انقطاع المؤن والرواتب عن الجند المرابط بمدنهم، إذ كلما طالبوا الأمناء بأدائها لأصحابها، إلاّ وأجابوهم بقصر اليد وفراغها من المال. وقد عبر عما كان يؤول إليه الأمر في مثل هذه الحالات، وما أكثرها، عامل مدينة تطوان وقتئذ، عبد الكريم اللبادي، حيث كتب للطريس يقول:

«... وبسبب هذا (لا مال بيد أمناء المدينة) تبقى أمور المخزانية في غاية التفريط لأن هذا العسكر لا يمكن تكليفهم من دون متونة، خصوصاً في الأمر المهم...»¹.

ولم يكن الأمر يتوقف عند هذا الحد، بل كان المسؤولون المحليون، في بعض المناسبات، يقعون في حيصّ يئس، ويشعرون وكأن الأرض تهتز تحت أقدامهم، بعد تلقيهم الأوامر بتوجيه جميع من معهم من عسكر إلى الحضرة السلطانية، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

¹ - م. و. م. ر. مع رقم 3.

الخريطة رقم : 2

الفصل الثاني

تركيب الجيش، تكوينه وتنظيمه

تقديم

من المعلوم أن مصنفات الأخباريين المغاربة لا تُقدم لنا معلومات وتفاصيل واضحة ودقيقة، حين يتعرض أصحابها إلى قضية أو ظاهرة، في سياق حديثهم عن الأحداث التي تستأثر باهتمامهم، ويرونها قيمة بالذكر والتسجيل. ولولا الكتابات التي خصَّصها الأوربيون للمغرب وسكانه، ومن بينها مذكرات وتقارير أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية الذين استقروا بالبلاد، ابتداءً من خريف سنة 1877، لتعذر علينا، في العديد من الحالات، تناول قضايا معينة من تاريخنا الوطني، وفي مُقدمتها، قطاع الجيش في القرن التاسع عشر¹.

من جهة أخرى، يعرب العديد من المراقبين الأجانب الوافدين على البلاد، في القرن المذكور، عن أسفهم، وحسرتهم، بل وتدمرهم مما كان يعترض طريقهم، ويُحبط جهودهم وحماسهم، ويكُبت فضولهم، حين كانوا يتهيأون

1- انظر مثلاً ما ورد في التقرير الآتي، حول الجيش المغربي، ذكرناه هنا على سبيل الاستئناس لا الحصر:
- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Féraud, en date du 25 mai 1877, p. 18 et suivantes.

وقد وضع فيرو تقريره هذا، بمناسبة توجّه السفير الفرنسي الجديد بالمغرب De Vernouillet، من طنجة إلى فاس، في شهر أبريل من سنة 1877، بعد أن وافق السلطان المولى الحسن على استقباله. وكان فيرو وقتئذٍ مُرجحاً لهذه السفارة. وقد انضم إلى الوفد كذلك كل من الكومندار Strohl، والقبطان Marois، والقبطان فيرو هذا، هو الذي عيّن فيما بعد سفيراً لفرنسا بالمغرب، ما بين 1885 و1888.

للتأليف في موضوع الجيش. ففي نظرهم، لم تكن هناك قوانين، ولا وقواعد، ولا نظام لضبط عمل الجُند اليومي، ولم يكن هناك ما يبين عن طبيعة تداريهم وتكوينهم، ومعرفة أعدادهم وفرقهم ونوعية سلاحهم، وأصولهم الاجتماعية، وكذا اختصاصات ضباطهم، ومؤهلاتهم العسكرية والثقافية. ومن هنا جاءت أحكامهم الخاطئة، واستنتاجاتهم البعيدة كل البعد عن البلاد وحقيقة مؤسساتها، وفي مقدمتها قطاع الجيش.

1 - أهم فرق الجيش

1 - 1 - عبيد البخاري

ما من شك أن فرقة عبيد البخاري تنفرد بوضعية خاصة ومُتميزة داخل مؤسسة الجيش، سواء تعلق الأمر بالطريقة والأسلوب المتبعين، أول الأمر، في تجميعهم واستقطاب عناصرهم وذويهم، على يد السلطان المولى إسماعيل، أو بهيمتهم على شؤون الدولة وتحولهم فجأة إلى مصدر فوضى واضطرابات، بعد وفاة المولى إسماعيل، ولفترة طويلة، بل تنفرد وضعيتهم نظراً للمهام والمأموريات التي كانوا يضطلعون بها، في المجالين العسكري والمدني¹.

1- للمزيد من المعلومات حول مختلف الروايات المرتبطة بالطريقة التي تم بها جمع عبيد المغرب السود من قبل السلطان مولاي إسماعيل من جهة، وحول ما رافق انخراطهم في الجندية، بين الفينة والأخرى، من عصيان وتمرد، في عهود السلاطين المتعاقبين على الحكم فيما بعد وحتى مطلع القرن التاسع عشر من جهة أخرى، يرجع إلى:

- ابن ناجي، أحمد بن محمد الفيلاي (ت. 1710 / 1122): تأليف في قضية عبيد البخاري، مخ، نسخة خاصة تقع في أربع وعشرين ورقة من الحجم الطويل، مكّني من الاطلاع عليها الفقيه محمد المنوني رحمه الله.

- المحاصي، محمد بن الحسن (ت. 1691 / 1103): جني الأزهار ونور الأبهار من روض الدواوين المعطار، خ. س، مخ رقم 1064 ز.

ومهما يكن الأمر، فإنَّ هؤلاء العبيد، علاوة على ما كان يتطلبه استخدامهم في الجندية من أموال وعطاء، فإنَّهم سرعان ما أصبحت لهم دالة على الدولة، بمجرد اختفاء جامع شتاتهم ومؤسَّس تنظيمهم، حيث استمر عيَّتهم وجسارتهم مدة ثلاثين سنة تقريباً، ولم تنكسر شوكتهم، وتنضبط أمورهم إلاَّ على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وبما أنه سبق وأن عايش أطوار وملابس عصيانهم، فقد بادر إلى معالجة هذا الداء، مستعملاً القوة تارة، والحيلة والليونة تارة أخرى¹.

ومع ذلك كله، لم يرتدع هؤلاء العبيد، ولم يستقم أمرهم قط، بل زادوا عُثْراً وزيفاً على الدولة، بالرغم من تناقص أعدادهم، وأقول نجمهم، وتراجع نفوذهم وأهميتهم في الدوائر المخزنية، أمام تزايد وزن وحظوة بعض فرق الكَيْش، وعلى الخصوص فرقة الأوداية. وقد أدى بهم الأمر أحياناً، في عهد المولى سليمان، إلى الاستخفاف بالأوامر المخزنية، بل بأوامر السلطان نفسها².

= - التفنكولي، أحمد بن إبراهيم، الرياض السعيد في تصفية مسائل العبيد، تحقيق وتعليق زهرة الأزرق، أطروحة الدولة من جامعة السربون مرقونة، جزآن، أنظر على الخصوص الجزء الأول، ص. 2-42.

- الناصري، م. س، ج 7، ص. 47 وما بعدها؛ ج 8، ص. 137 وما بعدها، ج 9، ص. 9 وما بعدها.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 174.

- Delafosse (M), Les Débuts des Troupes Noires du Maroc, Hesp., t. 3, 1^{er} trim., 1923, pp. 1-13.

¹- الزباني، أبو القاسم بن أحمد (ت 1249 - 1833)، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي

علي الشريف، مخ. خ. س، رقم 11542/ ص. 411.

²- الناصري، م. س، ج 8، ص. 143.

=

على أنهم، في آخر المطاف، قد تضرروا هم الآخرون من توالي الفتن والاضطرابات، وانتشار أعمال السلب والنهب، وقلة اهتمام المخزن بشؤونهم، ولا سيما في أواخر عهد مولاي سليمان، فدبَّ التصدع في صفوفهم، وتشتت العديد منهم في القبائل والمدن، ممَّا أدَّى إلى تقلص أعدادهم وضعف شوكتهم داخل جهاز الدولة¹.

ففي ظل هذه الظروف، وبعد التغلب على تمرد كل من الشراردة والأوداية، اهتم السلطان المولى عبد الرحمن كثيراً بمسألة جمع شتات عبيد البخاري، حيث أمر ولاة وقواد بني أحسن، والغرب، والعرائش، وتطوان، وما انضاف إلى هاتين الحاضرتين من المناطق الهبطية، والفحصية، والجلبية، لكي يحجزوا منهم ما أمكنهم قبضه، ولكن من شبانهم وأصحابهم، لا من العجزة والمسنين، وإدماجهم في صفوف الجندية.

ونستفيد ممَّا تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقطة، أن السلطان ظل منكباً على هذا الموضوع قرابة خمس عشرة سنة، ابتداء من سنة 1253 / 1837 - 1838. إلا أن مساعيه لم تفلح على النحو الذي كان يؤمله، لأسباب عديدة،

= أنظر كذلك تعقيب الناصري على هزيمة السلطان المولى سليمان في وقعة ظيان سنة 1235 / 1819 - 1819 - 1820، حيث قال: «... فإن العبيد علوا على كبيرهم القائد أحمد بن مبارك صاحب الخاتم، فقتلوه افتياتاً على السلطان...»، نفس المرجع، ص. 137. انظر كذلك ما قاله محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم اليازغي (ت. 1238 / 1823) في منظومته هاجباً هؤلاء العبيد:

أناس لهم في مشرع الرمل عصبه لها في مجال اللؤم سود العمائم
ولا فخر إلا في الدناء عندهم ولا عان إلا في ارتكاب الجرائم

أورده العربي المشرفي السابق الذكر، في مؤلفه فتح المنان...، خ. س، 12427 ز، ص. 277.

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 9 - 10.

منها عدم وجود هؤلاء الناس في هذه الأماكن بالقدر الكافي، أو لأن السواد الأعظم منهم كان يُبادر إلى الرحيل والهروب والاختفاء بعض الوقت، ريثما تنتهي حملة الجمع والتجنيد.

ولنستدلّ هنا بما جاء في رسالة أولى، وجهها المولى عبد الرحمن إلى القائد عبد السلام بن محمد السلوي، يفصح له فيها عن مراده ونواياه حول مسألة العبيد التي هي عنده:

«... من أهم المسائل لدينا وهي جمع عبيد سيدي البخاري المتفرقين في قبائل الجبل والغرب وغيرهم، لمسيس الحاجة إلى ذوي الأصالة منهم الباقين على سذاجة البداوة...».

وبعد أن ذكره بأن والده القائد محمد السلوي سبق وأن جمع منهم حوالي 3000 نفر، وبأن المولى سليمان لم يعتن بهم قط وتركهم وشأنهم الأمر الذي أدى إلى تفرقهم وتشتتهم في القبائل، كتب السلطان يقول:

«... فلائد أشر علينا بكيفية جمعهم، فإننا أردنا إنزالهم بحول الله بحجرة الشريفة، والتوسعة عليهم بطرف من بلاد الأوداية. ومهما اجتمعت مائة إلا وأنزلناها هناك بأولادها، وأحسننا إليها لتبني نوازلها وتستوطن هناك. وإذا اجتمعت مائة أخرى، تُزاد عليها. وهاكذا ليقوا على بدوهم، ولا يألّفون الحضارة كما كان أصلهم الأول بمشرع الرملة، فإن أهل البداوة أرفق معيشة وأكثر حمية وحفاظاً، وأقرب للصدق والجد...»¹.

يتبين لنا ممّا سبق أن المولى عبد الرحمن كان شديد الحرص على ضبط عملية استقطاب العبيد السود، واتخاذ بعض الاحتياطات لبني صرحهم على

¹ - خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 30/7 ك-5، بتاريخ 9 محرم 1253 / 15 أبريل 1837.

أسس سليمة، وضع في مقدمتها مكان استقرارهم حيث عقد العزم على توطينهم في منطقة أرغار، بعيداً عن مدينة مكناسة الزيتون، حتى لا يتخلقوا بأخلاق الحواضر، وتتسرب إلى صفوفهم عدوى التمرد والعصيان، ويجعل منهم جنوداً مزارعين على غرار عناصر فرق الكيش الأخرى، علماً بأن أطر تنظيم عبيد البخاري وحدهم كانوا يستفيدون مما كان يوزعه المخزن من أراضي فلاحية على أفراد فرق الكيش وغيرهم من رجالات المخزن.

ونعلم من رسالة بعثها السلطان إلى نفس القائد، بتاريخ 27 ذي القعدة 1254 / 11 يراير 1839، أنّ هذا الأخير لم يعثر إلاّ على عدد قليل من هؤلاء العبيد مع «تخلّقهم بأخلاق الجبل وخلوهم من الفائدة...». ولهذا، اقترح السلوي على السلطان استقطاب عناصر من أهل الريف في محل هؤلاء العبيد، فاستحسن المولى عبد الرحمن الفكرة وكتب يقول:

«... فإن أهل الريف هم الجيش الأول عند جدنا مولاي إسماعيل قدسه الله، وهم باكورة المخزن مع ما جبلوا عليه من النجدة والإقدام...»¹.

ونجد الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن يأمر القائد بوسلهم بن علي أزطوط، عامل العرائش، وطنجة والمناطق التابعة لهما، بتوجيه عدد: «من أولاد وصفان سيدنا عبيد سيدي البخاري سكان بلاد الخلط وطلق ما ناهم مع إخوانهم سكان الغرب في حمسمانة، أمر مولانا أيده الله بزيادتها في

¹ - خ. س، مع. ر، رسالة المولى عبد الرحمن إلى عبد السلام السلوي، رقم 4 / 16 ك - 5. يقصد السلطان هنا "بالجيش الأول" جيش المجاهدين بقيادة الباشا علي بن عبد الله الريفّي الذي تمكن من استرجاع مدينة طنجة من يد الأنجليز في شهر ربيع الأول من سنة 1095 / يراير - مارس 1684: أنظر: الناصري، م. س، ج 7، ص. 67.

الجيش السعيد... وتخبر الثني والرباعي الذين يقدرّون على الخدمة، ويقبلون
التعلم، ولا يكون فيما تُوجهه أجني عنهم، أو من ليس له أب أو أخ يُرجع
إليه إن فرّ بشيء من متاع المخزن...»¹.

وُظِّلنا رسالة الخليفة سيدي محمد إلى نفس العامل أيضاً على خلاء
قبيلة الخلط والطلّيق من هؤلاء العبيد، ومن ثمة فإنه يستحيل عليه العثور على أيّ
وصيف من وصفان السلطان الصغار، وتطعيم فرق مسخري البخاري بهم. ولم
يكن جواب العامل ليقنع الخليفة الذي نصحه بالبحث عنهم في أماكن أخرى
من إيّالته، وبالأخص في المناطق الجبلية منها².

وبعد جهد جهيد، تمكن بوسلهام من جمع خمسين نفرًا من هؤلاء
الصبيان. وأما الآخرون، يُضيف العامل، فقد لاذوا بالفرار، واختفوا في المناطق
الجبلية التابعة لغيره من الولاة، فأجابه الخليفة قائلاً:

«... فاعلم أن مرادنا في عدد منهم من المائة فأكثر، وحيث لم يتيسر إلّا
الخمسون التي ذكرت، فأبقهم بمحلهم، ورّد البال من الفارين حتى يرجعوا
لمحلهم ويأمنوا، واكمل منهم العدد المراد، ووجههم والسلام...»³.

وأملًا في استكمال التعريف بمجهود المولى عبد الرحمن بن هشام في
سبيل ضبط شؤون فريق عبيد البخاري، وإحكام قبضة المخزن على رؤسائهم،
وحصر عددهم في حدود معقولة، ولاسيما بمدينة مكناس، مركز استقرارهم
التقليدي، نستعرض فيما يلي أهم النقاط الواردة في رسالة باشا مكناس،

¹ - خ. س، مع. ر، رقم الوثيقة 12 / 34 / ك 5، بتاريخ 5 صفر 1265 / 23 يناير 1847.

² - خ. س، مع. ر. وثيقة رقم 12 / 37 / ك 5، بتاريخ 29 صفر 1263 / 16 يراير 1847.

³ - خ. س، مع. ر، وثيقة رقم 13 / 3 / ك 5، بتاريخ 17 ربيع II 1263 / 4 أبريل 1847.

الوصيف الجليلاني بن بوعزة إلى السلطان المؤرخة بـ 12 محرم 1365 / الموافق 8 دجنبر 1848، على أننا سنثبت نص الرسالة الكامل في الملحق الخاص بالوثائق، ضمن ملاحق بحثنا هذا، والنقط الواردة في الرسالة هي:

(1) الإخبار بوصول المبعوثين المخزنيين الطالبين الطاهر الرغاي والحاجب محمد السلوي إلى مكناس، ومعهم كتاب السلطان إلى باشا هذه المدينة وأعيان جُند عبيد البخاري:

«... يُنبئهم فيه بالاعتناء بشأنهم، وعطفه عليهم حتى كأنهم عنده بمنزلة أولاده السعداء...»

وأن السلطان على يقين من نُصحهم ووفائهم، واستماتتهم في أداء مهامهم، وهذا ما جرّ عليهم عداوة ونقمة كافة القبائل، إلى درجة لم يعد لهم حام ولا نصير إلاّ الله والسلطان.

(2) لقد حدث، فيما سبق، نوع من التساهل والتراخي في تسيير وتدبير شؤونهم، وتعددت الفتن والاضطرابات في البلاد وتطاول:

«... النصارى أعداء الدين دمرهم الله على البلاد... وأن سيرة السلف نبذت ووقع التهوان بالقوانين الماضية...»، الشيء الذي أدى إلى انحلال نظام فريق عبيد البخاري، وتفرق عناصره في القبائل.

(3) إن هؤلاء الوصفان:

«... يعلمون أن عليهم المدار، ولم يغتروا بمعونة مولانا بغيرهم، كما ذكر أيده الله، وأنهم شعار والناس دثار، وأن مولانا المؤيد لم يتمن لأحد ما يتمناه لهم. وما كان وقع ذلك التساهل إلا حيث كان ضعف الجيش السعيد وفره الله

بتنوع الموبقات في سالفه بحركة سُرّوًا، وما تَقَدَّمَها وتأخرها من
الحركات...»¹.

4) والآن وبعد أن أصدر السلطان أوامره بضبط عدد هؤلاء العبيد، وتنقيح صفوفهم ممن ليس من صميمهم، ختم الباشا رسالته بالإشارة إلى نتيجة عملية إحصاء واستعراض جند العبيد بالمدينة، والتي تمت بمحضر قائد المشور الجليلاني بن موسى، وقائد المسخرين العرفاوي، حيث بلغ عددهم الإجمالي 5839 نفر، من بينهم 2939 فارس، ملتصقاً بالمناسبة عفو وعطف السلطان على الجميع².

وتطلعنا المصادر التي اعتمدناها بأن المولى عبد الرحمن لم يُقَصِّر اهتمامه على جند عبيد البخاري فقط، بل اهتم كذلك بفرق الكيش الأخرى، وبالخصوص الأودية الذين أُجبر رؤسائهم على الخضوع والإذعان إلى الأوامر المخزنية.

ثم عزّز السلطان عمله هذا بتأسيس نواة عسكرية جديدة، إلى جانب تنظيمي عبيد البخاري والكيش، بعد وقعة إيسلي، وانكشاف الواقع الحقيقي للجيش المغربي الذي يعجز كل العجز عن مواجهة جيش حديث.

وفي هذا الصدد، أورد الباحث الأمريكي و. ج. رولمان، في أطروحته حول «جيش النظام...» في المغرب، ما كتبه أحد الباحثين وهو ب. هـ. ليدل -

¹- المقصود هنا «بحركة سُرّوًا»، وقعة أصروا التي انهزم فيها السلطان مولاي سليمان سنة 1226 / 1811، على يد قبائل بني مكيّد وكروان، وأيت شحمان. وأمّا ما حدث بعد هذه الوقعة، فلا شك أن السلطان يُشير به على الخصوص إلى وقعة ظيان سنة 1234 / 1819 والتي وقع فيها السلطان أسيراً في يد عناصر من نفس القبائل بالأطلس المتوسط.

²- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة رقم 20839.

هارت (B.H. Lidel-Hart)، في سياق حديثه عن مواطن القوة التي تُميز الجيوش الأوروبية الحديثة، حيث قال:

«إن التحول الذي طرأ على وسائل الحرب، في البر كما في البحر، خلال الأربعين سنة ما بين 1830 و1870، قد تجاوز كل التجاوز ما عرفته الفترة السابقة من العصور الحديثة، بل تجاوز ما تحقق في العهود التاريخية السابقة بكاملها. على أن العقد الأخير من هذه الفترة، هو الذي شهد أهم التحولات، في المجال التقني، والتكتيكي، والاستراتيجي، الشيء الذي كان ينبئ ولا شك بما ستكون عليه العمليات العسكرية والبعد الاجتماعي لحرب القرن الموالي...»¹.

¹ - Rollman (Wilfrid-John), **The "New Order" in a Pre-Colonial Society Military Reform in Morocco, 1844-1900**, Ph. D, University of Michigan, 1983, pp. 195-196.

الخريطة رقم : 3

ونشير قبل الحديث عن أعداد جُند عبيد البخاري، ومحاولة تلمس تطور هذه الأعداد، على امتداد القرن التاسع عشر، إلى أن جميع السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم في المغرب، بعد وفاة المولى عبد الرحمن سنة 1859 وإلى غاية سنة 1912، وبالخصوص الأولَّين منهم، أي سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، قد نهجوا نفس السياسة في معالجة شؤون الجيش بصفة عامة، وعبيد البخاري على الخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع البلاد الداخلية من جهة، وعلاقتها بالدول الأوربية في الفترة السابقة من جهة أخرى.

ومن الأكيد أن الأرقام التي سنثبتها هنا، وهي التي استقينها من الوثائق المخزنية الدفينة والتي لا غُبار على صحتها، ستسمح لنا، على الرغم من عدم تسلسلها زمنياً، برصد حركة تطور أعداد عبيد البخاري، وبالتالي سوف تمكّننا من تكوين فكرة عن مكانتهم ونفوذهم في الجهاز المخزني.

ثم إننا استفدنا أيضاً من مضمون الوثائق الأجنبية، وبالخصوص مذكرات وتقارير أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية، بعد استقرارهم بالمغرب، وتوليهم تدريب فرق من الكَيْش والعسكر. وإذا كانت الأرقام التي وردت في كتابات الرحالة والزوار الأوربيين في الفترة السابقة وليدة تقديرات وتخمينات عامة، فإن معلومات ومعطيات الضباط الفرنسيين تقترب من الحقيقة دون شك.

ومن المعلوم أن المغرب لم يكن يتوفر، في القرن التاسع عشر، على نظام عسكري، يرتكز على دوايب ومؤسسات محددة المعالم، بواسطتها تُقنّ وتضبط عدد من الإجراءات والممارسات، كمسألة التوظيف مثلاً، أو عدد الرجال في الفرق والوحدات، أو عمل واختصاصات القيادة العسكرية، أو جانب التسيير الإداري للجيش¹.

¹-A.G.V., 3h3, Rapp. du Cap. Martin sur "l'Armée marocaine", en date du 1^{er} Juin 1882, pp. 144-158.

ومعلوم كذلك أن الجيش النظامي المكون من الخيالة والرماة، والمدفعيين (يُسمون طبجيون)، كان يضم عدداً من الفرق (وُدعى طوابير) تُسمى باسم قائدها، أو اسم القبيلة أو الناحية التي ينتسب إليها أفرادها. ويرأس الطابور الذي يتراوح عدد رجاله ما بين 400 إلى 1000 شخص، ضابط يُدعى قائد الرحي أو الأغا (أي السيد بالتركية)، يساعده ضابط يسمى الخليفة أو المتوسط.

ويأتي في الترتاب العسكري المغربي بعد هذين الشخصين، كل من قائد المائة، وكان يُشرف مبدئياً على مائة نفر، ثم المقدم وهو بمثابة ضابط صف، وكان يتولى تسيير فرقة تضم خمسة وعشرين رجلاً، وكانت تُدعى عادة المقدم أو الجماعة التي كان نصف عدد أفرادها يدعى الرباعة¹.

وبجانب هذه التسميات المحلية، كانت تُستعمل تسميات تركية، على الأقل، حتى السنوات الأولى من عهد السلطان المولى الحسن، حيث اختفت مؤقتاً فيما تبقى من عهده، لتظهر من جديد أواخر العهد العزيري، وعهد

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 19 - 20، رسالة المولى عبد الرحمن بن هشام إلى باشا مكناس، الجيلالي بن بوعزة، بتاريخ 3 ذي الحجة 1258 / 5 يناير 18473.

- Nchlil (M), «Lettres chérifiennes», Edit. E. Guilmoto, Paris, 1915.

أنظر في هذا الشأن الوثيقة رقم 93 بتاريخ 16 رجب 1319 / 29 أكتوبر 1901، ما ورد في رسالة السلطان إلى عامل طنجة وقتئذ، الصديق بن محمد بركاش، في هذا الشأن، حيث قال: «... وأن يلزم (قائد رحي حامية المدينة) كل رباعة مشتملة على إثني عشر نفرأ بأن يكونوا في عشرة واحدة، ويعينوا من يطبخ لهم...».

وانظر كذلك الوثيقة رقم 94، بتاريخ 27 رجب 1319 / 9 نونبر 1901، حيث كتب السلطان إلى نفس الشخص ما يلي: «... وكل مائة تنقسم إلى أربع جماعات كل جماعة تمتاز بنمرتها، فيكون عدد كل جماعة خمسة وعشرين يرءسها مُقدم وله معينان، وكل خمسة وعشرين تنقسم إلى قسمين، كل واحدة منها تُسمى رباعة...».

السلطان المولى عبد الحفيظ بأكمله، وهذه التسميات هي:

أُنباشي: رقيب، Caporal

شاوش: عريف، Sergent

بُلوكُمين: عريف مكلف بلباس الجند ولوازمهم، Sergent fourrier

باش شاوش: عريف أول، Sergent-major

ملازم ثان: Sous-Lieutenant

ملازم أول: Lieutenant

حرَّاب: ضابط مُكوّن، Officier instructeur

يُوزباشي: نقيب، Capitaine

بينباشي: رائد، Commandant

طرنبي: عريف يقرَع الطبل

طنبرجي: عريف ينفخ النفير

أُنباشي: فرقة تتكون من 20 إلى 25 جندياً¹.

وعن العدد الإجمالي لأفراد جند عبيد البخاري، يذكر مصدر عسكري فرنسي ما يلي:

¹ - الخوجة، محمد بن أحمد التونسي (ت. 1876)، «ترتيب العسكر السعيد»، مخ. م. و. م. م،
كـ 2733، ص. 12 وما بعدها.
- A.G.V., 3h1, Rapp. Marois-Strohl, 1877, pp. 126-127.

«... وللأميراطور (أي سلطان المغرب) كذلك حرس خاص، كل عناصره زنوج، بلغ عددهم فيما سبق 30.000 رجل، ويتخذون من مدينة مكناس معسكراً لهم.
وأما اليوم (أي في سنة 1836)، فإن عددهم يتراوح ما بين 10.000 و12.000 رجل...»¹.

وقد ارتأينا أن نرتب مضمون ما سبق من أرقام في الجدول الآتي، زيادة في الإيضاح. وتُغطي هذه الأرقام بعض السنوات، مقتصرين في ذلك على ذكر فرق العسكر، والمستخرين، والطبجية، دون احتساب أعداد الفئات الأخرى من هذا التنظيم، كالشويردات مثلاً، وما تُسميه الوثائق المخزنية «بالكبار»، وهم العجزة من العبيد، المتقاعدون عن الخدمة، والصبيان، وينحصر عدد هؤلاء جميعاً في حدود 2.500 شخص.

هذا، وقد ورد في وثائقنا ذكر المبالغ المالية المستحقة بالثقل، إلا أننا لم نُثبتها في الجدول، علماً بأن راتب الفارس اليومي هو 30 أوقية، ونصف هذا المبلغ للرامي، وثلاثة للشويردي، وربعه للمسّن، وثمانه للصبي، وبأن نصف راتب الفارس كان مخصصاً، مبدئياً، لعلف بهيمته.

الجدول رقم 1: أعداد فريق عبيد البخاري ما بين 1872 و1893.

التاريخ	الخفالة	الرماة	المجموع	المصدر	ملاحظات
1288 / 12 / 4				م. و. م. ر	
1872 / 2 / 4	1671	6346	8017	مح 1	
1289 / 2 / 12				" "	
1872 / 4 / 21	1650	6360	8010	" "	
1289 / 4 / 12				" "	
1872 / 6 / 19	1885	6191	8076	" "	

¹- A.G.V., 3h1, dossier n° 4, «Notes sur l'Empire du Maroc», par le Col. de La Rue, 1936, pp. 9-10.

		8150	6242	1908	1289 / 6 / 9 1872 / 8 / 14
		8147	6237	1910	1289 / 7 / 2 1872 / 9 / 5
	خ.س.ك 315 ص. 30	6047	4571	1416	1292 / 1 / 18 1875 / 2 / 24
	خ.س.ق.ح مح رقم 4	7474	6390	1084	1293 / 12 / 7 1876 / 12 / 24
	خ.س.ق.ح مح رقم 4	5626	4266	1360	ربيع I 1301 يناير 1884
	خ.س.ك 641 ص. 1 - 17	4712	3733	979	1301 / 11 / 2 1884 / 8 / 24
	خ.س.ك 205 ¹ ص. 66	5646	3609	2037	شوال 1310 أبريل - مايو 1893
	خ.س.ك 747 ص. 178	5830	3799	2031	4 صفر 1311 17 يناير 1893

1- ورد تفصيل هذه الأعداد، وذكر أسماء قواد فرق جيش عبيد البخاري، في الوثيقة الآتية والتي نثبتها هنا في صيغتها الأصلية، دون تحريرها من أخطائها الإملائية والنحوية، وتكون الجدول رقم: 2.
«الحمد لله وحده تقييد عداد الجيش البخار وقره الله وفي 7 حجة الله الحرام عام 1293»:

رمات	تحيل	
750	08	أعبيد الزنف مائة الفأيد أعمار
510	02	مائة الفأيد عزوز
360	00	مائة الفأيد الحاج الحسين
280	03	مائة الفأيد عياد
280	07	مائة الفأيد الهامى
430	03	مائة الفأيد محمد بن الشيخ
590	140	أسعاده مائة قائد محمد بن العواد
660	03	مائة الفأيد الهاشمي
300	07	مائة الفأيد إدريس بن سالم
630	05	مائة الفأيد علال
360	06	مائة الفأيد الحاج الجلال
430	160	لجوارم مائة القايد العربي
610	440	لجوارم مائة القايد علال
500	300	لجوارم مائة القايد بن عيسى
6390	1084	المجموع العام

يتضح جلياً مما سبق عرضه أن أعداد تنظيم عبيد البخاري قد تراجعت تدريجياً، على امتداد القرن التاسع عشر، لأسباب سياسية، ومالية وتنظيمية، وبالخصوص بعد تأسيس «جيش النظام»، واهتمام المخزن به أكثر من غيره. ونختتم هذه السلسلة من الأرقام بعدد فرق عبيد البخاري، نقلاً عن الجدول العام المتضمن لكافة أفراد الجيش المغربي في شهر يناير 1899، وهو من وضع رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ، الكومندار بوركهاردت (Cdt. Burckhardt)، وذلك على النحو الآتي¹:

الجدول رقم 3 : أعداد فريق البخاري في شهر يناير 1899

الفرق	إسم القائد	عدد مثاقم	عدد أفراد المائة الواحدة	المجموع	ملاحظات
عسكر (رماة)	ولد القائد العربي بن حم	14	50	700	
الحراية	القائد بلخير القائد هواش أو حواش	18 17	75 40	1350 680	- 3 مثاقم بفاس - 3 مثاقم رباط الفتاح - 12 مائة بمراكش
جيش مكناس	الباشا حم بن الجيلاني	34	25	850	
الطبيعية	محمد الهدان أو الحدان	02	20	040	
مسخرين	محمد الشاوي	10	30	300	
المجموع العام				3920	

¹-A.G.V., 2h2, Rapp. n° 5 du Lieutenant d'artillerie J. Erckmann, en date du 4 Juillet 1878, au Gouverneur Général de l'Algérie, p. 1 et suivantes, حيث يقول الضابط الفرنسي، في سياق حديثه عن تقدير القوات الحربية المغربية، من فرسان، ورماة، ومدفعين من تلك التي كان بإمكان السلطان تجنيدها، إن دعت الضرورة إلى ذلك، أن الوزير الصدر الأسبق إدريس بن الطيب بليمان يوعشرين هو الذي زوّده بهذه المعلومات. =

وعلى ضوء هذه التقديرات التي لا شك في أنها كانت تقرب من الواقع، إن لم تكن مطابقة له تماماً، وذلك لأن المفوضية الفرنسية بطنجة، وكذا البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، تمكنتا من حَبْك ونسج شبكة من المخبرين والعملاء، في كافة مستويات المخزن ومرافقه، وكان هؤلاء يزودونهما بما كانتا ترغبان فيه من أسرار ومعلومات تخص البلاد، يتبين لنا أن أعداد عبيد البخاري قد تناقصت وبكثير، عما كانت عليه في السنوات الماضية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام التي أدلينا بها هنا، لا يمكن أن تمثل مجموع عبيد البخاري، لأن مجموعات مهمة منهم كانت تُعسكر في مدن ومناطق أخرى من البلاد، كفاس، والعدوتين، والصويرة، ومراكش مثلاً، علاوة على من كان منهم مُنضوياً في «طابور العبيد»، ورجاله كانوا كلهم رماة، وقد بلغ عددهم، حسب تقرير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، النقيب إركمان، في شهر نونبر من سنة 1882، 1200 رجل².

ولن نختم حديثنا هذا، دون الإشارة إلى المكانة المتميزة والنفوذ الحقيقي للذين كان يتمتع بهما رؤساء وأعيان تنظيم جند البخاري في جهاز المخزن في القرن التاسع عشر. فقد كان منهم كبار الوزراء، والأعوان المقربون للسلطان، وباشوات الجيش والمدن، وقواد الحاميات، والأمناء المستخدمون في القصور السلطانية، بمكناس، وفاس، ورباط الفتح، ومراكش.

¹ وفي تقرير آخر لنفس الضابط (رقم 10، بتاريخ فاتح نونبر 1878)، وفي نفس الموضوع أيضاً، يقول بأن ما بسطه من معلومات، استخرجه من «... وثيقة وقعت بين أيدينا بعض الوقت...» ويضيف قائلاً بأنه: «... لم يتمكن من قراءة الأسماء...».

² A.G.V., 3h3, Rapp. n° 63 du Cap, Erckmann, en date du 22 novembre 1882, p. 20.



قائد من قواد كيش البخاري

هذا وقد قلدهم جميع سلاطين الفترة هذه المناصب السامية، وكلفوهم بأخطر المهام وأدقها، لما كانوا يحظون به لديهم من ثقة، وسمعة وحظوة، أكسبهم إياها حزمهم، واستقامتهم، واستماتتهم في أداء مهامهم.

وتجمع الوثائق وبكل جلاء أن المخزن أولى عناية دائمة، بتنظيم عبيد البخاري، طيلة القرن التاسع عشر. وكان السلاطين لا يترددون، من حين لآخر، في التنويه برجالاته، والإشادة بوفائهم وتفانيهم في الخدمة المخزنية.

فمثلاً وصفهم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وهو يردّ على رسالة توصل بها من رؤساء الجيش بمدينة مكناس، يلتمسون منه فيها التعجيل بالقدوم عليهم، على إثر وفاة والده السلطان المولى عبد الرحمن، أجمل وصف حيث قال:

«... بأنهم رؤساء الجيش وأنهم عماد الدولة، وعليهم مدار أمرها، فيكونوا ذاة واحدة (هكذا) ولا بغضاء، ولا حسد ولا خلاف يكون بينهم، لما في ذلك من الخير واجتماع الكلمة، وكتب لغيرهم من رؤساء الجيش الزغاري مثلاً ذلك...»¹.

وهذا المولى عبد الرحمن يقول:

«... والجيش البخاري به يقتدي المخزن في كل الجهات، ومنه يأخذون القوانين، حتى إذا اختلفوا في أمر، يرجعون إليه...»².

وخطب المولى الحسن، في إحدى رسائله، باشا مكناس الشهير، حم بن الجيلاني، قائلاً:

¹ - المشرقي، العربي، مشموم عرار...، م. س، مخ. خ. س، 12082، ص. 285.

² - بن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ص. 19 - 20، رسالة السلطان إلى الجيلاني بوعدة، باشا مكناس، بتاريخ 4 جمادى I، 1258 / 16 يوليو 1839.

«... وأما ما أخذت به في جمع العسكر من الخزم، فهو المعروف فيك والمعود منك، أصلحك الله. وأما المتوقع الذي عاقك، فلأجله أرحناك وءاثرناك هناك، وإلاّ فلا يُستغنى عنك لخزمك، وضبطك، ونجدتك، ونصحك أصلحك الله، ومن أقام على عذر كمن سار...»¹.

وكتب المولى عبد العزيز لباشا مكناس، بنعيسى بن الباشا حم المتوفى، ما يؤكد ذلك قائلاً:

«... فقد علمتم أنكم من أخص جيوشنا السعيدة، ومن جناح المخزن قديماً وحديثاً إذ المدار عليكم وعلى أمثالكم من جيوشنا الموفرة بالله في الخدمة والنصيحة، وتعيين فرض العسكر والمسخرين لحفظ النظام المخزني وصيانة ضابطه السني...»².

ومع ذلك، فلا يجب أن ننسى أنّ هذا الكلام الأخير كان يندرج في سياق تاريخي خاص، وفي ظروف داخلية متأزمة وحرجة بالنسبة للمخزن، بسبب اندلاع فتنة الروكي بوحمارة منذ ما يقرب من خمسة عشر شهراً خلت. لذا، والحالة هذه، لم يكن في وسع السلطان المولى عبد العزيز إلاّ خفض الجناح، وتبني لهجة كلها لطف ولين عند توجهه إلى هؤلاء وغيرهم من فرق الكيش والعسكر، بل حتى عند مخاطبته عمال وباشوات المدن وقواد القبائل.

ونختم هذه الفقرة بجدول عام، أثبتنا فيه أسماء ومهام بعض رجالات الجيش والمخزن، وجميعهم من عبيد البخاري:

1- م. و. م. ر، مح 2، رسالة مولاي الحسن إلى حم بن الجيلاني، بتاريخ 1 صفر 1311 / 14 غشت 1893.

2- م. و. م. ر، مح 3، رسالة السلطان بتاريخ 7 ذي القعدة 1321 / 25 يناير 1904.

الجدول رقم : 4

أسماء ومهام مشاهير قواد عبید البخاري ما بين 1820 و 1900

الاسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
أحمد بن مبارك	«صاحب الخاتم»	عهد المولى سليمان	«الاستقصا...»، ج 8: 137	اغتاله العبيد بمكناس سنة 1820 / 1235
عبد السلام السلوي للكناسي	كاتب وعامل	مولاي سليمان، مولاي عبد الرحمن	«الجيش...»، ج 1: 198، 203	له ولد آخر اسمه الصديق، قائد عسكري
ولده أحمد "	عامل	سيدي محمد، مولاي الحسن	«الاستيطان...»، ج 2: 652	ت. محرم 1296 / يناير 1879
حفيدة محمد "	عامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 2: 652	غُزل سنة 1315 / 1898
حُمان الصريدي	قائد عسكري وعامل	مولاي سليمان ومولاي عبد الرحمن	«تاريخ الولاية...»، 209	
محمد بن العواد	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«تاريخ الولاية...»، 209	غُزل في جمادى I، 1258 / يونيو 1842
الطيب الوديني	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«الحسام المشرقي...»، 278 «الاستقصا...»، ج 9: 39	
بريك الحبشي	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«إنحاف...»، ج 5: 86	
الجيلالي بن العواد	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	م. و. م. ر.، مع طنجة، رقم 1 «إنحاف...»، ج 5: 85	كان حياً سنة 1267 / 1851-1850
فرجي	باشا الجيش وفلس الجديد	مولاي عبد الرحمن	«إنحاف...»، ج 5: 85	من وصفان المولى سليمان
ولده السعيد	باشا الجيش وفاس	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 3: 1143	
الجيلالي بن حم	باشا الجيش، عامل، قائد المَشُور	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد، مولاي الحسن	«الحسام المشرقي...»، 291-292 «إنحاف...»، ج 2: 110-111	ت. سنة 1295 / 1878

الاسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
الظاهر الرغاي	كاتب	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«إنخاف...»، ج 5: 18	
ولده المختار	«مهندس»	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، مولاي عبد الحفيظ	«الاستيطان...»، ج 4: 1354	من الطلاب المكونين بالخارج (إيطاليا ما بين 1876 و1883). تلبس بالحماية الإسبانية سنة 1911.
بوغزة بن المشاوري	قائد عسكري	مولاي عبد الرحمن	«إيقاض السريرة...»، 80 و86-87	
ولده المهدي	قائد عسكري وعامل	سيدي محمد ومولاي الحسن	«م. س.»	
العربي بن حم	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن	ك 694	
ولده محمد	قائد عسكري	مولاي عبد العزيز، مولاي عبد الحفيظ	الوثائق الزيدانية، مجلد 30، وثيقة رقم 30	
إدريس بن المكي	قائد المسخرين	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد، مولاي الحسن	«الحسام...»، 291 - 292 «إنخاف...»، ج 4: 20	
الجيوري	قائد عسكري وعامل	سيدي محمد بن عبد الرحمن	«الحسام المشرفي...»، 291-292	ت. سنة 1295 / 1878
القائد يعقوب بن الجيلاني	قائد عسكري	سيدي محمد بن عبد الرحمن	ق. ح، رقم 1، 291 - 291	
قاسم متون	قائد عسكري	سيدي محمد بن عبد الرحمن، مولاي الحسن	ق. ح، رقم 1، 291 - 292	
القائد بناصر بن موسى	علاف الجيش	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«إنخاف...»، ج 5: 18	
علال الذكر	قائد عسكري	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«الحسام...»، 291 - 292	

الاسم والنسب	المقام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
المحبوب بن بوعزة	قائد المستخرين	سيدي محمد، مولاي الحسن	ك 370: 156	
محمد الشاوي	قائد المستخرين	مولاي الحسن		
محمد خنيش	قائد المستخرين وعامل	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	ج 5: 227	
ولده إدريس	باشا الجيش و باشا مدينة مكناس وأصيلا	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ	ج 2: 196	عزل من منصب باشا مكناس في 10-10-1879، وعُين مكانه حم بن الجيلاني. وفي سنة 1309 / 1891-1892، نجده يشغل مهام قائد رحي الجيش، مع. ح، رقم 299.
الجيلاني بن بوعزة	قائد المشور، قائد المستخرين، باشا مكناس	مولاي عبد الرحمن بن هشام	ج 5: 50 م. و. م. ر، مع طنجة، رقم 1	
أحمد بن الشادلي	ميتاني	مولاي الحسن	م. و. م. ر، ج 2: 132	
حم بن الجيلاني	باشا الجيش ومكناس ثم تارودانت	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز		
ولده بنعيسى	باشا الجيش ومكناس، قائد المشور	مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ		
حفيده بنعيسى	صالح	باشا مكناس	ج 2: 114	
قلور بن الغازي	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	م. و. م. ر، مع 3	
محمد ويده	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز		
موسى بن أحمد	حاجب، وزير صدر	سيدي محمد، مولاي الحسن	ج 2: 509	

الإسم والتسبب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
أولاده				
أحمد	حاجب، وزير صدر	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«إنحاف...»، ج 1: 332	ت. 13-01-1318 1900-05-13
السعيد	وزير الحرب	مولاي عبد العزيز	«التبیه...»، 44	ت. أواخر رمضان 1317 / يناير 1900
البشير				ت. جمادى I: 1317 سبتمبر 1899
إدريس	حاجب	مولاي عبد العزيز	«التبیه»	ت. أواخر حجة 1317 أواخر أبريل 1900 ت. 1887
عبد الله بن أحمد (أخو الحاجب موسى) ولده	وزير الحرب، باشا فاس ومولاي إدريس زرهون	سيدي محمد، مولاي الحسن		
المختار	كاتب، وزير صدر	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«إنحاف...»، ج 2: 42	
محمد	خليفة أبيه (الباشوية)، علاف	مولاي الحسن	«إنحاف...»، ج 2: 148	
محمد بن يعيش	قائد المشور	سيدي محمد ومولاي الحسن	«إنحاف...»، ج 5: 570 و«التبیه...»، 35	ت. شوال 1296 / سبتمبر-أكتوبر 1879
إدريس بن العلام	قائد المشور	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«التبیه...»، 35، 44، 63	ت. 18-1318 / 18-05-1900
محمد بن العلام	قائد المشور	مولاي عبد العزيز	«التبیه...»، 63، 64	نكبه المهدي النيهي ت. بعد توليه منصب القدارة.
إدريس بن يعيش	قائد المشور، وعامل	مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 3: 1895	
بوعزة بن العربي الفشار	«أمين العتبة»، وعلاف الجيش	مولاي عبد الرحمان، سيدي محمد، مولاي الحسن	«إنحاف...»، ج 2: 77-78	ت. 12-12-1300 1883-10-14

1 - 2 - قبائل الكيش

لعل اللجوء إلى قبائل معينة، وإعفاءها من أداء الضرائب غير الشرعية، وما شابهها من الكلف والمغارم، ومنح رجالها أراضي فلاحية يستغلونها لحسابهم، مُقابل الخدمة في الجندية مدى الحياة، لظاهرة متميزة وعريقة في تاريخ المغرب، ترجع على الأقل إلى عهد الخليفة الموحي يعقوب المنصور (580 - 599 هـ / 1184 - 1199 م)، حين أقدم على ترحيل قبائل بني هلال العربية، وأسكنهم في منطقة الغرب، متخذاً منهم جيشاً في خدمة الدولة¹.

بيد أن هذه المجموعات القبلية لم تندمج نهائياً في مؤسسة الجيش، ولم تحتل مكانة مرموقة في دواليها إلا مع السعديين، بالرغم من كون هؤلاء لم يعتمدوا عليها وحدها، حيث عملوا على تأسيس جيش نظامي تطعم صفوفه بعناصر محلية وأجنبية².

ومع تولي الدولة العلوية مقاليد الحكم بالبلاد، ازدادت أهمية هذه المجموعات القبلية في قطاع الجيش وفي المجتمع، واستكملت عدد من فرق تشكيلتها التقليدية والنهائية، وذلك بعد إدماج قبائل شراكة وأولاد جامع،

1- Michaux-Bellaire (Ed), Salmon (G), Les Tribus Arabes de la Vallée du Lekkous. Arch. Mar., vol. 4, 1905, p. 127.

Michaux-Bellaire (Ed), Le Gharb, Arch. Mar., vol. 20, 1913, p. 23 et suiv.

وحول قبائل الكيش بصفة عامة، علاوة على كتابات الأخباريين المغاربة في الموضوع، يرجع إلى:

Delmas (cap. Fort), Etudes sur les Guiches marocains, Paris, B. G. R, 1948, n° 1409.

- Le Coz (J), Les tribus Guichs au Maroc. Essai de Géographie agraire. R. G. M, n° 7, 1965, p. 1-52.

- Weisgerber (dr. F), Au seuil du Maroc Moderne, Edit. La Porte, Rabat, 1947, p. 73 et suiv.

2- Delmas (cap. Fort), op. cit., p. 4.

والأودية، والشراردة في صفوفها، على امتداد قرن ونصف تقريباً من الزمن، بدءاً من عهد المولى الرشيد، وانتهاء بعهد المولى عبد الرحمن بن هشام¹.

ولا بأس أن نستدل هنا بما ورد في رسالتين مخزنتين، حول المكانة الخاصة والتميزة لفرق الكيش ورؤسائه في الدوائر المخزنية العليا. الأولى وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى السلطان الجديد المولى الحسن، بعد يومين فقط من عقد البيعة له بمدينة مراكش، يلتمس فيها منه الاعتناء بأحد قواد كيش المغافرة بالحوز ويدعى محمد بن الطيب بودلاحة، والمتوجه صحبة إخوانه إلى ناحية بوربيقي بمحاحة، حيث كان المولى الحسن هناك على رأس جيوشه، وذلك:

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، العز والصولة...، ج 2، ص. 189 وما بعدها، حيث كتب المؤلف، بعد أن عد القبائل التي كانت تنتظم في «الجنود السلطانية»، ما يلي:

«... وينقسم الجميع إلى قسمين، القسم الأول يظعن بظعن السلطان، ويقيم بإقامته، ويسمى في الاصطلاح بالمسخرين. ولهذا القسم مرتبان، مرتب يومي، يسمونه بالراتب، يقبضه أهلهم حيثما كانوا.

والقسم الثاني حسبه المقام بالعواصم والمدن والثغور المغربية، ويسمى بالجيش، وله المرتب الشهري فقط...».

ونقرأ في أحد السجلات المحفوظة بالخزانة الحسنية ما يلي:

«الدول المغربية السعيدة كانت في القديم تسمى القائمين بشؤونهم حضراً وسفراً بالجنود العسكرية ذات القوة والعصية إلى أن ظهرت الدولة الحالية (العلوية، "الحسنية").

هذا وأسسوا ورتبوا جنودهم، وقسموها إلى أقسام سموها بالجيوش، وصاروا يسمون هذا الجيش السعيد المؤسس على طهارة وتقوى بالمخزن، يشتمل على بعض قبائل فاس ونواحيها، ومكناس ونواحيها، وتافيلالت... ثم قسم هذا الجيش إلى قسام 6 (هكذا)، ملفقة بما ذكر أعلاه من النواحي المسماة أسفله، وهم الجيش الأعظم قوة وعدداً عبيد البخاري، ثم نضيفهم (هكذا) جيش شراردة نواحي مكناس، ثم جيش قبيلة الوداية، وهم أكثر عدداً وشهامة، ثم نضيفهم (هكذا) جيش شراكة وأولاد جامع، وأحيان، نواحي فاس العليا الجديد وسكانه، ثم جيش الوداية آل سوس أولاد جرار، سكان رباط الفتح وما أضيف إليهم، ثم جيش سوس المنشية وما أضيف إليهم من نواحي مراكش... هذا وقد أخذوا وانتخبوا من هذه الجيوش الحناطي الداخلين والبرانيين...».

خ. س. ك 739، ص. 71 وما بعدها.

«... بقصد التعزية وأداء البيعة... فكتبنا صحبته هذا ننبه سيدي على خدامه لياشرهم بما ينبغي أن يباشروا به من طيب الكلام والوعد الجميل والمبالغة في الدعاء لهم، فإنهم خاصة جيشه السعيد كما لا يخفى على سيدي، وكلام الملوك يفرحون به، وينقلونه لإخوانهم وأولادهم، ويقع منهم موقعه...»¹.

وأما الرسالة الثانية، فهي لشخص يدعى عمر بن سعيد، وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يقترح فيها ما يراه مناسباً لإنهاء النزاع المشتعل بين قبيلتي الشراردة وبني أحسن، حيث كتب يقول:

«... وعليه، فنحب من سيادتكم أن تنهي أمرهم لمولانا المؤيد بالله، يجبر حالهم بعزل العمال عنهم هذه الساعة، وتوجيه من يصلح بهم على كل فريق، تسكيناً لروعتهم، لأنهم جناح من أجنحته لا مندوحة له عنهم...»².

وإلى جانب هذه الفرق الرئيسية، دأب السلاطين، من حين لآخر، على تجنيد عناصر من قبائل أخرى، وتوطينها في أماكن استراتيجية وحساسة، جاعلين منها نوعاً من «الكَيْش الثانوي». وكانت هذه العناصر تنتمي على الخصوص، إلى قبائل كَسِيمة ومسكينة والمناهمة (سوس)، والمناهمة، وأولاد مطاع، وحرييل (حوز مراكش)، وكطّاية وسمكت وبني معدان وبني ملال (كَيْش أيت

1- مجلة الوثائق، عدد 3، سنة 1976، ص. 36، الرسالة بتاريخ 20 رجب 1290 / 13 سبتمبر 1873.

2- خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 7: 33/ك 5. بتاريخ فاتح صفر 1312 / 4 غشت 1894. لعل مرسل هذه الرسالة هو "الطالب الأمين عمر بن سعيد"، صِنُوُ باشا مدينة سلا الشهير محمد بن سعيد السلاوي، الوارد ذكرهما في ظهير التوقير والاحترام المنعم به من قبل السلطان المولى الحسن على آل بن سعيد، بتاريخ 4 رجب 1308 / 13 يراير 1891. وأما الباعث لنا على ترجيح هذا الافتراض فهو قيام باشا سلا، في العديد من المناسبات، بدور الوسيط بين المخزن وقبيلة بني أحسن، في فترة تولي محمد بن سعيد المذكور باشوية سلا، ما بين 1862 و 1892 على الخصوص، كما يتبين ذلك من مصادرها. انظر: بوشعراء، مصطفى، التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، ج 1، ص. 6 وما بعدها.

الربع بتادلة)، والجيش الريفي من عناصر مختلفة (فحص طنجة)، والعرائش، وأيت خباش (تافيلالت)، ومجاط (ناحية مكناس)، وأيت إسحاق، وأيت عياش، (الأطلس المتوسط)، وأيت يمور (تخوم الأطلسين المتوسط والكبير)، ثم الترحيل إلى تادلة، ومنها إلى منحدر جبل سلفات وسهل سبو بالغرب، وأخيراً الاستقرار بأحواز مدينة مراكش، والرحامنة، وعبد...¹. وأما الجوانب التي سنحاول معالجتها في هذه الفقرة، فهي كالآتي:

- ~~معطيات عامة عن فرق الكيش.~~

- الأعداد والرواتب.

- الأطر والمهام.

1- استقينا هذه المعلومات، على الخصوص، من المصادر الآتية:

- خ. س، مع. ر، رسالتا السلطان المولى عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي أزطوط، الأولى بتاريخ غرة جمادى 2، 1258/ الأسبوع الأول من يوليو 1842 ورقمها 33: 7/ك-5.
والثانية، بتاريخ منتصف ربيع 2، 1259/ أواسط مايو 1843، تحت رقم 36: 6/ك-5 في شأن الاعتناء بصبيان الجيش الريفي.

- المشتري العربي، الحسام المشري، لقطع لسان الساب العجري، الناطق بخرافات الجمعوس سيء الظن أكسوس. مخ. خ. س، رقم 2276، ص. 293 (في شأن الجيش الريفي كذلك).

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 70 (بالنسبة للخلط والطلق).

- خ. س، مع. ح، سنة 1293، رسالة السلطان إلى كافة أفراد قبيلة أيت عياش، بتاريخ 29 ذي الحجة 1293، 15 يناير 1877.

- م. و. م. ر، مع مراكش، ملف 3، رسالة السلطان إلى خليفته بمدينة مراكش مولاي عثمان، بتاريخ 8 جمادى 2، 1291/ 23 يوليو 1874، في شأن غرم فرسين ضاعا في إنبالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحامي، حيث كان جواب هذا الأخير كالآتي:

«... حين كلفته بغرمها من أن القاعدة أن الرحامة يعاملون معاملة الجيش، فلا يطلبون بغرم ذلك وصار بالبال...».

- خ. س، ك 181، ص. 16، رسالة السلطان إلى أخيه وخليفته بناحية تافيلالت المولى الرشيد، بتاريخ 5 ذي الحجة 1308/ 12 يوليو 1891 حيث جاء في ملخصها ما يلي:

«... وأنهم (أي قبيلة أيت خباش) عند الأمر والنهي في جميع ما يأمرهم به سيدنا ولا خروج لهم عن نظره، لأن سيدي محمد بن عبد الله كان جعلهم مخازنية لما ظهر فيهم من المصلحة...».

- Michaux-Bellaire (Ed), Salmon (G), op. cit., p. 125.

في سنة 1810 وفد على المغرب الضابط الفرنسي النقيب بورل (Burel)، في محاولة استمالة السلطان المولى سليمان لتأييد سياسة الأمبراطور نابليون بونابارت في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. وبالمناسبة، أعد مذكرة حول الجيش المغربي، نقتبس منها ما يلي:

«... يتكون جيش الأمبراطور من جند تؤدي لهم رواتب (Troupes Soldées)، ومن فرق القبائل، ثم من العناصر التي كانت تُعسكر دوماً في جهات مختلفة من الأمبراطورية، وبالأخص في تطوان، وطنجة، وأصيلة، ورباط الفتح، والصويرة...»¹.

وأما صاحب "اختصار الابتسام..." فيقول بدوره:

«... وأصناف جيشه (السلطان المولى عبد الرحمن) من خمس قبائل، وأكثرهم الجيش البخاري الذين بمكناس، ثم يليهم في الكثرة الجيش الفاسي أولاد جامع وشراكة، ويليهم أهل الأوداية الذين بمراكش، ويليهم الشراودة وهم الذين في آزغار، ويليهم الأوداية الذين تفرقوا في رباط الفتح، والعرائش، ووادي نفيس بسبب ما وقع منهم في الفتنة عليه كما سبق...»².

ويقول العربي المشرفي هو الآخر، في سياق حديثه عن مؤسسات الدولة المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ما يلي:

«... فجيوشه الملائمون لخدمته حضرا وسفرا خمسة قبائل بل ستة، بخاري، وشركي وجامعي، وشراذي، وأودي، وأهل سوس المنشية، وجيوش الثغور الريفية وكلهم أهل خيل، وعساكره الرجيلة ليس لهم قبيلة مخصوصة، بل هم من سائر القبائل...»³.

1- A. G. V, 3h1, dossier n° 1, Mémoire Militaire sur l'Empire du Maroc, pp. 2-3.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، اختصار الابتسام...، م. س، ص. 417.

3- المشرفي العربي، "الحسام المشرفي، لقطع لسان الساب العجرفي، الناطق بخرافات الجعوس سيء الظن أكسسوس". مخ. م. و. م. م. رقم ك، 2276 ص. 275.

من جهة أخرى، أكدت عدة مرات النقيب إركمان، رئيس البعثة العسكرية بالمغرب، في تقاريره التي كان يرفعها إلى الحاكم العام بالجزائر، أو وزير الحرب بباريز، على الأهمية والمكانة المتميزتين لفرق الكيش، معتبراً إياها العمود الفقري لقطاع الجيش بصفة عامة. وهذا يعني أنه حتى أواسط العقد الثامن من القرن التاسع عشر على الأقل، ظلت هذه الفرق تُهيمن على المؤسسة العسكرية، وتمثل أهم قوة عسكرية منظمة وراذعة بيد المخزن، إلى جانب فرقة عبيد البخاري، بالرغم من تناقص أعداد رجالها هي الأخرى، على امتداد الفترة، موضوع هذه الدراسة¹.

وكانت هذه القبائل تتكون أساساً من الأوداية، والشاردة، وشراكة وأولاد جامع، وأهل سوس.

ويذكر هذا الضابط الفرنسي كذلك بأن فرقة شراكة وبطونها الرئيسية، أولاد جامع، وحميان، وبني سنوس، وبني عامر، والشجع، كانت تهيمن في وقته على باقي الفرق الأخرى².

على أن نفس الملاحظة تنطبق على فرقة الأوداية هي الأخرى، في الفترة السابقة، باستثناء الفترة ما بين 1830 و1847، حيث أبعدت عن تنظيم الكيش، بسبب تمرداها على السلطان المولى عبد الرحمن³.

ومهما يكن من أمر، فإن حظوة قبيلة اشراكة ترجع إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل، من أهمها تدخل الوزير العربي بن المختار الجامعي الحاسم، بصفته وقتئذ قائدًا لقبيلة

1- A. G. V. 3h2, Rap. du Lieutenant Erckmann au Général Commandant le 9^e Corps d'Armée à Alger, en date du 1^{er} Avril 1879.

2- A. G. V. 3h2, Rap. du même au même, en date du 22 novembre 1882.

3- A. G. V. 3h3, Rap. Erckmann du 22 novembre 1882.

شراكة، وأولاد جامع، لنصرة السلطان الجديد، وإفشال مساعي الأمير مولاي عبد الرحمن بن سليمان الذي، ما أن علم ب وفاة المولى عبد الرحمن بن هشام، حتى غادر منطقة تافيلالت قاصداً مدينة فاس، ينشد حكم والده¹.

هذا، وقد تعززت صلات آل الجامعي بالسلطان سيدي محمد فيما بعد، حين صاهره الوزير العربي الجامعي المذكور، بأخته السيدة فاطمة، الأمر الذي انعكس طبعاً إيجاباً على كافة قبيل شراكة وأولاد جامع. ثم علينا ألا ننسى كذلك أن مجموعة من القادة المرموقين المنتسبين إلى نفس الفريق، قد استطاعوا البروز والتفوق على أقرانهم، سواء في ميادين القتال، أو في تدبير شؤون بعض الحواضر والقبائل، كآل بوشتي بن البغدادى، وآل أب محمد الشركي الذين تعاقبوا على باشوية فاس الجديد وقيادة قبيلة اشراكة وأولاد جامع، طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقريباً، والعقد الأول بأكمله من القرن العشرين.

يقول العربي المشرفي، في هذا الصدد، ما يلي:

«... أما الجيش الشركي والجامعي سكناه البادية، وخدمته ونصيحته بادية، ونزوله ما بين لمطة فاس، وجبل فشتالة وأسلاس، ومبدؤه والله أعلم من أعلا الحجرة الرصيفة، ومنتهاه الحجرة الشريفة. فما عن يمين وادي سبو مما يلي مدينة فاس لأولاد جامع، وما عن يساره لقبيلة شراكة. وقائد الجميع الآن، مع إضافة قبائل النواب إليه، الفتي المسدد، وله الإصابة في الرأي المحدد، الباشا محمد ولد أب محمد الشركي...»².

وأما الأوداية، وهم من أعراب بني معقل، فقد سبق أن نقلهم من مواطن استقرارهم بالصحراء جنوبي المغرب، السلطان أحمد المنصور الذهبي، وأقرهم في

1- اختصار الابتسام... م. س، ص. 417.

2- المشرفي، العربي، الحسام... م. س، ص. 292.

منطقة أزغار، متخذاً منهم جيشاً في خدمة الدولة السعدية، «... مراغمة لعرب
جشم من الخلط، وسفيان وغيرهم...»¹.

وتنقسم القبيلة إلى ثلاثة فروع رئيسية، وهي أهل سوس، والمغافرة،
والأوداية. ثم إن الأخباريين المغاربة يُسهبون في الحديث عن مُلابسات وظروف
تجنيدهم العجيبة من قبل السلطان المولى إسماعيل. غير أن الأكيد والثابت في هذا
كله، هو أن زواج هذا الأخير بإحدى سيدات القبيلة، وتحديدًا من فصيل
المغافرة، قد عزز ووطد نفوذ ومكانة القبيلة بأجمعها، في الجهازين المخزني
والعسكري على السواء.

هذا، وقد سبق أن تعرضنا إلى أحداث الشغب والعصيان التي كان قد شنها
هؤلاء الأوداية ضد الدولة في بداية عهد السلطان المولى عبد الرحمن، كما ألمحنا إلى
قرار هذا الأخير بترحيلهم جميعاً عن فاس وناحيتها، وتوطين الأوداية بالعرائش،
وأهل سوس برباط الفتح ونواحيه، والمغافرة أخيراً بأحواز مدينة مراكش².

وأما الفريق الثالث المهم في تشكيلة قبائل الكيش هاته، فهي قبيلة
الشراردة الذين ينتمون بدورهم إلى مجموعة بني معقل الصحراويين ويتوزعون
على الفصائل البارزة الآتية: زرارة، الشبانات، أولاد دليم، تكنة، عامر،
بالإضافة إلى فصائل أخرى أقل عدداً وأهمية، كأولاد إدريس وإداو بلال.

¹- Salmon (G), Essai Politique du Nord Marocain. Arch. mar., Vol. II, 1905, pp. 1-19.

²- المشرفي العربي، الحسام...، م. س، ص. 293، حيث كتب في هذا الصدد ما يلي:
«... وأما جيش الأوداية، فبسكانه فيما مضى مدينة فاس البيضاء وأحوازها، والآن تفرق على
القبائل بعد أن كان مجموعاً...».

ولقد كانوا مستقرين بالزاوية التي تحمل اسمهم في حوز مراكش، فتمردوا على السلطان المولى سليمان أولاً، ثم على خلفه ابن أخيه المولى عبد الرحمن بن هشام الذي تغلب عليهم، ونقلهم، وأواسط العقد الخامس من القرن الثالث عشر الهجري، إلى ناحية أزغار، معزراً بهم صفوف تنظيم قبائل الكيش. وفيما بعد، أدبجت عناصر أولاد دليم وتكنة في صفوف كيش حوز مراكش، في بداية عهد السلطان المولى الحسن. فأصبح هؤلاء الشراردة يتوزعون على ثلاثة مواقع، منطقة أزغار على ضفاف وادي الرضم، غزوان بناحية فاس، وشمالي مدينة مراكش.

على أن أهم تجمع بشري لهم هو الذي كان بأزغار، حيث انتشروا في هذا المجال الفسيح والغني فلاحياً على النحو الآتي:

- في جنوبي المنطقة، ما بين سيدي قاسم ومولاي يعقوب، استقر أولاد دليم.

- في الوسط، زرارة.

- في الشمال، قرب سيدي كدار، الشبانات¹.

ومن جهة أخرى، كانت مجموعات من قبائل الكيش الثانوي وغيرها تتخذ مقراً لها بعض كبريات المدن والمراسي، كفاس، ومراكش، ومكناس، والعرائش، والصويرة مثلاً، مثلما أقر عبيد البخاري في مدينة مكناس.

وهكذا، استقرت مجموعات من هذه الوحدات بفاس «العليا» أو «البيضا» أي فاس الجديد، مكونة ما تسميه الوثائق المخزنية «الجيش الفاسي» وهي:

1- Le Coz (J), op. cit., T. 1, p. 249 et suivantes.

A. G. V., Rap. du Cap. Martin, daté de mars-avril 1882, p. 150 et suivantes.

- إداوبلال وأولاد إدريس.
- عال تافيلالت وما انضاف إليهم من العناصر من توات، وجباله، وأهل الريف على الخصوص.
- عبید البخاري.
- عال سوس المنشية، وهم خليط من مجموعات قبلية من سوس على الخصوص.
- وأما كيش «أهل سوس المنشية»، أو «الجيش السوسي السعيد»، والمستقر بقصبة مدينة مراكش، فقد ورد ذكر عناصره في هامش رسالة الباشا إبراهيم بن سعيد الأجرأوي إلى الحاجب موسى بن أحمد على النحو الآتي:
- الطرة:

88	والقبائل الذين لم تأت لنا أسماؤهم	المنامة
12	جعلنا القدر الذي يعطون جملة غيرهم	الفارين منهم
100	ءايت سمكت	100
100	إدوزدَاغ	104
050	مُنتَاكَة وءايت أكاس	007
111		
106	مسكينة و... و...	125
106	كطيوَة	030
098	سندالة	030
014		الفارين منهم
112		
073		أشتوكَة
002		الفارين منهم
075		

أي ما مجموعه 1045 جندي¹.

ولقد ورد ترتيب آخر لهذه الفرق في وثيقتين أخريين، الأولى بتاريخ ربيع 2 من سنة 1287/ الموافق يوليو 1870، والثانية بتاريخ 8 محرم 1289/ الموافق 18 مارس 1872، على النحو الآتي:

البحاري، دمنات، الشبانات، هواره، المناهضة، الرحالة، سمكت، الوصفان، القبلية، الحرار، أكدير، زمران، المحاميد، أولاد يحيا، هواره، أشتوكة، أهل أسير، وبلغ عدد الخيالة والرماة والصبيان في الأولى:

407، و1614، و1110، في حين كان عددهم في الثانية:

405، و1696، و1112².

هذه إذن، نظرة عن قبائل الكيش التي كان المخزن يُعول عليها، في كل وقت وحين، في تدبير شؤون البلاد، في المجالين المدني والعسكري، مانحاً إياها عدداً من الامتيازات، مما بوأها مكانة متميزة، ليس في قطاع الجيش فحسب، بل في الجهاز المخزني كذلك. ومن ثمة تشبث عناصرها، قواداً وجنداً، بمكتسباتهم ومعارضتهم كل تغيير وتحول في هياكل وبنى الجيش، مساهمين بذلك في إفشال كل الجهود والترتيبات التي كانت تهدف إلى تطوير المؤسسة العسكرية، وتحسين أوضاعها المتردية.

ولعل هذا يقودنا إلى التساؤل عن أعداد جند الكيش، ورواتبهم، ومُؤفهم، على أننا لن نطيل الحديث عن هذه المسألة، ما دمنا سنعالج كل جوانبها

¹- خ. س، مح، س، م رقم 1، بتاريخ 4 جهادى الثانية/ 15 أكتوبر 1863.

²- خ. س، ق. ح، مح. س. م، رقم 18، وق. ح، مح. م. ح، رقم 21.

في فقرة موالية من هذا البحث. ولكن، قبل هذا وذاك، لابد من الإشارة هنا إلى أن الوثائق المخزنية، ومستندات وزارة الحرب الفرنسية بباريز، تقدم لنا مادة إحصائية هامة ومتنوعة في هذا الشأن، بالرغم من عدم تسلسلها الزمني، وطابع الغموض والتعميم الذي كان يكتنفها أحياناً، الأمر الذي لا يساعد على تلمس ورصد حركة تطور عدد من المؤشرات والظواهر المتعلقة بهذا القطاع، على امتداد القرن التاسع عشر، وبالدرجة التي كنا نطمح للوصول إليها، من خلال تناولنا لهذا الجانب من بحثنا.

ويعطينا الجدول الآتي نظرة عن العدد الإجمالي لقبائل الكيش، أو بعضها فقط، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، علماً بأن هذه الأرقام تمثل أعداد جميع أنواع الفرق، أي المشاة، والخيالة، والمدفيعين، والعسكر، و«المسخرين»، و«المشاورية»¹.

1- استقيننا هذه المعلومات من المصادر الآتية، مرتبة حسب ترتيب الفرق الواردة في الجدول:

- A. G. V, 3h1, Rap. Cap. Burel; op. cit., p. 3.
- A. G. V, 3h1, *Itinéraire Adolphe de Caraman*, p. 30.
- A. G. V, 3h1, *Notes sur l'Empire du Maroc*, par le Colonel de la Rue, 1863, p. 13.
- A. G. V, 3h1, Rap. cdt. Burckhardt, en date du 31 Janvier 1899.

خ. س، ك 229، ص. 6.

خ. س، ك 310، ص. 14 - 40.

خ. س، ك 305، ص. 1 - 114.

خ. س، ق. ح، رقم 18 ورقم 7.

خ. س، ك 621، ص. 6.

خ. س، ك 309، ص. 18. وما بعدها.

الجدول رقم : 5

أعداد فرق الكيش ما بين 1810 و1876

الوحدات	الأعداد	التاريخ	ملاحظات
الكيش كله	من 15 إلى 18000	1810	
الكيش كله	19360	1836	عدد العبيد السود، في نفس السنة، بلغ 10 000 رجل.
الكيش كله	5170	1899	يتضمن هذا العدد عناصر من المناهضة، وأيت الربع، بينما كانت أعداد القبائل الرئيسية على النحو الآتي: الشراردة : 2540 شراكة أولاد جامع : 1325 الأوداية : 1110
الأوداية	من 7 إلى 8000	1810	
الأوداية	5000	1825	
الأوداية	693	1870	أهل سوس الرباط
الأوداية	301	1876	عسكرهم بكل من رباط الفتاح وحوز مدينة مراكش
شراكة	3235	1861	
شراكة	3517	1874	
الشراردة	429	1876	يمثل هذا الرقم مجموع عدد عسكر الكيش الشرادي بأزغار، موزع على أربع مآت، وهي مائة الشبانات (102)، زرارة (101)، أولاد دليم (172)، وتكنة (54)، مع الإشارة إلى أن كل مائة لها 13 إطاراً، بالإضافة إلى قائد رحي هذا العسكر وقتئذ، وهو مبارك بن الشاوية الدليمي.

على أن المصادر تسمح لنا بالتأكيد على العناية الخاصة والمتواصلة التي كان يوليها كل من المولى عبد الرحمن بن هشام والمولى الحسن لقطاع الجيش والعسكر عموماً، ولتنظيم فرق الكيش على الخصوص، وكلا الرجلين طبعاً كانت له دوافعه ومبرراته، لا شك أن ظروف البلاد وأوضاعها قد اقتضتها، في فترة حكم كل واحد منهما، وعلى ضوء ما طرأ من تحولات على علاقات المغرب مع بعض الدول الاستعمارية الكبرى.

ونذكر في هذا الصدد، ما جاء في دياحة سجل من سجلات الخزنة الحسنية في موضوع الجيش، حول امتثال المولى الحسن لما ورد في الكتاب والسنة:

«... في الاستعداد للإرهاب بتكثير العساكر والآلات، وتوفير الأجناد، إذ بذلك يمكن عن دين الله الدفاع، وتقام الشرائع ويكثر الانتفاع والتعاون على هذا الأمر المحمود من مهمات الدين، وإقامة سنة الحق بين المسلمين...».

ولهذا أمر وزير الحرب الفقيه عبد الله بن أحمد، بإحصاء أفراد الكيش والعسكر، وذلك بوضع قوائم دقيقة تتضمن أسماءهم، وأنسابهم، وأوصافهم، ومحل استقرارهم، لينضبط أمرهم، وتستقيم أحوالهم¹.

وأما مضمون هذا السجل، فيتعلق بطبجية وعسكر كيش شراردة منطقة أزغار وما كان يجوزقهم من السلاح. وقد ذكرت أسماؤهم وأنسابهم، وأوصافهم،

1- خ. س، ك 309، ص. 1، بتاريخ أواخر ربيع الثاني 1292 / بداية يونيو 1875.

في هذا التاريخ، لا زال عبد الله بن أحمد وزيراً للحرب، حيث لم يُعين باشا على مدينة فاس الإدريسية أو البالي، إلا في الفترة ما بين 12 جمادى الثانية و23 رجب من سنة 1292 هـ، حيث تولى مكانه الفقيه محمد بن العربي الجامعي.

ومكان سكناهم، ونوع النشاط الذي كان يتعاطونه، خارج أوقات الخدمة في الجندية. فكان عدد الأولين 197 طبجياً، وعدد الآخرين 384 عسكرياً. ويبدأ السجل بالنص على أسماء الأطر، ثم يتبع بأسماء أنفار «الأنباشيات». فمثلاً، وصف قائد المائة الأولى من طبجية الشراردة وهي مائة الشبانان في العبارات الآتية:

«السيد عمر بن بوعزة الشباني، عربي مفتوح جداً، متصل كاثره الشيب، بحاجبه الأيسر جرح كبير، منحرف ربعة...».

وقد أغرتنا معطيات هذه الوثيقة، فارتأينا إثبات بعضها في جدول مختصر، قد يفيد في تكوين فكرة عن عدد هؤلاء «الجنود المزارعين» الذين كانوا يستغلون فعلاً أراضيهم من جهة، وحصر عدد من لا أرض له منهم، وذلك من خلال مؤشر المهنة المزاولة من قبل التفر والضابط على حد سواء، من جهة أخرى¹.

وأما الكيش الفاسي، ومقره فاس العليا، فكان يتكون من الوحدات الآتية: إداوبلال وأولاد إدريس، ءال تافيلالت، عبيد البخاري، ءال سوس المنشية. وكان منهم طبعاً الخيالة، والرماة، والمدفعيين، والعسكر، والمسخرين والمشاورية، بالإضافة إلى فئات أخرى ممن كانوا يشتغلون في القصور السلطانية، كالشويردات (أطفال صغار يُتخذون أعواناً)، والصبيان، والبوابة، والجناينية.

ويبين لنا الجدول الآتي أعداد هذا التنظيم العسكري، من خلال بضع سنوات من القرن التاسع عشر، بصورة تكاد تقترب من جند حامية أكثر من اقترابها من فرقة عسكرية ضاربة، كما هو شأن فصائل الكيش الأخرى².

¹ - خ. س، ك قم 309، من ص. 2 إلى ص. 80.

² - أدبنا أعداد الطبجية، والعسكر، والمسخرين، و«أصحاب سيدي» أي المشاورية، في المجاميع المثبتة في الصفحة الموالية، ورتبنا الوثائق التي استخرجنا منها هذه المعلومات حسب تسلسل =

الجدول رقم : 6

أعداد فريق الكيش الفاسي في الفترة ما بين 1865 و 1888

الحياة	الرمة	المجموع	التاريخ	ملاحظات
486	2467	2953	1865-04-1 / 1281-11-5	
523	3673	4196	1872-8-08 / 1289-04-3	عدد الطبخية: خ : 74، ر = 721، مج = 795.
518	3666	4184	1872-12-4 / 1289-09-3	عدد أعلاه: خ = 74، ر = 714، مج = 788.
482	3413	3895	1875-2-19 / 1292-1-13	
394	1481	1875	أواخر 10-1305 / يوليو 1888	عدد أعلاه: خ = 35، ر = 255، مج = 290. وفي جمادى 11-1896 كان هذا العدد 94.

إن ما أوردناه من أرقام، قد لا يساعد بما فيه الكفاية على استبيان اتجاه تطورها، أهو تصاعدي، أم تراجعى؟ إلا أن الأرقام المتعلقة بفرقة الطبخية من هذا الجيش الفاسي، تساعد على سد هذه الثغرة، حيث نلمس بكل وضوح الاتجاه التراجعى لأعداد هذا الفريق، على امتداد خمس عشرة سنة.

= الأرقام في الجدول، وهي:

- خ. س، ق. ح، رقم 21.

- خ. س، ق. ح، رقم 21.

- خ. س، ك 624، ص. 5 وما بعدها.

- خ. س، ق. ح، رقم 21. ص. س، س III، حرف ب، مج 23، رقم 3661.

وقد أشار المؤرخ جان لوي ميج إلى هذه الظاهرة، على مستوى تنظيم الكيش. فبعد أن كان عدده يبلغ 20 000 فرد في بداية القرن التاسع عشر، تراجع إلى 9000 فرد سنة 1883، ليصبح في مطلع القرن العشرين، لا يتأهز 4000 فرد¹. وفيما يتعلق بمسألة تحديد نصاب ما على كل قبيلة من قبائل الكيش من الرجال أو الكلف المخزنية الأخرى، كنقل أثقال المخزن مثلاً، نستدل بما جاء في وثيقة في شأن «فرض الطبخية» على شراردة أزغار، حيث حُدد على النحو الآتي²:

الجدول رقم : 7

نصاب فرق تنظيم كيش الشراردة بأزغار من الكلف والفروض.

الفرق	العدد الواجب	النسبة
الشبانات	52	1/5
زرارة	52	1/5
أولاد دليم	78	1/3
عامر	26	1/10
تكنة	42	1/6
المجموع	250	

1- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 225.

2- خ. س، ك 309، 17 شوال 1293 / 5 - 11 - 1876، ص. 70.
 - انظر كذلك ما ورد في نفس الكناش، حول فرض المسخرين الواجب تسليمهم من طرف شراردة أزغار، في 13 شوال 1293 / فاتح نونبر 1876، ص. 63.
 - وكذلك كناش 298، ص. 89، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1285 / 13 / 8 / 1868 في موضوع عدد حراك هذه القبيلة، حيث كان على القبيلة كلها 150 حاركاً من الفرسان، وزعت على النحو الآتي:

الشبانات : 30	زرارة : 30
أولاد دليم : 45	عامر : 15
تكنة : 30	

تلكم كانت بعض المعطيات الإحصائية عن أعداد وحدات الكيش، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر.

ولكن، ماذا عن الأجور والرواتب التي كان المخزن يؤديها للجند، فضلاً عما كان يخصصهم به من امتيازات وإنعامات؟ قبل الحديث عن هذا الجانب، لابد من الإشارة إلى استنتاج أولي عام وهو أن الرواتب والأجور والمؤن كانت أكثر انتظاماً وأكبر قيمة نسبياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما صارت عليه في النصف الثاني من نفس القرن، وذلك طبعاً لأسباب اجتماعية، واقتصادية، ومالية على الخصوص، علاوة على الأسباب التي أفرزها تطور علاقات المغرب بالدول الأوروبية.

ولا شك أن هذه الملاحظة تنطبق تماماً على فترة حكم المولى عبد الرحمن بن هشام، حيث اهتم دوماً بقطاع الجيش بصفة عامة، وبقبائل الكيش بصفة خاصة، بعد أن عانى الأمرين، في بداية عهده، من الاضطرابات والفتن التي تسبب في إضرارها كل من الشراردة والأوداية.

ويشهد على ذلك رسائله العديدة إلى عمال مدن الشمال، تطوان، والعرائش، وطنجة والمتعلقة بالجوانب المادية والتنظيمية لعناصر قبائل «الجيش الريفي».

فقد جاء في إحدى هذه الرسائل الموجهة إلى بوسلهام بن علي أزطوط ما يلي:

«... فالسبعون فارساً التي من وصفاننا أهل العرائش، رتب لهم خمس

عشرة أوقية للفارس في كل شهر يأتي من تاريخه، يستعينون بها على حفظ

خيلهم والسلام، في 24 ربيع الأول عام 1257 / 16 مايو 1841»¹.

¹- خ. س. مح. ر، وثيقة رقم 5 / 31 / 5.

وفي رسالة أخرى من السلطان إلى نفس الشخص، بتاريخ 27 ذي القعدة 1260 / 8 دجنبر

1844، نعلم بأن راتب خيل الأوداية بالعرائش هو 15 أوقية في الشهر، خ. س. مح. ر، وثيقة

رقم 10 / 30 / 5.

وفيما يلي جدولان ضمّناهما رواتب بعض فرق جند الكيش، الأول
استخرجنا معطياته من الوثائق المخزنية، وأما الثاني، فقد اعتمدنا في إنجازهِ على
وثائق وزارة الحرب الفرنسية بفانسن.

الجدول رقم : 8

رواتب قواد وأنفار بعض فرق الكيش في الفترة ما بين 1783 و1902، استناداً
إلى وثائق مخزنية

الصفة	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
فارس راجل	5 أواق 2,5 أواق	رجب 1197 - 1783	إتحاف، ج 3: 177	كان هذا الراتب يومياً وبمناسبة حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الله من فاس إلى تافيلالت.
فارس	30 أوقية 15 أوقية	19 / 9 / 1253 - 17 / 12 / 1837	م.و.م.ر، مع 1، ملف 13	رسالة القائد عبد السلام السلاوي إلى السلطان، وهذا الراتب في الشهر.
فارس راجل	6 موزونات	16 ج 2 / 1262 - 11-6-1846	م.و.م.ر، مع طنجة، رقم 17800	في اليوم، رسالة بوسلهم بن علي أرطوط إلى الوزير محمد بن إدريس
مخزني [فارس] مقدم قائد مائة	50 أوقية 75 أوقية 100 أوقية	1-8-1256 / 28-9-1840	إتحاف، ج 5: 40 - 41	هذه المبالغ تعطى لأفراد الجيش الفاسي، بمناسبة سفر عناصره في ركب الخليفة سيدي محمد قاصداً مدينة رباط الفتح.
مخزني [فارس] مقدم قائد المائة	30 أوقية 40 أوقية 50 أوقية	1-8-1256 / 28-9-1840	إتحاف، ج 5: 40 - 41	يُدفع هذا المرتب إلى أفراد كَيْش الشراودة عند التحاقهم بالخليفة سيدي محمد بمدينة مكناس.
الفارس الراجل المقدم قائد المائة قائد الرحى	30 أوقية 15 أوقية 45 أوقية 60 أوقية 300 أوقية	7-4-1267 / 9 - 2-1851	إتحاف، ج 5، ص. 18	وردت هذه المعلومات في رسالة السلطان إلى باشا مكناس القائد الجليلاني بن بوعزة يأمره فيها "بسرّد" أفراد الكَيْش [البخاري]، ومنحهم رواتبهم على يده ويد العلاف بناصر.

الصفة	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
فارس	20 أوقية	صفر 1282	خ. س، ق. ح، مع. س، م رقم 3.	في الشهر ويتعلق الأمر بأفراد حامية العرائش.
راجل	0,8 أواق	صفر 1282	" "	في الشهر ويتعلق الأمر بأفراد حامية العرائش. بلغ ثمن الخبزة وقتئذ 1 موزونة و8 أفلس، علماً بأن الأوقية كانت تساوي 4 موزونات، أو 96 فلساً.
الفارس الراجل	40 أوقية 20 أوقية	ج 1، 1300 - مارس - أبريل 1883	خ. س، ق. ح، مع. ح، ملف 12	«قائمة رواتب جيش المناقة، وعبد، وجيتر عن شهر جمادى الأولى عام 1300».
الفارس 1 الفارس 2 الراجل 1 الراجل 2 قائد الرحي الفارس الراجل	30 أوقية 25 أوقية 15 أوقية 12,5 أوقية 200 أوقية 10 أواق 05 أواق	صفر 1305 - أكتوبر - نونبر 1887 1311 / 12 / 21 - 1894/5/25	خ. س، ق. ح، مع. ح، ملف رقم 17 خ. س، و. ز، مع 6، وثيقة رقم 45	راتب الجيش الفاسي برسم شهر صفر 1300 ورد ذلك في رسالة أحمد بن موسى إلى ابن عمه الفقيه المختار بن عبد الله، ولا شك أن هذا الراتب في اليوم. في الحقيقة كان يعطى مثقال واحد للفارس الذي يكون في مهمة خارج مكان استقراره، ونصفه إذا لم يغادره. (انظر: و. ز، مع 22، وثيقة رقم 50، بتاريخ 12 شعبان 1312).

الصف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الراحل	04 أواق	رمضان 1312 - مارس 1895	خ. س، ك 412، ص. 412	ورد هذا في رسالة السلطان إلى أمراء مرسى الدار البيضاء، يأمرهم فيها بالزيادة «لكل عسكري من عسكرينا السعيد هنالك في مئوته عشر موزونات على ما يقبضه، بحيث تصير مونة كل نفر منه أربع أواق مياومة والسلام، في متم رمضان 1312».
الفارس	40 أوقية	محرم 1314 / يونيو - يوليو 1896	خ. س، ك 776، ص. 182	راتب الجيش السوسي السعيد (عمراكش) عن شهر محرم 1314 وقدره: 174687,5 أوقية.
الراحل	20 أوقية	1902	المعسول، ج 20، ص. 36	وكانت أعدادهم على النحو الآتي: 1510 صبيان، 1365 خيل، 3811 رام، 318 روم، 100 جنائنية وحطابة، 137 كبار، 365 "هجاجل"، 14 أرحي
قائد الرحي	5 ريالات	بعد هذه السنة	المعسول، ج 20، ص. 60	في الشهر طبعاً ومع العلم بأن الريال كان يُسلوي 140 أوقية
قائد الرحي	8 ريالات	بداية عهد السلطان المولى عبد الحفيظ		
قائد الرحي	10 ريالات			

الجدول رقم : 9

رواتب قواد وأنفار بعض فرق الكيش في الفترة ما بين 1800 و1902، استنادا

إلى وثائق فانسن بباريز

الصف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الجند والقواد		دجنبر 1800	A.G.V, 3h1, dossier 4	ليس لهم راتب معين، ولكن السلطان يعطيهم صلات كل 3 أو 4 أشهر. ونفس الملاحظة أثبتتها Burel عشر سنوات بعد هذا التاريخ، في مؤلفه: "مذكرة عسكرية حول الأمر باطورية المغربية".
رُماة	14 موزونة أو 0,56 فرنك	فاتح أكتوبر 1878	A.G.V, 3h2, Rapp. n° 137, p. 5	وردت هذه الإشارة في تقرير النقيب بارين، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وتنتد.

الصف	الراتب			التاريخ	المصدر والملاحظات
	مارزوا	إركمان	مارتان		
قائد الرحي	5 فرنكات	4,50 فرنكات	5 فرنكات	1 (النقيب ماروا: 1877	A.G.V, 3h4, Rapp. Marois, p. 48
خليفته			4,50 فرنك		
قائد المائة	2,50 فرنكات	2 فرنكات		2 (إركمان - الأرقام بالفرنك: فاتح أبريل 1879	A.G.V, 3h2, Rapp. Erckmann, p. 10 A.G.V, 3h3, Rapp. Erckmann, p. 4
باش شاوش					
مقدم		0,60 فرنك		0,60 فرنك	
طنبرجي أول				- المرتب بالأوقاي: 1882-11-22	
شواقري	1,30 فرنك				

الصف	الراتب			التاريخ	المصدر والملاحظات
	مارزوا	إرتكمان	مارتان		
موسيقى		0,60		(3) مارتان 1 يونيو 1882	A.G.V, 3h3, Rapp. Martin, p. 16. ياخذ القائد - الأغا زيادة قدرها 26 أوقية، فيصير مرتبه 33,5 أوقية. وأخيراً، يُزاد لقائد المائة 10 أواق، فيصير مرتبه 17,5 أوقية.
الفارس		7.5 أواقي			
الراجل		3.5 أواقي			

الصف	الراتب	التاريخ	المصدر	ملاحظات
رُماة	4,5 أواق	1885 - 8 - 5	A.G.V, 3h4, Rapp. n° 18, p. 1	التقرير بقلم الرائد Levallois، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، حيث قال بأن ذلك جاء في إطار الزيادة التي شهدتها رواتب الجنود بأمر من السلطان، كما لاحظ بأن هذا الأجر جد هزيل وأن سعر الأوقية آنذاك كان: 1 أوقية = 0,24 فرنك.
خيالة	8 أواق			
جميع أفراد الجند	0,75 بسيطة	1902 - 6 - 30	A.G.V, 3h12, Rapp. n° 283 du Cdt. Burckhardt.	هذا بمناسبة الزيادة التي أنعم بها السلطان على جميع جنوده، كُيشا وعسكرياً.

ويمكن أن نلاحظ على ما ورد في هذين الجدولين ما يلي:

- اختلاف وتعدد أنواع النقد المستعملة في تقدير أجور الجنود، وهو الأمر الذي يطرح باستمرار مشاكل الصرف.

- لم يطرأ على هذه الأجور زيادات مهمة خلال القرن التاسع عشر، بالنظر لحركة ارتفاع أسعار المواد والحاجيات، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للجند لم تكن محمية بما فيه الكفاية، وتنطبق طبعاً هذه الملاحظة على شرائح المجتمع المغربي الأخرى.

- تعرض العملة المغربية لتدهور مستمر، في حين عرفت أسعار العملات الأجنبية تصاعداً مُهولاً، مما أدى إلى انخفاض العملة المغربية الحسابية وهي المثلقال، بحوالي 1400 %، ما بين بداية العشرينات من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين¹.

ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة هُزال رواتب الجند قد أثارت انتباه رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وغيرهم من المراقبين الأجانب، إذ لا تكاد تخلو تقاريرهم ومذكراتهم من الإشارة إليها، وإلى ما كان يترتب عنها من سلبيات في أداء الجند لمهامهم. فهذا إركمان يقول:

«... في الأيام العادية، يكون راتب الجند غير كاف، وحين يحل بالبلاد جَدْبٌ وقحط، فإنه يصبح جد تافه، الأمر الذي يدفع بهم إلى الاسترزاق في أحقر الأعمال والحرف لتحصيل عيش عائلتهم...»².

1- انظر كلام الناصري حول مسألة ارتفاع الأسعار بالمغرب، وانخفاض سعر النقد المغربي، غداة التوقيع على معاهدة طنجة في 10 سبتمبر 1844 بين فرنسا والمغرب، م. س، ج 9، ص. 54، و ص. 208، حيث يعطي في الصفحة الأخيرة مثال الموظف المخزني الذي كان يتقاضى شهرياً 30 أوقية في حدود سنة 1260 / 1844، فيعطاه مقابلها 10 بساسيط. وبعد هذا التاريخ بثلاثين سنة، أي في سنة 1290 / 1873، صارت الثلاثون أوقية التي ظل هذا الرجل يتقاضاها لا تساوي سوى بسيطة واحدة و شيئاً من الفلوس.

2 - A.G.V, 3hr, Cap. Erckmann, 1er Avril 1879, p. 10.

ومما لا شك فيه أن مستوى هذه الأجور المتدني كان له انعكاسات جد سلبية على سلوك الجند، في عملهم اليومي، كما في ميادين القتال. وإذا ما أضفنا إلى ذلك جور وعسف قوادهم، حيث كان بعض هؤلاء لا يترددون في اقتطاع نصيب من رواتب رجالهم، إن لم يحتفظوا بها كلها لحسابهم الخاص، أدركنا حالة اليأس والخصاصة التي كانت مآل هؤلاء المساكين¹.

ومن ثمة ظاهرة الالتجاء، من حين لآخر، إلى بعض أضرحة البلد، في محاولة منهم إثارة انتباه المسؤولين إلى وضعيتهم المأساوية، والمطالبة برفع ما نزل بساحتهم من حيف وظلم. فقد جاء في رسالة السلطان المولى الحسن إلى باشا فاس سعيد بن فرجي ما يلي:

«... وبعد، فقد بلغ لعلنا الشريف أن أولاد إدريس الذين إلى نظرك يشتكون من قائد رحاهم بأنه أضاعهم في مئونتهم وفي راتبهم حتى أفضى بهم الحال إلى الاحترام، واحترم معهم بعض من هم في خدمتنا الشريفة كالطبيجي والمسخري...»².

ثم إن أمناء المخزن أنفسهم كانوا يساهمون في تفاقم معاناة هؤلاء الجند، وذلك باتباعهم سياسة عجيبة في مجال الصرف ودفع الرواتب إلى مستحقيها، حيث

¹ - انظر مثلاً ما ورد في رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، باشا فاس العتيق في هذا المعنى، حيث قال:

«... وبعد، فإن عسكر الجيش السوسي من أهل أزغار وطبجيتهم طلبوا أن تكون تبقى رواتبهم الشهرية بيد الأمناء ثم، ولا تدفع لقواد جيشهم في جملة رواتب المخازنية، فساعدهم سيدنا...».

خ.س، و. ز، مج 10، رقم 261، بتاريخ 21 محرم 1293 / 17 فبراير 1876.

² - خ.س، ك 347، وثيقة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1301 / 11 مارس 1884، ص. 65.

دأبوا على احتساب البسيطة، أو الريال الفرنسي، بأكثر مما كان يروج به في مقر خدمتهم، إن لم يتوقفوا بالمرّة على أدائها، خلال شهور عديدة¹.

وقد يحدث أحياناً هذا الانقطاع للمؤونة أو الرواتب، بسبب فراغ يد الأمناء من المال. وهذا ما حدث فعلاً لأمناء البنيقة المراكشية، إدريس بن جلون، والمكي والزهرء، وأحمد الصبان، حين استحال عليهم أداء راتب شهري شعبان ورمضان من سنة 1311/ يراير ومارس 1894، وقدره 40000 مثقال، حيث بلغ الصائر الشهري حوالي 203000 مثقال، بينما لم تبلغ المداخل إلا 95000 مثقال فقط². وحسب ما تؤكده الوثائق، فإن المخزن كان يلزم الجند بغرم ما يكون قد أتلّفوه من معدات ولوازم كالبنادق مثلاً، حيث يقطع لهم ثمنها من راتبهم الشهري، إما في دفعة واحدة، أو مقسّطاً على عدد من الشهور، ما لم يتلف ذلك في ميادين الوغى، وفي هذه الحالة، فإن المخزن هو الذي يتولى تعويض الضائع منها³. بيد أن الأمر لم يكن يقتصر ويتوقف عند هذا الحد فقط، بل كان يحدث

1- خ. س، و. ز، مج 9، وثيقة رقم 315، رسالة باشا مكناس حم بن الجيلاني إلى الباشا عبد الله بن أحمد، بتاريخ 19 رجب 1299/ 6 يونيو 1882.

- وأخرى وجهها قواد أرحى جيش المنشية بمراكش إلى السلطان، في 3 ذي الحجة 1304/ 23 غشت 1887، مح. ح رقم 156، حيث انقطع الراتب عن عائلاتهم منذ خمسة شهور خلت، بينما هم على رأس جيوشهم، إما مع ركب السلطان، أو ركب ولده وخليفته الأمير مولاي محمد.

2- خ. س، مج. ح، رقم 482، رسالة الأمناء المذكورين إلى الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي، بتاريخ 13 رمضان 1311/ 20 مارس 1894.

3- خ. س، مج. ح، رقم 119، رسالة القائد العربي بن بوعزة الأودي إلى السلطان، بتاريخ 15 شعبان 1305/ 27 أبريل 1888، وكذلك رسالته، مج. ح، رقم 259، بتاريخ 5 ذي القعدة 1307/ 23 يوليو 1890.

أحياناً، أن يتم تجهيز وشراء معدات حربية من الراتب الشهري لعناصر الفرقة. ولقد جاءت الإشارة إلى ذلك في رسالة قائد المشور إدريس بن العلام، إلى الباشا سعيد بن فرجي، حيث نقرأ ما يلي:

«... وبعد، فإن مشاوري إذاوبلال قد دعتهم الحاجة لرأمة المخزن وعليه، ففَقَّف عنهم الراتب واشترىها لهم منه، وادفعها لحامله مُقدمهم...»¹.

ومن أجل التغلب على هذه المصاعب والتخلص مؤقتاً من الضائقة المالية، كان الجند وقوادهم على السواء، يلجؤون إلى الاقتراض من بعض كبار تجار اليهود الذين كانوا لا يتورعون عن المُرَابَاة، وفرض الالتزام بأداء فوائد جد مرتفعة.

وعند حلول موعد إرجاع المبالغ المستسلفة، غالباً ما كان هؤلاء الدائنون عاجزين عن تسديد ديونهم. وأمام إلحاح المقرضين وتهديداتهم، تراهم يتوجهون إلى المخزن، عليهم يحصلون على قروض من الأمان، وأداء ما عليهم إلى تجار اليهود، بعد أن يكونوا قد باعوا بأبخس ثمن مذكراتهم من الحبوب. وهذا ما حدث بالفعل لقواد أولاد دليم، وعامر، وتكنة، وكلهم من قبائل كَيْش أَرْغار:

«حيث يبالثهم عليها ديون كثيرة ليس عندهم الناض سوى الزرع، ثمنه الآن بفاس 60 أوقية يطلبون الزيادة في ثمنه...»².

¹ - خ. س، مح، ح، رقم 119، فاتح جمدي الثانية 1305 / 14 فبراير 1888.

² - خ. س، ك 172، ص. 165، وثيقة بتاريخ 21 صفر 1308 / 6 أكتوبر 1890، وكذلك:

- خ. س، ق. ح رقم 2 / 433، وثيقة بتاريخ 10 جمدي الأولى 1294 / 6 يوليو 1873، حيث نعلم أنه ترتب على «الجيش الفاسي» ومسخريهم لأهل الذمة...، ما قدره 9030 مثقال وست أواق.

- علال الجرازي، قائد كَيْش الأوداية برباط الفتح كتب مستعظفاً وملتمساً من السلطان استسلافه 1000 ريال «لما عزمنا على تسلف ألف ريال ثانياً عند التأهب لهذه الحركة السعيدة...»، خ. س، مح، ح رقم 105، وثيقة بتاريخ 15 محرم 1303 / 24 أكتوبر 1885.

تعرفنا، في فقرة سابقة، على ثلة من رؤساء ووجهاء تنظيم عبيد البخاري. وها نحن الآن سنحاول إنجاز نفس العملية بالنسبة لرجال فرق شراكة وأولاد جامع، والشاردة، والأودية، وأهل سوس المنشية ومن انضاف إليهم من القبائل. وعن الطريقة المتبعة في تعيين مختلف أطر فرق الكيش، كتب النقيب الفرنسي بوريل (Burel) السابق الذكر، ما يلي:

«... إن الأباطور وحده هو الذي يُعين هؤلاء القواد، ولكن باستطاعته كذلك أن يجردهم من ممتلكاتهم إن ارتأى ذلك. فهم على الدوام تحت رحمته ومعرضون في كل وقت وحين، إلى غضبه ونقمته، وبالتالي إلى الانحدار إلى أسفل الرتب في الهرم الاجتماعي.

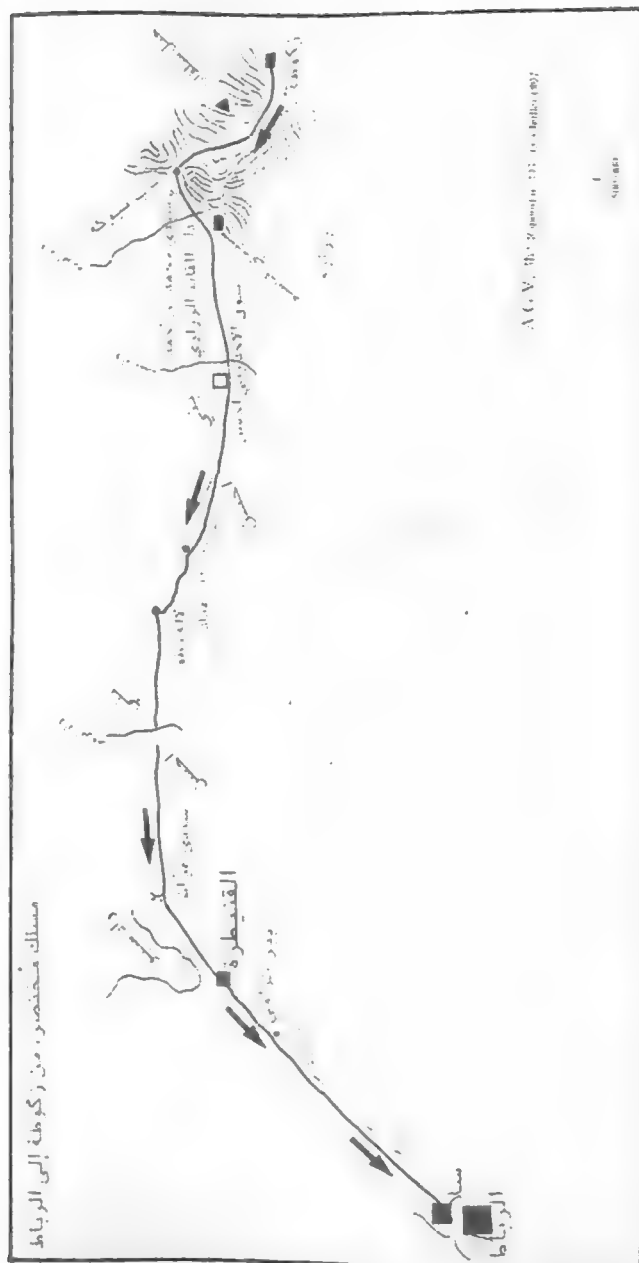
بيد أن المثير للانتباه والاستغراب، أن هؤلاء القواد العسكريين، كانت تسند لهم مهام مدنية سامية، بعيدة، كل البعد عن وظائفهم الأصلية...»¹.

واضح أن الضابط الفرنسي لا يخفي هنا استغرابه من مسألة تحول قواد عسكريين إلى مسؤولين سياسيين كبار، وهذا أمر طبيعي من قبل رجل مُتشبع بالأفكار النابوليونية، في المجال العسكري كما في المجال المدني.

بيد أنه ليس في الأمر ما يثير الاستغراب، ما دامت هذه الظاهرة توافق طبيعة الحكم بالبلاد، وتنسجم ونوعية صلات هذه القبائل بالمخزن.

¹- A.G.V, 3h1, Cap. Burel, op. cit., p. 4-5.

الخريطة رقم : 4



الجدول رقم 10: أهم قواد كيش أشراكة وأولاد جامع

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الغريبي بن المختار الجامعي	- قائد قبيلة شراكة وأولاد جامع - وزير	قبل سنة 1859 ما بين 1847 و 1853	إتحاف، ج 3: 475 استقصاء، ج 9: 83 استقصاء، ج 9: 60	لعب دوراً هاماً في عقد البيعة للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في شهر صفر 1276 / سبتمبر 1859 بمدينة فاس.
الغريبي بن المختار الجامعي السابق الذكر يوشق بن البغدادي محمد بن بط الجامعي عفي بن البخيلاني الراشدي محمد ولد أبا محمد الشرقي	- قواد عسكريون - عمال وقواد مدن وقبائل	شغلوا هذه المناصب، وشغلها أبناؤهم أو أفراد من أسرهم على عهد السلاطين: المولى عبد الرحمن سيدي محمد المولى الحسن المولى عبد العزيز	- مجلة الوثائق، ج 2: 348 - النخبة المخزنية، ص. 76 وما بعدها	هؤلاء القواد الخمسة كانوا من بين الواحد والسبعين قائداً الذين حضروا بيعة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بفاس، نيابة عن قبيلة شراكة وأولاد جامع.
محمد بن عبد الكريم الشرقي، للدعو أبا محمد ⁽¹⁾	قائد عسكري	1847 / 1263	استقصاء، ج 9: 56	توفي في رمضان 1285 / دجنبر 1868 - يناير 1869

1- من المعلوم أن أفراد هذه الأسرة قد تناوبوا، وبدون انقطاع، على قيادة فرقة شراكة وأولاد جامع، ما بين بداية العقد السادس من القرن التاسع عشر وسنة 1912، علاوة على باشوية فاس الجديد والملاح بها، وكذا قيادة قبائل أخرى، في أحواز فاس ومكناس، ومنطقة جبالة، كالحياينة، والزراينة، وذوي منيع مثلاً، بين الفينة والأخرى.

ومن ثمة بروزهم واعتبارهم من أهم أعوان وخدام المخزن في هذه المناطق، سواء بقيادة حملات عسكرية في هذه المناطق وغيرها، أو حين يُكلفون بمهام أخرى، كانت تقتضي النباهة، والدراسة، والتجربة، والأمانة كتكليفهم بعمليات خرص الحبوب، وعد المواشي، كما نتبين ذلك مما كتبه المولى الحسن إلى الباشا العربي ولد أبا محمد الشرقي حيث قال: «... فنأمرك أن توجه الخراصة لتخريس الحبوب التي إلى نظرك والتي جرت العادة بتخريسها على يدك جميعها بالطرة...».

وجاء في الطرة ما يلي:

حجّاة، أولاد خاوة، المهايا السجع، ذوي منيع (إيالتك)، البهاليل، أولاد السيد يحيى، الأغواط، أولاد الشيخ، الحياينة، أولاد موسى بن عايد، عايت عيش، عايت ولّال، الزراينة، بني سادن.

أنظر: خ. س، مح. 138، رسالة بتاريخ 10 شوال 1305 / 20 يونيو 1888.

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
أحمد ولد أب محمد الشرقي	قائد مشور خليفة السلطان بمراكش	حجة 1275 / يوليو 1859	"إيفاض السريرة..." ص. 81	
محمد ولد أب محمد الشرقي	- قائد عسكري - عامل	قبل سنة 1879	"الاستيطان..." ج 2: 674	باشا القصر والعرش في سنة 1879 إلى ما قبل 15 سبتمبر 1884 حيث وفاته.
العربي ولد أب محمد الشرقي	- قائد عسكري - باشا فاس الجديد والجيش الشرقي	1879 / 1296	خ. س. مع. م. ع. ع. رقم 7 / 428 - إتحاف، ج 2: 674	توفي في شعبان 1313 يناير - يوليوز 1896
عبد الكريم بن العربي ولد أب محمد الشرقي	- قائد عسكري - باشا فاس الجديد	14 شعبان 1313 / 1-30 1896	خ. س. مع. ع. ع. رقم 7 / 428	عين مكان أبيه بعد وفاة هذا الأخير سنة 1896 وبقي في الخدمة حتى سنة 1912
حميدة بن علي الشرقي	- قائد عسكري وعامل	1280 / 1863 - 1864 3 دجنبر 1879	"الحسام..." ص. 301 خ. س. مع. م. ج. رقم 1 "البستان..." ص. 112 "إلي..." ص. 72 A.G.V, 3h2, Rapp. 267, p. 2	عين سنة 1280 عملاً على مدينة تارودانت وتكلف بأن يكون واسطاً بينهم (أي شيوخ قبائل سوس) وبينه (الخليفة مولاي الحسن). - سنة 1286 / 1866 - 1867: إضافة عملاً أكدير إلى حكمه عامل على قصبة عبود سيدي منوك
العربي بن حميدة الشرقي	- قائد عسكري وعامل	24 شوال 1310	خ. س. مع. ح. رقم 385	لعله ابن السابق وطلب الانتقال من فاجة المريف إلى جهة أخرى، فأكبراً في الخدمة منذ 11 سنة.
محمد بن الجليلي بوشناقفة الجامعي	- عامل بمنطقة الحدود عليية	20 رمضان 1309	خ. س. ق / ح، ملف 10، رقم 11	

الجدول رقم 11: أهم قواد كيش الأوداية

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الطاهر بن مسعود المغفري الحسائي محمد بن الطاهر المغفري العقلي محمد فرحون الجراي	- قواد وأعيان الكيش	مولاي سليمان والسنوات الأولى من عهد مولاي عبد الرحمن	الاستقصا...، ج 9: 32، وص. 40 41-	- المشاركة في تمرد الأوداية سنة 1247. - الثالث أُلقي عليه القبض وأُرسِل إلى سجن الصويرة سنة 1248 - الأول والثاني قطع رأسهما بفلس في مستهل سنة 1250.
إدريس بن حُمان الجراي	- عامل - قائد أوداية وادي مَكْس	محرم 1243 / صيف 1827 3 - 2 - 1247 / 14 - 6 - 1831	الاستقصا...، ج 9: ص. 15	أنظر حكم الناصري على هذا الرجل في الاستقصا...، ج 9: 15
محمد بن إدريس الجراي (أحد أبناء السابق)	عامل	قبل سنة 1293 وحتى 29 جمدي I 1307 / 1877 - 21 يناير 1890	الاستقصا، ج 9: 149 - خ. س، مع. ح، بتاريخ 29 ج 1 1307 / 1-12 - 1890	ورد ذكر ولد آخر للقائد إدريس هذا، وقد حُلي بالطالب، بمناسبة حلول وفد مخزني بأولاد دليم بأزغار، لِعَدِّ (تسراد) بحيام أحد قواد هذه القبيلة.
عُثمان بن إدريس الجراي (أحد أبناء إدريس كذلك)	1907 - 11 - 28	نائب وزير الحرب	A.G.V, 3H14, Rapp. n° 92, p. 1	
العربي بن بوعزة الأودي	قائد فرقة الأوداية بوادي مَكْس قائد المسخرين	ابتداء من سنة 1297 وإلى غاية سنة 1311	خ. س، مع. ح. س. 1297 A.G.V, 3H7, Rapp. Cap. n° Thomas 29, p. 2	توفي في شهر دجنبر 1893.

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
العباس الأودي	قائد مسخري الأوداية	3-2-1295 / 6- 1878-2	- خ. س، و. ز، مع 3، رقم 132 - خ. س، مع. ح رقم 157	كان لا زال في منصبه في 5 - 11 - 1305 / 14 - 7 - 1888.
محمد بن الطيب بودلاحة	قائد فرقة المغافرة بحوز مراكش	عهد مولاي الحسن، في المنصب منذ 18 رجب 1290	- خ. س، مع 139 - خ. س، مع 298 - خ. س، مع 306 - خ. س، مع 461 - مجلة الوثائق، ع 3، 1976 وثيقة رقم 310، بتاريخ 20 رجب 1290	توفي في النصف الأول من شهر جمادى الأولى من سنة 1309 / النصف الأول من يناير سنة 1892.

الجدول رقم 12: أهم قواد كيش الشارقة بأزغار

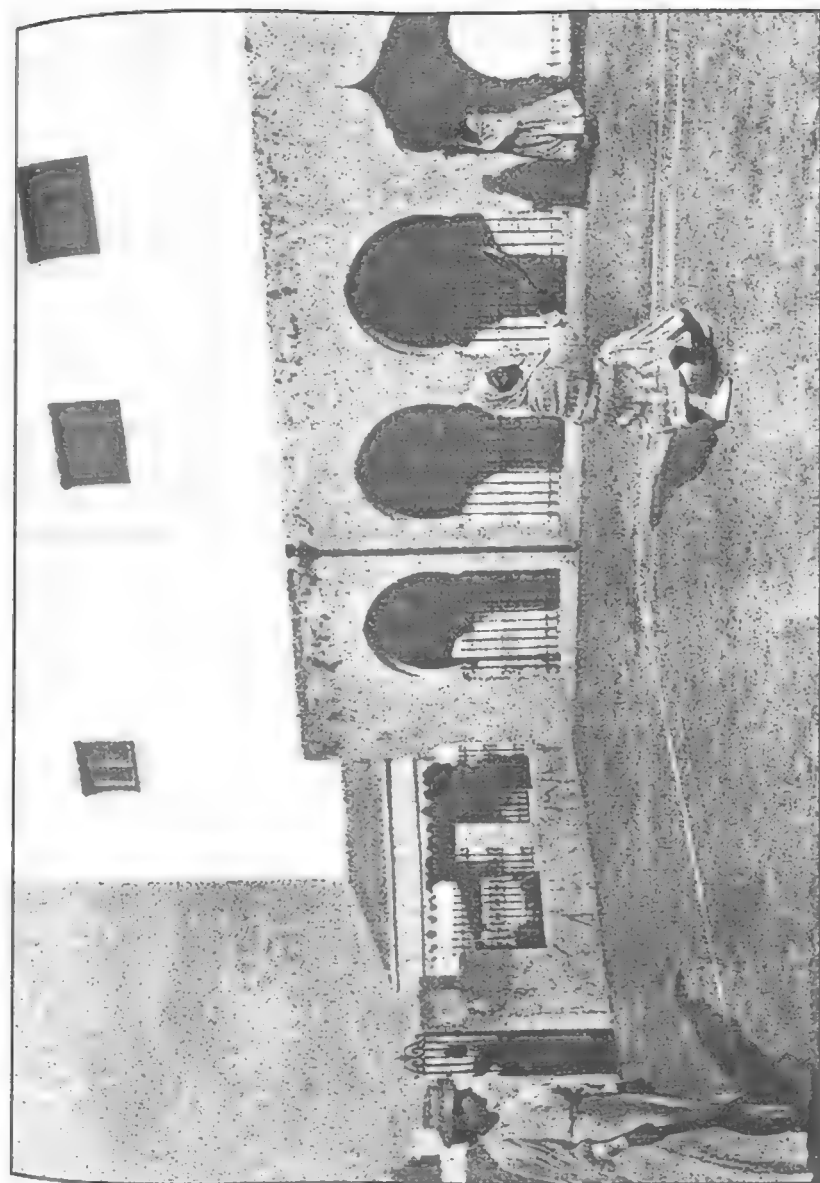
الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
مُبرك بن الشليح الدليمي الشرادي	قائد عسكري وعامل	29 ربيع I 1277 / 1854 - 12 - 20	- خ.س، و. ز، مح 4، رقم 159	- في شأن حرائة أراضي السلطان.
		أواسط رجب 1291 / أواخر غشت 1874	"البيستان..."، ص. 177	
عبد الرحمن بن الشليح	قائد عسكري وعامل	بعد حجة 1291 / يبرابر 1875	"الاستقصا..."، ج 9: 145 "إنخاف..."، ج 2: 153 خ. س، مح. ح، رقم 466	ت. قبل 3 شوال 1311 / 9 أبريل 1894.
علال بن الشليح	قائد عسكري وقائد فرقة أولاد دليم بأزغار	26 ذي القعدة 1304 / 16 غشت 1887	خ. س، مح. ح، رقم 126 ورقم 405	في الخدمة في 25 محرم 1892-8-19 / 1310
أحمد ولد مبارك بن الشليح	كاتب	24 شعبان 1304 / 18 مايو 1887	خ. س، مح. ح، رقم 119	لعله ابن الأول في القائمة.
محمد بن الطاهر الدليمي بن علي	قائد عسكري وعامل	متن ربيع I 1302 / 1885-01-17	خ. س، مح. ح، رقم 77	عامل فرقة أولاد دليم بالحوز منذ سنة 1295 / 1878.
عبد الله بن علي الزراي	قائد عسكري وعامل	16 شوال 1300 / 1883-8-19	خ. س، ك 117، ص. 25.	توفي في رمضان 1304 / مايو - يونيو 1887

الجدول رقم 13: أهم قواد كيش أهل سوس بقصبة المنشية بمراكش

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
إبراهيم بن سعيد الأجراوي	باشا قصبة المنشية	كان يشغل هذا المنصب سنة 1280	- خ.س، مح.س.م، رقم 41 - خ.س، ق.ح، مح.س.م. رقم بتاريخ 16، بتاريخ 1279	- كان تابعاً له 27 جماعة قبية وزاوية في حوز مدينة مراكش والسبع الشمالي للأطلس الكبير، من سكماوة، ودويران، وفروكة، وسكانة، وغياغة، وتكنة، وديلم، والمناهة، وحربل... بلغ ما أدته، برسم الزكاة والأعشار لسنة 1278 ما يلي: 7685 خروية من القمح، 1063 خروية من الشعير، و2413 من الأغنام - ت. في 27 صفر 1290 / 22 غشت 1873.
أحمد أمالك	باشا قصبة المنشية بمراكش وباشا الكيش	ابتداء من فاتح رجب 1290 / 22 غشت 1873	- خ.س، ق.ح، مح. س.م. رقم 37. - خ.س، مح. ح رقم 134، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1304 / 9 غشت 1887	بالإضافة إلى باشوية قصبة مراكش، وباشوية الكيش بها، لم يبق تابعاً له من الجماعات أعلاه سوى العثامنة، وأولاد نينا، وسكانة، وغياغة، وتلدراة، وتكانة.
محمد وبدة السوسي	باشا قصبة المنشية بمراكش وباشا الكيش	- خ.س، مح.س. رقم 269 - الحلل البهية...، ص. 340	- خ.س، مح.س.م. رقم 269 - الحلل البهية...، ص. 340	- عمل في صفوف الجيش - عامل سابق لقصبة عيون سيدي ملوك بناحية وجدة، مع قيادة قبائل السجع، البحاتة، أولاد خليفة، بني وراغ، بني وَحْكَل، بني وكيك. - تحاي الطريقة.

الجدول رقم 14: أهم قواد كَيْش المناهضة بقصبة المنشية بمراكش

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
عياد بن حميدة المنهجي	- قائد عسكري - قائد المناهضة - عامل الصويرة		- إيقاض السريرة، ص. 137	- ابن أخ الوزير المنهجي بن العربي المنهجي.
المنهجي بن العربي المنهجي	- قائد عسكري - قائد المناهضة - وزير الحرب	ابتداء من سنة 1307 / 1890	- التنبيه...، ص. 83، وص، 89 وما بعدها. - إتحاف...، ج 1: 397 وما بعدها	- من أعوان الوزير الصدر أحمد بن موسى الذي كان وراء تألقه في الدوائر المخزنية.
العباس بن العربي المنهجي	قائد عسكري	العهد العزيري	التنبيه...، ص. 74	أخو الوزير المنهجي السابق الذكر.



وزير الحرب السابق المهدي بن العربي المنبهي يلعب كرة المضرب بإحدى ساحات بيته بطنجة،
مرتديا الزي المغربي التقليدي

تلكم كانت نظرة عن أعداد وأجور وأطر وجند فرق الكيش، كما تراءت لنا من المصادر. وقد حاولنا أن نبرز خصوصيات هذه الجوانب، والتلميح إلى أهمية دور القواد والرؤساء في تدبير دفعة الحكم بالبلاد، من خلال ما كان يُسند لهم من وظائف ومهام.

لقد سبق وأن أشرنا إلى الامتيازات والإنعامات التي كان يستفيد منها الجند، علاوة على إعفائهم من القيام ببعض الفروض والكلف، وإن كان المخزن أحياناً يطالبهم ببعضها، كإعطاء عدد الدواب مثلاً لحمل أثقاله، أو ثمن كرائها.

وكان توزيع هذه الفروض والكلف يتم حسب نسب معلومة، جرت «العادة» بالعمل بها بين فرق الكيش من جهة، وبينها وبين من جاورها من القبائل والعشائر الأخرى من جهة ثانية. وقد جاء في وثيقة في هذا الصدد، أن الجيش الفاسي والجيش الشرقي كانا يقتسمان ما يفرض عليهم من هذه الكلف حيث للأول الثلث، وللثاني الثلثان حسب باشا الجيش الفاسي¹.

ويبدو أن التزاعات والخصومات تكاد لا تنتهي بين هذين الفريقين، الفينة بعد الأخرى، حول هذه المسألة. وهذا ما نفهمه مما كتبه السلطان المولى الحسن إلى الباشا سعيد بن فرجي، حيث قال:

«... وبعد، وصل كتابك بمملك ما ناب الجيش الفاسي في التراب الذي بباب الأروى السعيد، وباب السبع، مع أن القاعدة هو تشطير سائر الكلف بين الجيشين السعديين والسلام...»².

¹ - خ. س. و. ز، مج 22، وثيقة رقم 27، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الطاهر بن فرجي (أخو الباشا سعيد وخليفته)، بتاريخ 19 جمادى الثانية 1294 / فاتح يوليو 1877).

² - خ. س. و. ز، مج 24، بتاريخ 24 رمضان 1305 / 4 يونيو 1888.

وتنطبق هذه المسطرة على باقي الفرق الأخرى، من حيث توزيع الراتب مثلاً، أو عدد العسكر، والمسخرين أو الطبقية، إلى غير ذلك من أوجه الكلف والمنافع. وتضمنت رسالة أحد قواد كَيْش أزغار إلى السلطان، جدولاً يفيد نصاب كل فرقة من فرق هذا الكَيْش من الجنود الواجب تقديمهم إلى المخزن عند المطالبة بهم، ومن ثمة أمكننا استخلاص نسبة إسهام كل واحدة منها إلى المجموع العام. وفيما يلي الجدول المذكور:

«يعني ها كذا عسكرنا	500	
أشباني	107	($1/5 =$)
الزراري	107	($1/5 =$)
الدليمي	161	($1/3 =$)
العمري	053	($1/0 =$)
التكني	072	($1/7 =$) ¹ .

وكتب أمينا البنيقة المراكشية، مَحْمَد القباچ وعمر لبريس إلى الحاجب أحمد بن موسى، في شأن ما وجب على كل فريق من فرق كَيْش مراکش وناحيتها، من ثمن كراء إبل لحمل «يلان والزيت لفاس ومكناس»، ما يلي:

¹ - خ. س، محج. ح، رقم 426، رسالة ميلود بن مَحْمَد التكني إلى الوزير الصدر المعطي بن العرب الجامعي، بتاريخ 21 رمضان 1310 / 8 أبريل 1893.
ومما نقرأ في الرسالة: «... كتبنا لك أولاً، وثانياً على تجديد ظاهر القسمة فيما وجب علينا في الخدمة المولوية على أن كنا وقع الحساب بيننا وءال سوس في نصر سيدنا أيده الله...»، أي سنة 1290 / 1873.

«... والعادة في ذلك أن ما يجب على أهل سوس لمنهبي، وحربيل، وتكنة، وإداوبلال، وأولاد دليم، يقطع لهم من رواتبهم، وهو كراء 12 جلاً، وما يجب على آية يمور وهو كراء ثمانية، عنها ريال 64 يؤدونه عماهم...»¹.

وتتحدث المصادر أيضاً عن مهام أخرى، كانت تسند إلى هذه الفرق دون غيرها، مما يدل على الثقة الكبيرة التي كانت تحظى بها من قبل السلطان وحاشيته من جهة، ودراية وتمرس رجالها على الطقوس والممارسات المخزنية من جهة أخرى، ونعني بذلك قيامهم بالحراسة الليلية للمعسكر السلطاني، كما ورد ذلك في سجل حول حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن سنة 1284/ 1867 - 1868، بين مكناس ومراكش.²

ونتين من العديد من الوثائق تعويل المخزن على أفراد تنظيمات الكيش وعبيد البخاري، في ضمان الأمن في الطرق والمسالك الكبرى، وبالأخص ما كان منها يؤدي أو ينطلق من الحواضر الكبرى كفاس، ومكناس، ومراكش،

¹ - خ. س، مح. ح، رقم 127، بتاريخ 16 جمادى الأولى 1304 / 10 فبراير 1887.

² - خ. س، ك 298، ص 8، وص 71 مثلاً.

نثر الانتباه هنا إلى أن اتخاذ هذه التدابير كان قد صادف حدوث القحط والجذب بالبلاد، وانتشار المجاعة والخصاصة، وتفشي وباء الكوليرا الذي كان آخذاً في الفتك بالعديد من الأرواح، الأمر الذي يفسر، بدون شك، العدد المرتفع نسبياً لحراسة مخيم السلطان: الناصري، م. س، ج 9، ص. 119 - 120؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 481؛ البزاز، محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص. 193 وما بعدها.

فضلاً عن تكليفهم بحراسة المراكز والمؤسسات الحساسة في المدن المذكورة وغيرها، كالقصور السلطانية، وبيوت المال، ومخازن العتاد الحربي والذخيرة، وأماكن سكنى كبار أعوان المخزن، والسجون...¹.

ومما يؤكد حظوة ومكانة هؤلاء القواد والرؤساء لدى السلاطين، تعيينهم في مناطق نائية، في الأطراف، وبالخصوص في مناطق الحدود، أو في التخوم الشرقية والجنوب الشرقية كما في الشمال، كوجدة وناحيتها، وفكيك، وتوات وباقي الواحات في المناطق الصحراوية المغربية، ومنطقة الريف وكلعية، في قصبة جنادة مثلاً، أو على رأس مُدن تقع في مجال جغرافي وطبيعي وعمر ومتمتع، وسط سديم من القبائل المناوئة لكل وجود أو سلطة مخزنية، كمدينة تازة مثلاً، أو تارودانت، أو تيزنيت...².

1- خ. س، مح. س. م، سنة 1288 هـ، رسالة الباشا فرجي إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 8 شعبان 1288 / 23 أكتوبر 1871، في شأن حث إداوبلال وأولاد إدريس، المستقرين قرب الغرابة من قبيلة أيت يوسي، على «إحضائهم من الطريق المطاعية إلى فاس، ومن المطاعية إلى صفرو والبهاليل...».

- خ. س، ق. ح، مح رقم 15، وثيقة بتاريخ 29 رجب 1290 / 29 شتنبر 1873، صُدّرت بالعبارات الآتية:

«الحمد لله، بيان عدد العساسة من الجيش الفاسي وَفَرُّهُ الله...» وتضمنت الأماكن التي تقرر تعزيز الحراسة بها في فاس العليا.

2- أشار السلطان المولى الحسن، في رسالة إلى نائيه بطنجة محمد بركاش، في سياق الحديث عن الدوافع الحقيقية التي حملت بعض قبائل الريف، على منع نزول «الكُندي» (ولعله يقصد لقب Le Comte وهو مواطن فرنسي) في مرسى باديس، إلى ذهنية وعادات سكان المنطقة، وسياسة المخزن في معالجة قضاياهم وتدبير أمورهم، حيث قال: «... لكوها (أي القبائل الريفية) متطرفة، مجبولة على الفساد وعدم الإذعان للولاء، مُقِلّة لا يحصل لها في تلك البلاد إلا ما تتعاش به، ولا تُعطي واجباً ولا غيره. ولأجل ذلك، يجعل لها المخزن ولاية بُعْداء عنها. بقصد السداد وتسكين الحدادة فقط، كعامل وجدة، وعامل فاس، وأمقشد...».

خ. س، ك 348، ص. 365، رسالة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1301 / 15 فبراير 1884.

وهكذا وعلى امتداد القرن التاسع عشر، تناوب عدد من العمال والقواد في تسيير هذه المدن والمناطق، كان يتم اختيارهم من بين أبرز رؤساء قبائل الكيش وعبيد البخاري¹.

ثم بقي أن نشير هنا إلى نقطة وردت معطيات حولها في مصادرنا، وهي تكليف قواد قبائل الكيش بمهام محددة في الزمان والمكان، إما تسخيرية أو تحكيمية، كاستخراج مستحقات المخزن مثلاً من الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات، ممن ظلت ذمته عامرة بها، أو كتبليغ أوامر المخزن ونواهيها، أو كالوقوف في عين المكان على فض وحل التراعات والمشاجرات التي كانت

1- انظر على سبيل المثال ما يلي:

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 27 وتعيين القائد إدريس بن حمان الجراري عاملاً على وجدة في مطلع سنة 1246 / 1830، وص. 145، حيث ورد ذكر عبد الرحمن بن الشليح الزراري بصفته عاملاً على تازة سنة 1291 / 1874، وص 158 وتعقيب المؤلف على تضيق الخناق على سكان مدينة تازة من قبل غيثة، حيث: «... كانت هذه القبيلة لم يهجرها هيج منذ قدم، لتحصنهم بجبالهم وأوعارهم، ولهم استطالة على أهل تازة يُركبونهم كل خسف...».

- م. و. م. ر، مع مراكش، ملف رقم 2، تولية القائد عمر الزراري على تافيلالت وعلى عايت إزدك، وتولية القائد لحسن بن العباس المغفري على قبيلة فككيك، في 5 شوال 1283 / 11 فبراير 1867.

خ. س، ك 734، ص 40، استدعاء القائد حافظ الدليمي للحضرة، وتعيين الطاهر المزميري عاملاً على تازة مكانه، في 2 رجب 1317 / 6 نونبر 1899.

- A. G. V, 3h15, Lettre du Ministre des Affaires Etrangères Français au Ministre de la Guerre, le Général André, en date du 26 Avril 1902.

ورد بها الإخبار بالترخيص لعامل فككيك ومن معه من الجند الأودي والشرادي بالسفر إلى مكان عملهم الجديد، على متن القطار الرابط بين وهران وواحة بني ونيف المغربية، والتي تم اغتصابها مؤخراً من طرف سلطات الاحتلال بالجزائر.

تحدث، بين الفينة والأخرى، بين هذه الأطراف حول امتلاك حقوق الانتفاع من مصادر المياه، أو حول كيفية وطرق توزيعها واقتسامها بين ذوي الحقوق من القبائل المجاورة، أو حول المراعي وأراضي النجعة، أو حول أعمال الاغتصاب المختلفة للأرواح والممتلكات.

وكان هؤلاء القواد يتنافسون فيما بينهم للحصول على مثل هذه المأموريات، ما دامت تمثل مصدراً إضافياً للكسب والمتمثل في «السخرة» التي كانوا يتقاضونها، على إثر انتهاء مأمورياتهم من الأطراف المتنازعة أو المقصودة، والتي كانت قيمتها تتناسب وأهمية درجة القائد أو الشخص الواقع عليه الاختيار. إلا أنه في عهد المولى الحسن، حددت مقادير سخرة هؤلاء القواد، وكذلك سخرة من كان يرافقهم من المقدمين وقواد المائة ومطلق المخازنية. وسوف ندلي بنماذج من هذه المقادير، في فقرة موالية من هذا البحث. وتسمي الوثائق المخزنية مثل هذه المهام «أوجه النفع».

ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن الوثائق تتحدث على امتداد القرن التاسع عشر، وبالخصوص النصف الثاني منه، عن الصراعات والتراعات المتكررة والدامية أحياناً، التي كانت تندلع بين قبيلة زمور من جهة، وقبائل الحيانة وبني أحسن من جهة أخرى. فما تكاد تخدم نار هذه المجاهات، وينطفئ لهيبها في جهة من الجهات، حتى تتقد من جديد وينتشر سعيرها إلى أطراف أخرى.

هذا، وتَنَلَّمَسُ، من خلال الخطاب المخزني عن مثل هذه التطاحنات والتناحرات التي كانت تشتعل، من حين لآخر، بين القبائل التي لم تكن طوع يد المخزن، كغياثة، وزمور، وبني مكيلد، وأيت شحمان، والأعشاش، وإداوتنان

على سبيل المثال لا الحصر، نوعاً من الشعور بالارتياح لدى الدوائر المخزنية، ما دام أن الأمر كان يساهم في كسر شوكتها، وكبح جماح طموحاتها، وحملها على التوقع على نفسها ولو إلى حين. ولا أدل على ما نقول مما كتبه القائد محمد بن أحمد بن المؤذن السرخيني إلى السلطان، وهو يصف الحالة السائدة بـجبال قبائل بني بوزيد وأيت أعتاب، على سفوح الأطلس الكبير، شمالي قبيلة السراغنة، حيث يرى بأن اقتتال القبائل الأمازيغية فيما بينها، وفي مثل هذه المناطق الجبلية، أمر طبيعي وفيه كبير الفائدة بالنسبة للمخزن، لأنه يضعف شوكتها وينهك قواها، ويسهل بالتالي مأموريته التحكيمية بين الأطراف المتنازعة:

«... والحاصل سيدي، فإن الجميع والحمد لله في طاعة مولانا، وخروج البارود بينهم لا ضرر فيه للمخزن...»¹.

1 - 3 - حراك القبائل ومقاييس فرض عددهم

من المعلوم أن المخزن كان يستعين بأبناء القبائل، علاوة على عناصر تنظيمي عبيد البخاري وقبائل الكيش، في حملاته العسكرية، كلما دعت الضرورة إلى تطويع قبائل عاصية، أو تأديب متمردين خلعوا سلطة قوادهم وشيوخهم، أو إظهار هيبة وعظمة المخزن. على أننا لا ننوي هنا التعرض إلى ظاهرة الحركة وضوابطها، ما دمنا سنعالج هذه النقطة في فقرة موالية من بحثنا هذا، وإنما سنحاول معالجة مسألة حراك القبائل، على ضوء ما تسمح وثائقنا ومصادرنا بجنيته والتقاطه من معلومات ومعطيات.

¹ - خ. س، مع. ح رقم 158، وثيقة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1305 / 9 مارس 1888.

ثم إن هذه الظاهرة ليست في حد ذاتها بدعة جديدة، أو ضرباً من ضروب عسف المخزن في القرن التاسع عشر، بقدر ما نجد لها آثاراً في العهود السالفة، أي عند جل الدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، حتى وإن لم تكن تلجأ باستمرار وبكيفية منتظمة إلى رجال القبائل كما صار عليه الأمر في القرن التاسع عشر على الخصوص، فإنها كانت تُعول على بعض القبائل المقربة إليها، أو المتحالفة معها، في تسيير دفة الحكم ومراقبة الأوضاع في البلاد.

ومهما يكن من أمر، فهذا السلطان المولى عبد الله بن إسماعيل (1142- 1171 هـ / 1729 - 1757 م)، قد اعتمد، في المقام الأول وطيلة عهده المضطرب، على مُقاتلي القبائل أكثر من اعتماده على عبيد البخاري، أو فرق الكيش الأخرى¹.

وقد اقتدى به في هذه الممارسة من جاء بعده من السلاطين، بل عمل بعضهم على تطويرها وضبط صيغها. بيد أنه حتى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، لم يكن المخزن بعدُ قد وضع الأسس والقواعد التي كان يتم على ضوئها مطالبة القبائل بتسليم عدد معين من الخيالة أو الرجالة.

ولم يتم ذلك إلا ابتداء من عهد السلطان المولى الحسن. وللإجابة عن هذا الجانب وغيره من الجوانب المرتبطة بمسألة حراك القبائل، ارتأينا التركيز على النقاط الآتية:

(1) أساليب ومقاييس فرض الحُراك.

1- الناصري، م. س، ج 7، ص. 160.

2) زاد الحراك وأعدادهم.

إن اللافات للانتباه في الوثائق المخزنية والتي يرد الحديث فيها عن حراك القبائل وشؤونهم، هو تعدد وتنوع المصطلحات والتعابير المستعملة لتحديد ما كان يتعين على كل قبيلة تقديمه إلى المخزن من الخيالة أو الرجالة، متى صدر لها الأمر بذلك. فتارة نقرأ بأن النصاب من الحراك يكون حسب «العَتَل»، أو «العظم»، أو «العود»، أو «الفرس»، أو «الخيَل»، أو «الديوان»، أو «الترتيب»، وتارة أخرى حسب «الجانب»، أو «القسم»، أو «الخيمة الصغيرة»، أو «الكانون الفراضي»، أو «الخيَل الفراضية».

ما من شك أن المرء يكاد يفقد رشده وصبره، وكل أمل في الاهتداء إلى فك هذه المستغلاقات من التعابير، أمام صمت الوثائق المثبط، فيختلط عليه الحابل بالنابل. على أن استعمال هذه المصطلحات وورودها في الوثائق المخزنية لم يُصبِح ظاهرة ملحوظة إلا انطلاقاً من عهد السلطان المولى الحسن. وأما قبل هذا التاريخ، أي أيام السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد، فكان المخزن يكتفي بتحديد عدد الرماة أو الفرسان الذين كان على كل قبيلة تسليمهم إليه، اعتماداً بدون شك على حجم القبيلة وأهميتها من جهة، وثروة أهلها من جهة أخرى، وذلك حسب عدد أزواج الحرث لديها مثلاً.

ويبقى الأمر مُبهماً وغامضاً في ذهنه، بالرغم من العثور، من حين لآخر، على ما يفيد معنىً متقارباً لعدد منها، كما نتبين ذلك مما يأتي:

«... ويطلعنا العلم الشريف على أن الأمين المعطي بن سالم العوني يقبض من إيالتنا العونية جرافين من التبن لكل فرس أي جانب، وعدد الجوانب أربعة عشر على الديوان القديم...»¹.

وقد تصدى ثلة من الباحثين، مغاربة وأجانب، إلى هذه النقطة، وحاولوا فهم وشرح عدد من هذه المصطلحات. فهذا ميشو - بلير (Michaux-Bellaire) يقول، في سياق الحديث عن مختلف الجبايات والفروض والتوظيفات التي كان المخزن يستخرجها من قبيلتي الخلط والطلق، ما يلي:

«... وكانت كل قبيلة تنجزاً إلى عدد من الأفخاذ والبطون، كانت تتوزع بدورها على عدد من الخيام. وكانت الأسر والعشائر تتجمع فيما بينها، حسب الانتساب إلى سلالة مشتركة، مكونة بذلك تجمعات سكنية من عشر خيام، كان كل واحد منها يحمل اسم «الخيمة القراضية»، والتي كانت تتخذ وحدة جبائية، يتم تقسيط الضرائب بموجبها على الأسر والعشائر...»².

1- خ. س، مح. ح رقم 155، رسالة شيخين من قبيلة العونات من دكالة إلى السلطان بتاريخ 12 ربيع النبوي 1305 / 28 نونبر 1887.

ونقرأ في رسالة القائد عثمان بن محمد المجاطي (حوز مراکش) إلى السلطان ما يلي:

«... فليكن في كريم علم مولانا الشريف أسماء الله بأن آل نصف فرقة أولاد عيسى (وعدد خيامهم 43 خيمة) إيالتنا الممتنع من جميع التكاليف المخزانية والوظائف السلطانية مدعين التحرير إلى أن حصل ضرر كثير وضعف لإخوانهم آل النصف القائم لكونهم سوى يقومون بجميع ما ينوب آل الفرقة المذكورة وسط القبيلة مع أن جميع الأملاك وبياض الأرض والماء مقسومة على الخيل التي عليهم ديوان المخزن، وكل واحد يتصرف في حظه...».

أنظر: خ. س، مح. ح رقم 134، وثيقة بتاريخ 7 رمضان 1304 / 30 مايو 1887.

2- Michaux-Bellaire (Ed.): *Les Imôpts Marocains*, Arch. Mar., vol. 1, 1904, pp. 56-96.

- Michaux-Bellaire (Ed.) - Salmon (G), *Les Tribus Arabes de la Vallée du Lekkous*, Arch. Mar., vol. 4, 1905, p. 133.

=

ونقرأ في المؤلف الأخير ما يلي:

من جهة أخرى، أشارت رسالة أحد قواد سوس، وهو علي بن محمد الكوراني، إلى المهمة التي أناط بها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن كلاً من قائدي الكيش بوعبيد الشركي، وأحمد بن قدور، والطالب بن الحمير، والمتمثلة في إشراف هؤلاء جميعاً، بمحضر قائد عبدة محمد بن عمر البحتري، صنو عيسى بن عمر العبدى على عملية: «... تسريد حركة عبدة...»، علماً بأن تعليمات السلطان كانت تقضي بأن:

«... يكون الفرض على عدد الكوانين التي وقع عليها حلفهم، أعني اليمين على عدم تدليس صائم واحد...».

ثم يضيف القائد الكوراني قائلاً:

«... قد كان ورد إحصاءهم (أي الكوانين) في ظهر سليمان بعد الوباء الذي أفنى الكثير... وها هو عدد الكوانين على الحساب لسيدي عبد المالك،

= «... ويتم تحديد عدد الخيام الضروري لتكوين «خيمة فراضية»، على ضوء عدد زوجات الحرث التي في حوزة كل أسرة، أي على أساس المساحة المزروعة...».

ومن جهة أخرى، ذكر الأمين عبد الرحمن بن محمد الحجوي (من قبيلة حجاوة)، في رسالة إلى السلطان، في موضوع عدد حراك قبيلته من الخيالة ومسطرة تعيينهم ما يلي:

«... فكل واحد قام بذنبه عدى نصف خيمة فراضية لم تقدر بحركة سيدنا، ووجبت عليها فرس من العدد المذكور (أي 25 حاركاً)...» أنظر:

خ. س، مح. ح رقم 72، وثيقة بتاريخ 19 رمضان 1302 / 2 يوليو 1885.

إلا أننا نجد ما يُخالف هذا التناسب في الرسالة التي وجهها أحد قواد الرحامنة سنة 1896/1314 - 1897، وهو إبراهيم بن الحسين السلاّمي إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث جاء في ملخصها ما يلي:

«إن المعروف عند الخدم المذكور أعلاه في ديوان قبيلته خيل 12 فراضية، يجب له فيها من عدد العسكر 60...».

ومعنى هذا أن الخيمة الفراضية هنا تعطي 5 حراك. خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410 / 10.

وعدها على حساب ولده سيدي عبد الله 493، وعددها على حساب العامة في أيام الدوبلاي 464...»¹.

ذكر في هذه الفقرة ثلاثة من أهم قواد المخزن في وقتهم، في كل من الشياظمة، وحاحا، وسوس، وهم عبد المالك أبيهي الحاحي، قائد الصورة، وحاحا، وأكدير، منذ أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، حتى السنوات الأولى من عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، باستثناء عمالة الصورة التي عُزل عنها سنة 1211 / 1796 - 1797.

وتولى الحكم بعده ولده القائد الشهير عبد الله أبيهي حتى وفاته في بداية شهر ذي القعدة من سنة 1284، الموافق لشهر يناير 1868، بأحد سجون مدينة مراكش. وأما ثالث الثلاثة، فهو باشا كيش مدينة أكدير، القائد الرجراجي الدوبلاي الذي كان متولياً فقط على مدينة الصورة، ما بين سنتي 1300 و1312، الموافق 1883 و1894².

1- خ. س، مح. س. م. ع رقم 4، وثيقة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290 / 25 يوليو 1873.

2- الصديقي، محمد بن سعيد، م. س، ص. 26، 53، 57، 90، 117.

- الناصري، أحمد بن خالد، م. س، ج 9، ص. 119.

أنظر كذلك ما كتبه أحد أمناء قبيلة أولاد عمرو بدكالة محمد بن علال الغندوري إلى السلطان، في سياق الحديث عن تجاوزات وعسف قائد هذه القبيلة، محمد بن بوشعيب الخلفي، حول مصطلح «الديوان» واتخاذ مقياساً في الفروض والتوظيفات، حيث قال: «... ما فرضه خليفة القائد ابن بوشعيب الخلفي وهو ولده بوشعيب على الديوان القديم على حساب 500 ديوان... فرض أولاً إثني عشر ريالاً لكل ديوان يجب ستة آلاف ريال...».

خ. س، مح. ح رقم 265، رسالة بتاريخ 26 ذي الحجة 1307 / 13 غشت 1890.

ونستنتج كذلك مما سبق أن السلطان، حرصاً منه على تفادي أعمال التدليس والغش عند التصريح بالعدد الحقيقي الذي كانت تتوفر عليه القبيلة من الخيام أم الكوانين، كان يعهد إلى عدد من أعوانه ومساعديه الأقربين في الإشراف على عملية إحصاء هذه الخيام والكوانين، من حين لآخر، في جهات مختلفة من البلاد. وكان يشُدُّ عضُدُهم في عين المكان، بعض كبار القُوادِ ممَّن كانت لهم حظوة كبيرة، ومكانة متميزة لدى السلاطين. لقد وردت الإشارة كذلك إلى «الوباء الذي أفنى الكثير»، ويتعلق الأمر بطاعون 1818 - 1820 والذي أصاب البلاد وأفنى العباد، حيث كان قد زحف من مناطق الشمال نحو الجهات الجنوبية، فأحدث الخراب والفناء في مدينة الصويرة ومنطقة حاحة في صيف سنة 1819، مما يوحي بأن إحصاء الكوانين الأول بقبيلة حاحا كان قد تم ما بين سنتي 1820 و1822، أي بعد أن حصد الطاعون المجرف والفتاك العديد من سكان القبيلة¹.

على أن حجم هذه الكوانين لم يعرف زيادة ملموسة وهامة، جديدة بالملاحظة، في الفترة الممتدة ما بين سنة 1236 / 1820، تاريخ إجراء الإحصاء الأول، وسنة 1284 / 1868، تاريخ وفاة القائد عبد الله أبيهي الحاحي الذي أُجري الإحصاء الثاني في مدة حكمه، حيث لم يطرأ على عدد الكوانين إلا زيادة قدرها 34 كانوناً. وقد يكون مرْدُ هذه الظاهرة إلى ضعف النمو الديموغرافي، وربما انعدامه بالمرة، وإلى كثرة الوفيات في صفوف السكان، نتيجة انتشار الأوبئة، وتفشي الأمراض، وحلول الجماعات والقحوط بالبلاد بين الفينة والأخرى. وخير دليل ومؤشر مُعبر على ما نقول هو عدد هذه الكوانين المصرح

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص، ص. 140.

به من قبل السكان، في مدة حكم القائد الرجراجي الدوبلاي على مدينة الصويرة ما بين سنتي 1300 / 1883 و 1312 / 1894، والذي ينقص بثلاثة وستين كانوناً عن الرقم المدلى به في أيام القائد عبد الله أبيهي الحاحي.

بيد أن هذا التراجع في عدد الكوانين، وبالتالي في عدد السكان، هو ناتج بكل تأكيد عما كان قد أصاب البلاد سنة 1878، من جفاف، وقحط، ومجاعة، ثم إلى ما أعقب هذه الكوارث الطبيعية من أوبئة وأمراض، كالكوليرا والتيفوئيد، التي خلفت الدمار والخراب من ورائها، إلى درجة أن نصف ساكنة قبائل سوس وحاحا، حسب بعض المصادر، قد ذهب ضحية هذه الجوائح والكوارث¹.

واغتنم القائد محمد بن عمر العبدى الفرصة، فقام بتحريرات في عين المكان من أجل ضبط العدد التقريبي للبالغين من أبناء قبيلة حاحا، وكذلك عدد كوانين القبيلة، وقد ورد في رسالة وجهها إلى الخليفة المولى الحسن، في هذا الموضوع، ما يلي:

«... وبعد، ورد علينا الكتاب الشريف بأن نعرض الأشياء، ونحتم عليهم على التعجيل بأعمال زمام عدد صائمي إخوانهم، وعدد كوانينهم المكتوب للعامل في شأنهم، ونكلمهم بأن يتقوا الله عز وجل في ذلك ويراقبوه...»

وقد تذاكرت مع كاتب... وسألته عن العدد الذي تحصل، فقال يكون ذلك ستة آلاف صائم، وإن زاد، يزيد شيئاً قليلاً. وقد تذاكرت مع البعض من الأشياء على عدد الكوانين... بأن ستة وثلاثين مائة كانون من غير الجباله تزيد بقليل أو تنقص... فعليه، إن اقتضى نظر سيدي، أن يجعل

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 262 وما بعدها.

عليهم عشرين ريالاً لكل كانون، وهم يجعلون التأويل مع بعضهم بعضاً
للقوي والضعيف...¹.

وكتب في طرة هذه الرسالة ما يلي:

«والكانون يكون فيه تارة عشرين كانوناً، وفيه من يكون فيه عشرة إلى
خمس كوانين».

ومن حسن الحظ أن تكشف لنا النقاب رسالة أحد قواد الحوز رفعها
إلى السلطان المولى الحسن عن عدد الكوانين التي تجتمع فيما بينها وتشارك في
تجهيز حارك واحد، حيث نقرأ ما يلي:

«... وناب الثمانين كانوناً التي يتمصلحت من العساكر ثمانية ومن الحراك
كذلك...»².

على أنه يستحيل تحديد عدد الأفراد، كباراً وصغاراً، ذكوراً وإناثاً الذين
كانوا يعيشون في الكانون أو الخيمة الواحدة، بسبب اختلاف وتنوع عادات
وتقاليد السكان، وأنماط، ووسائل عيشهم من جهة، وبسبب عيش أكثر من
أسرة في الخيمة الواحدة، من أجل التخفيف من عبء التوظيفات والفروض
المخزنية من جهة أخرى.

¹- خ. س، مع. س، سنة 1290، بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290 / 7 غشت 1873.

²- خ. س، مع. س، 270، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1308 / 12 أبريل 1891. وقد أورد هذا القائد
هذا التوضيح في الشكوى التي تقدم بها إلى السلطان ضد القائد عباس بن داود، باشا مدينة
مراكش والمشرف بدون شك على زاوية تامصلوحت وشؤونها، حيث امتنع هذا الأخير من
تمكينه من إخوانه المحتمين بالزاوية، فراراً من تكاليف، وتوظيفات المخزن، وفي مقدمتها
الحركة ولوازمها طبعاً، حيث... «اتخذوا حُرْم الزاوية وقاية بمواشيهم، وزروعاتهم،
ودورهم من التكلف مع إخوانهم، واستخلصوهم لأنفسهم في كلفهم المتواليات»....

ومهما يكن من أمر، فإن المخزن كان يتخذ المعطيات الآتية، مقياساً في فرض الحراك على القبائل:

- عدد الخيام أو الكوانين، أي عدد الرجال البالغين.
- عدد الدواوير التي تتخذ قاعدة لوضع "دواوين" القبائل.
- الترتيب الذي وُضع بناء على ممتلكات ومتمولات سكان القبائل، من أنعام، وزوجات الحرث...

على أن الرأي لم يكن موحداً حول الطريقة الأنسب والأقل إجحافاً بأفراد القبائل، في سبيل تقسيط عدد الحراك على كل جماعة على حدة. ونلمس هذا بكل وضوح، من خلال المثالين الآتيين. أولهما يعكس وجهة نظر أحد قواد قبيلة الحياينة، وأما الثاني، فتضمن رأي أحد قواد قبيلة بني موسى بتادلة. يقول القائد علي بن الجيلالي المحرري، في رسالة إلى السلطان مولاي الحسن، ما يلي:

«يعلم مولانا المنصور بالله... أن الأمر الشريف المعتر بالله الصادر في هذه الحركة السعيدة الوارد في القائمة عشرون حاركاً من إيالتنا، وستة وأربعون حاركاً من إيالة القائد محمد بن عبد الله المراد، وذلك مفصل في القائمة المذكورة. وبعد مطالعنا على القوائم، ذكر القائد محمد المذكور أن الفرض الصادر لا عمل به وإنما تفرض الحركة على العتل. وأما العتل، فقد كان مقيد قبل هذا على الدواوير. فمنهم من ناد، ومنهم من باد. فمن كان مقيد عليه مائة، لم يبق منها إلا الخمسين، ومن كان عليه خمسون، لم يبق منهم إلا عشرة. وقد اشتكوا دواوير بضعفهم وقتلتهم، وبعدم ظهير شريف من مولانا المنصور بالله بأن الفرض ليس يكون على العتل، وإنما يكون على التساوي. فلم يُبال أحد منهم...»¹.

¹- خ. س، مع. ح رقم 244، وثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1307 / 22 يونيو 1890. =

يتضح جلياً من كلام هذا القائد أن العتل، بالرغم من جهلنا لمعناه الحقيقي هنا، وبالرغم كذلك من عدم مطابقة الشروح اللغوية المفصلة والدقيقة التي خُصَّ بها هذا المصطلح في "تاج العروس..." للزبيدي، أو "لسان العرب" لابن منظور مثلاً بالمعنى الذي يرد به في الوثائق المخزنية، فإننا مع ذلك استفدنا أن العتل كان المقصود منه هو أن يتم فرض الحراك على أساس الدواوير، لا فرق بين كبيرها وصغيرها، ولا بين أغنيائها وفقرائها.

ومما لا شك فيه أن هذه المسطرة كانت تنطوي على حيف وإجحاف كبير بالنسبة لضعفاء القوم، وهم السواد الأعظم من سكان المدن والبوادي في القرن التاسع عشر، كالأجراء، والرعاة، والخدم...

وقد كتب أمين وشيخ من قبيلة سفيان إلى السلطان، ردّاً على الرسالة التي توصل بها العامل في شأن إعداد حراك إخوانهم، ما يلي:

«... في تقويم ما نابنا في واجب الحركة، فقوّمنا في ثَمْنِ البَجَان الواجب اثنا عشر ونصف فرس، وجدنا منهم ستة خيل، والباقي مُنقطع، وها اسمهم بالطرة...».

وأما الجماعات الستة التي ذُكر اسمها في الطرة، فهي:

— خ. خ. س، ك 639، ص. 84، حيث ورد في رسالة السلطان إلى قائد أولاد حميد من بني حسن، محمد المختاري، ما يلي:

«... وصل كتابك بأن أولاد حميد من تخلي، نصف عود من قبيلة بني أحسن. وقد ضعفوا، وقلَّ عددهم، فحصل لهم الضرر بما يجب عليهم وسط القبيلة في مثل الحركة والكلفة على مقتضى العتل، وطلبوا النظر في أمرهم بما يحصل لهم به الرفق، وصار بالبال. فلتجعل ما ينوهم في الكلف جميعها على مقتضى متمولاتهم، لا على الديوان، وحيث لم يبق عليهم ضرر والسلام، 2 ربيع 2 / 1308 15 نونبر 1890».

لَحْجَا جَمَّة، وأولاد جران، والرويشات، ولخماملة، والزبيرات،
والفضول بوزعنون¹.

وفرقة البجان هذه، هي واحدة من الفرق الثلاثة، بالإضافة إلى فرقتي الروكة
والمناصرة، والتي كانت تتكون منها قبيلة سفيان. وورد في النص أنها كانت تتحمل
ثمن الواجبات والفروض والكلف المترتبة على جميع القبيلة، مما يسمح بضبط عدد
حراك القبيلة السفيانية بكل دقة، من الخيالة طبعاً، وهو 68 فارساً².

ولاحظ ميشو - بلير هو الآخر، أن اتخاذ الخيمة الفراضية مقياساً في
فرض الكلف والفروض على القبائل، ومن بينها فرض الحراك، فيه كثير من
الإجحاف والحيف على الناس، بسبب انتقال أو اختفاء العديد من الخيام من
جهة، وتفاوت وتباين ممتلكات ومتمولات أهل القبيلة من جهة أخرى. وما
كتبه في هذا الموضوع، ما يلي:

«... منذ حوالي عشر سنوات (أي في سنة 1903)، في مدة حكم القائد
علال بن عودة، كانت فرقة أولاد جلال، وهي واحدة من أربع فرق
تتكون منها قبيلة البجان، موزعة على 249 "خيمة فراضية". إلا أن هذه
الطريقة قد غُوضت بنظام العتل الذي تُفرض بموجبه جميع الواجبات
والفروض، دون التمييز بين القوي والضعيف، والغني والفقير...»³.

¹ - خ. س، مح. ح رقم 73، وثيقة بتاريخ 3 شعبان 1302 / 18 مايو 1885.

² - Michaux-Bellaire (Ed.), Le Gharb, Arch. Mar., vol. 20, 1913, pp. 325-395.

³ - Michaux-Bellaire (Ed.), op. cit., vol. 20, 1913, p. 182.

Michaux-Bellaire (Ed.) - Salmon (G), Les Tribus Arabes ..., op. cit., vol. 4, 1905, pp. 333.

وأما وجهة النظر الثانية، فقد عبّر عنها القائد العربي بن عبد الله
المساوي. فبعد أن ذكر بأن قبيلة بني موسى تتوزع على 49 دواراً، الشمس من
السلطان ألا تخرق عليهم عادة، وأن يُترك أمر الفروض والكلف:

«... كما كانت عليه عادتهم مع العمال السالفة قبلنا، كالطالب بوعيد بن
زيدوح، والخدم القائد بوزكري العميري، والخدم القائد بن زيدوح رحمهم
الله... وهؤلاء كانوا يتحاسبون كلهم خيمة واحدة كحركة، ومنونة، وواجب،
وشبههم، لا فضيلة للدوار على الآخر، قلت خيامهم أو كثرت...»¹.

يترتب عن هذا طبعاً أن هذا القائد يُدافع عن فكرة تقسيط عدد الحراك الواجب
تجنيدهم وتقديمهم إلى المخزن من طرف قبيلة بني موسى بالتساوي على مجموع دواوير
القبيلة، دون اعتبار لا عدد السكان في كل دوار، ولا أوضاعهم المادية.

نرى، ما الذي دفع بهذا القائد إلى تبني مثل هذا الموقف المححف؟ وهل
موقفه هذا كان يعكس رغبة قواد القبيلة الآخرين؟ أم أن هدفه الحقيقي يكمن
في الدفاع عن مصالحه والاستفادة من الاقتراح الذي تقدم به إلى السلطان؟

ومن عجيب الصدف أن يرد الحديث عن نفس القبيلة، وحول نفس الموضوع،
خمس سنوات تقريباً بعد هذا التاريخ، فيما كتبه القائد محمد بن الغزواني زيدوح،
ولعله ابن القائد الغزواني السابق الذكر، حيث نقرأ ما يلي:

«... واعلم سيدنا وأن الحركة المعلومة تجب على بني موسى مائة من
الخيّل، لكوفهم أربعة وعشرين دوار، ونحن دوار منهم يجب علينا خمسة
خيّل في الحركة المعلومة...»².

¹ - خ. س، مع. ح رقم 274، بتاريخ 6 رمضان 1308 / 25 مارس 1891.

² - خ. س، مع. م. ع. ع رقم 410 / 12، بتاريخ 29 صفر 1314 / 22 يوليو 1895.

على ضوء هذه الفقرة الهامة، بالرغم من قصرها، يمكن إبداء بعض الملاحظات على ما تضمنته من معلومات:

وردت هذه الفقرة في الرسالة الجوابية التي وجهها هذا القائد إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث كان قد صدر له الأمر ولقواد القبيلة الآخرين بالتأهب للالتحاق، على رأس حراكهم، بعم السلطان الأمير مولاي الأمين بن عبد الرحمن بن هشام الذي كان معسكراً على رأس محلة مخزنية، لشن هجوم من جميع الجهات على قبيلة الأعشاش المتمردة ضد قوادها وضد المخزن.

وأما الملاحظة الثانية، فتتعلق بعدد دواوير القبيلة الذي انخفض بحوالي النصف (من 49 إلى 24)، ما بين سنتي 1891 و1895، وهي نسبة انخفاض جد مهمة، لا تكشف لنا وثائقنا النقاب عن أسبابها وخلفياتها. وكل ما في الأمر، فإما أن يكون سكان هذه الدواوير، قد رحلوا عنها إلى آفاق وجهات أخرى، أقل عبوساً وشدة وقساوة، وإما أن تكون هذه الدواوير قد «بادت ونادت»، واندرست وانمحت معالمها وآثارها.

وأخيراً، نستفيد مما جاء في هذه الفقرة أن كل دوار من هذه الدواوير الباقية، وعددها أربعة وعشرون دواراً، كانت تعطي خمسة حراك من الفرسان إلى المخزن¹.

¹ - بني زمّور، وخمس السماعلة وبني خيران، وخمس ورديفة، وأخيراً خمس عايت الربع والذي كان يتكون من بني ملال، وسمكت، وبني معدان، وكطاية. أنظر: خ. س، ك 12059 ز، ص. 65، الوثيقة بتاريخ فاتح قعدة 1305 / 10 يوليو 1888.

وإليك نماذج من الكتابات المخزنية حول هذا الموضوع، سنحاول استنتاجها وإبراز وجهة نظر ومقاصد الأطراف المعنية بهذه المسألة، علنا نوفق في توضيح الرؤية، واستجلاء المفاهيم والقواعد التي كانت تنبني عليها عملية تعيين هؤلاء الحراك.

فقد جاء في رسالة أمناء إيالة القائد أحمد بن مبارك الزلطني إلى السلطان، جواباً على ما كانوا تلقوه من أوامر للاستعداد إلى الحركة المقبلة إلى منطقة سوس، ما يلي:

«... وأمر لنا أيده الله أن نفرضوا الحراك على العادة المقررة لدينا، جارية على القتل والعظم، ومن ضعفَ عما يتوبه، فلا زائد على غيره، ويرجع ذلك إلى العلم الكريم... وما يرجع للمال والراتب وضروريات الحركة كالروام ونحوها، يُفرض على كل عظم، أو كل مدشر، أو كل جانب على قديم العادة...»¹.

إذن، يترتب عن هذا الكلام إمكانية تقسيط الحراك على أفراد قبيلة إداوزلطن الحاحية، على أساس القتل والعظم، أي على أساس التجمعات السلالية للأسر، وفقاً لما جرت به العادة حتى الآن فيما بينهم في هذا الشأن. على أن زاد الحراك، أي ما كان يعطاهم كراتب، وكذلك ما ينفق من مال على تجهيزهم بالدواب، والسلاح، والأحبية، إلى غير هذا من اللوازم، فإنما يُفرض على أساس المدشر، أو الجانب، أي على عدد السكان، بقطع النظر عن الانتساب إلى جد مشترك. وفي آخر رسالتهم، يقترح هؤلاء الأمناء على السلطان الفكرة الآتية:

¹- خ. س، مح. ح، وثيقة بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1302 / 18 مارس 1885.

«... إن ظهر للعلم الكريم أن يُقَوِّمَ العُرفان المذكورون أنفسهم بنصف الراتب من متاعهم، ويُوظَّفُ الباقي على القبيلة توسيعاً على الضعفاء والمساكين...».

وكانت بعض القبائل تعمل بمبدأ التناوب، حيث كان يُحرك من أبنائها من حلّ دوره منهم للقيام بهذه الكلفة، متى طالب بها المخزن. إلا أن عسف العمال والقواد وسوء تدبيرهم للشؤون العامة للقبيلة، كتعصبهم لذويهم، وأقاربهم، ومن كان ينتسب إلى عشيرتهم، كان يفسد العملية التي كانت لا تخلو من عدل وإنصاف. وهذا ما تُفصح عنه الفقرة الآتية:

«... كما أخذه الإغفال والتراخي في الضبط على الحراك، بحيث أنه انقطع عنه الزيادة والنقصان في ذلك حتى يريد مولانا النهوض للحركة السعيدة بالسلامة والعافية، يضع يدها على من ييغضه في القبيلة ويُعيّنه للحركة، والقعيدة عندنا جارية معلومة بالنوبة من عهد أسلافك الكرام... فما يتوجه لها إلا من أعيان القبيلة، ووقفت عليه النوبة...»¹.

1- خ. س، مح. ح رقم 73، رسالة أمين وشيخين من قبيلة مديونة إلى السلطان، بتاريخ 11 رجب 1302 / 26 أبريل 1885.

- وكتب أمناء وأشياخ العبادة (بطن من فرقة الصفاقية من قبيلة بني أحسن) إلى السلطان يشكون إليه تصرف قائدهم، قائلين:

«.. بعد ما أكل الطماع من الأغنياء وتركهم بمحلهم، وأتى بالمساكين الذي لم ينفعوا بشيء ونصفهم قائمين به...».

خ. س، مح. ح رقم 275، وثيقة بتاريخ 11 محرم 1311 / 25 يوليو 1893.

وكتب في نفس المعنى القائد عمرو الشتوكي، أحد قواد فرقة هشتوكة والشياطمة من قبيلة دكالة إلى السلطان حول تصرفات عامل مدينة أزمو، حيث قال:

«... صار يقبض على كل من لا أصل له ولا مال ومن هو أفاقي، ويترك من هو من أهل الخلل، ويقبض منهم الدراهم ويُسرّحهم...».

خ. س، ك 172، ص. 25، وثيقة بتاريخ 6 ذي القعدة 1307 / 24 يونيو 1890.

ولهذا ومن أجل رفع الحيف عن سكان البوادي، وخاصة البسطاء منهم، ووضع حدّ للانعكاسات السيئة للطريقة المتبعة في فرض الحراك على القبائل وباقي التوظيفات والفروض غير الشرعية الأخرى، وجّه السلطان المولى الحسن رسالة دورية إلى عدد من العمال والقواد، في مطلع السنة 1302، الموافق لأواخر سنة 1884، يشرح لهم فيها مضامين مسطرة «الترتيب» والتي ستؤخذ من الآن فصاعداً، مقياساً لتوزيع التوظيفات، والكلف، والفروض على جميع الشرائع الاجتماعية في البوادي المغربية، كيفما كان مركز وحيثيات أفرادها. وعُين لهذا الغرض أمناء وشيوخ جدد¹.

ومعلومٌ أن ظهور «الترتيب» قد ركّز على عدد من المبادئ والمعطيات في مجال الحماية غير الشرعية وباقي أوجه العطاء من طرف القبائل، بعد أن كانت مقادير الفروض والكلف المستحقة للمخزن محددة مسبقاً. فاتخذت الأرض مقياساً لتوزيع هذه الفروض والكلف، عوض روابط القرابة والدم، وأصبحت جميع فئات المجتمع القروي خاضعة لها، لا فرق بين هذا وذاك، كل واحد يعطي حسب ثروته وإمكاناته المادية، الشيء الذي ابتهج به الناس ولقي منهم تقبلاً وترحاباً واسعين.

وكان تطبيق «الترتيب» يقتضي طبعاً القيام ببعض العمليات الإحصائية، كضبط عدد السكان، وعدّ رؤوس الأنعام والدواب، والمغروسات، كما نتبين ذلك ممّا يأتي:

1- أوردت الباحثة نعيمة التوزاني هراج النسخة من هذه الرسالة الدورية الموجهة إلى شيوخ وأمناء قبيلة أولاد بوزيري من أولاد بورزق من الشاوية في مؤلفها الموسوم ب: الأمناء في المغرب في عهد السلطان مولاي الحسن، م. ك. أ. ر، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979، ص. 309 - 311.

«... ورد علينا الأمر الشريف بتوجيه كل شهر قائمة مما زاد وما نقص في عدد الأنفس والتمولات، وأمر سيدنا أن يكون عملنا على توجيهها كل ثلاثة أشهر مستقبلة بفور انصلاحها، رفقاً بنا بعد توجيه ما مضى...»¹.

ثم سرعان ما اتضحت الجوانب الإيجابية للمسطرة الجديدة في فرض الحراك على الخصوص، وأخذ العبء يخف نسبياً عن السكان، كما عبّر عن ذلك قائد قبيلة أولاد بوزرارة الدكالية، حيث كتب إلى السلطان يقول:

«... وعليه، فالمسؤول من مجادة مولانا الشريفة أن يأذن برده على الترتيب (تقوم العسكر)، كي لا يقع ضرر على القبيلة، ويكون من ذات القبيلة وصميمها، لا من دخلاتها وأخلاطها. ولينظر سيدي آيد الله مجده كيفية الضرر. فحيث قُوم على الترتيب، جعل أربعة لكل مائة، ولما قُوم على الديوان، جعل نحو العشرين على بعض المئين، وتعين إنهاء ذلك لشريف علم سيدنا آيده الله...»².

ومن النتائج الإيجابية «للترتيب» كذلك، عودة العديد من السكان إلى قبائلهم الأصلية، بعد أن سبق وأن رحلوا عنها، فراراً مما كان يثقل كاهلهم ويُجحف بهم من الواجبات، والكلف، والتوظيفات.

فها «عبيد سيدنا أعيان قبيلة أولاد بوزيري وفلاحتهم أمّهم الله»، يكتبون إلى السلطان، بعد أن ذكّروه:

1- خ. س، مح. ح رقم 72، رسالة أمناء وأشياخ قبيلة أولاد فرج إلى السلطان، بتاريخ 20 شعبان 1302 / 4 يونيو 1885.

2- خ. س، مح. ح رقم 93، رسالة القائد محمد بن المهدي البوزراري إلى السلطان، بتاريخ فاتح صفر 1303 / 9 نونبر 1885.

«... وعمر مولانا بنا بلادنا بوقوع الترتيب الجديد المبارك السعيد
والهرا ب منا ترجع شيئاً فشيئاً إلى الآن. ومنهم من زعمناه راجعاً، وقيدناه
في زمام الزائد وخيمته باقية في بلدة أخرى...»¹.

إلا أن هذا «الترتيب» لم يُعمر طويلاً لأسباب مختلفة، منها ما هو مرتبط
بطبيعة وخصائص التشكيلة الاجتماعية المغربية في القرن التاسع عشر من جهة،
ومنها ما هو ناتج عن تدخلات الأوربيين في شؤون البلاد وتجنيد عملائهم من
المحميين، والسماسرة، والمخالطين المغاربة والمربطين بهم تجارياً، لنسف وإفشال
كل الترتيبات الهادفة إلى تطوير أجهزة الدولة وتحسين مردوديتها من جهة أخرى،
ومنها ما هو راجع إلى الموقف السلبي للفئات الحاكمة والمحظوظة من الضريبة
الجديدة من جهة ثالثة. ومن ثمة العودة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في توزيع
الفروض والتوظيفات على السكان، وهذا ما تؤكد الفقرات الآتية:

«... والعرف والديوان عندنا هو أن إخوان المختاري يعطون الديوان على
حساب أربعة خيل أي أقسام، وإخوان العامل المحمدي في ديوانهم عود،
وعاملي الصفاقة ديوانهم عود، ونحن أولاد يحيى ديواننا عود، وكل ما يرد
علينا من التكاليف المخزنية نقسمه بيننا على نسبة الديوان والعتل،
وكذلك منونة قواد الأرحى...»².

¹- خ. س، مج. ح رقم 245، رسالة بتاريخ 14 رجب 1307 / 8 مارس 1890، أعرب فيها
ثلاثة شيوخ وأمين من قبيلة أولاد بوزيري من الشاوية عن ترحيبهم وكامل استعدادهم
لإنجاح مشروع استخلاص الضرائب الجديد.

²- خ. س، مج. م. ع. ع رقم 1 / 401، رسالة القائدين العربي بن الفقيه الحنشفي وإدريس بن
المكناسي الزهاتي إلى السلطان مولاي عبد العزيز، بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1312 / 24
دجنبر 1894.

وأما النقطة الثانية في فقرتنا هذه، فإننا خصصناها للحديث عن زاد وأعداد حراك القبائل. وهكذا وبمجرد الانتهاء من عملية تعيين الحراك، كان على القائد، والأمناء والشيوخ فرض مقدار المال الكافي لتجهيز هؤلاء الحراك بالدواب والخيام وغيرها من لوازم الحركة من جهة، وما هو ضروري لإعالتهم طيلة المدة الزمنية التي سوف تستغرقها الحملة العسكرية، في ركاب السلطان، أو غيره من القواد المخزنين والعسكريين من جهة أخرى.

على أنه قبل عهد السلطان المولى الحسن، لم تكن هناك مسطرة محددة وواضحة يتم بواسطتها تعيين من سيحرك، وطريقة استخراج مال الحركة، بل كل ما في الأمر أن السلطان، كان يكتفي بتعيين المبلغ المالي الإجمالي الواجب أدائه من قبل القائد المعني بالأمر، استناداً إلى عدد حُرّاك إخوانه، خيالة ورجالة، وما قدر لكل حارك من الصنفين المذكورين في مؤنته اليومية، كما تُفصح عن ذلك الفقرة الآتية والتي استقيناها من كتاب وجهه المولى عبد الرحمن بن هشام إلى أحد قواد قبائل دير مراکش، حيث قال:

«... فقد قامت كل قبيلة بالزاد للحراك الذين ألزمتها وقدره 8 مئاقيل

للفارس، وقد تاب خدامنا قبيلة جدميوة 250 فارساً، فنامرك أن تقبض ما

يجب لهم من مال وقدره بحسب ثمانية مئاقيل للفارس ألفا مئقال بالثنائية

ووجهها لحضرتنا العلية بالله...»¹.

وأشارت وثيقة مخزنية أخرى، ترجع إلى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، إلى راتب الحراك وقتئذ وهو 45 مئقالاً للواحد².

1- م. و. م. ر، مع مراکش، سجل رقم 21547 بتاريخ 28 شوال 1251/ 16 يراير 1836.

2- خ. س، و. ز رقم 12607، مع، وثيقة رقم 65، بتاريخ 21 ذي القعدة 1288/ فاتح يراير 1872.

ولكي نكون فكرة عن القدرة الشرائية للمبلغين الماليين الواردين أعلاه،
وكذا لما سيأتي من أرقام بعدهما حول زاد الحراك، نثبت عينة من الأثمنة في
الجدول الآتي:

الجدول رقم : 15

نماذج من أثمنة أنواع مختلفة من المواد، والأنعام والدواب...

النام، مواد، مختلفات	التمن	السنة	المصدر	ملاحظات
1 سرج	10 مثاقيل	1828/1244	خ. س، ك 5، ص 38	
كراء دار بمكناس	11 أوقية وربع شهرياً	1838 /1254	خ. س، ك 1560، ص 1	الكاري فقيه من هذه المدينة
1 خيرة	1 موزونة ورعب	1847 /1263	خ. س، ك 21، ص 16	هذا الخيز للصدقة بمدينة تطوان.
1 مد من التمشج	5 أواق	1854 /1270	خ. س، و. ز، مج 8 وثيقة رقم 286	بتاقيات
1 مد من الشعر	2,5 أواق	1854 /1270	" "	
1 «تليس»	12 أوقية بالتقريب	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 4	بفاس
1 شاة	35 أوقية	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 5	بفاس
1 مد من الشعر	8 أواق	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 6	بفاس
7 إبل	933 مثقالاً	1863 /1279	خ. س، ك 42	تراوح ثمنها ما بين 100 و 160 مثقالاً للواحد بالصويرة.
1 رطل شاي	100 أوقية	1864 /1280	خ. س، ق، ح، مج. س. م	
1 خيمة	740 أوقية	" "	" "	
1 رطل سمنا	40 أوقية	" "	" "	
1 قلة زيت	50 أوقية	1864 /1281	خ. س، ق، ح، مج. س. م، ملف رقم 2	بفاس وثساوي بالتقريب 32 لبتراً.
1 شاة	2 إبالات	1872 /1289	خ. س، ق، ح، مج. س. م، ملف رقم 7	الغرب

ملاحظات	المصدر	السنة	التمن	بهايم، مواد، مختلفات
هذا بالشاوية، بقبيلة مديونة، وفي الخروبة 60 مدأ.	خ. س، و. ز، مج 4، وثيقة رقم 65	1874 / 1291	2 ريالات وربع	1 خروبة من القمح
	" "	1874 / 1291	1 ريال	1 خروبة من الشعير
بفاس	خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 167	1877 / 1293	400 مثقالاً	1 بغل
بمدينة مراكش، وقد اقتنيت هذه المواد للقصر السلطاني.	خ. س، ق. ح. س. م. ملف رقم 17	1882 / 1299	8 أواق ونصف	1 رطل من لحم الغنم
	" "	1882 / 1299	5 أواق	1 رطل دقيقاً
	" "	1882 / 1299	14 أوقية	1 دجاجة
بأسفي	خ. س، ك 353، ص 67	1883 / 1300	1 ريال	1 مد قمحاً
	" "	1883 / 1300	نصف ريال	1 مد شعيراً
بفاس	خ. س، مج. ح رقم 140	1888 / 1305	70 أوقية	1 «شواري»
"	" "	1888 / 1305	70 أوقية	1 «قرش»
فاس	خ. س، مج. ح رقم 381	1892 / 1310	312 مثقالاً	1 بغل
	خ. س، مج. ح رقم 384	1893 / 1310	80 ريالاً	1 بغل
	" "	1893 / 1310	63 ريالاً	1 فرس
بالشاوية	خ. س، مج. ح رقم 378	1893 / 1310	40 ريالاً	1 فرس

وكان على القبيلة أن تُساهم في توفير زاد الحراك ولوازم الحركة من زرع، ودواب، وإدام، وعلف، و«قروش»، و«ظواهر»، وخيام... وكان السلطان هو الذي يُحدد مقدار المال الواجب استخراجَه من ممتلكات القبيلة، مُبيناً للقائد والأمناء والشيوخ أسلوب وطريقة تحصيله، حسب نوعية الحراك من جهة، وأهمية وحجم القبيلة المعنية من جهة أخرى، كما يتبين ذلك مما ورد في الوثيقة الآتية:

«... فعن إذن سيدنا ومولانا... توجّه شهيداه أمتهما الله إلى دار خديم سيدنا نصره الله... الأبر القائد السيد إبراهيم بن السيد محمد الدكالي العمراني... للحضور على فرض فريضة الحركة... فأحصى فيما ذكر على يد أمناء القبيلة... 3000 ريال... وفرضوا ذلك على ممتلكات قبيلتهم قدره 100.000 ريال... وجب في ذلك موزونة لكل مثقال ترتيب...»¹.

ومن الملاحظ، في هذا الصدد كذلك، اختلاف رواتب العمال والقواد والحراك فيما بينهم، من جهة إلى أخرى من البلاد، كما نتبين ذلك من الجدول الآتي:

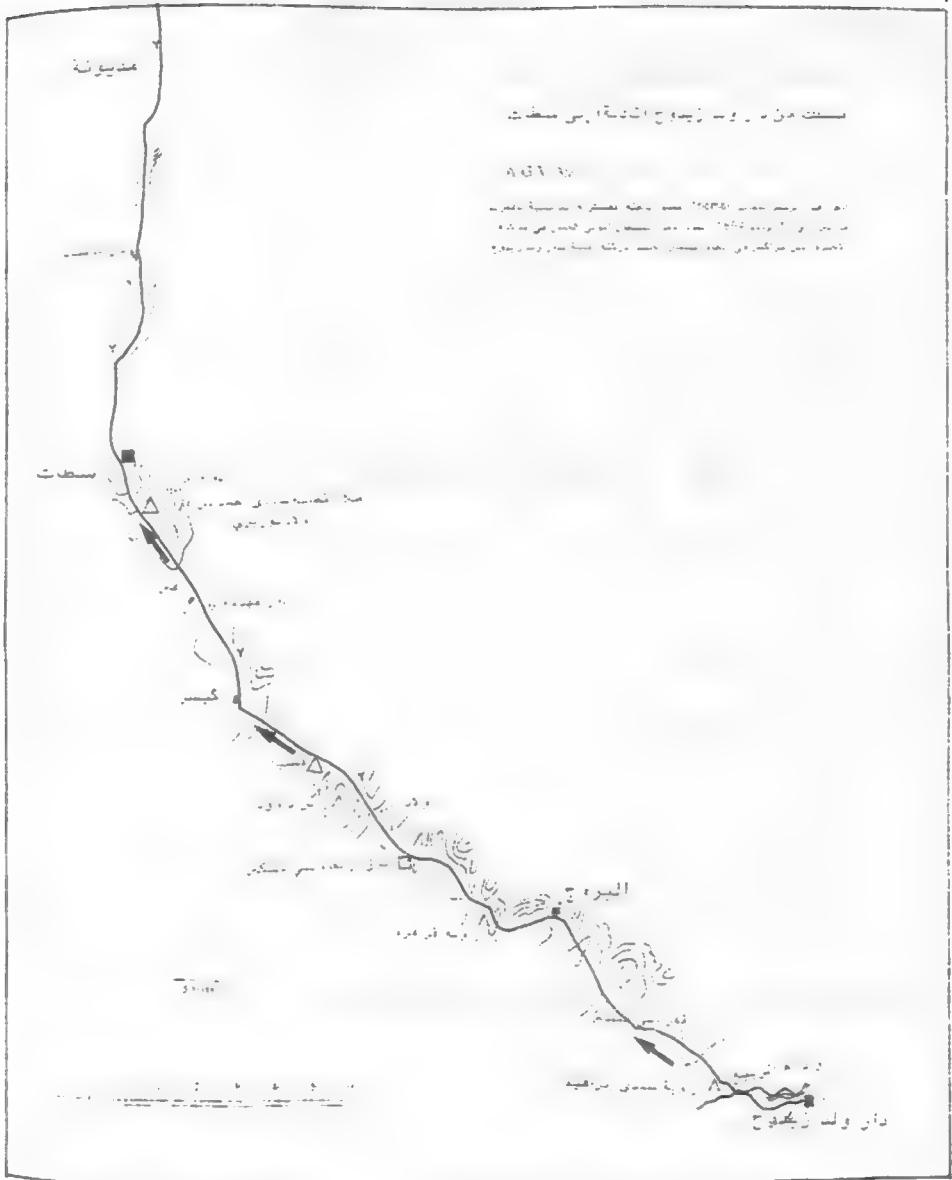
1- خ. س، مح. ح رقم 246، هذه الشهادة العدلية هي بتاريخ 7 شعبان 1307 / 29 مارس 1890. وأثبت «صائر الحركة السعيدة» في هامش هذه الوثيقة على النحو الآتي:	
- رواتب الحراك 96 بخيلهم.....	1800
- راتب العامل.....	1000
- جمال لكل واحد 60 ريال والراك 40.....	0400
- حمّارة للجمال لكل واحد 20 ريال.....	0060
- قروش وظواهر للجمال.....	0020
- كراء جملين وبغلتين لحمل أثقال أولاد الجراري.....	0140
- طراحيات لكل واحد 20 ريال.....	0120
	<hr/> 3440

الجدول رقم : 16

رواتب العمال والقواد والحراك المشاركين في الحملة المخزنية

ملاحظات	المصدر	السنة	راتبهم		عدد الحراك		راتبه	القائد	القبيلة أو الفرقة
			رماة	فرسان	رماة	فرسان			
	م.و.م.و.م. مع مراكش وثيقة رقم 21547	/1251 1836		8 مثاقيل لنواحد		250		محمد بن أحمد الزمريني	جديموة
اتوجه إلى منطقة سوس، في رفقة الخليفة مولاي الحسن.	خ.س، ك 404، ص 21	/1280 1863				400		محمد بن عمر البحري	عبدة
	خ.س، مع.ح، رقم 95	/1303 1886		25 ريال لنواحد				أحمد بن المكي الختاري	مختار (بني أحسن)
ما نابه في 1000 رام وسط عمال الريف.	خ.س، مع.ح، رقم 179	/1306 1889						أمران التوزاني	
	خ.س، مع.ح، ملف رقم 6	/1307 1890		50 ريالاً		96		إبراهيم بن محمد العمري	أولاد عمران (دكالة)
بمجموع ما صير عني تجهيز الحراك 8592 ريالاً	خ.س، مع.ح، 263	/1307 1890		50 ريالاً لنواحد		100	1000 ريال	محمد بن بوشعيب الخلفي	أولاد عمرو (دكالة)
	خ.س، مع.ح، رقم 246	/1307 1890		15 ريالاً لنواحد			200 ريالاً	ابن قدور التحيلي	التحيل (الحياينة)
بمجموع ما صير على تجهيز الحراك 10412 ريالاً.	خ.س، مع.ح، رقم 243			50 ريالاً		100	1500 ريالاً	محمد بن المهدي البوزراري	أولاد بوزرارة (دكالة)
	خ.س، ك 199، ص 1	/1309 1892				100		الحباسي لفياني	بني مالك سفيان
ومخصص الأيمن لفرقة للحركة رب قدره 60 ريالاً	خ.س، مع.ح، رقم 436	/1311 1894		15 ريالاً		30	200 ريالاً	حم بن الحسين اليازغي	بني يازغة

الخريطة رقم : 5



من جهة أخرى، كانت الأوامر تصدر، من حين لآخر، للقبائل من أجل الاستعداد للحركة، ولكن الراتب المعين هذه المرة سواء بالنسبة للقائد أو للحراك، لن يتعدى نصف، أو ربع، أو ثمن الراتب الذي يعطاهم عادة، وذلك راجع بلا شك إلى أن المنطقة المستهدفة قرية نسبياً من موطن القبيلة المعنية، أو إلى أن الحركة لن تدوم إلا بضعة أسابيع¹.

ونظراً «...» لكون هذه الحركة الميمونة بحول الله وقوته ليست بخارجة عن وطننا، وإنما هي خلال ديارنا وبين سواحل ساحتنا، فلا نحتاجون لكبير مشقة ولا لكثير مئونة، ولسنا بحول الله بقصد الطول وإنما هي مجرد مرور وقفول...»².

وأما زاد الشيوخ الذين كان يتم تعيينهم للمشاركة في الحركة، بجانب إخوانهم، فإنه كان ضعف زاد الفارس العادي، ويُعطاهم طبعاً من المال المفروض على القبيلة. فقد ورد في كتاب وجهه الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي إلى نائب الوزير محمد الصنهاجي، ما يلي:

1- خ. س، مع. ح رقم 161، رسالة السلطان إلى الباشا سعيد بن فرجي، بتاريخ 13 جمادى الثانية 1305/ 26 يراير 1888، حيث نقرأ ما يلي:

«... فنأمرك أن تفرض لراتبك، وراتب الحراك الفرسان ربع راتب الحركة الفارطة، وللرامي نصف الربع...».

أنظر كذلك:

- خ. س، مع. ح رقم 154، وثيقة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1305/ 5 يراير 1888.

- خ. س، مع. ح رقم 312، وثيقة بتاريخ 22 رمضان 1309/ 25 أبريل 1892.

2- خ. س، مع. ح رقم 149، رسالة قائد بطن زهانة من بني أحسن، إدريس بن المكناسي الزهاني، بتاريخ 5 جمادى I 1305/ 19 يناير 1888.

«... بأن يتوجه مع حراك كل قبيلة (من الزراهرة) شيخ منهم، ويفرض له ضعف زاد الحارك الواحد...»¹.

وكان يحدث كذلك أن يُؤمَّر القائد وإخوانه بالنهوض للحركة، دون التوصل بالراتب، كما جرت العادة بذلك. وهذا ما وقع فعلاً سنة 1305 / 1888 بالنسبة لقبيلة الصفاة والقبائل الأخرى من بني أحسن، وقبائل الغرب كلها تقريباً، حيث كان السلطان قد أرجأ عملية فرض راتب الحراك إلى نهاية الحركة التي كانت قد استهدفت قبائل بني مكّيلد والقبائل الأمازيغية الأخرى في الأطلس المتوسط كشقيرن، وأيت شحمان، وأيت يسري...، بقصد التأكد من الأعداد الحقيقية لهؤلاء الحراك، وتفرض لهم الرواتب، ثمّ يدل على أن السلطان كان على بينة مما كان يقع من تدليس واختلاس في مال القبيلة، كلما اقتضى الأمر استخراجها².

وكان يحدث، من حين لآخر كذلك، أن يستنفد الحراك وقوادهم ما كان بحوزتهم من مال، إمّا بسبب تمديد فترة الحركة أسابيع، عن المدة الزمنية المحددة لها مبدئياً، أو لأن القائد وأعوانه لم يصحبوا معهم القدر الكافي من المال لمواجهة مختلف صوائر ونفقات الحراك.

ونلمس هذا مما ورد في رسالة أمينين وشيخين من دوي منيع، إيالة الباشا ولد أبّ محمد الشرقي، إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

1- خ. س، مع. ح رقم 133، وثيقة بتاريخ 11 ذي الحجة 1304 / 31 غشت 1887.

2- خ. س، مع. ح رقم 154، رسالة أمناء وشيوخ الصفاة (من بني أحسن) إلى السلطان، بتاريخ 30 رمضان 1305 / 23 مايو 1888.

«... أمر مولانا دام عزه ورضاه بالحركة السعيدة، لما كانت مخيمة بالقصبة الحاجبية، وطال بنا الحال، ووصلنا الضرر...»¹.

وبما أنه نادراً ما كان يسمح للحراك بالانصراف إلى حال سبيلهم قبل انتهاء الحركة، وللخروج من الضائقة المالية، كان المخزن يُقرض القبائل مبالغ مالية معينة، ريثما تنتهي الحركة، ويعود الحراك إلى أوطانهم، فيردون المبالغ المستسلفة².

على أنه في حالة عقد العزم على تنظيم حركات إلى مناطق حساسة أو نائية، كما حدث ذلك سنتي 1882 و1886، حين توجه السلطان المولى الحسن شخصياً إلى ناحية سوس، أو إلى منطقة جبلية صعبة المنال والاقتحام، بسبب أوعارها وعدم انقياد أهلها، كالتى نظمت سنة 1888 إلى الأطلس المتوسط، فإن الأوامر كانت تصدر إلى القواد أو خلفائهم:

«... بتضعيف الحركة واستنهاضها وقدمه بنفسه (خليفة قبيلة بني زلطن الحاحية) بجميع خيل القبيلة، والمحررين، والزوايا...»³.

¹- خ. س، مع. ح رقم 153، رسالة أمينين وشيخين من فرقة ذوي منيع، من إيالة الباشا ولد أب محمد الشرقي إلى السلطان بتاريخ 26 شوال 1305 / 6 يوليو 1888.

²- خ. س، مع. ح رقم 265، رسالة أمناء وشيوخ الزيائدة أهل الغابة، وبني ورا إلى السلطان بتاريخ 20 شوال 1305 / 30 يونيو 1888.

خ. س، مع. ح رقم 420، رسالة قواد أعراب الرباط إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 19 رجب 1310 / 6 يراير 1893.

«... فنطلب من كمال فضل سيادتك أن يجيد علينا سيدنا بسلف الدراهم كما جاد سيدنا أيده الله على القبائل الحاركة معنا بالسلف، لأنه طال قدومنا بالحركة...».

³- س. ح، مع. ح رقم 101، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1303 / 25 يوليو 1886.

وتستعمل الوثائق المخزنية تعابير وصيغاً أخرى للدلالة على هذه الفكرة، وذلك بأن يؤمر القائد بالاستعداد للحركة «... على حدّ الصائم...»، أو بالقدوم إلى الحضرة «... بخيل الحلة، لا بخيل الحركة...»، الأمر الذي يعني، في الحالة الأولى أن على هذا القائد أن يجند جميع أبناء القبيلة الصحاح والبالغين ليشاركوا في الحركة المرتقبة، وفي الحالة الثانية، أن جميع ما تتوفر عليه من خيول، يجب أن يتوجه إلى الحركة¹.

لقد أدلينا، فيما سبق، بأرقام وإحصائيات حول عدد من القبائل. وأمّا الآن، فإننا سنحاول معالجة نفس الجانب، ولكن بشيء من التفصيل والاستقصاء، بالرغم مما يعتري وثائقنا من ثغرات، وبالخصوص فيما يتعلق بعدم تسلسلها في الزمان من جهة، واقتصار معطياتها ومضمونها على قبائل وجهات معينة دون سواها.

ولهذا، وبالإضافة إلى ما كان على كل قبيلة تقديمه من حراك إلى المخزن بكيفية منتظمة وحسب مسطرة وضوابط معينة، كلما توصلت بتعليمات وأوامر في هذا الشأن، نجد السلطان ينهج طريقة أخرى، من حين لآخر في مناسبات

1- يرجع إلى الوثائق الآتية، على سبيل المثال لا الحصر.

- خ. س، مح. ح رقم 131، رسالة القائد سعيد بن محمد الجرواني إلى السلطان، بتاريخ 25 رجب 1304 / 21 مارس 1887.

- خ. س، مح. س رقم 81، رسالة أحمد بن الحافظي، قائد فرقة ربيعة من عبدة إلى السلطان، بتاريخ متم شوال 1303 / متم يوليو 1886.

- خ. س، مح. ح رقم 183، رسالة السلطان إلى القائد محمد بن أرزيم الصنهاجي، حيث ورد فيها ما يلي: «... نأمرك أن تقدم على حضرتنا العالية بالله بحركة إخوانك على حدّ الصائم بعدتهم، وزيهم المعروف من الطبول والمزامير...».

خاصة واستثنائية، أمراً عدداً من القبائل بمدته بفرسان ورماة من أبنائها، يفوق عددهم بكثير ما اعتادت تسليمه إلى المخزن.

فهذا مثلاً قائد قبيلة مسفيوة، الحسن بن منصور المسفيوي والذي كان قد أمره المولى عبد الرحمن بن هشام بتهية 400 فارساً، يرافقون القائد محمد بن الشرقي الرحماني، إلى الوجهة التي عينت له، ملتصقاً التخفيف عنه بأن يكون عدد حراكه:

«... أنصافاً بين الخيل والرجل لعدم كمال العدة فارساً، وتعسير شراءهما...»¹.

وفي نفس التاريخ تقريباً، ولنفس الغاية، أمر قائد قبيلة زمران، الهاشمي بن قدور الزمراني، بإعداد 100 من الحراك الفرسان، و 100 من الرماة².

وأشارت مجموعة من الرسائل المخزنية إلى أعداد الحراك الذين فرضهم المولى الحسن على القبائل، بمناسبة الاستعداد لحركة سوس الثانية سنة 1303/ 1886.

وهكذا، نعلم مثلاً أن السلطان كان قد فرض 100 رامياً على كل خمس من أخماس قبائل دير مراکش والبالغ عددها 66 ونصف خمساً، مما أعطى ما مجموعه 6650 رام³.

¹- خ. س، مع. م. ع رقم 15/ 29/ ك 5، وثيقة بتاريخ 21 رجب 1270/ 19 أبريل 1854.

²- خ. س، مع. م. ع رقم 15/ 27/ ك 5، وثيقة بتاريخ 19 رجب 1270/ 17 أبريل 1854.

³- خ. س، مع. ح رقم 94، رسالة القائد محمد بن العباس المزميري، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1303/ 6 يراير 1886.

- خ. س، مع. ح رقم 97، رسالة القائد علي بن الحسن الجرجوري إلى السلطان، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1303/ 7 يراير 1886.

وأما قبيلة حاحة، فقد ألزمها المخزن بتسليم 1500 رام،
يكونون:

«... من وجوه أراجل القبيلة ورماتها، زيادة على ما تقدم منهم الآن
لسوس، وأن يكونوا من ذوي النجدة والشدة، وييدهم أجود عُدة، بقصد
مصاحبة ركاب مولانا السعيد لنواحي سوس...»¹.

وأما قبيلتا عبدة وحمير، فقد كان عليهما دفع 3000 من الرماة إلى
المخزن، للانضمام إلى حركة قبائل الحوز المتوجهة إلى منطقة سوس، في رفقة
نجل السلطان، وخليفته بمدينة مراكش الأمير المولى محمد².

وأما قبائل الغرب والمناطق الأخرى، فكانت تطالب كذلك بتقديم حصتها
من الحراك، إما فرساناً أو رماة، حسب ثروة القبيلة المعنية من الخيول طبعاً. وفي حالة

-
- = - خ. س، ك 298، ص. 35، وثيقة بتاريخ فاتح ذي القعدة 1284 / 24 يراير 1880.
- خ. س، ك 299، ص. 17، وثيقة بتاريخ ربيع الثاني 1297 / مارس - أبريل 1880.
حيث ورد ذكر كافة قبائل دير مراكش، وما كانت تحتوي عليه من أخماس كل واحدة منها
على النحو الآتي:
- حاحة (12 خمساً)، متوكة (5)، أنيفة (1)، دمسيرة (1)، إيداوزيكي (1)، مزوضة (02)،
سكساوة (1)، أدويران (1)، أفروكة (1)، تكانة مع أوريكة (2)، غيغاية (1،5)، سكتانة (1)،
كدمبوة (5)، وزكيتة (1،5)، مسفيوة (5)، دمنات (13)، أكلاوة (03)، أنيفة (9،5).
- 1- خ. س، مح. ح رقم 105، رسالة القائد علي بن عدي النكتاني إلى السلطان، بتاريخ 7
جمدى الأولى 1303 / 11 يراير 1886. وكذلك:
- خ. س، مح. ح رقم 97، رسالة أمناء إيالة القائد المحجوب بن أحمد الجلولي، بتاريخ فاتح
جمدى الأولى 1303 / 5 يراير 1886.
- 2- خ. س، مح. ح رقم 81، رسالة القائد أحمد الحافظي إلى السلطان، بتاريخ متم شوال 1303 /
أواخر يوليو 1886.

تعذر تطبيق مقتضيات «العادة»، أي الضابط الجاري به العمل على هذه القبيلة أو تلك، فإن السلطان يأمر بتحديد عدد هذا الصنف أو ذاك، أو منهما معاً، والذي كان يتعين موافاة المخزن به. وهذا ما نقرأه في وثيقة تضمنت ما فرضه المخزن من الحراك على عدد من القبائل، من بينها «قبائل الجبل»، والقصد منها هنا سلاس، والجاية، وبني زروال، ومرنيسة...، حيث ورد فيها ما يلي:

«... هؤلاء أمر سيدنا أعزه الله إن كانت لهم عادة، يُكتب لهم بها، وإن لم تكن لهم عادة، يؤمرون بالقدوم على حضرته العالية بالله بجميع رماقم، ولا يتأخر منهم إلا من لا فائدة له...»¹.

هذا ونقدم فيما يلي جدولاً مفصلاً أثبتنا فيه جملة من المعطيات، بهدف تقديم نظرة أكثر دقة وشمولية عن إسهام هذه القبائل في المجهود الحربي للمخزن، وكذا في تنفيذ أوامره وقضاء أغراضه، من خلال ما كانت تقدمه له من رجال، ودواب وأدوات ومال:

¹- خ. س، مع. ح رقم 175، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1305 / 9 يناير 1888.

الجدول رقم 17: إسهام مجموعة من القبائل في تجهيز الحركة

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك		السنة	المصدر	ملاحظات
		فرسان	رماة			
	عبد السلام بن قدور			1874 / 1291	خ. س، مع. ح س 1291	ما نابه، وسط عمال الحباينة. في 300 فارس.
هواره الوضا			40	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 25-24	
هواره الحجر			50	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 26	
مزيات			210	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 9	
أرغوية			33	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 20	
	الطاهر بن محمد الموسوي			1882 / 1299	خ. س، مع. ح س 1299	ما نابه، وسط عمال بني موسي، في 500 فارس.
مديونة	أحمد بن العربي	42		1886 / 1303	خ. س، مع. ح رقم 102	جاء في رسالة هذا العامل إلى السلطان أن دواوير مديونة 8.
أولاد زيان	أحمد بن العربي المديوني	56		1886 / 1303	خ. س، مع. ح رقم 102	وبالتالي فإنه كان يلزم كل دوار 5 حراك بالتقريب حسب المخزن، و 4 حسب العامل. انظر خ. س، مع. م. ع. رقم 9 / 404، وثيقة بتاريخ 5 صفر 1315 / 6 يوليو 1897 يطلب دفع 32 حاركا عن مديونة و 35 عن أولاد زيان: «... شفقة من مولانا ورحمة...».
	محمد بن أحمد الكروج				خ. س، مع. ح رقم 134	ما نابه في 500 فارس، وسط قواد بني ترناسن والمهاية وأنكاد.

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك		السنة	المصدر	ملاحظات
		فرسان	رماة			
	يوسف بن علي البورزوني			1887/1305	خ. س، مح. ح ص. 176	ما ناب في 200 فارس وسط عمال بني مطير
	المختار المطيري			1310	خ. س، مح. ح ص. 398	ما ناب في 75 فارساً وسط عمال بني مطير
	بوسلهام بن مصطفى السفياني	200		1888/1305	خ. س، مح. ح رقم 162	زاد القائد 237 حاركاً آخر إلى هذا العدد المذكور، لأن السلطان كان قد أمره «... بأن كل من له فرس موجود منهم يكون تحت ركاب سيدنا السعيد، ومن هو قادر باشرائه فكنلك...».
أيت إسحاق	حم بن الجيلاني			1888/1305 1893/1310	خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 69 خ. س، مح. ح رقم 418	ما ناب في 200 حارك، وسط عمال كروان. لم تطلب قبيلة كروان بإجمعها، في هذه الرسالة، إلا بإعطاء 50 فارساً للانضمام إلى الحركة المتوجهة وقتل إلى أنجرة.
	محمد بن قدور أبرودي البويصري			1889/1306	خ. س، مح. ح رقم 198	ما ناب في 1300 رامياً، وسط قواد الريف.
هواره الوطا	سعيد بن فرجي	442		1892/1309	خ. س، مح. ح رقم 314	
أولاد نصير	محمد بن العربي النصيري			1892/1310	خ. س، مح. ح ص. 406	ما ناب في 125 فارساً، وسط قواد أعراب سايس.

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك		السنة	المصدر	ملاحظات
		فرسان	رماة			
أولاد نصير	محمد بن العربي النصيري			1893 / 1310	خ. س، ك 160، ص. 85	ورد في هذه الوثيقة أن هذا القائد وحده كان عليه أن يُسلم 25 حاركاً، بينما كان على القائدين المنيعي والديجسي تجهيز 16 بالنسبة للأول، و 25 بالنسبة للثاني، أي أن ما كان عليهم نقله جميعاً 66 حاركاً.
	عمر بن محمد والطالب اليوسي			1892 / 1310 1892 / 1310	خ. س، مع. ح رقم 416	ما نابه في 75 فارساً، وسط أيت يوسي.
					خ. س، ق. ح، مع. ح، ملف 10	ما نابه في 200 فارس، وسط أيت يوسي.
أيت إسحاق	حم بن الجيلاني	14		1892 / 1310	خ. س، و. ر، مع 15 وثيقة رقم 119	يمثل هذا العدد نصاب هذه الفرقة من الرماة، وسط قواد كروان.
زناكة ويسلسات و 15 فرقة أخرى، من بينها هسكورة ومغران	المدني الكلاوي	555	3680	1893 / 1310	خ. س، ك 160، ص. 116	للمشاركة في حركة تافيلاّت.
بني سادن	علي السادي وقائد آعر		36	1893 / 1310	خ. س، مع. ح رقم 378	الانضمام إلى الحركة المتوجهة إلى الريف مع مولاي عثمان.
بني يازغة	حم بن الحسين اليازغي		30	1894 / 1311	خ. س، مع. ح رقم 436	نفس الشيء.

إن ما أثبتناه من أرقام ومعطيات في الجدول الأخير على الخصوص،
ليدل دلالة قاطعة على أن عدد الحراك الذي كان المخزن يفرضه على القبائل،
كان يختلف حسب الظروف والمناسبات، أي حسب أهمية وطبيعة الحملة
العسكرية التي كانت تحشد من أجلها عناصر القبائل.

وتفيد مجموعة من هذه الوثائق كذلك، ترجع إلى السنوات الأولى من عهد
السلطان المولى عبد العزيز على الخصوص، سياسة المخزن الجديدة تجاه القبائل، كانت
الغاية منها، على ما يبدو، ضبط مقادير ومواعيد ما كان يتعين على بعض القبائل
تقديمه إلى المخزن، على امتداد السنة من مواد، وكذلك كل ما يتعلق بالفروض
والواجبات، والكلف والتوظيفات، والهدايا والذعائر والسخرات... ونقتطف من
إحدى هذه الكتابات المخزنية الفقرة التالية، حول ما كان واجباً على قبيلة حاحة
إعطائه إلى المخزن من حراك، حيث ورد فيها ما يلي:

«... وأما الحركة، فإن كانت للغرب أو للحوز، فعددها محصور في
ستمائة راجل، وإن كانت لسوس، فمن الألفين راجل إلى خمس عشرة مائة
راجل، بحسب صلاح الوقت. وأما راتب الحركة، فهو محصور في ستين
ريالاً للفارس وثلاثين ريالاً للراجل من غير فرق، سواء كانت الحركة
للغرب أو للحوز. وإذا عرض ما يقتضي طوال الحركة، فيسلف للعمال
من ربيعة الصائر إلى أن يردوه عند أوبتهم.

وأما زاد العمال، فألف ريال مفردة لكل عامل فيمن إلى نظره من
القبائل...»¹.

¹- خ. س، ك 199، ص. 66، ظهور السلطان المولى عبد العزيز بتعيين إبراهيم زنيير أميناً على
قبيلة إداوجلول بتاريخ 4 جمادى الأولى 1314 / 11 أكتوبر 1896.

وقبل أن نختم حديثنا هذا عن حراك القبائل، لا بأس أن نشير إلى الدور الهام الذي أمكنهم الاضطلاع به في بعض المناسبات، إلى جانب التنظيمات العسكرية الأخرى، ولاسيما حين كان يتهدد البلاد خطر أجنبي، كما حدث ذلك فعلاً أثناء الاعتداء الإسباني على المغرب سنة 1860، حيث استماتت واستبسلت عناصر بعض قبائل النائية، في الدفاع عن حوزة الوطن ضد هجمات المعتدين الشرسة¹.

بيد أن المخزون لم يكن دوماً راضياً تمام الرضى، ولا مطمئناً كل الاطمئنان إلى استخدام البعض من هؤلاء، وتكليفهم بمهام بعيداً عن مواطنهم، بسبب عدم انضباطهم، ونجدتهم ونصحهم، وسوء تصرفهم، وجنوحهم إلى الهروب، متى تراءى لهم فشل أو وهن في صفوف الجيوش السلطانية. ولنستدل على ما نقول بما ورد في رسالة الخليفة سيدي محمد إلى والده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام حيث كتب يقول:

«... على أن حركة الأعراب، خصوصاً الحوزية لا تجدي نفعاً مع عماها وكبرائها، فضلاً عنها إذا كانت مع من لا يخشى منه، بل ربما تسببت في هزيمة شنيعة. وقد رأينا ذلك منهم لما توجهوا معنا للغرب، وربطنا على زمر الشلح، وفعلوا مع مولاي عبد المالك بن مولانا عبد السلام حين ذهابهم معه لنواحي تازا بعض ذلك. ولهذا، اكتفينا بالمغافرة، وعأيت يمور، وعبيد سيدي البخاري، وخيل أهل الصويرة، لأنهم معروفون بالصبر والنجدة...»².

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 88 وما بعدها.

- A. G. V, 3h6, **Le Maroc. Conquête Militaire**, déc. 1901 - mars 1902. Col. Bruneau, p. 22.

2- خ. س، مع. م. ع رقم 6 / 25 / ك 4، الرسالة بتاريخ 29 محرم 1254 / 10 أبريل 1839.

وأخيراً، لاحظ المغاربة، كما لاحظ الأجانب نوعاً من التدهور الذي أصاب الحركة وشؤونها، وبالخصوص غداة اختفاء الوزير الصدر أحمد بن موسى سنة 1900، وانفراد السلطان الشاب المولى عبد العزيز بالحكم¹.

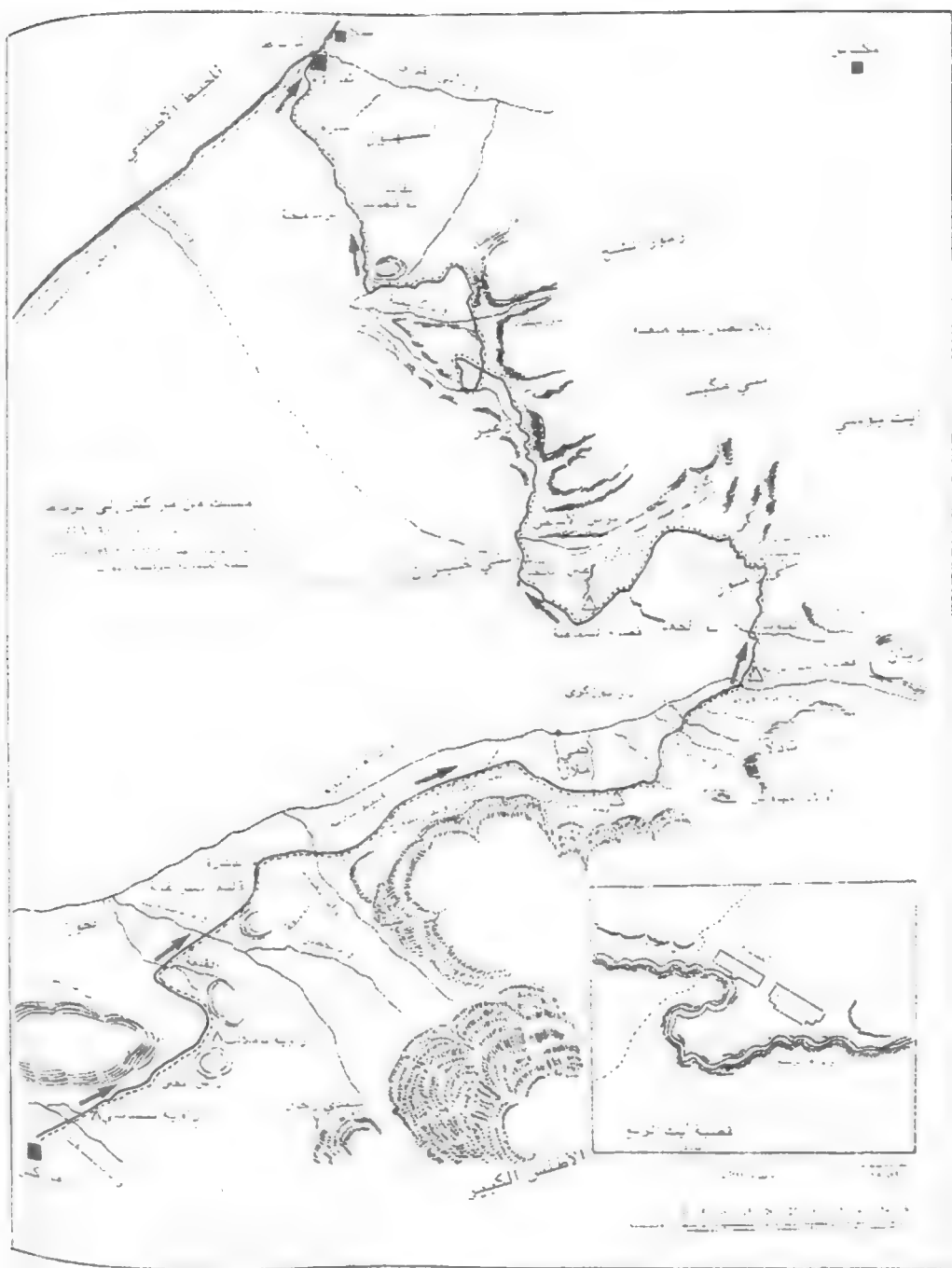
فقد أشار إلى هذا الجانب صاحب كتاب "التنبيه المعرب..."، في سياق حديثه عن سفر السلطان من مراكش إلى فاس، عبر مدينة رباط الفتح، في شهر شعبان من سنة 1319، الموافق نونبر - دجنبر 1901، مُتَحاشياً المرور والاقتراب من بعض المسالك والمناطق، كعادلة وزعير مثلاً، تاركاً القبائل وشأنها، حيث قال:

«... ثم إن الحملة توجهت على الطريق التي قلنا، وعلى فضاة والمنصورة... ولم تتكلم مع أحد من قبائل الطريق في شيء من الأمور...»².

¹- Michaux-Bellaire- George Salmon, Les tribus arabes ..., op. cit., vol. 4, 1905, T. 1, pp. 142-143.

²- بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقدم محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص. 69 - 70.

الخريطة رقم : 6



1 - 4 - جيش «النظام»، ومسألة التجنيد والتعيين.

تعرضنا، في الفقرة السابقة، إلى بعض الجوانب من موضوع «حراك القبائل»، وقلنا إن لجوء المخزن إلى خدماتهم يعود، على الأقل، إلى أواخر العقد الرابع من القرن الثامن عشر. وأشرنا كذلك إلى أن أغلبية هؤلاء كانت تتكون من الخيالة، أي أن مفهوم وتصور المسؤولين العسكريين بالمغرب، وفي مقدمتهم السلطان طبعاً، للعملية الحربية برُمَّتْها، لم يَتَغَيَّرَ قط عما كانا عليه أيام العرب ومن شابههم من الأمم والشعوب، بمعنى أن طريقة المغاربة الحربية ظلت تعتمد على تكتيك الكر والفر، وبالتالي ترجيح كفة سلاح الفروسية على باقي التنظيمات العسكرية الأخرى. يقول ابن خلدون، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وصفة الحروب الواقعة بين الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين: نوع بالزحف صفوفاً، ونوع بالكر والفر. أمّا الذي بالزحف فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم. وأمّا الذي بالكر والفر فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب...»¹.

ومع تقدم القرن التاسع عشر واحتكاك عناصر الجيش المغربي بِمُحَارِبِي الجيوش الأوروبية الحديثة، وخصوصاً بعد وقعة إيسلي من جهة، ووقائع حرب تطوان من جهة ثانية، تبين للجميع أهمية ودور سِلَاحِي المدفعية والمشاة في حسم أطوار ووقائع الحرب الحديثة. ولهذا اتجهت عناية المخزن، أول الأمر، إلى تأسيس نواة جيش نظامي، يكون معظم عناصره من الرماة، في عهد كل من السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد².

¹ - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت. 1406 م)، «المقدمة في...»، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967، ص. 480.

² - الكردودي، محمد بن عبد القادر الكلاي (ت. 1268 / 1851)، كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، المطبعة الحجرية، فاس، د. ت، ص. 6 وما بعدها.

وهذا ما سنحاول معالجته في مبحثنا هذا، ونكون بذلك قد أعطينا نظرة عن مجموع قوات المغرب الحربية في القرن التاسع عشر، من خلال النقاط الآتية:

- ظروف تأسيس جيش النظام، وتطوره وموارد الإنفاق عليه.
- التجنيد، والتعيين.
- الأعداد، والأطر وظاهرة الفرار.

لقد كان لوقعة إيسلي أبلغ الأثر في نفوس المغاربة قاطبة. فما كادت المعركة تنتهي، حتى تبين للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور. ومما لا شك فيه كذلك، أن الخليفة السلطاني سيدي محمد بن عبد الرحمان الحاضر وقتئذ في ميدان القتال، قد لمس عن قرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي، وأمكنه أن يشاهد ويتابع من موقعه، ما كانت تحدثه من رعب وهلع ودمار قنابل العدو، في صفوف المحاربين المغاربة، وهم يتساقطون كأوراق الشجر الميتة، تحت وابل الأسلحة النارية الفتاكة.

ثم ما كادت كذلك الساعات الأولى من بداية المواجهة تنقضي، حتى أخذت الجموع تنفض من حوله، هاربة من موت محقق. على أن ما ألحنا إليه، لا يعني بتاتاً أن المقاتلين المغاربة كان قد استولى عليهم الخوف، ولم يصمدوا أمام زحف القوات الفرنسية، بل إنهم أبانوا عن شجاعة وإقدام كبيرين في خوض المعارك ومهاجمة العدو، وإنما قصدنا الإشارة إلى ما كان يعتري القوات المغربية - مخزنية كانت أو حراك القبائل ورماتها، أو متطوعة - من نقائص وعيوب وخلل، في التنظيم، والتدبير، وطريقة القتال أثناء المعركة، وهذا يعني أنه لا قدرة لجيش على شاكلة الجيش المغربي وقتئذ، على منازلة جيش أوربي، كان يخضع تنظيمه، وتكوين

رجاله، وتسليحهم، وتدريب شؤونهم المعنوية والمادية، إلى أساليب وفنون الحرب الحديثة، وهو الأمر الذي كان يفتقده المغرب، ويجهله قادته ومسيروه.

هذا هو السياق الذي اندرجت فيه فكرة تأسيس نواة عسكرية جديدة، إلى جانب التنظيمات التقليدية، والتي دُعيت بجيش "النظام" أو عسكر "النظام". والمصطلح مقتبس من لفظه «التنظيمات» التي استعملت من قبل الأتراك العثمانيين للدلالة على مجموعة من الترتيبات والتدابير المتخذة في تركيا أولاً، ثم في مصر فيما بعد، في مطلع القرن التاسع عشر، لإصلاح بعض مرافق الدولة والمجتمع، وبالأخص قطاعي الجيش والإدارة. وكان طبعياً أن يتوجه المخزن إلى المسؤولين في هذين البلدين الإسلاميين، ويطلب منهم المساعدة على إنجاح هذه الخطوة، بسبب استمرارية ومثانة الصلات الدينية والثقافية بينهما وبين المغرب، إذ من المستحيل في هذه الظروف، الاعتماد على عون الفرنسيين، والاستفادة من خبرتهم وتجربتهم في الميدان العسكري¹.

1- حول هذه النقطة ومسألة جيش "النظام" بصفة عامة، يرجع إلى:

- ابن عزوز، رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف، مخ. خ. ع، د 1623.
- اللجائي، الغالي محمد العمراني (ت. 1289 / 1871 - 1872)، مقيع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام، مخ. خ. س، رقم 1030.
- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي (ت. 1292 / 1876)، رسالة في تنظيم الجيش، مخ. خ. ع، رقم 2733.
- الفلاق، محمد بن محمد السفياي (ت. 1312 / 1894، تاج الملك المتكر ومواده من خراج وعسكر، مخ. خ. س رقم 11388.
- المشرفي، العربي بن عبد القادر بن علي، «الحسام المشرفي...»، م. س. أكنسوس، مخ. م. و. م. ك 2276.
- المشرفي، محمد بن محمد بن المصطفى، الحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية، مخ. م. و. م. م. د 1463.

ويذكر التاجر مصطفى الدكالي الرباطي الشهير في رسالته إلى الوزير محمد بن إدريس العماروي أن خير عزم السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على تأسيس نواة عسكرية جديدة، قد تسرّب إلى الخارج، وبالأخص إلى المحافل والعواصم الأوربية، حيث كتب يقول:

«... فقد صحّ هنا عند النصري بأن مولانا جعل جيشاً من عسكر النظام، وعنده الآن بزمامه ما يزيد على الألفين منه، ولا زال في الزيادة...».

واغتنم التاجر المغربي الفرصة ليتقدم إلى المخزن بمجموعة من الاقتراحات العملية والتنظيمية لضمان نجاح هذا المشروع، نجملها في النقاط الآتية:

(1) «... أن يكون أمر الصغير عند أمر الكبير، وأن يعلم كل واحد مرتبته ولا يتعدها أبداً...»، أي إقرار تراتبية عسكرية ليتسنى تنفيذ الأوامر، وتكريس قواعد الانضباط في صفوفه.

(2) توفير كسوتين من الملف بالنسبة لفصل الشتاء، وآخرين من الكتان تستعملان في الصيف.

= - برادة، ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، د. د. ع، كلية الآداب، الرباط، 1984، ص. 138.

- A.E.P, CP, vol. 18, Janvier-Juin 1874, p. 40 et suivantes.

- A.E.P, **Mémoires et Documents**, vol. 30, Maroc, 1860, p. 144 et suivantes.

- A.E.P, **Mémoires et Documents**, N° sur le Maroc par Auguste Beaumier, vol. 10, 1882-1884, p. 293.

- A.G.V, 3h21, Quedenfeldt, op. cit., p. 10.

- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 224.

- Rollman (Wilfrid John), The « New Order » ..., op. cit.

- Simou (Bahija), **Les Réformes Militaires au Maroc, 1844-1912**, Publ. Fac. Lettres, Rabat, Casa, 1995.

(3) السكن والغذاء.

(4) مدة التكوين والتدريب في أمور الحرب ست ساعات في اليوم.

(5) تجنيد العُراب فقط والكهول الأصحاء.

(6) يعطى للعسكري في كل يوم وجهان فقط، ولكبيرهم درهم،

وللأكبر منه أوقيتان، وللذي أكبر منه أربعة دراهم.

(7) وعن كيفية تمويل حاجيات ومتطلبات هذا الجيش، يرى

الدكالي بأن الأمر سهل المنال، وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على

السلع والبضائع المستوردة، ولكن في نفس الوقت تخفض هذه الرسوم

على الموسوقات.

(8) الشروع في تشييد عدد من القناطر على بعض الأودية، وبيع

الكنطردات وحقوق تحصيل المكوس والجبايات المفروضة على أسواق

المدن والبوادي.

(9) وأخيراً «... والعسكر المسمى بالنظام لا تستقيم خدمته إلا في غير بلده.

فإن عسكر فاس يتوجه لمراكش، وعسكرها يأتي إلى فاس مثلاً...»¹.

ونعلم مما ورد في رسالة الأمين محمد الرزيني التطواني وهي بتاريخ 10

ربيع الثاني 1264، الموافق لـ 16 مارس 1848، لا شك بصفته قنصلاً للمغرب

بجبل طارق، إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، وصول مبعوث هذا الأخير إلى

¹ - م. و. م. ر، سجل رقم 18338، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1261 / 9 أبريل 1845.
كتب الدكالي خطابه هذا بينما كان في طريقه إلى مدينة لوندرة. ومما يثير الانتباه فيما كتبه
إلى ابن إدريس، علمه واطلاعه على تفاصيل دقيقة حول الجباية في: «... تونس، وطرابلس،
وقسطنطينة العظمى، ومصر...».

مصر، قائد جيش "النظام" بمدن الشمال، عبد السلام أقلعي، واستقباله من طرف الباشا محمد علي الذي سلمه خمسة وثلاثين كتاباً في فنون الحرب الحديثة، هدية منه إلى سلطان المغرب¹. سنة بعد هذا التاريخ تقريباً، وبينما كان في طريقه إلى حج بيت الله الحرام، أتيحت للمؤرخ والأديب العربي المشرفي فرصة الاجتماع بحاكم مصر المذكور، حيث سجل وقائع هذا الحدث في العبارات الآتية:

«... وقد اجتمعت بعزیزها وأفانیدها محمد علي سنة خمس وستين ومائتين وألف بقصور شبرا، خارج مصر، ومعی ثلاثة من قراء المغاربة... بعد ذاك (أي تناول الغداء على مائدة مستضيفه)، أمر بحضوري، وسألني عن سلطان المغرب، وكان يومئذ مولانا عبد الرحمن بن هشام. فقال لي كم عنده من قبقاب في البحر؟ فقلت له لا زورق له في البحر، فضلاً عن السفينة، فضلاً عن القبايق (هكذا). فقال لي وكم عنده من نظام، يريد العسكر، فقلت له تركت عنده مائة وخمسين. فقال لي مائة ألف وخمسين ألفاً أو مائة وخمسين رجلاً؟ فقلت له مائة وخمسين رجلاً. فقال لي هاذي سبع سنين أو خمس سنين، منذ سمعنا يكتب النظام. فقلت له يبلغ في كتب النظام ألفين ويهرون، فقال لي يهرون من ظلم رؤسائهم، ومن الجوع، والعري...»².

يمكن أن نبدي بعدد من الملاحظات حول ما جاء في رواية المشرفي للقاءه بالباشا محمد علي على النحو الآتي:

- في وقت لقاء الرجلين، كان خير إنشاء جيش "النظام" بالمغرب قد ذاع وانتشر في بلاد الكنانة وذلك منذ خمس سنوات على الأقل، مما يعني أن محمد علي يولي اهتماماً كبيراً بالتجربة المغربية في الميدان العسكري، أي أن

1- ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 154 - 155.

2- المشرفي، العربي بن عبد القادر، ذخيرة الأواخر والأوائل فيما يتضمن من أخبار الدول، مخ. م. و. م. م، ك 2659، ج 2، ص. 27 - 28.

مشاعر وأواصر التضامن والتآزر كانت حاضرة في الصلات والروابط بين مصر والمغرب على الخصوص.

- ما أمكن للسلطان جمعه حتى الآن من عناصر الجيش شيء قليل جداً ولا اعتبار له.

- وأما قطاع الملاحة البحرية، فلا شيء يُذكر في شأنه، حيث لا وجود لأدنى قطعة حرية أو تجارية.

على أنه إذا كانت المصادر المغربية قد تحدثت بشيء من التفصيل عن مساعي السلطان المولى عبد الرحمن والرامية إلى الاسترشاد بتجربة بعض الأقطار الإسلامية في ميدان الحرب وفنونها، فإنها تضرب صَفْحاً تاماً عن اتصالات المخزن ببعض المفاوضات الأوربية بطنجة والهادفة إلى نفس الغاية.

ومن حسن الحظ أن أرشيف وزارة الخارجية بباريز يمدنا ببعض المعطيات والمعلومات حول هذا الجانب. وهكذا، وتبعاً للاتصالات والمباحثات التي جرت بين القنصل الفرنسي العام بالمغرب، إدم دي شاسطو (Edme de Chateau) والوزير محمد بن إدريس العمراوي، ثم السلطان المولى عبد الرحمن نفسه الذي استقبله بمدينة مراكش، أواخر شهر دجنبر من سنة 1846، رفع الدبلوماسي الفرنسي مذكرة إلى السلطان، يشرح فيها وجهة نظره حول مسألة تحديث الجيش المغربي، مركزاً على الفوائد والمزايا التي سوف يجنيها المغرب، إن هو سار على نهج الأتراك والمصريين في هذا المجال. ومما كتبه دي شاستو، في هذا الصدد:

«... لقد مر إخوانكم في المشرق، منذ ثلاث سنوات خلت، بنفس المرحلة التي يجتازها المغرب حالياً. إلا أنهم اهتموا إلى الاستجداء بأوروبا،

فتوجهوا إلى حكومتها. وهكذا وجدوا في سخاء وصداقة فرنسا ضالهم، حيث قدمت لهم كل العون والمساعدة...
ففرنسا هي التي أخذت بيد سلطان إسطنبول، وإمبراطور الفرس، وباشا مصر، وباي تونس، لإعادة تنظيم جيوشهم وتحديثها، كما ساعدتهم على إصلاح إدارتهم الداخلية...»¹.

ومما يستحق التنبيه هنا، أن مُختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذت في المرحلة الأولى من تأسيس عسكر "النظام"، قد اقتصرَت على مدن الشمال فقط، تطوان، وطنجة والعرائش. ذلك أن المراسلات المخزنية حول هذا الموضوع كانت توجّه، أو تصدر، إما عن السلطان المولى عبد الرحمن، أو عن باشا تطوان عبد القادر بن محمد أشعاش، أو باشا العرائش وطنجة بوسلهم بن علي أزطوط².
والواقع أن اعتماد السلطان على هذه الحواضر الثلاث، بهدف إنجاح مشروعه في قطاع الجيش، تبرره، ولا شك، مجموعة من الاعتبارات والعوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية نجملها على النحو الآتي:

— مكانة مدينة تطوان البارزة خلال هذه الفترة، حيث كانت لا تزال تغلو وتلتهب نشاطاً وحيوية في مجال التجارة، والصناعة، والمبادلات الداخلية والخارجية.

¹- A.E.P., vol. 18, Janvier-Juin 1847, p. 93.
Miège (J. L), op. cit., T. 2, p. 203 et suiv.

²- ورد في رسالة للسلطان إلى أشعاش ما يلي:
«... وَتَشُدُّوا عَضْدَهُ (عبد السلام أقلعي) في ذلك، لأنكم تعرفون ما تفعلون في ذلك (هو وأزطوط)، بخلاف غيركم، فليس فيه من يُعتمد عليه في ذلك...».
واضح من كلام السلطان هذا، أن كلا الرجلين، أشعاش وأزطوط، كانا يحظيان معاً بثقته، ويطبقان أوامره بعناية ودراية كبيرتين، الأمر الذي أوجب التنويه بهما، والاعتماد عليهما وحدهما في شأن العسكر الجديد. أنظر:
خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 14/12/ك 5، بتاريخ 13 قعدة 1264/ 11 أكتوبر 1848.

أفراد فرقة عسكرية في ميدان الاستعراض



فمهارات وخبرات أبنائها في هذه القطاعات كانت تؤهلهم وتجعلهم ممن كان المخزن يعول عليهم في إنجاز مشاريعه، وقضاء أغراضه.

- طنجة والعرائش هما الأخريان كانتا من المدن والمراسي النشطة وقتئذ، فضلاً عن كون أولاهما عاصمة المغرب الدبلوماسية، وبالتالي مقر استقرار وتواجد الأوربيين الذين قد يضطر المخزن، من حين لآخر، استشارتهم واللجوء إلى خبرتهم. أضف إلى هذا أن جُل العناصر الأولى التي تكون منها جيش النظام، تمّ اختيارهم من هذه المناطق، وبالخصوص من «أهل الريف» والذين كان السلطان يقدر كثيراً صبرهم وجديتهم وعملهم في الخدمة العسكرية.

- يمكن أن نضيف كذلك أن قضايا الساعة، وما كان على المخزن مواجهته من مشاكل ومتاعب، بسبب التدخل الأوربي في شؤون البلاد على الخصوص، كانت ترغم المخزن على الاهتمام بمناطق الشمال أكثر من اهتمامه بمناطق الجنوب.

على أن المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان، وفي سياق حديثه عن السلطان المولى عبد الرحمن ومنجزاته، لاحظ ما يلي:

«... وفيها (أي سنة 1261 / 1845) اخترع العسكر على الهيئة المنظمة، وضمه إلى جيوشه، وكلف بتنظيمه على نسق التنظيم التركي عامليه أشعاش وأزطوط. ولكن لم يتم بذلك أمر، لأنفة الناس مما لم يألفوه. وما انتظم في ذلك السلك غير من لا يؤبه من أخلاط الرعاع، فارتكبوا ما هو من شأنهم من كل شنيع، فاغتاط المترجم بذلك وأمر بتركه وإبطال العمل به...»¹.

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 77.

نفس الملاحظة نجدها في ص. 239 من نفس الجزء، حيث كتب يقول: «... وكان الذي أسندت إليه قيادته (جيش النظام) وتدريبه أبو الحسن علي التونسي، ثم بدا له وأبطل عمله، واقتصر على مطلق الجند كسلفه...».

بغض الطرف عن اللفظ المستعمل هنا لتعيين أفراد فئة «العامة» من جهة،
وتحميلهم فشل التجربة من جهة أخرى، فإننا لا نظن أنها لم تعمر طويلاً كما يفهم
من كلامه، أيام السلطان المولى عبد الرحمن، وأن هذا الأخير قد ضرب عن التنظيم
العسكري الجديد صفحاً، ورماه في زاوية الإهمال، بل العكس هو الذي حدث،
حيث ظل العاهل المذكور يهتم ويرعى شؤونه، رغم أن حيوية وآمال الأيام الأولى
قد انطفأت شعلتها، بسبب تراكم المشاكل والعقبات.

ويؤيد ما ذهبنا إليه العديد من الوثائق حول هذه النقطة، بحيث ورد في
واحدة منها ما يلي:

«... وبعد، فقد أذنا لحامله خديعنا الحاج عبد السلام القلعي أن يجمع عسكر
النظام من أهل الثغور الثلاثة التطواني، والطنجي، والعرائشي وقبائلها، ويعد
الناس بالإحسان. وأذنا له أن يجعل خلائفه بثغري طنجة والعرائش، ويكون
يتردد بين الثغور الثلاثة في خلال جمعه بهم. ويدخل في عسكر النظام أهل
القصر وغيرهم من القبائل الريفية وغيرها، عدا المخازنية أهل العرائش
والسلام، في 18 جمدي الثانية 1264 / 22 مايو 1848»¹.

على أن هذا لا يعني أن مساعي السلطان ومحاولاته قد أتت أكلها، وتهاقت
الناس جماعات وفرداً على الانضمام إلى التنظيم العسكري الجديد، وانضبطوا فيه

¹ - م. و. م. ر. مح. طنجة، رسالة السلطان المولى عبد الرحمن إلى القائد عبد السلام القلعي،
رقم 21627.

وأشار السلطان، في رسالة إلى نفس القائد بتاريخ منتصف رجب 1264 / منتصف يونيو
1848، إلى أنه قد أمر عبد القادر أشعاش بإعداد اللوازم والأدوات الضرورية لتجهيز 500
نفرًا كُلف أقلعي المذكور بتجنيدهم. أنظر:

- داود، محمد، م. س، ج 3، ص. 309 - 310.

- خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 14 / 11 ك 5، بتاريخ 17 شعبان 1264 / 19 يوليو 1848.

وثبتوا بعض الوقت في الخدمة، بل العكس هو الذي حدث، في كثير من الحالات. فقد كتب السلطان إلى بوسلهام بن علي أزطوط، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وبعد، فقد بلغنا أن عسكر النظام الذي بثغر طنجة انتشر نظمه، وتفرق في القبائل والبلاد، حتى وصل منه لتطوان ثمانية، أمرنا خدينا الحاج عبد القادر أشعاش بردهم إليك في أكبالهم...»¹.

ووجه المولى عبد الرحمن رسالة مماثلة إلى عامل تطوان، عبد القادر أشعاش، ولكن تسعة شهور تقريباً بعد تاريخ السابقة، حيث كتب يقول:

«... وبعد، فقد بلغنا أن عسكر تطوان إلى الآن لم يتم، ولم تظهر فيه زيادة، وإنما يُصير عليه صائر كثير، أكثر من درهم للواحد في اليوم، ولم ندر هل فيه الرجال القادرون على الخدمة، أو اللراي الذين لا يقدرّون عليها...»².

بيد أن أحوال هذا التنظيم لم تتحسن قط، وظل هدف انتظام وانضباط عناصره أمراً بعيد المنال، وأمراً عسيراً، لأسباب اجتماعية، وثقافية وتنظيمية، بالرغم من محاولات ومجهودات خلف وابن المولى عبد الرحمن، السلطان سيدي محمد، وما كان يحذوه من رغبة أكيدة، وعزم قوي، في اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات، والتي كان يرمي من خلالها تحديث بعض قطاعات الدولة، كالإدارة، والمالية، والجيش، وتأسيس وحدات صناعية فلاحية وعسكرية. ثم في عهد هذا السلطان، تم تعيين وزير خاص بالشؤون العسكرية، في شخص عبد الله بن أحمد، أخى الحاجب موسى بن أحمد.

1- خ. س، مع. م. ع، وثيقة رقم 21/ 20 ك 4، بتاريخ 24 محرم 1265 / 20 دجنبر 1848.

2- خ. س، مع. م. ع، وثيقة رقم 14/ 29 ك 4، بتاريخ 14 شوال 1265 / 2 سبتمبر 1849.

قال صاحب "الحلل البهية..."، متحدثاً عن مأساة تطوان، ما يلي:
«... فإذا بالمقادير لم تُساعدته. وقد جمع منه ما تيسر جمعه. ولم يتم ما أراده
لخيانة دائرته وخبت نيته، واعتنائهم بجلب النفع لأنفسهم خاصة،
وإهمالهم أمور الدين والنصيحة له...»¹.

وحاول المولى الحسن تدارك الموقف، في بداية عهده، بعد أن «وجد القوة
العسكرية الحمديدية غير كافية، إذ كانت مجموعة من طوابير مختلطة...»²، فألزم
المدن والقبائل بإعطاء عدد معلوم من أبنائها للخدمة في العسكر النظامي. وبما أن
الرجل كان عارفاً وخبيراً بنقائص وعيوب المقاتلين المغاربة، نظاميين كانوا أم
حراكاً، وبمستواهم الحقيقي في ميادين القتال، فقد قرر عن مضض الاستعانة
بضباط فرنسيين وإنجليزيين على الخصوص، وعقد اتفاقات مع حكوماتهم، لتولي
تدريب وتلقين بعض الفرق من جيشه، مبادئ ومناهج الحرب العصرية.

إلا أن هذه المحاولات لم تفلح قط، ولم تمكن المغرب من التوفر على
تنظيم عسكري متطور وحديث.

من البديهي أنه كان يتعين على المخزن توفير المال الضروري للإنفاق على
جيش النظام ورجاله. فإلى هذا التاريخ، كانت قبائل الكيش، وتنظيم عبيد
البخاري، ومجموعة من الحاميات والإدالات هنا وهناك، في المدن والقبائل، هي
الوحيدة التي كان يصرف عليها المخزن بانتظام، في حين كانت القبائل تتحمل
مصاريف تجهيز وتموين مجنديها، إما عند انتدابهم للخدمة في العسكر، أو عند
تعيينهم للمشاركة في الحركات والحملات العسكرية المخزنية.

1- المشرقي، محمد بن المصطفى، الحلل البهية...، م. س، ص. 226.

2- ابن زيدان، عبد الرحمن، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 2، ص. 500.

إن أعداد عناصر جيش النظام لم تكن مرتفعة في بداية الأمر، وظلت كذلك حتى نهاية عهد السلطان المولى عبد الرحمن. وبما أن موارد الدولة المالية وبالخصوص مداخيل الضرائب الفلاحية والرسوم الجمركية، كان المخزن وقتئذ وحده يتحكم فيها، ويصرفها كيفما شاء، فإن ما كان ينفق على جيش "النظام"، لم يكن يمثل عبئاً ثقيلاً على بيت المال في تلك الفترة، أي ما بين سنتي 1845 و 1859.

ثم إننا نرى أن سياسة الاحتكارات التي كان يسنها المولى عبد الرحمن، بين الفينة والأخرى، في مجال الاتجار مع الخارج، كانت تهدف أساساً إلى ضمان موارد مالية كافية لمواجهة متطلبات التسيير العادي لأجهزة البلاد، وفي مقدمتها الجيش.

بيد أن هذا الواقع أخذ في التغيير تدريجياً، بعد عقد معاهدة السلم والصداقة، والاتفاقية التجارية البحرية بين المغرب وبريطانيا العظمى سنة 1856، والتي دشنتا مرحلة جديدة من أوجه وأساليب التعامل بين الطرفين. وتؤكد هذا الاتجاه على الخصوص على إثر أحداث تطوان المؤلمة، واضطرار المخزن إلى دفع الحصة الأولى من الغرامة المالية المُحَجَّفة إلى إسبانيا، تعويضاً للمعتدي على خسائره المادية والبشرية، وجبراً لحاطره، إن أريد منه الجلاء عن المدينة الجريحة والأسيرة التي احتلتها جحافل جيوشه الغازية، مما أدى إلى احتلال وضعية البلاد المالية، والتي اضطرت إلى الاستسلاف من البنوك الإنجليزية. بعد أن أُفرغت خزائن الدولة من جميع ما كان بها من فضة وذهب. فكان طبيعياً أن تنعكس هذه الأحداث على وضعية ومصير جيش "النظام"، وإرغام السلطان على التفكير في إيجاد مصدر جديد لتمويل مشاريعه في قطاع الجيش، بعد أن تبين، مرة أخرى، المستوى السيء لقتال عناصره، وعدم انضباطهم الكامل، بل عدم قدرتهم على مواجهة جيش حديث، حتى ولو كان على يد قوة من الدرجة الثانية.

ولهذا، اضطر السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى فرض المكس على البضائع والسلع، في أسواق المدن والخواضر، ولكن بعد أن استفتى ثلة من علماء فاس:

«... عن حكم اتخاذ النظام، لما كان الطاغية أصبنيول استولى على تطوان وأخذها، وقهر الناس، بعدما دام الحرب نحو الخمسة أشهر، وأعيى الناس النظام الذي كان مع الطاغية، وكان المسلمون إنما يقاتلون بكيفية الحرب القديمة، وذلك في رمضان عام 1276...»¹.

والسلطان سيدي محمد، كما هو معلوم، من أكثر الناس خبرة ومعرفة بالجيش وشؤونه، وأحسنهم إطلاعاً على واقعه وأحواله، وقدراته القتالية، سيما وأنه عاش تجربتين قاسيتين في حياته، وهما وقعة إيسلي وحرب تطوان.

ولهذا، نجده، بعد اعتلائه عرش البلاد سنة 1276 / 1859، يولي عناية خاصة، واهتماماً متواصلاً بقطاع الجيش بصفة عامة، وبعسكر "النظام" على الخصوص، في إطار سياسته العامة، الهادفة إلى تحديث وتطوير عدد من أجهزة الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة الجيش. فمنذ الشهور الأولى لتوليته الحكم بالبلاد، اهتم بأمر جيش النظام. وهذا ما نستشفه مما تضمنته رسالة شخص يُدعى الحاج حسان، ولعله من التجار المغاربة المقيمين في بلاد الكنانة، يُطلع فيها

¹ - ورد هذا في فتوى محمد المهدي بن الطالب بن سودة (ت. 1294 / 1877)، أنظر: المنوي، محمد، م. س، ج 1، ص. 335.

- الناصري، م. س، ص. 101 - 102، حيث أورد المؤلف نص الرسالة التي وجهها السلطان سيدي محمد إلى أمناء مرسى الدار البيضاء يشرح لهم فيها بواعث وملابسات فرض المكس على المبيعات في الأسواق الحضرية، وهي بتاريخ 22 رجب 1277 / 3 يراير 1861.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 156.

الأمين الشهير محمد بن المدني بنيس على ما أمكنه إنجازُه من الأغراض والمآرب التي سبق لبنيس أن كلفه بقضائها، تنفيذاً لأوامر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

(1) فيما يتعلق بمسألة البحث عن الكتب والمصنفات حول «قانون تعلم العسكر» والتي قرر السلطان اقتنائها، لم يتمكن الحاج حسان المذكور، بالرغم مما بذل من جهود، وقام به من اتصالات، من الحصول إلاّ على كتاب واحد «... فيه تعليم الحرب فقط...».

(2) وأما رغبة السلطان في جلب «رجلين عارفين بأُمور العسكر، يكون أترك من كبراء العسكر متاع الباشا (الخديوي سعيد)...»، فإنّ مؤهلات كل واحد منهما العسكرية وشروطهما كانت على النحو الآتي:

الأول:

- رتبته: يوزباشه.
- لا يُتقن سوى تعليم العسكر.
- كان راتبه الشهري 50 ريالاً بينك، بالإضافة إلى مؤونته وكسوته.

وأما الثاني:

- له معرفة واسعة بأُمور الحرب، وبناء التحصينات والأبراج، ويتحدث بالتركية، والإنجليزية، والفرنسية.
- طالب براتب قدره 150 ريالاً بينك في الشهر، من غير الكسوة والمؤونة¹.

1- م. و. م. ر، وثيقة بتاريخ 15 صفر 1277 / 2 سبتمبر 1860.

ولا بأس أن نستشهد هنا بما ورد في مجموعة من الوثائق، ترجع إلى عهد هذا السلطان في شأن فرقة من هذا العسكر الجديد بمدينة فاس، بقيادة الأغا الطيب الغرناطي.

وبما أن المعلومات التي تضمنتها هذه الوثائق، تتعلق بنتائج عمليات الاستعراض (التسرد، أو التسريط في الوثائق المخزنية)، وعد رجال الفرقة المذكورة، في تواريخ مختلفة، على يد أمينين عُيِّنا لهذه الغاية، وهما علي بوهلال، ومحمد الطاهر بن الطيب برادة، فإننا ارتأينا اختيار نتيجة ثلاثة استعراضات، وإدراجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم : 18

نتيجة ثلاثة استعراضات لفرقة عسكرية ورواتب أفرادها

تسلسل الاستعراضات	تاريخ إجرائها	عدد الأنفار	عدد الأطر	الراتب اليومي لمجموع العسكر (بالأوقية)	الزيادة اليومية في راتب الاطر (بالأوقية)	راتب الأغا اليومي (بالأوقية)	ملاحظات
الاستعراض الأول	6 شوال 1280 / 15 مارس 1864	391	50	782	18,50	7	
الاستعراض الثاني	8 رجب 1281 / 7 دجنر 1864	448	50	892	18,50	7	
الاستعراض الثالث	29 ذي الحجة 1281 / 25 مايو 1865	480	50	960	18,50	7	

يستدعي مضمون هذا الجدول الملاحظات الآتية:

1) خلال حوالي عشرة شهور، تضاعف عدد المجندين بحوالي 23 %.

2) استعمال مصطلحات عسكرية تركية في تسمية رتب رؤساء هذه الفرقة، باستثناء رتبة قائد المائة، الأمر الذي يدل ويؤكد استمرار أخذ المخزن بالنموذج العسكري التركي الذي اعتمد عليه، عند الشروع في تأسيس جيش "النظام".

3) تفيد المعلومات الواردة في الوثائق التي استقينها منها مضمون الجدول أعلاه، أن الطاقم القيادي لفرقة عسكرية من حجم طابور الأغا الطيب الغرناطي، كان يتكون من خمسة قواد المائة، ومن عشرة ملازمية (جمع ملازم، وهي رتبة في الجيش التركي، أدنى من درجة قائد المائة، وأعلى من درجة مقدم)، ومن عشرين شاوشاً (أي مقدماً)، ومن خمسة باش شاوش، ومن خمسة أمناء البلوك (كان من مهامهم الإشراف على جوانب مادية وتقنية في الفريق، كالعناية بلباس الجند، وبالسلاح والذخيرة...)، ومن خمسة قواد للطنبرجية، مما يعطي خمسين قائداً في المجموع، دون احتساب القائد الأغا.

4) نستخلص كذلك أن راتب العسكري اليومي هو أوقيتان، وراتب الأغا خمس أواق، وخليفته ثلاث أواق، بينما لم تشر هذه الوثائق إلا إلى الزيادة، وقدرها ثماني عشرة أوقية ونصف، والتي كان يقسمها باقي أطر الفرقة العسكرية.

5) يوفر المخزن للأغا وحده فرساً لركوبه مع علفه اليومي الذي كان يتطلب ثماني موزونات¹.

لقد سبق وأن أشرنا، في الفقرات السابقة، إلى الطريقة التي كان ينهجها المخزن، في تحديد عدد مجندي القبائل، وقلنا إنها كانت تعتمد إما على عدد

1- خ. س، ق. ح رقم 433 = 2.

الدواوير، لا فرق بين هذا وذاك، وإما على متمولات القبيلة، أي على قيمة ثروتها الحيوانية، وسعة أراضي حراثتها، وأهمية مغروساتها.

وبالنسبة للمدن، فلم يكن المخزن يفرض عليها العسكر بانتظام. ولكن، حين كانت تدعوه الحاجة إلى ذلك، فإنه كان يكتفي بتحديد العدد الإجمالي المفروض على المدينة، تاركاً مسألة تقسيطه على السكان إلى عاملها، كما نلمس ذلك من كلام الناصري، في سياق حديثه عن الترتيبات المتخذة من قبل السلطان المولى الحسن، في بداية عهده، حيث قال:

«... ألزم أهل فاس بخمسائة، وألزم أهل العدوتين بستمائة، وألزم غيرهما من الثغور بمائتين مائتين، ولم يتخذ من مراکش ولا أعمالها شيئاً، فصعب على الناس ذلك، وجمعوا منه ما قدروا عليه...»¹.

على أن السلطان هو الذي كان يُعين عدد أفراد بعض الحُرَف، كان يستخدمهم في العسكر، ويستعين بمهاراتهم في إنجاز بعض الأعمال، وصنع أو إصلاح وصيانة بعض أدوات ولوازم الحرب، كأسرة المدافع مثلاً، أو نُصَب معسكر السلطان... وحنطة هؤلاء هي التي كانت تتولى تجهيزهم، وتقديم راتبهم، كما نتبين هذا مما ورد في وثيقة ترجع إلى سنة 1292/ 1875، حيث فرض السلطان على «أهل زاوية فاس المصونة...» أربعة معلمين بنجارين².

¹- الناصري، م. س، ج 9، ص. 142.

²- خ. س، مع. ح سنة 1292، وثيقة بتاريخ 11 صفر 1291/ 9 أبريل 1875. انظر كذلك رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا مكناس، القائد إدريس بن محمد خنيشيش، حيث نعلم بأن السلطان قد قرّر بأن «يجري نجارة مكناس مجرى نجارة أهل فاس في العسكر، بأن يقوموا واحداً منهم بما يحتاج إليه...».

خ. س، مع. ح رقم 117، وثيقة بتاريخ 14 شعبان 1292/ 15 سبتمبر 1875.

وكان البعض من أهل البادية على الخصوص، ينخرطون في الخدمة العسكرية، إما رغبة منهم في الحصول على الإعفاء من القيام بالفروض والكلف المخزنية وسط إخوانهم، أو لتفادي المشاركة في الحركة، وإما للتنصل من أداء حق من الحقوق لأصحابه، على إثر اقتراف جريمة قتل، أو اغتصاب، أو ارتكاب عملية نهب وسطو على ممتلكات الغير، وما إلى ذلك من قبيح الأفعال وشنيعها، والتي كانت تقتضي العقاب والزجر.

فعن هذا الجانب، تحدث قائد قبيلة ربيعة العبدية الشافعي بين الحافظي قائلاً:

«... فينهي في كريم علمك الشريف أن بعض أشياخ الإيالة تبينهم وأصحابهم بالطرة (عدددهم سبعة) في هذه الأيام عن قريب، فروا من البلاد بدمتهم مستغرة بالكلايف والوظائف، والزكاة والأعشار، ودخلوا به للمخزن...»¹.

-
- 1- خ. س، مع. ح رقم 162، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1305 / 6 أبريل 1888. انظر كذلك:
- خ. س، مع. ح رقم 256، رسالة الشافعي المذكور إلى السلطان، بتاريخ 15 ربيع II 1307 / 9 دجنبر 1889، في نفس الموضوع، ولكن هذه المرة ارتفع عدد الشيوخ الهارين للانضمام إلى العسكر إلى 14 شخصاً.
 - خ. س، مع. ح رقم 111، رسالة أحمد بن علي الكريني الحميدي، قائد أولاد أحمد، من فرقة أولاد يحيى من بني أحسن، إلى السلطان بتاريخ 17 ذي الحجة 1303 / 17 سبتمبر 1886.
 - خ. س، مع. س. م. ع رقم 41، رسالة القائد عبد السلام بن العربي الميموري إلى السلطان، بتاريخ فاتح ربيع II 1290 / 29 مايو 1873.
- حيث نقرأ فيها ما يلي:

«... وبعد، فليكون في كريم علم سيدنا بأن وحد من اخواني من الفساد الذين كانوا مشغولين بالفساد في القبيلة من السرقة، والقطعة في الجران وغير ذلك، وارتدت نضبهم بكلام سيدنا العزيز على فعلهم الذميم. ففروا للعسكر...».

على أن جميع الراغبين في الخدمة العسكرية، لم يكونوا كلهم من صنف هؤلاء الناس، ولم يرتكبوا قط ذنباً ولا جريمة، ولكن العديد منهم ولا شك، هم مَن أُثِّقَ كَاهِلُهُم بالكلف والفروض المستمرة، فلا يكادون ينتهون من القيام بواحدة منها، ويتنفسون الصعداء هنيئة، حتى يبادر القائد إلى المطالبة بأخرى، قد تكون أشد وطأة من سابقتها على كاهلهم وأنفسهم المستسلمة إلى اليأس في غالب الأحيان¹.

فقد كتب أحد قواد أعراب سايس، في هذا الصدد، ما يلي:

«... فينهي إلى علم مولانا أن القبيلة قد ترتب عليها جميع الكلائف من دفع الأعرار، والتبن، وخدمة الدوم، وتقويم الواجب عليها في الحركة الموجهة لواد ملوية، ومثونة الحملة النازلة، ومثونة العشرة من الخيل النازلين قبلها... لا شيء بيدهم (إخوانه)، ولقد لحقت الجميع المضرة. فإن أناساً توجهوا لدخول العسكر السعيد، وأناساً إخوانهم وقع فيهم الفرار، فرجع واجبهم في الكلائف على إخوانهم...»².

وسواء تعلق الأمر بأبناء الحواضر، أو بأبناء البوادي، فإن ذوي اليسر والثراء، والنفوذ والنسب، كانوا يتمكنون من التملص من الخدمة العسكرية، وذلك باستئجار أفراد من الفئات البسيطة في المجتمع للنيابة عن أبنائهم وأقاربهم

¹- خ. س، مع. ح رقم 245، رسالة القائد أحمد بن مبارك الزلطى إلى السلطان، بتاريخ 7 ذي الحجة 1304 / 7 غشت 1887.

حيث كتب يقول: «... إن قضية إيالتنا بأنها صارت مضايعة الضعفاء لأجل أن الأغنياء يفرون إلى ثغر الصويرة، ويسمون أنهم دخلوا في العسكر السعيد... ويأتوا إلينا بتحريرهم وتحرير أبنائهم، وإخوانهم وأقاربهم، وأن الرجل يكون له إحدى عشر كائنة، كلهم يحجروهن...».

²- خ. س، مع. ح رقم 154، رسالة القائد محمد بن الطيب الدخيسي إلى السلطان، بتاريخ 4 جمادى I 1304 / 18 محرم 1888.

في قضاء فترة الخدمة العسكرية، أو بإرشاء القواد وأعوانهم، بهدف الإعفاء التام منها، أو بالاحتماء والاستغلال بشخصية من رجالات المخزن.

هذا علاوة على استعفاء فئات عريضة من المجتمع من هذه الخدمة، كالأشراف، وأرباب الزوايا، والتجار، وجميع من كان يجوزهم ظهير سلطاني، يستثيهم من القيام وأداء ما كان مفروضاً على عموم الناس، كما يتضح لنا ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فقد أطلعت على ظهير مولانا المنصور بالله بيد الحاج قاسم الصفار بتحرير أولاده من العسكر. ثم إنك قبضت ولده، ووجهته في السلسلة إلى نصف الطريق، ورددته، وما كان ينبغي لك ذلك...»¹.

من جهة أخرى، تحدثنا المصادر المغربية بشيء من التفصيل عن الطرق والأساليب المستعملة من قبل المخزن لتجنيد أبناء القبائل والمدن. على أنه، في غالب الأحيان، كان القواد والعمال يتلقون الأوامر بتجنيد عدد من إخوانهم وتجهيزهم. وبما أن أغلبية المغاربة وقتئذ، وبالخصوص في المدن، كانوا ينفرون من الخدمة في الجيش، وقليلاً ما كانوا ينخرطون فيها عن طوعية وطيب خاطر، فإن العمال وأعوانهم كانوا لا يترددون في تجنيد كل من عثروا عليه في مدينتهم، سواء كان من أهل المدينة، أو غريباً عنها، الأمر الذي كان يتسبب في حدوث حالات عائلية وشخصية شاذة ومثيرة، وتعالى شكاوى أهل المجندين كرهاً. ومن شأن الجدول أسفله، بما تضمنه من معلومات ومعطيات، أن يعطينا فكرة عن ذلك:

¹- خ. س، مع. ح رقم 167، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا مكناس، القائد إدريس بن محمد خنيشيش، بتاريخ 17 ذي القعدة 1293 / 14 دجنبر 1876.

الجدول رقم : 19

شكاوى أهالي المجندين كرها

الشاكى	الحالة	المكان	المصدر	التاريخ	ملاحظات
المرأة شامة شقورة	تجنيد ولدها محمد القاسي أمر بربط الشريف رغم أنه	تطوان	رسالة الوزير العربي بن المختار الجامعي إلى باشا تطوان عبد القادر بن محمد أشعلش، م.و.م.ر، مع 1.	4 شعبان 1265 / 25 يونيو 1849	عبر الوزير عن رأيه في هذه القضية قائلاً: «... فإن من أدخل كرهاً، لا تحصل منه فائدة...» ¹ .
أحمد بن الحسن الختاوي، ومحمد بن الزبير التداوي (والاثنان معاً في الخدمة العسكرية)	تجنيد أحوبهما القائمين بشوروغما	مكناس	رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الباشا بدريس بن محمد خيشيش البخاري، مع. ح، م 1292.	3 ربيع II 1292 / 9 مايو 1875	ورد في رسالة وجهها السلطان إلى القائد العربي بن التمار العبيدي ما يلي: «... والضابط في العسكر هو أن يُحرر العسكري، ومن يخلفه في عمله من أب، أو أخ، أو قريب، فالعمل على ذلك والسلام...».
رقية بنت محمد بن الحضر	تجنيد ولدها بن الحضر قوة	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	20 جمادى II 1292 / 24 يوليو 1875	هذه السيدة وولدها كانا مارين من سلا فقط.

1- عبر عن فكرة قرية من هذه، قائد قبيلة أولاد فرج الدكالية، في رسالة وجهها إلى السلطان، حيث قال: «... وأنه إذا لم يقبض راتباً لنفسه (أي العسكر)، لم يتوجه بالقرعة وبخاطره، إلا إن كان في الحديد، وخدمة الحديد لا تصلح...».

خ. س، مع. ح رقم 399، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1310.
إلا أن وجهة النظر هذه، لم يعد العمل جارياً بها، سبع عشرة سنة بعد هذا التاريخ، في صفوف بعض رجالات المخزن البارزين، حيث نقرأ في رسالة القائد مبارك بوخبزة إلى الحاجب أحمد بن مبارك، ما يلي:

«... وبعد، فقد كتبنا لجلالة مولانا أيده الله وعرفناه، دامت سعادته بتوقفنا غاية التوقف على السلاسل لنوجه فيهم العسكر الذي يُحاز من القبائل الجبلية كون العمال ياتوننا به في الأحبال، ويوصون بحفظه حتى يصل للأعتاب الشريفة متموماً...».

خ. س، مع. م. ع. ح رقم 408 / 5، وثيقة بتاريخ 25 ذي الحجة 1327 / 7 يناير 1910.

الشاكى	الحالة	المكان	المصدر	التاريخ	ملاحظات
فاطمة الحصينية	تجنيد ولدها بوعزة بن الفحيري	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	24 شعبان 1292 / 25 سبتمبر 1875	هذا الشخص متأهل وله أولاد وهو الذي يعول أمه.
فاطمة بنت أحمد الصفاعية	تجنيد ولدها	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	28 جمادى I 1293 / 21 يونيو 1876	اضطرت هذه السيدة إلى إعطاء 34 ريالاً إلى قائد العسكر بسلا، الأغا معين في مقابل تسريح ولدها. إلا أنه ما كادت تطأ قدماه مدينة الرباط، حتى ألقى عليه القبض مرة ثانية ونفس الغاية. السلطان يعلق قائلاً: «... فإمّا أمرنا أهل سلا بإعطاء العسكر منهم لا من القبائل وعليه، فوجهه بدله ليسرح...».
عمارة حسن الدوبلاي المكنزاي المشاوري	تجنيد ولده الحسين والمكلف بالسهر على شؤونه	فاس	رسالة السلطان إلى الباشا سعيد بن فرجي خ.س، مع. ح، ك 1294	14 شعبان 1294 / 24 غشت 1877	مباشرة بعد إلقاء القبض عليه، وجهه الباشا للخلعة بإدالة تازة.
الجيلاني بن علي الدمناتي	إلقاء القبض على شخص من إيتله، يدعى الحسين أيت حميدة	مراكش	رسالته إلى السلطان، خ. س، مع. ح رقم 468	7 شوال 1311 / 13 أبريل 1894	سجنه باشا قصبة المنشية محمد وبدة السوسي، وأودعه سجن مصباح، هلف تجنيه.

وتتحدث المصادر كذلك عن بعض الحالات المعبرة عن تدمير وتضايق ناس البادية مما كان يلحقهم من حيف وضرر، ويتعرضون إليه من ظلم وجور، على يد ولاية أمرهم، إلى درجة أن بعضهم قد صار الانخراط عندهم في سلك العسكرية أهون من البقاء في جحيم حكم الولاة.

يقول السلطان سيدي محمد مخاطباً ولده وخليفته المولى الحسن، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وصلنا كتابك مخبراً بأن إخوان خديمتنا ابن الفكاك المعروفي أكثروا الفرار منه والدخول في العسكر... وأن جماعة معتبرة منهم من أولاد سيدي حجاج وردت ويدها ظهير مولانا المقدس، وظهيران لجانبنا العالي بالله، رغبة في الدخول للخدمة في العسكر فساعدقم...»¹.

وكان المخزن يأمر، من حين لآخر، بتنظيم حملات إشهارية في جهات مختلفة من البلاد، بهدف استقطاب أبناء القبائل، وحملهم على الدخول في جيش "النظام". فهذا القائد محمد بن الفقيه البخاري، عامل مدينة تازة وناحيتها، يُخبر السلطان بأنه امتثل لما أمر به:

«... في شأن النداء في أسواق القبائل كغياثة، والتسول، والبرانيس، ومكناسة، وهوارة، ودبدو إلى غير ذلك ممن هو قريب من هذه النواحي، وقرئ الأمر الشريف يوم الجمعة بالأعظم من تازا (يقصد المسجد طبعاً)...»².

¹ - م. و. م. ر، مح 1، وثيقة بتاريخ 22 محرم 1283 / 6 يونيو 1866. وتفيد رسالة أخرى، من السلطان إلى الخليفة، أن شيوخ إيالة القائد المذكور، قد تسابقوا بدورهم للدخول في العسكر.

² - م. و. م. ر، مح 1، وثيقة بتاريخ 28 ربيع II 1283 / 30 غشت 1866. ² - خ. س، مح. ح رقم 200، وثيقة بتاريخ 22 جمادى II 1306 / 23 يراير 1889.

ولا شك أن هذه الجهود كانت تؤتي أكلها أحياناً، حيث كان سكان بعض المناطق يقررون، بحض إرادتهم، الانخراط في سلك العسكرية، كما حدث ذلك بالنسبة لبعض إخوان القائد علال المراهي من الشاوية الذي أخبر السلطان: «بوصول العلافين إلى القبيلة، في شأن الدواوير الذين أراد أخوهم عباس انخراطهم في سلك العسكر...»¹.

لقد سبق أن ألقينا إلى أن الانخراط في صفوف الجندية كان يترتب عليه إسقاط جميع الفروض والكلف ما عدا واجب الزكاة والأعشار². وقلنا كذلك إنَّ جيش "النظام"، المكون في معظمه من الرماة والمدفعيين، كانت أعداده، في بداية الأمر، جد متواضعة، ثم أخذت ترتفع بالتدريج، سيما بعد اعتلاء سيدي محمد بن عبد الرحمن عرش البلاد. ثم في بداية عهد السلطان المولى الحسن، بدأ العمل بتكوين وتدريب فرق من عسكر "النظام" على مناهج وأساليب فنون الحرب الحديثة، على يد ضباط إنجليزيين وفرنسيين. هذا ويرد ذكر أسماء الأطر الأولى لجيش النظام، مغاربة وأجانب، في مصادرنا، أثناء الحديث عن الترتيبات والتدابير التنظيمية المتخذة من طرف السلطان المولى عبد الرحمن على الخصوص،

1- خ. س، ك 181، ص. 6، وثيقة بتاريخ 3 ذي القعدة 1308 / 10 يونيو 1891. وانظر كذلك مع. ح رقم 399، رسالة محمد بن أحمد الترنيتي قائد مدينة تيزنيت، بتاريخ 5 ربيع 1310 / 27 أكتوبر 1892، حيث أطلع السلطان على رغبة بعض سكان هذه المدينة في الانضمام إلى صفوف العسكر.

2- خ. س، مع. ح رقم 112، رسالة المولى الحسن إلى القائد أحمد بن محمد بن دحمان البوعزيزي، بتاريخ 23 محرم 1303 / 22 أكتوبر 1885، حيث خاطبه قائلاً: «... فالذي يكون عليه عملك، هو أن من تلبس بالخدمة، سواء كان مشاورياً، أو عسكرياً، أو طبجياً، أو أفرايجياً، يُحرر برأسه...».

يهدف ضبط شؤون هذا التنظيم العسكري الجديد، كالقائد الأغا أحمد المصمودي، ومحمد القروي، وحمودة الجزيري، والظاهر الفلاي، وعمر التونسي لوزيري، وعمر السوسي، ومحمد الجزيري، والخوجة محمد بن أحمد التونسي...

وفي الأخير، لابد من الملاحظة بأن الوثائق التي يرد فيها الحديث عن الجيش ورجاله، تكاد لا تخلو معظمها من إشارات إلى ظاهرة الفرار من الخدمة في الجندية المتفشية في كافة التنظيمات العسكرية. ولم يكن هذا السلوك كذلك مقتصرًا على عهد دون غيره، بل إنه كان يزداد استفحالاً في فترات عدم استقرار الأوضاع بالبلاد، وانتشار التمردات والفتن، كما حدث ذلك غداة وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في 14 مايو 1900، وفي أيام معلومات من السنة كذلك، كموسم الحصاد مثلاً، أو حين كانت تُدهم البلاد ويلات القحط والمجاعة، والتي كانت تحمل في طياتها جائحة الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما حدث ذلك في سنوات 1829 - 1837، و1867 - 1869، و1878 - 1883، و1895 - 1896 مثلاً¹.

ولا شك أن لهذه الظاهرة أسباب ودوافع، منها ما هو مرتبط بالجنود أنفسهم، ومنها ما كان المخزن وأعوانه، مدنيين وعسكريين، يتحملون فيه كامل المسؤولية، كتجنيد الناس كرهاً في صفوف العسكر، وجور وسوء تصرف القواد العسكريين، وهزال الأجر الذي كانوا يتقاضونه، والذي كان

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 170 وما بعدها، ص. 193 وما بعدها، وص. 237 وما بعدها، وص. 322 وما بعدها.

ينقطع عنهم في غالب أيام السنة، الأمر الذي كان يدفعهم إلى البحث عن مصادر العيش الأخرى، لضمان قوتهم اليومي، وقوت ذويهم. ومهما يكن الأمر، فلا بأس أن ندلي هنا ببعض الأمثلة الدالة على ما ذهبنا إليه من القول:

فقد كتب السلطان المولى عبد الرحمن، مخاطباً عامل العرائش بوسلهم بن علي أزطوط، ما يلي:

«... فالثمانية من بني عامر المذكورون بالطرة فروا من العسكر النظامي بفاس لطنجة. فلا بد مر خليفتك بها بالبحث عنهم، والقبض عليهم، وتوجيههم لحضرتنا الشريفة في أكابهم والسلام»¹.

ويبدو أن مدينة القصر كانت تعتبر الجهة المفضلة التي كان يلجأ إليها معظم الفارين من الخدمة العسكرية من فاس. ففي رسالة أخرى لنفس السلطان إلى بوسلهم المذكور، يرجع تاريخها إلى بضعة شهور فقط بعد السابقة، وفي نفس الموضوع، قول السلطان:

«... فإن أهل العسكر كثر فيهم الفرار، حتى كاد أن يختل النظام فيه بذلك، وقد بلغنا أن جُلهم يتوجه إلى القصر، ويقفوا به آمنين. وها قاندهم حمودة الجزيري وجه من أعيان عسكره من يتولى البحث عنهم هناك، والقبض على من عُثر عليه منهم...»².

1- م. و. م. ر، مح 1، ملف رقم 22، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1264 / 10 يناير 1848. وأسماء هؤلاء الهاربين هي:

محمد أنعيم العامري، الحبيب بن عبد القادر، ابن بخت النسب، محمد الخالدي النسب، نفتاح، مصطفى ولد سيدي العبدلي، محمد بن خالد، أحمد بن فارس.

2- م. و. م. ر، مح 1، ملف 22، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1264 / 26 يونيو 1848.

وكان يحدث كذلك أن يفر الشخص من العسكر

«بفرسه، وسرجه، وسكينه، وحوايح الغير...»¹.

وبالرغم من هذا وذاك، فإن جيش "النظام" هذا كان يحظى بتقدير وأفضلية عدد من قواد القبائل. ولهذا نجدهم حين كان يستعصي عليهم أمر جماعة من جماعاتهم القبلية، يتوجهون إلى السلطان، ملتجئين منه مدّهم بكتيبة من هذا الجيش النظامي، لا من الكيش أو حراك القبائل مثلاً، لمساعدتهم على ردعها وتأديها، وبالخصوص حين كان الأمر يتعلق باستخلاص الواجبات والفروض منها.

وهذا ما حدث فعلاً لأحد قواد بني عمير بتادلة، وهو القائد علال بن عبد النبي العميري الذي اشتكى للسلطان من امتناع أهل دوار الكريفات من أداء ما وجب عليهم من مؤونة وغيرها، عند حلول محلة المولى العباس، أحد أبناء السلطان بالمنطقة، مما اضطره إلى دفع ما ترتّب عليهم من ماله الخاص، الأمر الذي أجحَفَهُ وأثَمَّه. وقد جاء في كتابه إلى السلطان ما يلي:

«... وعليه، فحُب من الله ومن كمال سيدي لتأمر ولدك العزيز مولاي العباس أصلحه الله، مع كبير المحلة، ليشدوا عضدنا فيهم بالعسكر النظامي الذين معه، ويكون العسكر عند إشارتنا فيهم حتى نقضوا الغرض على وفق المراد...»².

¹ - خ. س، مح. س. م. ع رقم 42، وثيقة بتاريخ 16 محرم 1288 / 7 أبريل 1871.

² - خ. س، مح. ح رقم 270، رسالة القائد أعلاه إلى المولى الحسن، بتاريخ 10 قعدة 1308 / 17 مايو 1891.

- خ. س، ك 634، ص. 24.

تلكم كانت نظرة عن التنظيمات العسكرية التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر، والتي كان يسخرها المخزن، ويعتمد عليها في ضمان استقرار الأوضاع واستتباب الأمن داخل البلاد من جهة، والذود عن حوزة الوطن، حين كان يلوح في الأفق خطر أجنبي من جهة ثانية. وأما تنظيم العلوج الذي سنتحدث عنه في الفقرة الموالية، فلم تكن له أهمية في المنظومة العسكرية في الفترة المذكورة، خلافاً لما كان عليه أمرهم في عهد السعديين، أو السلطان سيدي محمد بن عبد الله مثلاً.

1 - 5 - العلوج

قد يبدو بديهياً، لأول وهلة أن حضور العلوج، بشيء من التميز من حيث الكم والكيف، في وحدات الجيش المغربي، إنما يُطابق الفترات التي يسود فيها الاستقرار السياسي، والسلم الاجتماعي، والرخاء والازدهار الاقتصادي والثقافي، والذي كانت تنعم بها البلاد، بين الفينة والأخرى، كما نلمس ذلك أيام المرابطين، والموحدين، والسعديين مثلاً.

ولا شك كذلك أن في مثل هذه الحالات، يكون صرح الدولة قد تقوى، وترسخت دعائمه الاجتماعية والفكرية، في حين تكون قد تلاشت وتقلصت أواصر القربى، وروابط التلاحم القبلي التي انبنى عليها هذا الصرح، في فترات الدعوة والتأسيس، ثم التوسع والتألق الحضاري والثقافي¹.

1- حجي، محمد، م. س، ج 1، ص. 44 وما بعدها.

- Dziubinski (A), op. cit., p. 66 et suivantes.

يقول المؤلف إن عدد الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام، في عهد السلطان عبد الله الغالب (965 -

1557 / 982 - 1574)، كان قد وصل إلى 600 رجلاً، مضيفاً بأن السلاطين السعديين كانوا: =

ومن ثمة ضرورة تجنيد الميلشيات الأجنبية - الإيبانيون بالنسبة للمرابطين، وبنو هلال بالنسبة للموحدين، والأتراك بالنسبة للسعديين - ما دامت موارد الدولة المالية تسمح بالإنفاق بكل سخاء على الجيش وغيره من مرافق الدولة، دون إثقال كاهل السكان بأنواع مختلفة من الجبايات والعطاءات. وأما في القرن التاسع عشر، فقد مضى وولّى، منذ أمد بعيد، العهد الذي أتيح فيه للمغرب أن يضطلع بدور الوسيط، بين ضفتي الصحراء، في اتجاه بلاد السودان جنوباً، وفي اتجاه الديار الأوربية شمالاً، بل شلت روافد تجارتها الخارجية، بعد أن انحرفت عنه طرق القوافل في اتجاه مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الأوربية، ولم يعد بيت مالها يعتمد إلاّ على مداخيل الرسوم الجمركية والضرائب الشرعية وغيرها من الجبايات الأخرى، والتي أخذت مقاديرها تقلص، بسبب ما كان على المخزن دفعه من مال، لتسديد مبلغ الغرامة المالية الإيبانية، وأداء، في نفس الوقت، القرض الإنجليزي مع فوائده على الخصوص¹.

ومن ثمة، لا شيء مما ألحنا إليه ينطبق على هذه الفترة، حيث لا توسع، ولا ازدهار تجاري وثقافي، ولا إشعاع ديني وروحي، بل تقلص وانكماش،

= «... يفضلون تجنيد الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام، والأتراك، وأبناء قبائل السهول الأطلسية الواثقين من وفائهم وولائهم، ويستعملونهم في سلاح المدفعية، عوض أبناء الأطلسين الصغير والكبير، بسبب ما كان يمثل السلاح الناري من خطورة على الدولة ومستقبلها...». ثم يشير في الفقرة نفسها، إلى أن رؤساء فرقة المدفعية هذه، على عهد الملك عبد المالك السعدي، كانوا كلهم من هؤلاء المسلمين الجُدد، إيبانيين، وبرتغاليين، وإيطاليين، ويونانيين...

¹ - التوزاني، نعيمة هراج، م. س، ص. 161 وما بعدها.

وخنق وحصار، واستماتة وصمود في الدفاع عن الهوية والتراب، ومجاهدات وحيل لإفشال دسائس ومخططات الدول الأوروبية العظمى، إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا على الخصوص، والهادفة إلى نسف الكيان المغربي، واقتسام النفوذ فيه، واستغلال ونهب خيراته. فلا غرابة والحالة هذه، ألاّ يُحسب أي حساب يُذكر لفئة المسلمين الجُدد في مؤسسة الجيش المغربي خلال هذه الفترة، وألاّ يعاملوا معاملة الند للند، بل كان ينظر إليهم نظرة شك وريبة، وازدراء واحتقار.

ففي مرحلة أولى من بداية القرن المذكور وإلى نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وبسبب ما تعرضت له البلاد من اعتداءات عسكرية، وضغوط دبلوماسية واقتصادية من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية، بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإسبانيا على الخصوص، أدت، في نهاية الأمر، إلى إحداث تحول واضح في طبيعة العلاقات المغربية الأوروبية في كافة المجالات، مما حدا بالسلطانين المولى عبد الرحمن وسيدي محمد خصوصاً إلى الاقتناع بضرورة اتخاذ بعض الترتيبات والتدابير من أجل تحديث جهاز الجيش أول الأمر، ثم تحديث عدد من القطاعات الأخرى للدولة.

بيد أن المغرب وقتئذ، كان يفتقر إلى الخبرات والكفاءات التقنية والعلمية الضرورية لإنجاز هذه المشاريع، فاضطر المخزن إلى اللجوء إلى خدمات التقنيين والمهندسين والضباط العسكريين الأوروبيين، سواء كانوا من هؤلاء المسلمين الجدد والوافدين على المغرب من عدة أقطار أوروبية، أو ممن ظل منهم محتفظاً علانية بمعتقداته.

ومهما يكن من أمر، فإن عدد هؤلاء العلوج، خلال هذه المرحلة الأولى، كان مرتفعاً نسبياً، بالقياس إلى ما صار عليه الأمر انطلاقاً من عهد السلطان المولى الحسن. ثم إن إسهامهم كان إيجابياً وملحوظاً في إنجاز عدد من المنشآت الصناعية، والبناءات العسكرية والمدنية، في بعض المدن الكبرى وضواحيها، كفاس، ومكناس، وسلا، وطنجة، ومراكش. في عهد السلطان سيدي محمد علي الخصوص.

على أن معظم هؤلاء الناس من الفارين من السجون، أو الثكنات العسكرية بالجزائر، أو بالمدينتين المغربيتين السليبتين، سبتة ومليلة، أو بالبرتغال، كما أن أعدادهم قد ظلت، على امتداد القرن التاسع عشر، محصورة في بعض مئات من الأشخاص، لا تتعدى الألف من الأنفار، في غالب الأوقات¹.

1- A.G.V, 3h1, **Le Manuel de l'Officier dans l'Empire du Maroc**, par Seraphin E. Calderon, Trad. de l'Espagnol par l'Harmois, mai 1844, p. 4 et suiv.

حيث يورد المؤلف مثال جندي هرب من مدينة مليلة، يدعى أنطونيو ييلوتي (Pilloti Antonio)، ثم أعلن إسلامه وسمي أحمد بن سليمان. وفي سنة 1825، عين على رأس سلاح المدفعية بالبلاد. إلا أن مثل هذه الحالة، يضيف كالدرون، لم تعد أمراً معهوداً، في الوقت الذي كان يُحرر فيه مؤلفه هذا، حيث فقد هؤلاء المسلمون الجدد كثيراً من أهميتهم ونفوذهم داخل الجيش، كما في الجهاز المخزني.

- A.G.V, 3h1, Rapp. du Cap. Marois, 1877, p. 24.

أثناء زيارته لمدينة فاس في ربيع سنة 1877، علم هذا الضابط الفرنسي أن إثني عشر من هؤلاء المسلمين الجدد من أصل إسباني، كانوا معتقلين بمدينة سبتة وتمكنوا من الفرار، يشتغلون حالياً بأمر بعيدة كل البعد عن الجيش وشؤونه، حيث كانت لهم حانات يلتقي فيها جند المدينة لتدخين الحشيشة، وشرب ماء الحياة، ولعب القمار.

وتضمن إحصاء لعدد طابعية «البخاري» و«الشرادي» و«أهل سوس المنشية»، و«فاس العليا» و«أهل السويرة» أُجري في 3 رجب 1277، الموافق 15 يناير 1861، عدد الطابعية منهم، وبلغ 118 فرداً، كما ذيلت الوثيقة بتعليق لكبير الطابعية مولاي احمد الصوري على النحو الآتي: «والعلوج لا حرفة لهم معينة، لاكن غالبهم يستعمل بيع القهوة واصطياد =

وذكر المؤرخ جان لوي ميج في هذا الصدد، في كتابه المغرب وأوروبا، أرقاماً وتقديرات لأعداد العلوج بالمغرب، أواسط القرن التاسع عشر، استناداً إلى بعض المصادر المعاصرة.

وهكذا، كتب أحدهم بأن عددهم وقتئذ يبلغ حوالي 2500 شخص، في حين أشار آخر إلى أن عددهم كان مرتفعاً، دون الإدلاء بأي رقم، وهو الطرح الذي يبدو أن ميج يؤيده ويسايره.

بيد أن وثائقنا المخزنية لا توحى البتة بمثل هذه التقديرات. فلا أثر فيها إلى مثل هذه الأعداد، ولا وجود لقوائم طويلة بها مآت الأسماء¹.

= الحوت بالوادي، ويخدم بالموقف. وباقي الطبعية من لا حرفة له ذكروا أنهم يستعينون على أنفسهم بالخدمة في الموقف وغيره». م. و. م. ر. مع 1.

1- Miège (J-L), op. cit., T. 3, p. 119.

وأشارت وثيقة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1287/ الموافق 26 سبتمبر 1870، إلى «العلوج الذين يقبضون الراتب بمكناس»، وكان عددهم 147 شخصاً، موزعين على مجموعتين، أولاهما رئيسها القائد الجليلاني الطريس، ويخدم معه علي الميستروا، والجيلاني كريليوا، وعبد الله سانجه الموسيقي، والعربي ليون، وعمر الروبي قائدها هو المعلم ميمون، ويخدم في فريقه إدريس نينوا (توفي)، ومحمد بن علي الميستروا (صبي)، بن الجليلاني خوني (صبي).

- خ. س، ك 299، ص. 20.

وكتب السلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجليلاني، يستعجله بتوجيه طبعية المدينة من العلوج، وأصل فرضهم هو 50 شخصاً فقط.

- م. و. م. ر، وثيقة بتاريخ 2 محرم 1311/ 16 سبتمبر 1893.

وأخيراً، أشار مصدر بتاريخ 18 محرم 1293/ 14 يراير 1876، إلى عدد العلوج بمدينة مراکش، وهو 86 فرداً، 7 منهم كانوا خيالة، والباقي رماة.

- خ. س، ك 315، ص. 31.

على أن روجي لتورنو (Roger Le Tourneau) يذكر في كتابه "فاس قبل الحماية..."، أن الرحالة الإيطالي إدماندي دي أميتشيس (Edmundo de Amicis) والذي زار المغرب سنة 1875، قدّر عددهم بحوالي 300 مسلم جديد¹.

ومهما يكن الأمر، فإن الغالب على الظن أن مجموعة وفيرة من هؤلاء القوم، وبالخصوص أواخر القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين، كانوا إنما يتظاهرون فقط باعتناق الإسلام، ليتسنى لهم التقاط الأخبار، وجني ما أمكنهم من معلومات عن البلاد وأهلها. وقبل هذا التاريخ بكثير، تطفن المخزن إلى هذه المسألة. وهكذا، نجد السلطان المولى عبد الرحمن نفسه، يُعرب للباشا أشعاش عن تحفظه من صدق مشاعرهم وإسلامهم، حيث قال عنهم: «... وأكثرهم عيون وجواسيس...»².

على أن أشهر وأمهر علج استفادت البلاد كثيراً من خبرته ومهارته، هو الضابط الفرنسي الأصل، عبد الرحمن العليج (Abderrahman de Saulty) والذي تدل جميع القرائن والروايات على حسن إسلامه، فتبوأ مكانة خاصة، وحظي بتقدير ودعم ثلاثة سلاطين وهم: المولى عبد الرحمن، وسيدي محمد والمولى الحسن. فقد تم على يده تشييد عدد من المنشآت المدنية والعسكرية، كالمعامل، والتحصينات والأبراج، والجسور، في جهات مختلفة من البلاد³.

1- لوطورنو، روجي، فاس قبل الحماية...، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص. 267.

2- خ. س، مع. م. ع، وثيقة رقم 4/10 ك 4، بتاريخ متم ربيع الأول 1257/ أواخر مايو 1841.

3- بن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 237 وما بعدها.
- A.G.V, Rapp. Cap. Marois, p. 18 et suiv.

خ. س، و. ز، مع 26، وثيقة رقم 146، بتاريخ 3 ربيع الثاني 1296/ 27 مارس 1879، ورد فيها خبر وفاة «المعلم» عبد الرحمن العليج بمدينة فاس.

ونلمس جانباً من كفاءة الرجل مما ورد في ملخص لرسالة الخليفة المولى الحسن إلى والده السلطان سيدي محمد، حيث أخبره

«بما أنتجه اختبار المعلمين المصريين لفيركة السكر والبابور و...، بمحضر النصراني، واستخدامه أمامهما ما هو غير معتاد ببلادهما، ووقوع التنافر بينهما بعد شروعهما في خدمة القصب، والتشاجر بينهما وبين النصراني، فكلف عبد الرحمان العليج بذلك، فأكمل الغرض الذي أعرض عنه المصريان وظهرت ثمرته...»¹.

وها هي شهادة أخرى تؤكد ما ذهبنا إليه، مبرزة مهارة ودراية الرجل، هذه المرة في الميدان الحربي، صادرة عن قائد قبيلة هنتيفة بالأطلس الكبير، محمد بن إبراهيم بن الطالب، في الوقت الذي كان يُحاصر «فساد» قبيلة أيت أعتاب، بمساعدة قائد قبيلة ولتانة على أوحدو، حيث كتب إلى السلطان المولى عبد الرحمن ما يلي:

«فاعلم سيدنا أننا لما نزلنا على أعداء الله أيت عتاب أهل الوادي...، وفي يوم الأحد الموالي لترجيحه فهضت بنفسي وهنتيفة، خيلاً ورماتاً، وكذلك خدم سيدنا السيد علي بن حدو ومحلته، ودفعنا مع محلة البربر بني بوزيد، ونصبنا للبرود دفعة وحدة، وتحصنوا بقصورهم المانعة، وحضروا طبعية وءالات الحرب، فجعلوا يضربون، والمعلم السلاوي يضرب، ولم يحصل على طائل أيضاً. وأخذ المعلم العليج ءالات الحرب من يده، وضرب دشرة، ففتح فيها ثقبه، وضرب ضربة أخرى مثلها، وفرضنا ألف رمت مقابلين تلك الدشرة ليلاً نهاراً...»².

1- خ. س، ك 47، ص. 47، الوثيقة بتاريخ 3 ذي القعدة 1281 / 30 مارس 1865.

2- م. و. م. ر، مع مراكش، ملف رقم 2، الرسالة بتاريخ 7 ربيع الثاني 1263 / 25 مارس 1847.

وتتلمذ على هذا الرجل في سلاح المدفعية كذلك عدد من المغاربة، من بينهم قائد فرقة الطبجية مولاي أحمد الصوري، على عهد السلاطين سيدي محمد بن عبد الرحمن، ومولاي الحسن، ومولاي عبد العزيز¹.

وعن أماكن استقرارهم ونوعية المهام التي كان المخزن يكلفهم بها، نلاحظ أنهم كانوا موزعين خصوصاً على فاس، ومكناس، ومراكش، بالإضافة إلى من كان منهم معسكراً بقصبة أكوراي، في بلاد بني مطير، أي في العواصم الثلاث التي كانت بها القصور السلطانية، وخزائن العدة والعتاد الحربي. وأما الأشغال والمهام التي كانوا يكلفون بها، فبالإضافة إلى تخصص جلهم في سلاح المدفعية وتكليفهم بصيانة وإصلاح مختلف أنواع الأسلحة النارية ولوازمها، فقد كانوا يستخدمون في الفرقة الموسيقية التابعة للبلات، كما كانت تناط ببعضهم، ولاسيما مسنيهم وصبيانهم مهام الحراسة والسخرة، إما في المرافق التابعة للقصر السلطاني، أو في بيوتات بعض كبار أعوان المخزن².

1- توفي «المعلم الكبير للمدفعية» مولاي أحمد الصوري في شهر مايو من سنة 1902، بمدينة مراكش. أنظر:

A.G.V, 3h12, Rapp. Burckhardt, chef de la Mission Militaire Française au Maroc, n° 274, en date du 31 mai 1902, p. 1.

ثم تحدث بوركهارد هذا في نفس التقرير عن وصول ضابطي الصف الفرنسيين إلى مدينة مراكش، بعد فرارهما من حصن ماك - ماهون (Fort Mac-Mahon) بالجزائر، واسم أولهما كيتان (Gaëtan)، محمد سالم بعد اعتناقه الإسلام. وأما اسم ثانيهما فهو محمد بن العربي وهو من أصل جزائري، وبالتالي مسلم.

ومن مظاهر عناية واهتمام المخزن بالرجلين، إدماجهما في فرقة الطلبة المهندسين بقيادة «المعلم الكبير للمدفعية» مولاي أحمد الصوري، علاوة على السكن، وكسوة جديدة، وراتب يومي قدره بسيطان.

2- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 410 / 12، رسالة الأمير مولاي عرفة بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 28 ربيع الثاني 1313 / 18 أكتوبر 1895، حيث نقرأ ما يلي: «... أن أولاد =

هذا إذن فيما يخص تركيبة الجيش في القرن التاسع عشر، وسواء تعلق الأمر بقبائل الكيش وبعييد البخاري، أو بحراك القبائل، أو بعسكر النظام، وبغض النظر عن النقائص والعيوب، وقلة الانضباط والامتثال إلى الأوامر، فإن الجميع كان طوع يد المخزن، يأتمر بأوامره، ناهيك عن متطوعة القبائل الذين كانوا يهبون ويسرعون لنجدة الوطن، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما حدث في سنتي 1844 و 1859.

على أن هذا الجيش، وكما لاحظ ذلك عدد من المراقبين المعاصرين، مغاربة وأجانب، لا سبيل إلى مقارنته مع الجيوش الأوروبية الحديثة، وتعليق صاحب كتاب "الاستقصا..."، في هذا الصدد معروفة وبلغت الدلالة.

فقد كتب، في سياق الحديث عن وقائع وأطوار حرب تطوان، ما يلي:

«... فالتافي إنما يحصل بين الضدين أو المثلين، وحرينا وحرِب الإصنيول كان من باب الخلافين، ولا تنافي بين الخلافين، كما هو مقرر في علم الحكمة...»¹.

وأما كتابات الأوربيين وتعليقهم حول هذا الجانب، وبالخصوص تقارير ومذكرات أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، فهي كثيرة، وينبغي الاستشهاد بها مع التسليح بكثير من الحيطة والحذر. فقد جاء في «مذكرة الجيش المغربي» للنقيب بوكور (Cap Bougourd)، ما يلي:

= العلوج كل واحد منهم اتخذ وصيفاً من وصفان الدار العالية بالله لمقابلة أموره، تاركاً ما هو بصدده من المقابلة للأعتاب الشريفة... وأحضرت البوابة جميعاً أولاد العلوج وغيرهم، فوجدناهم قادرين على القيام بالخدمة وهم في غاية الحزم والضبط...».

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 97.

«... إن هذا الجيش في حالة متقدمة من الإهمال وعدم العناية، فرجاله بدون بدل، ولا انضباط في صفوفهم، وأما رؤساؤه، فلا أحد منهم رتبته أعلى من رتبة قائد طابور.

وبما أن راتبهم اليومي لا يتعدى ربع بسيطة، فتراهم يقضون أغلب الأوقات في أزقة المدينة وبساتينها، بحثاً عن عمل مهما كان نوعه، بهدف كسب بعض القروش لتوفير قوتهم اليومي...»¹.

وأما الاستشهاد الثاني، فنستقيه مما ورد بقلم الكومندار مانجان (Commandant Mangin)، رئيس البعثة السالفة الذكر، حول إصلاح أوضاع الجيش المغربي وقتئذ، حيث قال:

«... في اعتقادي، لا يمكن البتة إصلاح أوضاع الجيش الحالي، لأن ذلك بمثابة مسعى من يريد ملء برميل الدنايد... ثم إنه لا يمكن كذلك تصور عملية إعادة تنظيم الجهاز العسكري بالمغرب، إلا بترك الجيش الحالي وشأنه، وتأسيس فرقة نظامية جديدة، مستقلة كل الاستقلال عن التنظيمات العسكرية القديمة، ووضع قوانين وضوابط خاصة بها، لا أحد يمكن خرقها أو تجاهلها، لها إدارتها الخاصة، ومستودعاتها، وثكناتها، ومعسكرات وميادين تكوينها وتدريبها...»².

¹- A.G.V, 3h12, *Mémoire sur l'Armée Marocaine*, par le Cap. Bougourd, 23 Novembre 1899, p. 16 et suiv.

²- A.G.V, 3h16, Rapp. du Cdt Mangin, dossier 5, en date du 18 août 1910, p. 4.

2 - الأعداد، والعُدة والذخيرة

2 - 1 - الأعداد

ينبغي التذكير هنا، بادئ ذي بدء، بأن الأخباريين المغاربة، كانوا لا يعيرون أهمية تُذكر إلى الجوانب المادية والتقنية في حياة معاصريهم اليومية، بسبب انشغالهم وتوجهاتهم الذهنية والفكرية طبعاً، ومن ثمة خلو مؤلفاتهم من معطيات كمية وإحصائية، وحتى وإن وجدت، فإنها لا تشفي الغليل.

وأما الوثائق المخزنية، فهي إن كانت أصناف منها تزخر بالأرقام والبيانات العددية، وبالخصوص حول قطاع الجيش، فإن عدم تسلسلها الزمني، واقتصارها على قبائل ومدن دون أخرى، وما يكتنفها من غموض وتعميم، لا يساعد البتة على تلمس ورصد حركة تطور عدد من المؤشرات والقضايا المرتبطة بهذا القطاع، على امتداد القرن التاسع عشر، بالدرجة التي كنا نطمح إلى الوصول إليها، من خلال تناولنا لهذا الجانب وغيره من جوانب ومضامين هذا البحث، الأمر الذي قد يثبط همة الباحث، ويكبح حماسه، ويولد الشعور بالإحباط في نفسه.

ولهذا، تصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى اللجوء إلى المصادر الأجنبية، الأوربية منها على الخصوص، بالرغم مما يعترئها من عيوب ونقائص شكلاً ومضموناً، وفي مقدمتها تقارير ومذكرات أعضاء ورؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، اعتباراً من خريف سنة 1877، أي بعد استقرارهم بالبلاد، بكيفية دائمة، وشروعهم في مراقبة أوضاع البلاد وتبعتها عن كتب في عين المكان.

على أن الاهتمام بالبلاد وخيراتها، وكذلك بحكامها ونظمها وأهلها، يرجع، بالنسبة للفترة الزمنية لبحثنا، إلى مطلع القرن التاسع عشر، حيث عمل

ثلة من الزوار والرحالة والمخبرين على تدوين مُشاهداتهم وما أمكنهم التقاطه من أخبار ومعلومات عن الجيش وقوات المغرب الحربية خصوصاً.

وسواء تعلق الأمر بالوثائق والمصادر العربية، أو بمثلثاتها الأجنبية، حيث أسعفنا الحظ على استغلالها في آن واحد، لتكتمل المعلومات والمعطيات، ويتضح السبيل، فإن تقديراتنا لن تكون، في آخر المطاف، إلاّ تقريبية، أي أن التوصل إلى أرقام نهائية، تعكس الواقع والحقيقة، أمر بعيد المنال، بسبب ما سبق وأن ألمحنا إليه من ثغرات ونقائص في سلسلاتنا وبياناتنا الإحصائية من جهة، وبسبب تنوع وتعدد التنظيمات والوحدات العسكرية من جهة أخرى، واستحالة الظفر بأرقام مضبوطة حول أعداد رجالها، في وقت من الأوقات، إذ كانت مؤسسة الجيش وما كان مندمجاً فيها من تنظيمات مخزنية وغيرها، تتألف من الكيش، والمسخرين، والحناطي، والعسكر "النظامي"، والطبجية والحراّبة، والبحرية، وطلبة الهندسة، وحاميات المراسي وبعض المدن، وحاميات الإدالات¹.

ومهما يكن من أمر، فإننا ارتأينا تقديم بعض الأرقام هنا حول أعداد مختلف فرق الكيش والعسكر، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، بهدف تلمس التطور الذي قد يكون عرفه قطاع الجيش في الفترة المذكورة. على أننا أثّرنا إثبات ما طالت إليه اليد من أرقام ومعطيات في الجدول الآتي:

1- الصديقي، محمد بن سعيد، م. س، ص. 23، حيث كتب ما يلي:
«... الجيش كان يؤلف من طلبة الحساب والهندسة والطبجية والبحارة وحراس المرسى وغيرها والمخازنية والأكواش (المسنون والصبيان ومن لا قوة لهم على الخدمة) وغيرهم، وتطلق على كل طائفة منهم مائة...»
انظر كذلك:

- A.G.V, 3h2, Rapp. 4 du lieutenant Erckmann, n° 17, en date du 1er avril 1879, pp. 7-13.

حيث يورد معلومات جد دقيقة ومفيدة عن مكونات الجيش المغربي.

الجدول رقم 20: أعداد فرق الكيش والعسكر على المستوى الوطني

التاريخ	أعداد		خيالة		رماة		أطر		المصدر	ملاحظات
	كيش	عسكر	كيش	عسكر	كيش	عسكر	كيش	عسكر		
3 ربيع I 1276 / 30 سبتمبر 1859	4368		6780				1044 (700 مقدماً، 209 قائد مائة، 117 متوسطاً، 18 قائد درجى)		خ.س. ك 39، ص. 26	ورد هذان الرقمان بخمسة منع «صلة الجيش»، كما أعطيت إلى 266 من «الشوكلات»، و396 من «الطبا وفشباب»، و1268 من «صبيان»، بينما كانت «حرب تطوان» على أشدها.
21 صفر 1277 / 17 سبتمبر 1860 ¹	2620	83	322	2022	373	104			خ.س. ق.ح. مع. س.م. رقم 18	- راتب الفارس = 2 أواق. - راتب الرامي = 1 أوقية. - علاف أو أمين العسكر = 4 أواق.
10 ذي القعدة 1277 / 20 مايو 1861 ²	2570	231	1951	3019	359	269			خ.س. ق.ح. مع. س.م. رقم 18	

1- ذكرت وثيقة بتاريخ 3 رجب 1277 الموافق 5 يناير 1861 عدد طبحية بعض فرق الكيش والمدن على النحو الآتي:

أصحاب الحرف	من لا حرفة لهم	أصحاب الحرف	من لا حرفة لهم
البخاري	53	فاس العليا	36
الشرادي	02	الموسيقى	63
المنشية	68	العلوج	50
الصويرة	27	البنجية والحراية	09

أصحاب الحرف من لا حرفة لهم
المجموع 243 + 363 = 606

م.و.م. ر، مع 1.

2- ارتفع عدد خيالة العسكر ما بين هذا التاريخ والذي قبله بحوالي % 278، بينما ارتفع عدد رماقم بنسبة % 15، في حين تناقص عدد خيالة الكيش، في نفس الفترة بحوالي % 2، وارتفع عدد رماقم بحوالي ستة أضعاف، مما يدل على الأهمية التي أخذ يوليها المخزن إلى تنظيم الرماة على حساب تنظيم الفرسان، سيما ولم تمر على انتهاء حرب تطوان سوى سنة بالتقريب.

التاريخ	أعداد	خيالة		رماة		أطراف		المصدر	ملاحظات
		كَيْش	عسكِر	كَيْش	عسكِر	كَيْش	عسكِر		
5 ذي القعدة 1279/24 أبريل 1863		1445	409	1599	4390	228	439	خ.س، ق. ح، مح. س. م رقم 18	
19 جدى I 1284/18 سبتمبر 1867		2863		1267	5931			خ.س، ك 299، ص. 41	عند لحوض السلطان من رباط الفتح، في اتجاه مراكش.
22 جدى II 1284/21 أكتوبر 1867			749		8083			خ.س، ك 298، ص. 39	كان عدد الطواوير أربعة عشر طابورا، ومن قوادهم: محمد أشو السوسي - الحاج عزوز - الفرنساوي - الحاج عمر لنونسى لوزيوي - السيد مصطفى...
15 رجب 1284/12 نوفمبر 1867								خ.س، ق. ح، مح.س، م، رقم 3 7500 (عسكِر) 3568 (سخرين)	استنبتنا هذين العددين بما ورد في وثيقة مغربية من أن «أصل ما يجب للعسكر من أروام 375... بحسب 5 للمائة... وأن أصل ما يجب للمسخرين من أروام 177... بحسب 5 للمائة...».
17 محرم 1285/ 10 مايو 1868								خ.س، ك 621، ص. 26.	عند مغادرة سلطان مدينة مراكش، بعد أن وزعت لفة على ثلاثة ألواح: (1) بقيادة وزير الحرب لثقيع عبد الله بن أحمد، وعدد رجله: 3475 قرا. (2) بقيادة الأغوين أشو وينتقدم، وعدد رجله 5967 قرا. (3) مع لسلطان، 2355 قرا، دون احساب عناصر الخافي للفر لم يشملهم لإحصاء.
7 صفر 1285/ 30 مايو 1868		4195	621	1943	8116			خ.س، ك 298، ص. 41	تم إحصاء هذه الأعداد حين كانت محلة لسلطان مصكرة بصخرة الدحاجة تالفة. ولتمج في عدد خيالة لكيش، حرك بعض قبائل الملوز وكتوا كلهم فرسانا، وعندهم 1357.

الغاريخ	أعداد		خيالة		رماة		أطراف		المصدر	ملاحظات
	كيش	عسكر	كيش	عسكر	كيش	عسكر	كيش	عسكر		
20 صفر 1286 / فاتح يونيو 1869	966	264	1050	2822	129	445	5676	خ. س. ق. ح، مع رقم 3.		
10 ربيع I 20/1286 يونيو 1869	1057	264	1050	2868	129	441	5809	خ. س. ق. ح، مع رقم 3.		
26 ربيع II 26/1287 يوليو 1870		2000		15900			17900	خ. س. ك 299، ص. 19.	أعداد الطوائف كانت عس النحو الآتي: القائد الأعلى: 6000 الحاج أحمد (المسعودي): 5000 الحاج عزوز: 3000 الفرناطي: 1300 الحاج عمر السوسي: 0600	
22 محرم 1288 / 13 أبريل 1871	672	413	1014	3758	103	698	6658	خ. س. ك 299، مع رقم 18.		
5 رجب 1289 / 8 سبتمبر 1872	4738	526	3134	4831	703	831	14763	خ. س. ك 299، مع رقم 20.		
13 شوال 1292 / 12 نوفمبر 1875	2659	605	3148	5208	645	742	13007	خ. س. ك 315، ص. 26 وما بعدها. A.G.V., 3h3, Rapp. du Martin, 1882, p. 146. - خ: 15 أوقية - ر: 7,5 أوق - مقدم: 7,5 أوق - 15 أوقية - متوسط: 30 أوقية - قائد أرحى: 60 أوقية يزاد للأطراف ما يلي: 2,5 أوق للقدم 5 أوق لقائد المائة 7,5 أوق لقائد المائة 7,5 أوقية للمتوسط 20 أوقية لقائد الرحى.		
فاتح ذي الحجة 29/1292 دجنبر 1875							7026	خ. س. ك 318، ص. 1 وما بعدها. استقصا، ج: 9: 148.	وقد عث الفخر على إثر عودة السلطان إلى مراكش، وأجر ذي القعدة من نفس سنة. قادماً لها من رباط ففتح.	

ملاحظات	المصدر	المجموع	أطروحة		رماة		خيالة		أعداد	التاريخ
			عسكري	تكتيكي	عسكري	تكتيكي	عسكري	تكتيكي		
تتعلق هذه الأرقام بأفراد الخلعة الذين كانوا في رفقة السلطان في حركته إلى مراسي الشمال. وبلغ الراتب الواجب أدائه لهؤلاء جميعاً 46153 أوقية، وحسب الريال يس: 113,75 أوقية. كما بلغ عدد دواب الحمل 1702 بقلعة.	خ. س، ق. ح. ملف 9. - استقصاء ج 9: 201.	18879 (زبد في المجموع الأصلي 3989، وهو عدد الحمارة والجمالة، والأعيان، وعسكر الإدالة)	1182	836	7340	2201	699	2632	16 صفر 1307 / 12 أكتوبر 1889	
حركة أيت شحمان.	خ. س، ق. ح. مع رقم 19. - استقصاء ج 9: 201.	19802 (زبد في المجموع الأصلي 5392، وهو عدد الحمارة والجمالة، والأعيان، وجيش الخويز، وعسكر الإدالة)	1206	615	7744	1696	752	2397	4 ربيع I 1308 / 18 أكتوبر 1890	
	خ. س، مع. م. ع رقم 9 / 430.	18127	1988	976	8755	3749	805	1854	2 محرم 1318 / 2 مايو 1900	
	خ. س، ق. ح. ملف 10.	8515	1624	320	4332	1172	487	580	6 جمادى II 1326 / 6 يوليو 1908	

التاريخ	أعداد	خيالة	رماة	الجموع	المصدر	ملاحظات
مارس - أبريل 1877	30000				A.G.V., 3h1, Rapp Marois, p. 47	يقول هذا الضابط بأن العدد المذكور من الخيالة هو الذي كان بإمكان السلطان التحويل عليه، في حالة حدوث حرب.
مارس - أبريل 1877				40000	A.G.V., 3h1, Rapp Srohl, p. 137	يضم هذا الرقم عدد الفرسان، والمشاة، والمدفعين النظاميين. وفي حالة نشوب حرب، يمكن أن يرتفع العدد إلى 60000 رجل، إلا أنه في تلكم الحالة، يضيف هذا الضابط قائلاً: «يصول معظم هؤلاء المقاتلين إلى ثابنين قطاع الطرق، لا سلاح بيدهم. ولهذا لا يحقون أن يُسموا جنوداً، يكونون جيشاً جديراً بهذه التسمية...».
20 فبراير 1878	1500	5000 (زبد مدفعي)	1500	8000	A.G.V., 3h2, Rapp Erckmann, n° 1, p. 1.	في هذا التاريخ، لم يكن لإركمان سوى ملازم عادي، ولكن متخصص في سلاح للدفع، الأمر الذي جعله يقترب من السلطان المولى الحسن، ويكون معيته، أينما حل وارتحل. على أن العدد الذي أدلى به هنا، لا شك وأنه يمثل عدد أفراد الجيش النظامي، كيشاً، ومسخرين، وعسكرياً والذين كانوا مع السلطان وقتئذ.
مارس - أبريل 1882	2000	12000 (+ مدفعي)	1500	15500	A.G.V., 3h3, Rapp Martin, p. 137	يضيف الضابط مارتان قائلاً إن أقصى عدد من مقاتلي القبائل الذين يمكن أن يعتمد عليهم السلطان، قد يتراوح ما بين 70000 و75000 رجل.
حوالي 1887	45000	12000 (+ مدفعي، و9007 بحار)	2400	60300	A.G.V., 3h21, Quedenfeldt (M), p. 43 et suiv.	يضيف كدنفيلدت بأن عدد الرماة والفرسان غير النظاميين، أي الذين يمكن للسلطان الحصول عليهم من القبائل، قد يصل إلى 375000 رجل، الأمر الذي يجعل السلطان يتوفر، إن دعت الضرورة إلى ذلك، على 435000 مقاتل.

على ضوء ما تضمنه من معطيات هذا الجدول، يمكن إبداء الملاحظات

الآتية:

(1) لقد سبق وأن أَلَحْنَا إلى أن المخزن ظل يُعوّل، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، على تنظيمي الكَيْش وعبيد البخاري، علاوة على حُرّاك القبائل. إلا أننا نلمس مما جاء في جدولنا هذا أنه أضْحَى، في النصف الثاني من نفس القرن، يعتمد أكثر على الجيش النظامي، ويكثر من أعداد الرماة والمدفعيين على حساب الخيّالة، نتيجة المواجهة المتكررة، في ميادين الوغى والقتال، ضد الجيوش الأوروبية الحديثة.

(2) تمثل فترة حكم السلاطين المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد، والمولى الحسن، مرحلة تأسيس، وانتعاش وقوة الجيش النظامي، حيث حرص ثلاثتهم على رعايته والاهتمام بشؤونه، وتعهده باستمرار، بما كان يلزم من الجدية، والشدة، والحنكة.

(3) بعد وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى، في شهر مايو من سنة 1900، بدأت فترة الانكماش وتقلص الأعداد، ومظاهر العصيان وعدم الانقياد للأوامر، وتدخل رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، بكيفية مباشرة ورسمية في شؤونه، بعد أن رضخ المولى عبد العزيز مضطراً، إلى قبول بعض مقتضيات وبنود ما أقرته الدول الأوروبية وغيرها في مؤتمر الجزيرة الخضراء في ربيع سنة 1906، وبالخصوص ما يتعلق منها بجانب الأمن وتكوين عناصر الجيش

المغربي، في شهر نونبر من سنة 1907، قبل مواجهة محلته مع محلة أخيه، القائم عليه، المولى عبد الحفيظ، في منطقة الشاوية¹.

على أنه من حين لآخر ومن حسن حظنا، نظفر بأكثر من وثيقة، تحتوي على معلومات دقيقة ومضبوطة، وبالتالي تساعد على الاقتراب من الحقيقة، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للوثيقتين الآتيتين، أولاهما من الأرشيف الوطني، وثانيهما من أرشيف وزارة الحرب الفرنسية بفانس. وها هي الأولى:

«الحمد لله. جميع الجيوش جيشاً (كَيْشاً) ومسخرين وعسكر وطنجية من كل صنف. قيد في 18 جمدي الأولى عام 1292»².

الجدول رقم 21: أعداد تنظيمات الكيش والعسكر في 24 أبريل 1875

الفرق	الأعداد	المجموع	الراتب (بالقالب)
جيش البخاري مسخرهم العسكر منه والطنجية أصحاب العباس الخلط	3355 2857 1341 0390 1176	9119	20783 و 7 أواق
جيش أشراكة مسخرهم العسكر منه والطنجية	1971 1387 0678	4036	9198 و 7 أواق
جيش فاس العليا مسخرهم وأصحاب سيدي العسكر منه والطنجية	1345 0659 0878	2882	6567 و 7 أواق
جيش المنشية مسخرهم العسكر منه والطنجية	2783 0700 2050	5533	12610 و 6 أواق
جيش عازغار	2525		

¹- Arnaud (Dr. L), op. cit., p. 241 et suiv.

²- خ. س. ق. ح. مع. ح رقم 12، ملف رقم 3.

8612 وأوقية واحدة	3775	0475 0775	مسخرهم العسكر منه والطبخية
1479 وأوقية واحدة	0649	0249 0200 0200	جيش أوداية مولاي يعقوب مسخرهم العسكر منه والطبخية
الراتب (بالمقال)	المجموع	الأعداد	الفرق
2377 وأوقية واحدة	1043	0542 0301 0200	جيش المغافرة مسخرهم العسكر منه والطبخية
2035 وأوقيتان	0893	0493 0200 0200	جيش سوس الرباط مسخرهم العسكر منه والطبخية
63664 وأوقيتان	27930		المجموع العام

يمثل هذا الجدول جرداً عاماً ومفصلاً لجميع فرق الكيش وعبيد البخاري، خيالة، ورماة، وطبخية، ومسخرين، في كل من مكناس، وفاس الجديد وناحيته، وأزغار، ورباط الفتح، ومراكش.

ويكون عناصر عبيد البخاري حوالي ثلث العدد الإجمالي للفرق الوارد ذكرها في الجدول. ويأتي بعده، في الدرجة الثانية، أفراد كيش المنشية بمراكش، حيث يمثلون حوالي خمس هذا العدد، بينما يحتل الرتبة الرابعة كيش أزغار، والخامسة كيش فاس العليا، والسادسة كيش المغافرة، والسابعة كيش سوس برباط الفتح، والثامنة والأخيرة كيش أوداية مولاي يعقوب.

وأما الوثيقة الثانية، فكانت على النحو الآتي:

الجدول رقم 22: «تكوين الجيش المغربي في يناير 1899»¹.

ملاحظات	أسماء رؤساء الوحدات	الأعداد	أسماء الوحدات
	(كش و بواخر)	العسكر	
بقصة أيت باعمران	ولد العربي بن حم	700	البواخر
فلس، ورباط الفتح، ومراكش	القائد بلخير	1350	طابور العبيد
بوجدة، وسعيدة	القائد هواش	680	طابور الخرابة
بقصة جنادة	القائد البشير (بن السناح)	500	شراكة
بقصة هنتيفة	السي محمد بن ظريف	490	أوداية
بنازة	عبد الله ولد الشاوية	480	الشراردة
بمراكش	بن عبد النبي	140	أهل سوس
بدويران	القائد العربي	280	المناهمة
بمراكش وفاس	السي محمد البطاحي	300	البطاطحة
	(عسكر القبائل)	الخلف	المطاعي
بمراكش	المحجوب المطاعي	1045	دكالة
بنافيلالت (حركة)	16 قائداً للرحى	2000	السرراغة
بختيفة	الفكروني	440	
بقصة جنادة	العربي الشعري		
بختيفة	علال بن التهامي		
بمراكش	مكي بن منصور		
بقصة جنادة	القائد إدريس	350	الزراينة
بختيفة		45	مسفوية
بختيفة		40	كدموية
بختيفة		50	غجدامة
عيون سيدي ملوك	المومني	110	المومني
القصابي		70	المومني
بالريف	أحمد أسعيد	150	حاحا
	القائد سعيد (بن علي، أخو)	245	الدمناي
بالريف	عامل دمنات		
	الجيلالي بن علي)		
بقصة جنادة	القائد مبارك	450	متوكة
بقصة مكناسة، قرب تازة	القائد الكندافي	50	الكندافي

¹- A.G.V., 3h11, dossier n° H; Burckhardt, 31-01-1899, pp. 1-4.

ملاحظات	أسماء رؤساء الوحدات	الأعداد	إجمالي الوحدات
بمراكش	القائد البدالي	190	المزحامة
بمراكش	القائد علّال ثبان		
بمراكش	القائد بن التونسي		
بمراكش	مولاي الجيلالي	185	زمران
بمراكش	القائد قدور		
بمراكش	القائد خليفة		
بتافيلالت (حركة)	الحاج علي	1200	الحاج علي (الباعمراني)
رئيس الطابور، شاب في مقتبل العمر، عمره ما بين 16 و 17 سنة. بمراكش	أحمد الحسناوي	75	الحسناوي
بمراكش	إدريس بناني	75	إدريس بناني
بمراكش	الملاي	100	أغبالة
حركة تافيلالت	محمد مويده	200	مويده
حركة تافيلالت	الكنداري	20	الكنداري
بزبان	العربي بوكريشة	280	الشاوية
بمشتيفة	يرعاه	75	يرعاه (السباعي)
بمراكش	ولد السي الحسن	75	التكاني
بمراكش	السي ناصر التكناني	75	
بمراكش	ولد القائد عبد الرحمن	75	
	(خيالة ورماة)	الكيش	
بمكناس	الباشا حم (بن الحلاني)	850	البواخر
بمراكش وفاس	ولد أب محمد	625	شراكة
بفاس	علّال بن بوعزة	375	الأرداية
برباط الفتح	القائد قاسم		
بمراكش، وبزاوية الشراذي	القائد علي		
بقبيلة الشراودة	القائد العباس	375	شراودة الغرب
بتازة	القائد حافظ		
بمراكش	القائد المكي الدليمي		
بمراكش	القائد عمر بن المكي		
بالقنيطرة (علي أعدي)	القائد ميلود التكني		
بمراكش	القائد عمر الشباني		
بمراكش	القائد الصديق		

حين أجري هذا الإحصاء بكيفية مستترة، على يد ضابط الصف ميسوم الجزائري الأصل، كان السلطان المولى عبد العزيز مقيماً بمدينة مراكش. ولا شك أن الفرق والتنظيمات التي تضمنها، تمثل أساس الجيش المغربي النظامي، دون احتساب طبعاً باقي عناصر الكيش وعبيد البخاري الأخرى، ولا أفراد حاميات بعض المدن والإدالات، ولا حراك القبائل¹.

ومن ثمة الفرق الكبير بين ما أورده ضابط الصف الفرنسي في جدولته هذا، وبين ما أُثبت في الجدول المخزني أعلاه في شأن أعداد أفراد فرق الكيش وعبيد البخاري فقط. فإما أن تكون أعداد الكيش وعبيد البخاري قد تقلصت وتراجعت في الفترة الفاصلة بين سنة 1876 وسنة 1899، وهذا أمر محتمل، ولكن ليس بهذه الدرجة من التفاوت، وإما أن تكون أرقام ضابط الصف الفرنسي غير مضبوطة ومغلوبة، سيما وأنه أُشير في آخر هذا الجدول إلى أن «المعلومات أعلاه، قد استقاها ضابط الصف ميسوم».

وسواء تعلق الأمر بعناصر الكيش، أو العسكر النظامي، أو عسكر وحراك القبائل، فإن المخزن كان يستعمل الجميع في قضاء أغراضه، عسكرية كانت أم مدنية، وفي مقدمتها الخدمة في الإدالات والقصابات.

2 - 2 - أنواع السلاح بيد الجند ونماذج من خزائن البارود والذخيرة

نفهم مما ورد في بعض المصنّفات التاريخية العربية، القديمة منها والحديثة، والتي اهتمت بتاريخ المغرب على وجه العموم، أن السلاح الناري قد ظهر بالبلاد

¹ - بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، م. س، ص. 59 وما بعدها.

في وقت مبكر نسبياً، وبالخصوص آلات الحصار والدفاع، حيث استعمله جيش السلطان المريني يعقوب المنصور، أثناء عمليات اقتحام مدينة سجلماسة في شهر رجب من سنة 672، الموافق لشهري يناير ويبرابر 1274، لزعها من يد يغمرسان بن زيان، زعيم بني عبد الواد وقتئذ، بالإضافة إلى ما كان يُستعمل عادة من آلات الحصار والدفاع التقليدية، "كمدافع الحجارة، و"قوس الزيار"، و"العرادات"، و"الأنفاظ"، و"المجانيق"¹.

فهذا المؤرخ الناصري، وفي سياق الحديث عن انتشار دعوة المرينيين بالبلاد وبداية أمرهم بها، يستشهد بابن خلدون في هذا الصدد، ويثبت الفقرة الآتية، مقتبساً إياها من "تاريخ العبر...":

«ونصب عليها هندام التَّفْط القاذف بحصى الحديد ينبعث من خزانة أمام النار الموقدة في البارود بطبيعة غريبة، ترد الأفعال إلى قدرة بارئها...»².

ثم يضيف من عنده قائلاً:

«... إن البارود كان موجوداً في ذلك التاريخ وأن الناس كانوا يقتاتون به، ويستعملونه في محاصرتهم، وحروبهم يومئذ، وفيه ردٌّ لما نقله أبو زيد (عبد الرحمن) الفاسي في شرح منظومته الموضوعة في العمل الجاري بفاس...»³.

بيد أن انتشار وتنوع استعمال السلاح الناري، من أنفاض، و"بوزات"، ومهاريس، وبنادق قصيرة (mousquetons)، إلى غيرها من أفواه النار، لم يتمَّ على

1- المنوني محمد، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 99 وما بعدها.

2- الناصري، م. س، ج 3، ص. 36.

3- ن. م. س، حيث يُرجع عبد الرحمن الفاسي تاريخ استعمال البارود بالمغرب إلى سنة 786/ 1366 - 1367، وهو الأمر الذي لا يوافق عليه صاحب "الاستقصا...".

نطاق واسع في صفوف الجيش ومن كان ينضم إليه من حراك ومتطوعة القبائل، إلّا على عهد السعديين، وبالخصوص أيام السلطانين عبد المالك السعدي وأخيه وخلفه أحمد المنصور الذهبي. يقول في هذا الصدد اليفرنى متحدّثاً عن أطوار ووقائع استيلاء عبد المالك هذا على الحكم، ضدّاً على ابن أخيه السلطان محمد بن عبد الله المدعو المتوكل، بعد تمكنه واستحكام قبضته على مدينة فاس أواخر ذي الحجة من سنة 983/ الموافق أواخر مارس 1576 ما يلي:

«... فأعطاهم أربعمئة أوقية لكل واحد (الأتراك الذين ساعدوه في زحفه على فاس) واستسلف المال من كبراء فاس حتى يتسع عليه الحال. فأعطاهم خمسمئة ألف، وأعطاهم أيضاً عشرة من الأنفاض، منها النفض الكبير الذي له عشرة أفواه...»¹.

على أنه، لأسباب متعددة ومختلفة منها ما هو راجع إلى الجمود والشلل اللذين أصابا بُنى البلاد السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، بعد بارقة وادي المخازن سنة 1578، ومنها ما هو مرتبط بالتطورات والإنجازات المادية والتقنية التي عرفتتها المجتمعات في أوربا الغربية على الخصوص، منذ هذا التاريخ، بل وقبله بعشرات السنين، لم يطرأ أي تطور أو تحول إيجابي يُذكر على قطاع الأسلحة النارية المستعملة من قبل عناصر الجيش المغربي، ومن هنا الحالة المزرية التي اتسمت بها، في الفترة التي تعيننا هنا.

¹ - اليفرنى، محمد الصغير، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص. 125.
يُنظر كذلك حول هذه النقطة:
حجي، محمد، م. س، ج 2، ص. 44 وما بعدها.

ويبدو أن الجندي المغربي، وبالخصوص الفارس، كان يعطاه السلاح والعتاد الآتي:

- بُندقية عربية، وفي بعض الأحيان تُعوض بأخرى أوربية مع تافلتها وغمدها.
- سيف.
- كومية بالنسبة لبعضهم.
- رماح قصيرة.
- جعبة أو جراب لوضع الخرطوش¹.

ومن ثمة اضطرار المخزن المستمر إلى التوجه إلى بعض البلاد الأوربية للحصول على ما كان في حاجة إلى اقتناؤه من العتاد الحربي، الأمر الذي كان ينطوي على العديد من المساوئ والسلبيات على مالية البلاد وسلامة جودة مشترياتها منه على الخصوص.

صحيح أن نوعاً من البنادق وكميات من البارود كان يتم صنعه محلياً، خصوصاً على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، إمّا في معامل للدولة بكل من تطوان، وطنجة، والعرائش، أو في إطار عائلي وعشيري، ببعض الجهات من البلاد، في كل من سوس وجبال، وجبال غيثة وبني يزناسن، ولكن ذلك كان يتم باستعمال طرق ووسائل تقليدية، لا ترقى البتة إلى المقارنة مع ما كان عليه الأمر في مصانع السلاح الحديثة بأوروبا. وهذا النوع من البنادق هو الذي كان يُدعى «مكحلة بوشفرة» أو «المكحلة» العربية التي تزند بالحجر، وهي

¹- A.G.V., 3h3, Rapp. du Cap Martin, mars-avril 1882, p. 147 et p. 151.

A.G.V., 3h2.

التي كانت أكثر انتشاراً من غيرها، سواء في التنظيمات العسكرية المخزنية، أو في صفوف مُقاتلي القبائل. وكانت الطلقة النارية تنطلق منها بواسطة شرارة يُحدثها نوع من الحجر الخاص بالبنادق، يثبت في مطرقة صغيرة يُحركها زُبُرُك (Ressort) متى شاء مستعملها، وذلك بأن يضغط بأصبعه على الزناد¹.

وكان طولها يصل إلى متر وستين سنتيمتراً، وأما عيارها، فيبلغ حوالي 13 ميليمتراً. وبالإضافة إلى هذه البندقية، كانت أنواع أخرى من البنادق، أجنبية الصُّنع، إنجليزية، وبلجيكية، وفرنسية، وأمريكية تستخدم من طرف الجنود المغاربة، وهي: الشكبيطة، وبوحبة، وبوحفرة، وبوشكة وبوذن، وبوغطاء، والبلجك، والمنبهيّة، والسطاشية، ومارتيني - هنري (Martini-Henry) وكومبلان (Comblain)، وونشستر (Winchester)، وشاسبو (Chassepot)، ولبل (Lebel)، وموزر (Mauser) ورمنگتان (Remington)...².

1- Delhomme (Cap), **Les Armes dans le Souss Occidental**. Arch. Berb., Vol. 2, 1917, p. 123-129.

- Michaux-Bellaire (Ed.), **Le Habt**, Arch. Mar., vol. 17, 1911, p. 39 et suiv.

- A.E.P., C.P., vol. 38 (1872-1873), p. 49.

2- خ. س. مع. ر، وثيقة رقم 13/32 ط 5، وبتاريخ 22 شوال 1263 / 3 أكتوبر 1847، حيث نستفيد مما ورد في رسالة الوزير محمد بن إدريس العمرأوي إلى القائد بوسلهام بن علي أزطوط الذي التمس عليه أمر دلالة لفظة "الشكبيطة" أن المقصود بها هي "المكاحل الرومية".

وبالفعل، هي تعريب للفظّة "Escopette" بالفرنسية، و"schippetto" بالإيطالية، و"escopeto" بالإسبانية، ويتعلق الأمر بأولى البنادق التي تم اختراعها في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي. أنظر:

- Florentiis (Joseph de), **Histoire du Fusil**, Edit. de Vecchi, Paris, 1975, p. 27 et suiv.

- رسالة أمناء البنيقة المراكشية محمد بن بلعيد الرداني، وأحمد بن المكّي الصَّبّان، والمعطي البرنوصي بن المليلح إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى. بتاريخ 27 ذي القعدة 1312 / 22 مايو 1895، حيث صَدَرَ لهم «الأمر بدفع من مكاحل بوحفرة للبشا ويدة 2309 مكحلة، وأن نحوز ما تحت يد العسكر السعيد من بوذن، وبوغطاء، والبلجك...».

- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Marois, Avril 1877, p. 49. =

ونفهم مما ورد في رسالة السلطان المولى الحسن، موجهة إلى القائد محمد أحم الزباني، أن البنادق الحديثة الصنع، لم تكن بيد جميع أفراد الكيش والعسكر، حيث كتب السلطان، في هذا المعنى، ما يلي:

«... وصل كتابك بما تطلبه من الإنعام على الطبقية الذين بالإدالة هناك بمكاحل إنجليزية عوضاً عما بيدهم من مكاحل بوحبة، وصار بالبال. فذلك ما يحمله أهل حنطتهم والسلام...»¹.

وعبر عن نفس المطلب قائد حامية الكيش الأودي بقصبة المنشية برباط الفتح، عبد السلام بن الشرقي الأودي، بعد أن أمر بالنهوض على رأس مائة وخمسين فارساً من إخوانه، قاصدين قصبة بوزنيقة، حيث كان قد توجه إليها قبلهم القائد الأغا علال بن بوعزة الأودي الذي عهد إليه السلطان بفض النزاع القائم بين فرق من أعراب الرباط، وأخرى من قبائل زعير حيث كتب ما يلي:

«... وطلبنا من سيدي أن يتفضل علينا بمخمسين من العدة الرومية، وأما البلدية ليس بها عمل في هذه النواحي، ونحن في غاية الاحتياج إليها ما أدر كنا من طغيان الجوانب...»².

= حيث يلخص ما عاينه من أنواع البنادق بمدينة فاس، بمناسبة سفره في ركاب سفير فرنسا الجديد دي فرنوي (de Vernouillet) من طنجة إلى فاس، على النحو الآتي:

«لقد شاهدنا بيد العسكر ثلاثة أنواع من البنادق، وهي البندقية الطويلة المغربية التي تزند بالحجر، ويُسلح بها الخيالة؛ ثم البندقية ذات المكبس والتافلة المثلثة الشكل؛ وأخيراً بندقية ذات المكبس كذلك، ولكنها أقصر من السابقة، ويغشوها غلاف من نحاس...» ثم يقول بأن جميعها من أصل بلجيكي وثمان الواحدة منها 5 فرنكات فرنسية.

- 1- خ. س، ك 707، ص. 42، الوثيقة بتاريخ 18 ربيع 2، 1310 / 9 نونبر 1892.
 - 2- خ. س، مع. م. ع. ع. رقم 12 / 401، الوثيقة بتاريخ 14 شوال 1312 / 10 أبريل 1895.
- ووردت إشارة في وثيقة مخزنية إلى عدد البنادق "رومية وبلدية" التي خرجت من خزين لا أمينة بفاس خلال ستة شهور، محرم، وصفر، وربيع الأول، وجمدى الأولى من سنة 1289 هـ أولاً، ثم رجب وشعبان من السنة الموالية، وهو 13039 بندقية. أنظر:
- خ. س، ك 72، ص. 1 وما بعدها.

على أن معلوماتنا ومعرفتنا بأوضاع وأحوال الجيش المغربي بصفة عامة، ويعتاده الحربي على وجه الخصوص، قد أضحت أكثر دقة ووضوحاً، بعد أن سمح لأفراد البعثة العسكرية الفرنسية بالاستقرار بالمغرب، ومراقبة الأوضاع به، وبالخصوص كل ما كان يتعلق بقوات البلاد الحربية. ومن ثمة التقارير، والمذكرات، والدراسات العديدة حول تنظيم الجيش المغربي، وسلاح، وأعداد، ولباس، ورواتب عناصره...

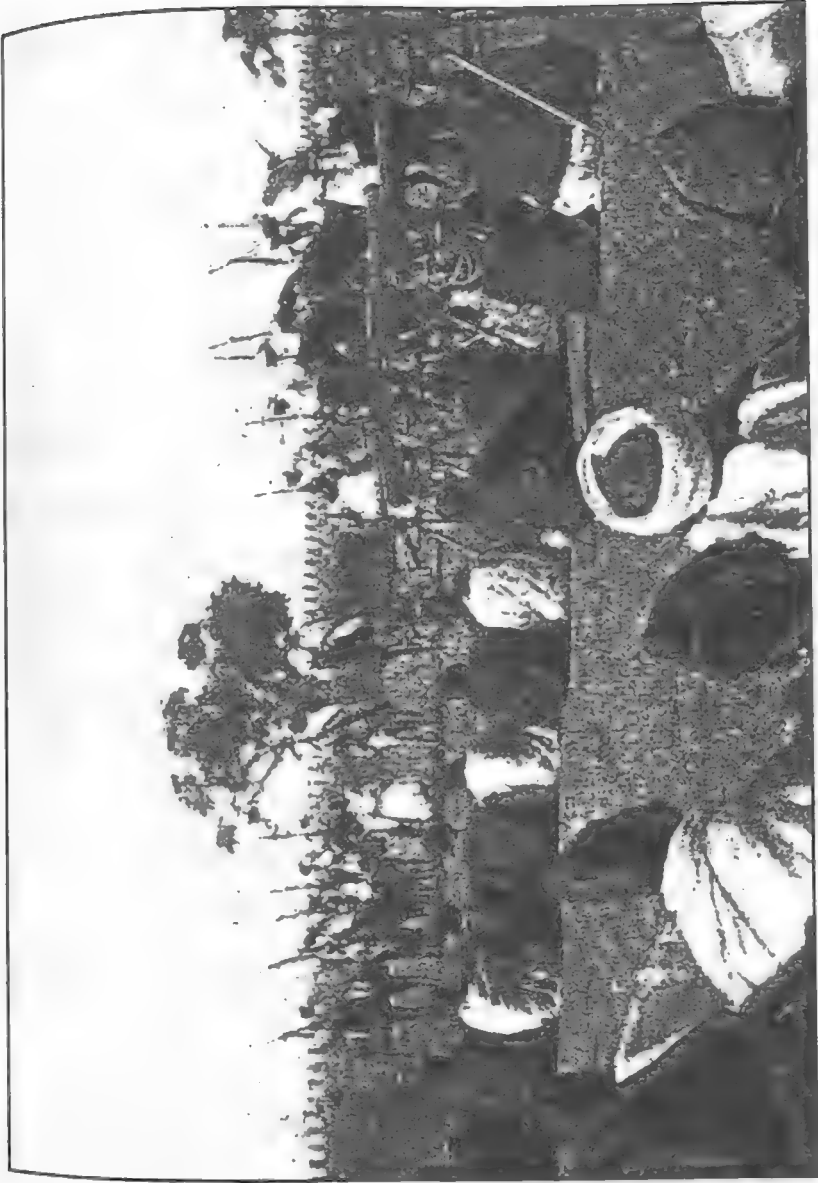
وقبل هذا وذاك، لا بأس أن نستشهد هنا بما كتبه مراسل كوريو ميليتار (Correo Militar) حول الحالة الرديئة التي كان يوجد عليها العتاد الحربي المغربي في رأيه، حيث قال:

«... إلهم لا يقومون أبداً (طبعية المراسي) بتمارين، ويتمثل سلاحهم في البندقية ذات المكبس (fusil à piston) ...
وأما قطع المدفعية، فهي في حالة جد رديئة. وكان بعضها بُرْتُغالي الأصل، والبعض الآخر إسباني يرجع إلى عهود كرلوس الثالث، وكرلوس الرابع، وفرديناندو السابع.
وكان يوجد بالرباط مدفع من نوع أرمسترونك (Armstrong)، سبق وأن قدمه مصطفى الدكالي هدية إلى السلطان سنة 1864، إلا أنه لا أحد حتى الآن تجرأ على استعماله...»¹.

1- A.G.V., 3h2, Rapp. sur l'Organisation de l'Armée Marocaine, 7 septembre 1870, p. 5.

ينتسب هؤلاء الملوك الثلاثة إلى فرع أسرة البوريون بإسبانيا، تولوا الحكم في الفترة ما بين 1788 و1833، مما يعني أن تاريخ صنع هذه المدافع يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وإلى بداية الذي بعده. وأبدى نفس الملاحظة الرائد سترول (Cdt. Sroll)، والنقيب ماروا (Cap. Marois)، في تقرير لهما عما عايناه بمدينة فاس حول العتاد الحربي، حيث أكدوا أن بعض هذه القطع المدفعية كانت تحمل كتابات تفيد أنها هدية من ملك فرنسا (سنة 1848)، أو من ملك الدانمارك، وتاريخ هذه الأخيرة يرجع إلى شهر ذي القعدة 1205 / الموافق 25 غشت 1791. أنظر:

A.G.V., 3h1, Rapp. Strohl-Marois, avril 1877, p. 24.



يرى في وسط الصورة وإلى اليمين مدافع رشاشة من نوع هوتشكيس

وتعرض إركمان بدوره إلى هذا الموضوع، فتحدث بإسهاب في العديد من التقارير التي كان يرفعها، في بداية الأمر، إلى اللواء الحاكم العام للجزائر، ثم فيما بعد إلى وزير الحرب بياريز، عن العتاد الحربي المغربي. فنجدته مثلاً يصف ما عاينه من بنادق بيد أفراد الكيش والعسكر بمدينة مراكش، في شهر يراير من سنة 1878، حيث كان السلطان المولى الحسن طريح الفراش بهذه المدينة، على إثر ما اعتري صحته من مرض وقتئذ، علماً بأن هذه السنة كانت سنة جفاف، ومجاعة، وأوبئة فتاكة أودت بحياة المئات من السكان، وبهلاك آلاف الرؤوس من قطعان الماشية والدواب، وبالنصوص الخيول¹.

وهكذا، يذكر هذا الضابط الفرنسي أن رُماة الكيش والعسكر كان سلاحهم البندقية ذات المكبس وهي إنجليزية الصنع، بينما سُلح الآخرون منهم ببنادق فرندل (Fusil Werndl)، وهي من صُنع بلجيكي. وتحدث بعد ذلك عما أمكنه معاينته من بطاريات المدافع، ملاحظاً أن أغلبيتها يعود تاريخ صنعها إلى «خمسین سنة خلت...»، قُدِّمت هدية للسلطان من قبل عدد من الدول الأوروبية².

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 164 وما بعدها. م. س، ص. 237 وما بعدها.
2-A.G.V., 3h2, Rapp. n° 1, en date du 20 février 1878, p. 3 et suiv.

وكتب من جهته النقيب ماروا (Cap. Marois)، متحدثاً عما عاينه من عتاد حربي، في مخازن الدولة بفاس، أثناء زيارته لها في فصل ربيع سنة 1877 أن «عتاد المدفعية لا يتكون إلا من القطع المُهداة إلى السلطان من قبل البلاطات الأوربية (إسبانية، ودانماركية، وفرنسية)...».
- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Marois, avril 1877, p. 49.

أنظر كذلك ما ورد في مذكرة موجهة إلى أركان الحرب العامة الفرنسية بياريز، بتاريخ 11 يراير 1881، حيث أفاد صاحبها بأن الحكومة الفرنسية سبق وأن أهلت مجموعة من المدافع إلى سلطان المغرب، في التواريخ الآتية:

12 يراير 1877 = 3 مدافع رشاشة كاتلينك (Mitrailleuses Gatling).

31 غشت 1878 = 6 مدافع باروت (Parott) من ذوي 200 طلقة.

20 مايو 1879 = 6 مدافع وايتورث (Whiworth)، من ذوي 200 طلقة كذلك.

وكتب خلف النقيب إركمان على رأس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الرائد لوفالوا (Levallois)، حول هذه النقطة ما يلي:

«... إن سلاح عناصر الجيش المغربي يتكون، كما يكون قد أشار إلى ذلك بدون شك سابقاً في أحد تقاريره، من عدد من البنادق ذات الحجرة الفرنسية الصنع، ومن بنادق قصيرة (Mousquetons)، ومن بنادق ذات المكبس وهي من صنع أمريكي، ومن 1000 بندقية فرندي، ومن 300 بندقية من نوع مارتيني. إلا أن جميع هذه الأسلحة كانت في حالة جد رديئة. ولا يتقن استعمالها إلا فئة قليلة من الجنود...»¹.

على أنه في بعض الأحيان، يظل أفراد بعض التنظيمات العسكرية «بدون أسلحة ولا ذخيرة»².

ومهما يكن الأمر، فإنه من الصعب جداً، إن لم نقل من المستحيل، تقديم أرقام دقيقة عن عدد البنادق، أو بطاريات المدافع المختلفة الحجم والأصل، أو باقي المعدات الحربية الأخرى، من خرطوش، وبارود... والتي كانت في حوزة المخزن، ويبد قواته الحربية، ناهيك عما كان منها بيد رجال القبائل، وبالخصوص في مناطق الريف، وبني يزناسن وقبائل الحدود الشرقية، وقبائل زعير، وسوس...

يقول رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بوركهاردت (Burckhardt) في أحد تقاريره، ما يلي:

«... بالرغم مما بذلته من مجهودات ومُحاولات، لم أتمكن قط من الحصول على أرقام حقيقية (حول العتاد الحربي). فلا أحد في الجهاز المخزني له

¹ - A.G.V., 3h4, Rapp. du Cdt Levallois, en date du 1^{er} mars 1884, p. 4.

² - A.G.V., 3h21, Rapp. du Cap. Larras, l'Occupation du Maroc, 25 mars 1900, p. 17.

فكرة دقيقة حول عدد الأسلحة التي كانت مودعة بمخازن فاس،
ومراكش، ومكناس، ومدن الساحل...»¹.
وبعد أن أدلى بوركهارت بملاحظته هذه، أثبت أرقاماً في هذا الشأن،
مع تنبيه القارئ إلى أنها أرقام بالتقريب، على النحو الآتي:

الجدول رقم 23:

المخزون من أنواع البنادق في مستودعات مدن مختلفة في شهر يراير 1892.

ملاحظات	الكميات	أنواع البنادق
	20000	مارتيني
	12000	كومبلان
	10000	كرا (Gras) نموذج 74
	5000	ونشستر، نموذج 73
	5000	ريمington (Remington) نموذج 71
	3000	فرنديل وأنواع أخرى
	55000	المجموع

وأكد الرائد شلومبرجي (Cdt. Schlumberger)، خلف بوركهارت على
رأس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، أن أربعة أنواع من البنادق المتطورة
الصنع فقط هي التي كانت تستخدم في الجيش المغربي وهي المارتيني - هنري،
نموذج 1874، وعددها 2000 بندقية بالتقريب، والكومبلان نموذج 1874 و 1880،
وعدها حوالي 5000 بندقية، وكرا، وأخيراً الونشستر نموذج 1873، وعددها
حوالي 2000 بندقية، وهذا كله سنة 1894².

¹- A.G.V., 3h8, Rapp. n° 17 du chef d'escadron Burckhardt en date 8 février 1892, p. 1-4.

²- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt. Schlumberger, en date du 14 janvier 1894, p. 1-2.

وفي نفس السنة وبطلب من السلطان، حرر النقيب طوماس (Cap. Thomas)، وهو من الضباط الفرنسيين المختصين في سلاح المدفعية، مذكرة في موضوع إمكانية تأسيس معمل لصنع البارود والخرطوش بالمغرب، أورد في بدايتها أرقاماً عن أعداد البنادق وبطاريات المدافع التي كان يتوفر عليها لجيش المغربي وقتئذ، نجلها في الجدول الآتي¹:

الجدول رقم 24: تقدير ما بحوزة المخزن من البنادق والمدافع سنة 1892،

حسب النقيب طوماس

نوع العتاد	الأعداد	ملاحظات
1) البنادق مارتيني (Martini)	من 15000 إلى 20000	جزء منها من النموذج الإنجليزي، والجزء الآخر من النموذج التركي، ويكمن وجه اختلاف النموذجين في حجم مكان احتراق الزنادة لكل واحد منهما.
كومبلان (Comblain)	من 3000 إلى 4000	
كرا (Gras) نموذج 1874	10000	
ونشستر من 16 طلقة	من 4000 إلى 5000	يُسلح بها قواد الكيش والعسكر فقط
المجموع	ما بين 35000 إلى 40000 من الأسلحة المختلفة	
مدافع جبلية وميدانية كروب Krupp		إثنان من مدافع كروب هذه، برج الرباط، ويبلغ وزن الواحد منهما 40 طوناً
كانت Canet		
هوتشكيس Hotchkiss		
أرمسترونغ	6	ثُمَّ نصب هذه المدافع بمرسى طنجة، وكان وزن كل واحد منها 20 طوناً
المجموع	63 مدفعاً	

تلكم كانت نظرة مقتضبة عن السلاح الذي كان بيد أفراد الكيش والعسكر في القرن التاسع عشر، استقينا معظم معلوماتنا عنه من وثائق وزارة

¹- A.G.V., 3h21, Note au Sujet de l'Installation d'une Poudrerie et d'une Cartoucherie au Maroc, p. 1.

الحرب الفرنسية بفانسن، وهو الأمر الذي لا يخلو من علل عديدة ومخاطر حقيقية، بسبب عدم تحلي محرريها، ومُدوني معلوماتها بأدنى قسط من الموضوعية والتزاهة. فنظرهم إلى المغرب وحكامه وسكانه، وحكمهم على الأشياء، كيفما كانت درجتها يعكسان قبل كل شيء ثقافة وذهنية ومشاعر الإنسان الأوروبي المعتر بما حققته الحضارة الأوروبية من تفوق مادي وتقني في ميدان الحرب والأسلحة النارية وغيره من قطاعات الإنتاج. وكان الذي يهمله في آخر المطاف، هو فرض نمط عيشه وعمله على الشعوب والأقطار التي تنتمي إلى فضاءات حضارية غير أوربية.

على أنه بالرغم من هذا وذاك، لأبد من الإقرار بأن ما يقدمه هذا النوع من المصادر الأجنبية من أرقام، ومعلومات تقنية، وتفاصيل، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، ويساعده على سد ما قد يعتري الأرشفة الوطني من نقائص وثغرات.

وقبل أن نختم حديثنا هذا، ينبغي التأكيد على النقاط الآتية:

1) حرص المخزن الدؤوب على فرض مراقبة شديدة ومتواصلة على مسألة الأسلحة والاختصاص بها وحده، ومحاولته عدم تسربها إلى القبائل. ولهذا، كانت البنادق والذخيرة لا توزع على الجند إلاّ ساعة بداية القتال، لتسحب منهم بعد انتهاء مُباشرة.

2) يصحب السلطان في تنقلاته عبر مختلف جهات البلاد، الجزء الأكبر من العتاد الحربي الثقيل الذي ذكرنا بعضه في الجدول أعلاه. ولا أدلّ على ذلك مما أمر السلطان مولاي عبد العزيز بتوجيهه من مدافع إلى منطقة الشاوية، في صيف سنة 1895، بهدف تأديب قبيلة الأعشاش المنتفضة ضد قوادها والعابثة

بممتلكات وحرقات جاراتها من القبائل، وبالمخصوص إيالة القائد محمد بن أحمد المزالي. فكان عددها 29 مدفعاً من أنواع وعبارات وأحجام مختلفة، بالإضافة إلى 4 مدافع هون (mortiers)، و6 مدافع رشاشة من نوع كاردنر (Gardner)، خمسة من هذه الأخيرة كانت تستخدم خرطوش من نوع لي مدفورت (Lee Medfort)، وواحدة خرطوش من نوع مارتيني¹.

وأما مخازن الذخيرة فكانت تتوزع على العواصم الثلاث فاس، ومكناس، ومراكش، وكذلك أهم مدن الساحل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تطوان، وطنجة، والعرائش، وسلا ورباط الفتح، والجديدة، والصويرة... وانضاف إلى هذه المجموعة الأخيرة مرسى الدار البيضاء وأسفي، في النصف الثاني من نفس القرن، وفي وقت تقلص فيه دور كل من تطوان وطنجة.

وكان السلطان يعهد لأمناء المراسي، وأمناء الصائر بتدبير شؤون هذه المخازن، وضبط كميات وأعداد ما بها من عتاد حربي وذخيرة، وتسجيل في كنانة خاصة ما يتلقونه منها، وما يسلمونه منها إلى الغير، أو يبعثون به إلى "الحضرة"، أو إلى جهات مختلفة من البلاد، حين يؤمرون بذلك.

وهذا ما نفهمه مما جاء في وثيقة تحت عنوان:

«الحمد لله، بيان ما دفعه الأمينان السيد محمد التازي الفاسي، والحاج محمد هارون التطواني للأمينين بلهما السيد الحاج محمد بن شقرون الفاسي والسيد محمد أجغالف السلاوي من صناديق العدة والقرطوس، الذي لجانب المخزن أعزه الله بخزائن مرسى الجديدة حرسها الله، وذلك في شهر رجب عام 1318».

¹- A.G.V., 3h9, Rapp. n°30, Juillet 1895, p. 1.

وأشير إلى أنواع العُدّة والذخيرة الموضوعة في عدد من الصناديق على النحو الآتي:

«بها (صناديق) جعاب قصدير لصقل المكاحل ميزانها 1311 (13 قنطاراً، و11 رطلاً).

يُزاد على ذلك ما بقي من قرطوس المدافع السعيدة الوارد في مُدة خدمة النازي وهارون على يد مَنَسَمَان وشرمان الأليمانيان (هكذا).

وذلك صناديق 349

وصناديق كور 30

وصناديق ءالة لذلك 08

وأخرى من ذلك 55

وبراميل بارود 17

وبراميل الكبريت 19150¹»

¹- خ. س، ك 443، ص. 280 وما بعدها، الوثيقة بتاريخ أواخر رجب 1318 / العشر الأواخر من دجنبر 1900.

انظر كذلك حول هذا الموضوع ما يلي:

- خ. س، ك 117، ص. 135، وثيقة بتاريخ 14 ذي القعدة 1300 / 18 سبتمبر 1883.

رسالة أمينى العُدوتين إلى السلطان بتنفيذ أمر توجيه البارود والخفيف إلى الحضرة.

- خ. ص. س، سلسلة 3، حرف ب، مح 23، وثيقة رقم 3331 بتاريخ 24 صفر 1305 / 11 نونبر 1887.

توصل أمناء البنيقة المراكشية بالأمر بتوجيه العدة والقرطوس إلى الحضرة.

- خ. س، ك 429، ص. 62، وثيقة بتاريخ 25 شوال 1314 / 29 مارس 1897، رسالة

السلطان إلى أمناء البنيقة المراكشية يأمرهم فيها بتوجيه القرطوس إلى الحضرة. =

على أن قائد الحامية العسكرية بالمدينة كان يتحمل جانباً من المسؤولية في الإشراف على هذه المخازن، كأن يكون بيده مثلاً، أو بيد من ينوب عنه مفتاح ثان لمخزن الذخيرة، زيادة في الاحتياط والحذر. إلا أن ذلك كان لا يمنع من وقوع أحداث مؤلمة، كانت تتسبب في خسائر بشرية ومادية، بسبب وضع هذه المواد المتفجرة رهن إشارة أشخاص غير مُتمرنين على تداولها، كما نستشف ذلك مما تضمنته الوثيقة الآتية:

«... فقد بلغ علمنا الشريف أن ولد الجيلاني بن بناصر الودي الذي بيده أخذ مفتاحي القصة الرشيدية بعلو الرباط دخل مع والده لها واختلس منها قرطاساً فيه عمارة مدفع واحد، ودفعه لولد ملين الرباطي المكلف بالمفتاح الآخر فذهب به هذا الولد لدويرة، ووضعه في مطبخها، فقام من حينه، وأحرق الولد، واتهدمت الدويرة وبعض جدار رحي ملتصقة بها.

وعليه، فنأمر أن تتزع المفتاح من يد بناصر المذكور لتفريطه، وادفعه لحازم ضابط، يكون متيقظاً عند دخوله للمحل المشار إليه، حيث هو محل للبارود والقرطاس، وذلك بعد أن تزجر ابن بناصر وولده المختلس للقرطاس الأول على تفريطه، والثاني على اختلاسه...»¹.

= - خ. س، ك 443، ص. 184، رسالة وزير الحرب المهدي بن العربي المنبهي إلى أميني الجديدة، يأمرهم فيها بتوجيه 5457 "مكحلة" إلى الحضرة، وهي بتاريخ 28 صفر 1318/ 27 يونيو 1900.

- خ. س، ك 763، ص. 497، رسالة محمد بن العربي الطريس إلى القائد المعطي بن الكبير الزمازي، يخبره فيها بأنه لا وجود عندهم بطنجة "للمنبهية" وهي نوع من البنادق التي كانت تستورد من إنكلترا، مُخبراً إياه بأن نوع "الشاسبو" فقط هو المتوفر الآن بالمدينة وثمن البندقية الواحدة منه هو 25 ريالاً.

والوثيقة بتاريخ 7 رجب 1322/ 17 سبتمبر 1904.

1- خ. س، ك 113، ص. 157، رسالة السلطان إلى القائد أهل سوس برباط الفتح المهدي الجراي، بتاريخ 15 جمدي الأول 1308/ 27 دجنبر 1890.

وَلَعَلَّ الانفجار المهول الذي سبق وأن وقع في خزانة البارود بساحة "جامع الربيع" بمدينة مراكش، في 8 شعبان من سنة 1280/ الموافق 18 يناير 1864، والذي أودى بحياة العديد من الناس، وتسبب في خسائر مادية هامة، هو الباعث على حذف ومنع فتح مثل هذه النقاط لبيع البارود في المدن، وتولي المخزن عملية تسويقه مباشرة¹.

وأشارت وثيقة مخزنية، ترجع إلى سنة 1286/ الموافق 1869 - 1870 إلى كميات البارود، "رومي" و"بلدي"، "صالح"، و"فاسد" التي كانت بمخازن الثغور الساحلية، نجملها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 25: المخزون من البارود في المراسي المغربية الكبرى، في سنة

1870

المرسى	عدد القناطر المخزنة	ملاحظات
الغرائش	55100	الرقمان الأخيران إلى اليمين يمثلان الأبطال
أزينة	9300	
طنجة	56200	
تطوان	64050	
سلا	91159	
رباط الفتح	167453	
الدار البيضاء	1600	
أسفي	45495	
الصويرة	103537	
المجموع	593894	

1- السباعي، محمد بن إبراهيم (ت. 1332/ 1914).

اليستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن، في عَدِّ مآثر السلطان مولانا الحسن،

مخ. م. و. م. م، رقم د 1346، ورقة 17.

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 112.

342 - خ. س، ك 1033.

وتضمنت وثيقة مماثلة للسابقة مقادير "الخفيف" التي كانت بخزائن المشور، وبرج سيدي فاتح، وبرج المدافع الكائنين ببستان للامينة. بمدينة فاس، حيث وصل مجموعها 1358 قنطار و62 رطلاً¹.

هذا، وبالرغم من كون الأرقام التي أدلينا بها حول ما كان مدخراً من الذخيرة هنا وهناك، لا تكتسي طابع الشمولية، كما أنّها لا تغطي، بكيفية مُتسلسلة، مُدة زمنية طويلة الأمد نسبياً بالنظر إلى موضوع بحثنا هذا، فإننا لا نتعد كثيراً عن الصواب، إذا ما قلنا إنّ الكميات المخزونة من الذخيرة كانت جد متواضعة، بل لا اعتبار لها بالمرة، بالنسبة لبلد من حجم المغرب وفي موقعه الجغرافي والاستراتيجي. ففي مذكرة محررة بمدينة طنجة، في مارس 1903، تحمل طابع إحدى الجهات بباريز التي توصلت بنسخة منها، وهي قيادة الأركان العامة للجيش، في موضوع "سلاح القوات المغربية وقت الحرب"، استهل صاحبها حديثه بما كان قد كتبه الضابط الفرنسي الخطير النقيب لاراس (Larras)، في تقرير له بتاريخ 20 مارس 1902، حول إمكانات المغرب البشرية والعسكرية، ووسائله الدفاعية على الخصوص، حيث قدّر عدد البنادق التي كان يمتلكها المخزن وقتئذ بحوالي 50000 بندقية، علاوة على بعض القطع المدفعية، وما كان يكفي الجميع من القنطوس ومضيفاً:

«... بأن المغرب كان يعاني من نقص كبير فيما يرجع إلى مختلف أنواع ذخيرة

المدفعية، بالإضافة إلى خصاص كبير من المصوبين والمسددين والمدرّبين...»².

¹-خ. س، ق. ح، مع. س. م، مع 18، وثيقة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1288 / 8 غشت 1871.
²- A.G.V., 3h21, Rapp. du Cap. Larras du 25 mars 1900.

هذه إذن نظرة عما كان المغرب يمتلكه من عتاد حربي، حاولنا من خلالها التعرف عن نوعيته، وعدد وحالة قطعه، وطرق صيانه والاعتناء به. وواضح مما أثبتناه، أن هذا القطاع هو الآخر، يعكس المستوى التقني، والتنظيمي، والحربي للبلاد، أي أنه لم يكن على شكلية وصورة ما اعتاد الملاحظون الأجانب من الأوربيين، وفي مقدمتهم العسكريين، وصفه واستعماله في بلدانهم وخارجها.

2 - 3 - اختلاس السلاح وقهره.

ما من شك أن المغرب في القرن التاسع عشر، وبالنظر إلى بنياته الاجتماعية والثقافية التقليدية، ومستوى ونوعية إنتاجه المادي والتقني من جهة، وموقعه الجغرافي المتميز، على مقربة من القارة الأوربية من جهة أخرى، ناهيك عن انفتاحه على العالم بواسطة واجهتيه البحريتين الممتدتين على مآت الكيلومترات من جهة ثالثة، كان بمثابة قلة جاذبة لعدد من المغامرين والمتآمرين وأرباب السفن التجارية، للدخول مع أهاليه في علاقات تجارية وسياسية، دون موافقة المخزن ولا رضاه على ذلك.

ومن ثمة استفحال ظاهرة تسرب الأسلحة النارية والذخيرة الحربية إلى المغرب، انطلاقاً من مدينتي سبتة ومليلة السليبتين، ومن باقي الجيوب التي كانت تحت الاحتلال الإسباني، أو غيرها من النقاط على الساحل المتوسطي، حيث كانت طبيعة تضاريسه توفر مخابئ وملاجئ ملائمة ترسو بها القوارب الصغرى.

ونشطت حركة تهريب المواد الغذائية والحربية على امتداد الحدود الشرقية للبلاد، بعد سنة 1830، حيث عملت السلطات الاستعمارية بالجزائر

على استغلال وتسخير هذه الظاهرة للضغط على المغرب، وخلق متاعب ومصاعب لحكامه، وتمكين أهالي مُستعمرتهم من الحصول على مواد فلاحية وغيرها مما كانوا في حاجة إليه من المنتجات.

وأما الجهة الثالثة الرئيسية التي نشطت فيها حركة تسرب السلاح إلى المغرب، وكذلك تجارة تهريب مواد أخرى، صناعية وفلاحية، فهي سواحل منطقة سوس. ويكاد الأمر يقتصر على أفراد ومؤسسات من بريطانيا العظمى حيث لا ذكر في المصادر إلا لمغامرين ومبشرين من أضراب كورتيس (Curtis)، وماكزّي (Mackenzie)، أو شركات كما هو الشأن بالنسبة لنورث وست أفريقيا (North West Africa) أو كلوب فتور سنديكات (Globe Venture Syndicat)¹.

وتتوزع الوثائق التي تجمعت لدينا حول ظاهرة التهريب على المدن والجهات الآتية:

فكيك، وجدة، بني يزناسن، رأس كبدانة، كلعية، الريف الأوسط، تطوان، طنجة، العرائش ومنطقة الهبط، رباط الفتح، الدار البيضاء، الجديدة، الصويرة، سوس، زعير، زمور الشلح، بني مطير وزيان.

1- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 1، ص. 380 وما بعدها.
من جهة أخرى، أشار تقرير لرئيس البعثة الفرنسية بالمغرب، بتاريخ 27 يراير 1898 إلى محاولة السفينة الإنجليزية لاتورلامين (Tourlamine) إنزال حوالي 5000 بندقية في مرسى أركسيس. ولكن، ما أن شاهد ربانها الباخرة المغربية "الحسي" تقترب من مركبه حتى لاذ بالفرار، وتوغّل في عرض البحار، تاركاً خمسة أشخاص من رفقاته في اليابسة، حيث ألقى عليهم القبض القائد سعيد الجلولي الذي كان على رأس حركة مخزنية بالمنطقة وقتئذ. أنظر: A.G.V., 3h11, pp. 5-6.

- بوشعراء، م. س، ج 4، ص. 1397 وما بعدها.

وقد ورد ذكر هذه المدن والمناطق، إما في سياق الحديث عن النقط التي كانت تتسرب منها الأسلحة والذخيرة المهربة إلى داخل البلاد، أو حين كان يتم ضبط وحجز كميات منها هنا وهناك، أو بمناسبة تشكي القواد والأمناء من استفحال هذه الظاهرة، مثيرين انتباه المخزن إلى الأضرار الفادحة التي كانت تسبب في خلقها¹.

1- خ. س، مع. ح رقم 311، رسالة أمناء طنجة أحمد بن محمد بناني، ومحمد فرج، وعبد السلام أحرسان إلى السلطان في شأن حجز 74 "مكحلة رومية" و2800 خرطوشة، بتاريخ 27 شعبان 1309 / 27 مارس 1892.

- خ. س، ك 707، ص. 51، رسالة السلطان إلى قائد أصيلة إدريس بن عبد السلام أمقشد، بتاريخ 24 ربيع الثاني 1310 / 15 نونبر 1892، في شأن ما أنزل من "الكلاطة" وعددها 500 بتراب مدشر الخميس (ويدعى اليوم بخميس الساحل ويوجد بين العرائش وأصيلة)، نقلها ستة أشخاص من المدشر المذكور إلى العرائش حيث سلموها إلى اليهودي ابن قسيس الذي أودعها في خزينه. وشارك معهم في هذه العملية أمين مخزني يدعى محمد بن الطاهر الهواري. وانظر كذلك:

- Rezzouk (A), Note sur le Rif, Arch. Mar., vol. VI, 1906, p. 401 et suiv.

حيث كتب المؤلف ما يلي:

«... تمثل الأسلحة المهربة أهم متوج يستورد إلى منطقة الريف. ويتعاطى عدد كبير من يهود مليلية إلى تجارة التهريب هذه، وفي مقدمتهم إسحاق بن حامون، وابن سوسان، وليون بن لززع...». ثم بعد هذا، يُدلي بأسماء البنادق المتداولة في المنطقة مع ذكر ثمنها، على النحو الآتي:

(1) الكلاطة: (والقصد منها هي بندقية الرمنكتون Remington الأمريكية الصنع)، وهو السلاح المفضل لدى سكان هذه الناحية، وثمنها ما بين 40 و50 دورو.

(2) الخماسية: (ويقصد بها بندقية موزر Mauser، من صنع الألماني بيير موزر دي أبرندورف، نموذج سنة 1860، وغودج سنة 1884)، وثمنها مرتفع، يتراوح ما بين 80 و90 دورو.

(3) السطاشية: بندقية يُرمى منها 16 طلقة في الاستعمال الواحد، وثمنها ما بين 35 و40 دورو.

(4) التناشية: عدد طلقاتها 12 طلقة، وثمنها كئمن السابقة.

(5) بوحفرة: بندقية يستعملها رماة الكيش والعسكر، وثمنها من 30 إلى 35 دورو.

(6) بوزكروم: بندقية صيد.

وتكاد هذه الظاهرة تقتصر على فئة المحميين وحدهم، حيث كانوا يستغلون وضعيتهم القانونية والاجتماعية، وارتباطهم بالأوربيين لممارستها، أحياناً في واضحة النهار، دون أدنى تستر، أو مراعاة لأي كان. ويبدو أن اليهود كانوا أكثر جرأة وإقداماً على الخوض في هذا الميدان. بيد أن الأمر لم يكن مقتصرًا فقط على فئة المحميين وغيرهم من المغاربة، بل كان من الأوربيين المستقرين في البلاد من لا يتردد في التعاطي إلى الاتجار بالمواد والمتنوعات المهربة، وفي مقدمتها الأسلحة النارية، بل أحياناً العتاد الحربي الثقيل كالمدافع مثلاً¹.

وكتب الرائد برمون (Le Cdt. Bremond)، قائد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بالنيابة، في هذا الصدد، ما يلي:

«... ومهما يكن من أمر، فإنه يستحيل القيام بأي عمل جدي وناجع للحد من ظاهرة قريب السلاح، ما دام نظام الحماية الأجنبية قائماً بهذا البلد...»².

وأدهى من هذا وذاك، أن ربان السفينة المغربية «الحسني»، وهو من جنسية ألمانية، تعاقد معه المخزن رسمياً للقيام بهذه الخدمة، مانحاً إياه راتباً معتبراً، يُضبط في حالة تلبس حيث ضُبط وهو يُتزل أسلحة مهربة. بمرسى الصويرة، حيث كتب الأمينان العاملان بها وقتئذ، وهما إدريس بنونة ومصطفى جسوس إلى الوزير الصدر احمد بن موسى ما يلي:

¹- A.G.V., 3h11, Rapp. n° 137, daté du 3 décembre 1905, pp. 3-4.

حيث ورد ذكر الجاسوس والمغامر الخطير دلرل (Delbrel, Gabriel) الذي كان «يلعب دور الوسيط بين أتباع الفتان (بوحجارة) وبعض التجار الأوربيين للتزود بالعتاد الحربي، حيث أخبرنا مؤخراً بأنزال أربعة مدافع، وكميات كثيرة من البنادق والذخيرة بتمكّرت، شمالي سبخة بوعر ك...».

²- A.G.V., 3h17, Rapp. n° 118, en date du 1er Novembre 1911, p. 2.

«أن رئيس البابور الحسني، لما علم أن لا سبيل له إلى وضع ما فيه من الكُنْطَرَنَضُ مكاحيل وعمائر وصناديق التي حازها من بابور ألمان، ولا إلى ردها لبابور ءاخر، ذكر أن العدة إنما حازها لجانب المخزن...»¹.

وهذا رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الرائد كوشميز (Le Cdt Cauchemez)، المعروف بمواقفه اتجاه المخزن، وعدم تفهم ولا مساعدة أي خطوة من خطواته يقول، في سياق الحديث عمّا تم ضبطه مؤخراً من بنادق مهربة، بالقرب من مرسى الجديدة، في الوقت الذي كان يتأهب فيه مهربوها لإنزالها على الشاطئ، وعن تعاطي المدعو الباشا، وهو من محمي إيطاليا، إلى هذا العمل المحظور جهاراً، في كل من مدينة الرباط والقبائل المجاورة لها، ما يلي:

«... إن الضجة المفتعلة من قبل الصحافة بمدينة طنجة حول ما نُسب إلى قائد الرباط من سوء المعاملة والتنكيل بأحد أفراد الجالية البرتغالية بالمدينة المذكورة، لا أساس له من الصحة...»

والحقيقة أن الرجل كان متوجهاً إلى البادية، في رفقة والدته، ويده بندقية متعددة الطلقات، فضلاً عن كونه أعمى، الشيء الذي جعل المرشدين المرافقين له على الاعتقاد بأن غرضه الحقيقي هو بيع سلاحه لأول من يعطيه فيه ثمناً مربحاً من الأهالي... ومهما يكن من أمره، فإن أفراد الجالية البرتغالية المقيمين بالمغرب، مشهورون بالتعاطي إلى قريب الأسلحة وخاصة في مدينة الرباط...»².

¹- خ. س. م. م. ع. رقم 410 / 8 ، بتاريخ 12 شعبان 1313 / 29 يناير 1896.
²- A.G.V., 3h7, Rapp. Cauchemez n° 115 Juin 1893, p. 6 et p. 23.

ترقى هذا الضابط في ما بعد إلى رتبة لواء (Général) في الجيش الفرنسي، وهو الذي تولى التوقيع، في أبريل 1902، إلى جانب محمد الجباص، نائب السلطان بالجزائر العاصمة، على المعاهدة التطبيقية للوفى الذي سبق وأن وقع عليه، عن الجانب المغربي، وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، وعن الجانب الفرنسي وزير الخارجية ثيوفيل دلكاسي (Théophile Delcassé)، في شهر يوليو من سنة 1901 بباريز.

على أن المخزن كان لا يتوانى في اتخاذ عدد من التدابير والاحتياطات للحيلولة دون تسرب الأسلحة إلى البلاد، والحد من اتساع حجم هذه الظاهرة، ومن ثمة عشرات الإدالات المنبثة على امتداد الواجهة المتوسطية من جهة، والساحل الأطلسي من جهة أخرى، فضلاً عن وحدات أخرى للحراسة والمراقبة، كان يُعهد لها بالتخيم في بعض النقاط الحساسة.

فمثلاً بالنسبة للساحل الربيقي، كان هناك ما لا يقل عن خمس عشرة نقطة حراسة ومراقبة، تحت المسؤولية المباشرة لقواد المخزن في المنطقة، حيث كان عليهم تعهدها، وتفقد أحوالها، والحرص على عدم استعمالها في أي عمل محظور. وهذه

= وانظر كذلك حول بعض النماذج من كان من الأوربيين والمحميين المغاربة يتجرون في تريب الأسلحة:

- خ. س، ك 467، ص. 244، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الأول 1311 / 19 سبتمبر 1893.
- خ. س، ك 242، وثيقة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1316 / 6 نونبر 1898.
- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 3، ص. 995 وما بعدها، حول تخصص أفراد أسرة لازارو دي ماريا من جبل طارق (Lazaro di Maria) في تهريب الأسلحة إلى مدينة الجديدة، ومنها إلى داخل البلاد.
- خ. س، مح. ح رقم 449، رسالة بتاريخ 26 شعبان 1311 / 4 مارس 1894 في شأن اشتغال يهودي من مدينة الصويرة يدعى حيم أزنكوط بهذه التجارة المحظورة، إذ كان يأتي بالبندق من عيار سبع عشرة طلقة إلى قرية تُقْلِحَتْ حيث يقيم أخ له بها، ثم يشرع في تسويقها من هناك في القبائل المجاورة، وجهها القائد الحسين بن إبراهيم الديلمي، ولعله قائد من قواد الإدالات السوسية، إلى السلطان المولى الحسن.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 402 / 8، رسالة عامل الدار البيضاء أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، بتاريخ 15 محرم 1313 / 8 يوليوز 1895. في شأن اشتغال اليهودي أبرهام بن إسحاق سانج البيضاوي ببيع العدة والذخيرة علانية بإحدى حوانيت المدينة، في ملك شريك له من إخوانه في الملة وهو فيدال بن حزان، من محمي فرنسا.

المواقع هي مراسي: بادس، والأبراج، ولاكش، والجبهة، والنكور، والحاج حسون، ووادي المباطين واحساين، وسيدي إدريس، وسيدي مسعود أحساس، وسيدي بوداود، وسيدي البشير، وتقيت، والقلعة، ووادي كرات...¹.

هذا، وقد ورد ذكر هذه المواقع في مصادرنا، بصدد الحديث عن عدد من القضايا، كاشتغال المهرين «بإخراج الكنطربض» من بعضها دون أن يتصدى إلى ذلك ممثلو المخزن في هذه المناطق، أو بمناسبة التعرض إلى محاولة الباخرة الفرنسية القادمة من مدينة وهران، والتي كانت بصدد إنزال حمولتها من ملح البارود بمرسى مليلة، ومنع حاكم هذه الأخيرة قائد السفينة من ذلك، أو عند العثور على سلاح أو ذخيرة مهربة بشاطئ إحداها، أو لاستنكار تصرف مسؤولين مخزنين بسبب خوضهم في عمليات التهريب، من خلال مثال قائد وأمين فرقة مزوجة من قبيلة كلعية، حدو المزوجي وميمون بن المختار الفرخاني².

-
- ¹- خ. س، ك 121، ص. 187، رسالة السلطان إلى محمد المراني بتاريخ 25 شوال 1301 / 18 يوليو 1884.
- خ. س، ك 370، ص. 220 وما بعدها، رسالة السلطان إلى الخليفة بفاس المولى إسماعيل، وسبع رسائل مماثلة إلى قواد منطقة الريف وقلعية، كلها بتاريخ 22 رجب 1303 / 26 أبريل 1886.
- ²- خ. س، ك 370، ص. 22، رسالة السلطان إلى القائد مبارك الدوبلاي، بتاريخ 22 رجب 1303 / 26 أبريل 1886.
- خ. س، مع. ح رقم 101، رسالة أمين مليلة محمد بن أحمد العسري بتاريخ 8 رمضان 1303 / 10 يونيو 1890.
- خ. س، مع. ح رقم 266، رسالة القائد مبارك بن الطاهر (الرحماني والذي تزعم غداة وفاة المولى الحسن انتفاضة قبيلة الرحامنة)، بتاريخ 11 جمادى الأولى 1307 / 5 دجنر 1889.
- خ. س، مع. ح رقم 237، رسالة القائد العربي الولشكي، بتاريخ 21 شعبان 1307 / 12 أبريل 1890، حيث ختم رسالته قائلاً:
- «... فكما أن الأمين المذكور (ميمون بن المختار الفرخاني) حيث وقع البارود بين مطالسة وليلة الحيرش بقصد البيع، وذلك من داره من غير كذب، ولا زور. ولقد أخبر بعض من اطلع على حال أهل تلك الناحية، وقال قد يوجد عند الأمين المذكور وعلى يديه كثير من=

واتخذ المخزن ترتيبات مماثلة في عدد من المراسي، فزاد في عدد العسسة، وأمر بتشييد أماكن للحراسة ومخايئ لرصد تحركات المهرين، بل نظمت حراسة داخل المرسى نفسها، للحيلولة دون تسرب المواد المهربة إلى الخارج¹.

فهذا ما نفهمه مما كتبه محتسب الرباط عبد الخالق فرج إلى السلطان. فبعد أن ذكر الأوامر الصادرة إلى العامل محمد السويسي «... بأن يجعل في كل باب من الأبواب الخمسة عندنا عساكين بقصد حراسة ما يخرج من المكاهل الرومية القديمة والجديدة وعمائرها، وقبض من عثروا عليه خارجاً بشيء منها، وانتزاعه من يده على وجه الكطربندوا...»، يضيف بأنه نفذ لهم أجرهم على ذلك مياومة من المستفاد وقدرها عشرون مثقالاً من حساب مثقالين للواحد في اليوم².

= الأمور المنهى عنها. نعم، حيث يوجد هذا عند من هو أمين، فكيف بالعامّة...».

- خ. س، ك 763، ص. 64، رسالة النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس إلى قائد قبيلة بقبوة علي بن المنصور البخاري، بتاريخ 17 صفر 1320.

1- انظر مثلاً ما ورد في رسالة السلطان إلى أمناء العرائش، بتاريخ 12 ذي القعدة 1312 / 16 مايو 1895، بعد أن علم بتفاحش ظاهرة "الكنطربنض" في مدشر قريب من هذه المدينة يدعى رقادة، حيث أمر ببناء «هناك بعدوة الساحل قرب الوادي، بمحل منتهى الماء عند غاية امتلائه وارتفاعه، 3 أنبحة مسقفة من 30 شبراً طولاً في النباح، بين كل منها 20 شبراً، وتكون على خط واحد موجهة للمرسى...».

وأمر السلطان كذلك بأن يكلف بالعسة ليلاً 30 نفرأ من كيش المدينة، بحسب 10 في كل "نباح" ويعطاهم مثقال لكل واحد مياومة، بينما يعهد لعشرة أشخاص مدينين بالحراسة في النهار، مقابل أجر يومي قدره 15 أوقية.

- خ. س، ك 218، ص. 142.

2- خ. س، مح. ح رقم 296، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1309 / فاتح يوليو 1892.

واتخذت ترتيبات مماثلة في مرسى الصويرة، حيث دعت الضرورة إلى اتخاذ
«... ضابط لحسم هذه المفسدة...»، ويقصد طبعاً «بالمفسدة» ظاهرة التهريب،
تضمنتها رسالة وجهها السلطان إلى أمناء هذه المدينة، نجملها في النقاط الآتية:

(1) تشمل الحراسة البرج الكبير، وكدية المنشر، ويقوم بها عشرة
أشخاص في كل واحد منهما. وأما باب البحر بالقصبة الجديدة، يكلف به أمين
«ثقة يعتمد عليه»، وأربعة مخازنية من الجيش الصوري.

(2) تنتظم الحراسة في هذه الأماكن الثلاثة فقط، في الأوقات التي تكون
«البابورات» و«المراكب» راسية في المرسى، ويُعطى لكل واحد من الحراس،
مخازنية وغيرهم، مثقالان مياومة، ولأمين خمسون مثقالاً في اليوم كذلك.

(3) وفي حالة ضبطهم سلع ومواد مهربة، فيعطاهم ربع قيمتها النقدية، يقتسمونه
فيما بينهم، بالإضافة إلى الراتب المخصص لهم من قبل المخزن في كل يوم¹.

ويبدو أن تشديد الحراسة في بعض الأماكن الحساسة، وحضور الحراس
بها في كل وقت وحين، كان يؤدي إلى تناقص وتيرة ترويج السلع والمواد
المهربة. فإلى هذا المعنى، أشار أمناء مرسى طنجة، حيث كتبوا إلى السلطان بأن

«ما كان واقعاً من الكنطربانض بالسلاح، وملح البارود، والكبريت،
والخفيف، والرش، قد انكف ذلك الواقع منه...».

¹ - خ. س، ك 216، ص. 82، وثيقة بتاريخ 22 جمادى الثانية 1312 / 21 دجنبر 1894.
أشارت وثيقة بتاريخ ذي الحجة 1318 / مارس - أبريل 1901، إلى المبلغ الذي أنفقه أمناء
هذه المدينة على ترتيب العسة بها لمحاربة ظاهرة التهريب، وهو 1239 مثقالاً.
- خ. س، ك 446، ص. 13.

واختتموا رسالتهم باقتراح الأجر الذي يرونه مناسباً لتعويض الأشخاص القائمين بأمر العسة بالمرسى وعددهم خمسة، وهو أن يخصص لهم عشرون ريالاً في الشهر، ثمانية ريالات تُعطى لرئيسهم، والإثنى عشر ريالاً يتقاسمها بالتساوي الأربعة الباقون.

بيد أن مثل هذه الاستراحة كانت محدودة في الزمان والمكان، للأسباب التي سبق وأن ألمحنا إليها في بداية هذه الفقرة. فكثيرة هي الأوساط والجهات، وطنية وأجنبية، والتي كانت تستفيد سياسياً ومادياً من الاتجار في تهريب الأسلحة إلى المغرب، ناهيك عن رغبة وحرص عدد من القبائل في تسليح أبنائها للدفاع عن مجالها ومصالحها.

وكان السلاح المهرب، إما يقصد الجهات الداخلية، حيث تتحدث الوثائق عن اشتغال عدد من المهرين ببيعه لأهالي قبائل زمور الشلح، وتادلة، وبني مطير، وزيان، وأيت شخمان، وإما ينتقل بعض الأفراد إلى المراسي للحصول عليه.

ففي رسالة السلطان المولى الحسن إلى باشا مكناس، القائد حمّ بن الجيلاني، نعلم «أن زمور الشلح أكثروا من شراء العدة ذات الست عشرة عمارة من طنجة، حتى صارت تُجلب منها لبلادهم عدداً عدداً...»¹.

1- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 448، بتاريخ 6 شعبان 1309 / 6 مارس 1892.
- خ. س، ك 467، ص. 32، رسالة السلطان إلى القائدين البوكماني ومحمد الكديري، في شأن التماسهما من السلطان «إصدار أمرنا الشريف بالقبض على الذين يبيعون العدة والقرطوس...». والوثيقة بتاريخ 28 ذي القعدة 1310 / 13 يونيو 1893.
- خ. س، ك 242، رسالة السلطان إلى أمناء الجديدة، في شأن ما عثر عليه من عدة وذخيرة مهربة، حيث نقرأ ما يلي:
«... جل المراسي انقطع منها هذا، بل جميعها. والدليل على ذلك أن زعير يشدون الراحلة لتلك المراسي مع أن الرباط والدار البيضاء أقرب إليهم منها...».

ولا بأس أن نختتم حديثنا هذا بما كتبه الرائد مانجان (Cdt. Mangin) حول مسألة تهريب السلاح إلى المغرب، وإن كان الحكم الذي أصدره وقتئذ، أي في 18 غشت 1910، كانت الأوضاع قد تدهورت في البلاد إلى أقصى حد، ولم يعد المخزن قادراً على الأخذ بناصية الأمور وأزمته، حيث لا أحد يأتمر بأوامره، وبالأحرى التحكم في ظاهرة خطيرة كهذه، حيث قال:

«... وفي الأخير، هناك ملاحظة أوجت لي بها هذه القضية (إعادة تنظيم القوات العسكرية المغربية)، وذلك بإعفاء ما هو موجود منها حالياً في الخدمة، وتعويضه بفرق جديدة. فمنذ حوالي سنة ونصف، اقتنى المخزن كمية هائلة من البنادق، وسلاح بها أفراد الكيش والعسكر الذين كانوا يجاربون في جهات مختلفة من البلاد. إلا أن الكثير منهم كان يفر، ويده طبعاً سلاحه، الأمر الذي كان يعني أن أغلبية البنادق التي تخرج من مخازن فاس، كانت تقصد القبائل، ولا زال الأمر مستمراً، بل في تزايد. ومن ثمة، فإنه يحق القول إن المخزن يمكن اعتباره من المهربين الأساسيين للسلاح في المغرب. فالمسألة جدية بالاهتمام، لأنها تنطوي على مخاطر أكيدة بالنسبة للمستقبل...»¹.

= الوثيقة بتاريخ 16 جمادى الثانية 1316 / فاتح نونبر 1898.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416 / 2، رسالة القائد أحمد بن الجيلاني الأودي إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يخبره فيها بأن «جماعة عايت الرواضي يشترون القرطوس من الدار البيضاء ويبيعونه للفساد عايت أمهيواش».

والوثيقة بتاريخ 3 ربيع الثاني 1317 / 11 غشت 1899.

1 - A.G.V., 3h16, dossier 5, p. 4.

الخريطة رقم : 7

مسلكان من الجديدة إلى مراكش

ومن الصويرة إلى مراكش

[illegible]

الفصل الثالث: التسيير والتأطير

1 - الأطر والتراتب العسكري

ظل رؤساء الجيش، على امتداد القرن التاسع عشر، يحظون بمكانة مرموقة في الجهاز المخزني، بل في المجتمع نفسه، حيث كانوا يُعدون من فئة الخاصة، أي من النخبة. ولا أدلّ على هذا من إثبات أسمائهم في عقود بيعات جميع سلاطين الفترة. فقد ورد مثلاً في نص بيعة أهل فاس للسلطان سيدي مُحمد بن عبد الرحمن ما يلي:

«... فبايعه من أهل فاس، الخاصة والجمهور من الناس، الصدور والأعيان، وأهل الوجاهة في هذا الزمان... ورؤساء جيوش وأجناد، من قبيلتي شراكة وأولاد جامع المتقدمين في كل ناد، والجيش السعيد، المستوطن بالحضرة العالية بالله فاس الجديد...».

وقد ذيلت هذه البيعة بأسماء "أهل فاس، شرفاء وعامة"، و"الجيش الفاسي، شراقة وأولاد جامع"، و"الجيش السعيد بالحضرة العالية بالله فاس الجديد"، فكان عدد الصنف الأول 95 شخصاً، والصنف الثاني 72 فرداً والصنف الثالث 32 نفرًا، ممّا يعني أن عدد قواد الجند قد فاق عدد الفئات الأخرى¹.

ومن بين أبرز القواد الحاضرين في عقد هذه البيعة كذلك، العربي بن المختار الجامعي، وبوشتي بن البغدادي، وعلي بن الجليلي الراشدي، ومحمد بن يط الجامعي، وحميدة بن علي الشركي، والباشا فرجي...

¹ - مجلة الوثائق، عدد 2، 1976، ص. 337 وما بعدها، وثيقة رقم 260 بتاريخ 2 صفر 1276/

28 سبتمبر 1859.

وتمّا يُدعم وجهة النظر هذه أن قُواد الكَيْش والعسكر بهذه المدينة، حين خبروا بوفاة السلطان سيدي محمد، عقدوا بيعة خاصة بهم لابنه وخلفه السلطان المولى الحسن، كان يتقدمهم قائد المشور وقتئذ الجليلي بن حم البخاري، وخليفته مُحمد بن يعيش، وقائد رحاة فرقة الكوارم الجليلي بن يعقوب، والباشا أحمد أمالك، ومولاي أحمد الصوري...¹.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنحاول معالجة النقاط الآتية:

- ملاحظات وارتسامات حول أطر الجيش.

- طرق التعيين في الوظيف والترقي في الرتبة.

- نماذج من مشاهير هؤلاء القواد في القرن التاسع عشر.

كتب إركمان، في تقرير له بتاريخ 20 يراير 1878، أن جميع الضباط الصغار والمتوسطين في الجيش المغربي، كانوا يحملون لقب قائد. وبسبب عدم حملهم لشارات وعلامات خاصة بهم، فإنه كان يصعب تمييز الرئيس من المرؤوس. ويحمل القواد الأعلى درجة من هؤلاء القواد، لقب أغوات والذي يخول لحامله مكانة مرموقة في الجهاز المخزني. إلا أن أغليبتهم كانوا أميين، يجهلون أبسط قواعد ومبادئ الكتابة والقراءة².

ويقول صاحب "انتحار المغرب بيد ثواره" في سياق حديثه عن الهزائم المتتالية التي كان يلحقها الروكي بوحمارة وأتباعه بالمحلات السلطانية، في المراحل الأولى من بداية أمره، ما يلي:

1- مجلة الوثائق، عدد 3، 1976، ص. 23 وما بعدها، وثيقة رقم 305، بتاريخ 18 رجب

1290 / 11 سبتمبر 1873.

2- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 1, en date du 20 février 1878, p. 1 et suiv.

«... ومن الأسباب التي أوجبت الانكسار عدم وجود ضباط مُدرّبين على الحروب، لهم معارف بفنونها. وإِثْما الذي كان يقود تلك الجيوش الجِرداة ضباط أميون، غالِبهم لا يقرأ، ولا يكتب، ولا معرفة له بجغرافية الأرض ليكون تحريك العساكر على كيفية يُؤمن فيها العطب. وقد عَلِمْتُ أن مسألة تحريك العساكر ومطابقتها لما تقتضيه الفنون العسكرية عليه مدار الانتصار في الحروب...»¹.

يظهر من خلال ما تقدم أن هؤلاء القواد كانوا لا يتوفرون على أدنى قسط من التعلم ولا أدنى رصيد من التكوين العسكري، ومن ثمة جهلهم التام بفنون ومناهج الحرب العصرية، وبما كان يجري حولهم من أحداث ووقائع، وهم في ذلك صورة حية لما تمثله هذه المرحلة من تطور اجتماعي، وثقافي، وتقني بالنسبة للمجتمع المغربي وقتئذ. على أن هذا لا يعني بالطبع التقيص من شجاعتهم وإقدامهم، أو إنكار ما كان لبعضهم من دراية ومهارة في ميادين القتال، وفي تسيير الرجال، وإِثْما قصدنا هنا الإلحاح على أن هؤلاء القواد لا معرفة لهم بمناهج وطرق الحرب العصرية، كما كان يتلقاها نظراؤهم في المدارس الحربية الأوربية، وإِثْما كانوا يُحاربون، ويذهبون إلى ميادين القتال، وكل ما يتوفرون عليه من خبرة ومعرفة بالحرب وشؤونها، يتلخص فيما يكونون قد اكتسبوه انطلاقاً من تجاربهم في قبائلهم.

وأما التراتب العسكري، فلم يكن يستند إلى أسس موضوعية، كالاعتماد مثلاً على مقاييس الأقدمية في الخدمة، أو الاستحقاق الشخصي في ميادين القتال، بقدر ما كان يعتمد على اعتبارات أخرى، كالعلاقات الشخصية والعائلية، ومدى ارتباط الفرد وتقربه من كبار أعوان المخزن.

1- الحوي، م. س، ص. 21.

وكان الترتاب العسكري يقتصر فقط على أربع رُتب رئيسة، يوجد في أعلاها قائد الأرحى أو الأغا، وفي أدناها المقدم، ويتوسطهما قائد المائة، والخليفة أو المتوسط. وقد يقضي المرء حياته كلها في الخدمة دون تغيير الصفة الأولى التي وَلَجَ بها الجندي، كما قد يحدث أن يعين الشخص في رتبة قائد مائة أو قائد الرحي، دون أن يكون له مسيس بالخدمة العسكرية.

ومما يثير الانتباه كذلك عدم مُزاولة هؤلاء القواد لعدد من الاختصاصات والمهام التي عادة ما تُناط بضباط الجيش، كالإشراف على تدريب وتكوين رجالهم في شؤون الحرب، وتناول مختلف الأسلحة واستعمالها، وطرق صيانتها، وتسيير أمورهم الإدارية، إلى غير ذلك من المسؤوليات التي تُعَدُّ من صميم وظيفة القائد العسكري، نجد أغلبهم، باستثناء مشاركتهم في الحركات المخزنية، يُستعملون في أغراض أخرى كانت تكتسي صبغة مدنية أكثر منها عسكرية، كالتسخير مثلاً لدى قواد القبائل لتبليغهم أمر من أوامر السلطان، أو الوقوف على استخراج حق من الحقوق لفائدة المخزن، من واجب، وذعيرة، وحركة، أو فض نزاع بين قائد وإخوانه، أو بين جماعتين متجاورتين...

ونلمس جانباً من هذه الجوانب فيما كتبه الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى باشا كيش عبيد البخاري بمكناس القائد الجيلالي بن بوعزة، حيث تظهر الأهمية التي كان يكتسيها منصب باشا الجيش البخاري في جهاز المخزن، حيث نقرأ ما يلي:

«... وما ذكرته من التوجه إليهم بنفسك لإطفاء نار الفتنة بينهم، والإصلاح بينهم وبين عاملهم، فتعلم أن بني حسن لا ثمة فيهم، ولا يقفون على كلام، ولا يستحيون من تابشوت وأنت باشا الجيش، ومرتبة

باشا الجيش ليست بسهولة، وإن توجهت إليهم ولم تحصل معهم على طائل، يكون في ذلك معرّة، مع أن الباشا لا يتحرك إلا في أمر مهم. فحتى لو طلبوا منك ذلك، فإنه لا يناسب لأن مرتبتك تأتي ذلك....»¹.

واضح إذن من كلام الخليفة سيدي محمد أن منصب باشا الجيش، كان يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمخزن، ومن ثمة ضرورة توفر من يشغله على خصال وصفات المروءة، والنجدة والحزم، والتعقل...

إن التعيين في المنصب أو في الرتبة، كان يختلف حسب الظروف التي كانت توجد فيها الدولة. فحين تكون قوية الجانب، مسموعة الكلمة، كان اختيار قواد الجيش يتم ولا شك، بالنظر إلى مؤهلاتهم وخصالهم، وهذا ما نلاحظه مثلاً بالنسبة لفترة حكم السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام. ففي رسالة وجهها إلى باشا مكناس، في شأن اقتراح هذا الأخير شخص يُدعى علال الذكر لتولي قيادة مائة من الجيش البخاري، ورد ما يلي:

«... فذلك الذي ينبغي في كل من يتولى مرتبة، إنما يُقدّم أهل المزايا والخصال الحميدة، ومن يعتمد عليه في الأمور، وينبغي في الورود والصدور...»².

وأفصح المولى عبد الرحمن عن رأيه بكيفية أكثر وضوحاً حول النقطة ذاتها، في رسالة أخرى وجهها إلى نفس الشخص، حيث خاطبه قائلاً:

«... وما ذكرت على شأن الثلاثة الذي تخبرهم لولاية واحد منهم على راحة (القائد بوعزة بوقصيبة الذي تم توقيفه)، أما عبّ بن سعيد، فإنه من بيوتات الولاية، إلا أنه غير راجح العقل، متين الدين، ولا ينبغي تولية

¹ - خ. س. و. ز، مج 30، وثيقة رقم 15 بتاريخ 23 جمادى الثانية 1263 / 8 يونيو 1847.

² - خ. س. و. ز، مج 30، وثيقة رقم 234 بتاريخ 6 صفر 1261 / 14 يراير 1845.

من كان كذلك. وأما علال بن حسين، فإنه حدث، صغير السن، لم تحكك التجارب حتى يرتقي تلك المرتبة. وأماً الثالث، وهو الجليلي بن الغازي، فقد بلغنا مسكنته، ودينه، فهو الذي تولى. ففي الحديث، عليك بذات الدين تربت يمينك.

فإن قائد الرحي كالقابلة يطلع على عورات المخازنية، وتزوف عنده نساؤهم. فينبغي أن يكون تقياً، نقياً، وهؤلاء المخازنية مثل الأولاد نجب أن يتولى عليهم إلا من يأمنون فيه على حريمهم...»¹.

يتبين إذن من كلام السلطان ضرورة مُراعاة مجموعة من الخصال والمواصفات فيمن يُرشَّح لتقلد منصب قيادي في الجيش، كأن يكون متبصراً وعاقلاً، لا طائشاً ومُتهوراً، قوي الإيمان، ناضجاً في تفكيره وسلوكه، جَرَّبَ الحياة وجربته.

ويرأى لنا من الوثائق كذلك، أن جُل سلاطين القرن التاسع عشر كانوا يتولون شخصياً التعيين في المنصب، أو التسمية في الرتبة، متى اقتضت الظروف ذلك، سواء تعلق الأمر بعزل قائد عسكري من منصبه، لسبب من الأسباب، وتعويضه بآخر، أو اقتصر الأمر على التعيين لأول مرة في الخدمة. وتنطبق هذه الملاحظة خصوصاً على فرق الكيش، وعبيد البخاري، وعسكر "النظام"².

1- م. و. م. ر، مع 1، ملف رقم 19، وثيقة بتاريخ 19 صفر 1260 / 10 مارس 1844.
2- خ. س، و. ز، مع 30، وثيقة رقم 289 بتاريخ 16 رجب 1267 / 17 مايو 1851، يُخبر السلطان فيها الباشا القائد الجليلي بن بوعزة بتعيينه القائد الجليلي بن العواد على رحي سعادة «مكان الحاج الجليلي لمرضه...».

خ. س، و. ز، مع 25، وثيقة رقم 249 بتاريخ 25 شوال 1290 / 15 دجنر 1873. يطلع فيها وزير الحرب عبد الله بن أحمد البخاري ابنه محمد بأن السلطان الذي وصل إلى مَشْرَع الرملة على رأس جيوشه، قادماً له من مدينة مراكش، قد عين عمر الهياضي أغا على طابوره.
- خ. س، و. ز، مع 10، وثيقة رقم 192 بتاريخ 17 شوال 1295 / 23 أكتوبر 1878. =

وكان العديد من التعيينات يتم طبعاً على يد كبار أعوان المخزن، الحاجب، وقائد المشور، ووزير الحرب مثلاً، حين كان يتوسل إليهم الغير لتعيين، أو نقل، أو ترقية أحد الأقرباء أو المعارف. فقد كتب عبد الله بن أحمد السابق الذكر إلى ابنه محمد ما يلي:

«... ومنه، فاعلم أن القائد الرَّحَّالي بن مبارك طلبنا في تبديل محمد ابن سليمان بأحد من إخوانه. أمّا ابن سليمان فيرجع قائد المائة في العسكر، ويجعل خليفته بالطبجية، وأجبته بأن يرجع إليك، فساعدته على ذلك إذا أتاك...»¹.

وبعد أن استقى الرائد لوفالوا (Cdt Levallois) خبراً في الأوساط المخزنية، مفاده أن السلطان ينوي اختيار قواد مائة ومقدمي الكيش والعسكر من بين الطلاب الذين أنفوا تعليمهم وتكوينهم العسكري على الخصوص في البلاد الأوربية، كتب ما يلي:

«... إن هذه الفكرة، في حدّ ذاتها، إيجابية، ولكن، هل يمكن تطبيقها فعلاً؟ إني أشك كثيراً في حدوث ذلك، لأن أحسن النيات لا تصمد، عند

= وهي عبارة عن رسالة وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد باشا فاس وقتئذ، يُخبره فيها بقرار السلطان عزل قائد الأرحى في العسكر المدني الرايس، واستخدامه في حنطة الفرادة.

A.G.V.;? 3H11, Rapp. Burckardt n° 110, en date du 17 mai 1900, p. 2.

حيث نعلم بأن السلطان قد عين أحمد المنبهي، من قبيلة وزير الحرب المهدي المنبهي، قائداً على طابور الحراة مكان القائد حواش.

¹- خ. س، و. ز. مج 25، وثيقة بتاريخ 22 ربيع الأول 1292 / 28 مايو 1875.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 309 / 3، وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1312 / 19 مارس 1895، ويتعلق الأمر برسالة موجهة إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى يلتمس منه فيها استبدال قائد «من قواد عسكر بسلا اسمه الطاهر بن عطية قد عجز عن خدمة العسكر، وها رجل يصلح لذلك، وكونه شجاعاً... وهو عسكري يقال له محمد الورديفي الخلفي بسلا...».

المغاربة، مقابل بعض الدنانير سيما وأن توزيع الرتب مصدر خصب وسهل للإثراء...»¹.

ومن الممارسات والعوائد التي جرى بها العمل، وأصبحت تقليداً مألوفاً، في كافة دواليب الدولة تقريباً، وكانت لا تصدم أحداً أو تثير دهشته واستغرابه، أن يرث الابن وظيف والده الذي وهنت قواه، وأصبح عاجزاً عن الخدمة، أو المتوفى، أو يُعوض بأحد أقربائه، في حالة عدم وجود من يخلفه من الأبناء. ولا شك أن ظاهرة اشتغال مئات من أطفال أفراد الكيش وعبيد البخاري، في طوابير العسكر، أي الجيش النظامي، والطبجية، كان يستجيب إلى رغبة وآمال الآباء في أن يخلفهم أبنائهم في مناصبهم من جهة، وإلى حرص المخزن على تأمين حاجياته من الخدام من جهة أخرى².

ولم تكن ممتلكات ولا ثروة قواد الجيش في مستوى حجم التي كانت بيد قواد وشيوخ القبائل. فبقدر ما كانت مداخيل الأولين من المال محدودة وجد متواضعة، بقدر ما كانت مصادر الإثراء المتاحة للثانيين متنوعة ووفيرة نسبياً. فلا أثر في الوثائق إلى هذه الثروات العريضة، والمتكونة من عدة عقارات في المدينة، ومن مجموعة من الضيعات الزراعية الشاسعة، ومن عزبان بها المئات من رؤوس الماشية، إلى غير ذلك من فرش بديع، وأثاث مترلي متنوع فاخر، وحلي ومجوهرات ثمينة. فلا يعدو في المقابل أن يتلخص ما يتخلف عن فئة من هؤلاء

¹ - A.G.V., 3h4, Rapp. du Cdt. Levallois, n° 2, en date du 1^{er} mars 1884.

² - خ. س، ك 621، وثيقة بتاريخ 6 ربيع الأول 1292 / 12 أبريل 1875. ورد في هذه الوثيقة أن عدد "الأولاد" الذين ينتسبون إلى الفرق الآتية: البخاري، شراكة، فاس العليا، قصبة المنشية، الشاردة، مراکش، تافيلالت، فاس العتيق، تكانة، قبائل مختلطة، وتم تسليمهم إلى الطوابير الآتية: الخوجة، الحاج أحمد، تكانة، الغرناطي، وابن المختار، قد بلغ 1991 صبي!

القواد العسكريين وهي قليلة بعد وفاتهم، من متاع وممتلكات، في دار أو دارين في المدينة، وفي أرض تتسع لعدد من أزواج الحرث وعزيب أو أكثر في البادية، بالإضافة إلى الأثاث المترلي، وبهيمنتين أو أكثر لركوبه. فقد ذكرت وثيقة مخزنية مثلاً أن قائداً من تنظيم عبيد البخاري، مكناس قد خلف

«داراً معتبرة، وبلاداً، وعروسة بتاورة، ولم يُخلف ذكراً عدى البنات، فعصّبه بيت مال المسلمين...»¹.

وورد في رسالة أخرى وجهها الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي إلى السلطان، في موضوع النزاع القائم بين بعض الجماعات بقبيلة السجع، ذكر لعزيب في ملك «كبير المسخرين القائد أحمد بن المكّي»².

وتسمح وثيقة مخزنية أخرى بتكوين فكرة عن حجم وأهمية الأراضي الفلاحية التي قد يتأتى لبعض قواد الجيش تملكها، حيث ورد بها الحديث عن النزاع القائم حول "بلاد" تقع بتراب جماعة من فرقة مختار من قبيلة بني أحسن، بين مالكيها الأغا عبد السلام الحسناوي، وأفراد الجماعة الذين ينكرون عليه ملكيته لها، والتي «هي سيدي فصيلة كبيرة من فواصل إخواننا مختار، وليس أحد حاصل بها كمثلها من جميع البلاد المختارية، وإنما تقتسم في إبان حرائثها قسمة استغلال كل سنة، لا قسمة استبدال، حيث لم تكن لحي واحد....»³.

¹ - خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 61، بتاريخ 26 شعبان، 1306 / 27 أبريل 1889، وهي عبارة عن رسالة السلطان إلى باشا مكناس حم بن الجيلالي، حيث نعلم بالمناسبة أن الوصي على "أولاد الجيش" هو محمد بن بوعزة بن العربي الفشار، وأن السلطان قد أمر حم بن الجيلالي بتقويم هذه الممتلكات ويشتريها المخزن وحده، على أن يعطي للوارثات حقهن من الإرث.

² - خ. س، مج. ح رقم 136، وثيقة بتاريخ 24 جمدي 2، 1304 / 20 مارس 1887.

³ - خ. س، مج. م. ع. ع، وثيقة رقم 401 بتاريخ متم رجب 1312 / أواخر يناير 1895.

ويبدو أنّ النزاع حتى وإن كان قد سُوي لصالح صاحب الحق الأغا المذكور، فإنّ المُقام لم يطب له قط وسط خصومه، إذ نجده سنتين بعد هذه الأحداث بالتقريب، يلتمس من السلطان الموافقة على الانتقال بخيمته إلى إيالة القائد الحباسي، كما توضح ذلك الفقرة الآتية:

«الحباسي وبعد، فقد طلب الأغا عبد السلام ابن الراضي الحسنوي نقل أهله وخيمته من قبيلة بني حسن إلى الغرب إيالتك، وساعدناه على ذلك. وعليه فنأمرك أن تُعين لهم محلاً يتلون فيه، وتستوصي بهم خيراً، وتعاملهم بالجميل والسلام، في 4 محرم عام 1314 / 15 يونيو 1896»¹.

وغالباً ما كان القواد العسكريون يقضون نحبهم دون التمكن من ترك ولو منزل واحد في ملكهم، يستقر فيه أفراد عائلتهم. فقد كتبت أرملة قائد عسكر مدينة الدار البيضاء القائد بناصر الكندوز إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، تطلب منه التدخل لدى عامل المدينة ليخلي سبيلها ويتركها تستقر بالدار التي كانت منفذة لزوجها الراحل².

وتضمنت وثيقة قائمة الأثاث، والملابس، والحلي، والبهائم... التي يدّعي القائد موح الطنجي ضياعها، أثناء الهجوم الذي استهدفه وأفراد عائلته بالقرب من مدينة الجديدة، في تراب قبيلة أولاد بوعزيز الدكالية، الأمر الذي يسمح بتكوين فكرة عن مستوى عيش قائد عسكري، سيما إذا علمنا أن "8000 ريال عينا" قد ضاعت منه أثناء نفس الهجوم³.

1- خ. س، ك 422، ص 142.

2- خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة رقم 410 بتاريخ 5 جمادى الثانية 1313 / 23 نونبر 1895.

3- خ. س، ك 422، ص. 43، وثيقة بتاريخ 4 حجة 1313 / 17 مايو 1896.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 403 / 20، رسالة عامل الجديدة محمد بن يحيى الجديدي إلى =

وتتحدث الوثائق عن العديد من هؤلاء القواد، في سياق إثارة قضايا ومشاكل، تتعلق مثلاً، إمّا بما هو من اختصاصاتهم، أو حين كان الأمر يتعلق بقضاء بعض أغراض المخزن في جهات مختلفة من البلاد، وتدخل فيما اصطلح على تسميته بالتسخير لدى قواد القبائل. ومن الأسماء التي يتردد ذكرها في الوثائق المخزنية أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان مثلاً، بالنسبة لأطر العسكر، وجميعهم برتبة قائد أغا، نذكر منهم ما يلي:

البطاحي، محمد أمّو السوسي، أحمد المصمودي، عزوز بن الفتوح،
الفرناطي، ابن المختار الجامعي، وحّم الجامعي، وعمر التونسي، وعمر
السوسي، والمصطفى الجزيري، ومحمد بن أحمد الخوجة التونسي، وقاسم
منون البخاري، ومبارك بن الشليح الشراي، وحمودة الجزيري...¹

على أن أشهر هؤلاء جميعاً هو القائد محمد أمّو السوسي (1827-
1889)، حيث يعتبر ممن ساهموا في تأسيس جيش "النظام"، وتطوير أساليب

= السلطان، بتاريخ 13 جمدي الثانية 1314 / 19 نونبر 1896.
ورد في التعقيب الذي كُتب في ظهر الوثيقة، أن القيمة النقدية لجميع ما نُهب للقائد موح
الطبيحي المذكور وأفراد عائلته، بما في ذلك الثمانية آلاف ريال المصرح بها، هي 9547 ريال.
ولا شك أن السلطان قد استضخم هذا القدر من المال، الأمر الذي استوجب التوضيح الآتي:
«إن قائد الرحي المذكور ذكر بأنه اكتسب هذا المال من النفع المنعم به عليه قيد حياة سيدنا
المقدس، ومما وجد الحال تحت يده من ميراث ورثه عن إخوته، والكل من فضل الله وفضل
مولانا المنصور بالله وزيادة، فإنه رجل من أهل الثقة... وهو متلبس بالخدمة الشريفة...»
1- خ. س. ك 298، وثيقة بتاريخ 22 جمدي الثانية 1284 / أكتوبر 1867؛ خ. س. و. ز، مج
25، وثيقة رقم 269 بتاريخ 15 رجب 1296 / 5 يوليو 1879. - بن زيدان، م. س، ج 3،
ص. 573؛ المنوني، م. س، ج 1، ص. 151؛ المشرفي (العربي)، الحسام المشرفي...، م. س،
ص. 289؛ خ. س. و. ز، مج 4، وثيقة رقم 159، وثيقة بتاريخ 29 ربيع الأول عام 1271 /
17 نونبر 1857؛
- A.G.V., 3h4, Rapp. Levallois n° 4, en date du 1er avril 1884, p. 1.

وطرق عمل رجاله، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن على الخصوص. ومن علامات قوة إيمان الرجل، وعجيب جرأته وشجاعته، تطوعه التلقائي للانخراط في صفوف الجيش التركي، بينما كان يؤدي مناسك الحج رفقة أحد أقربائه الذي حاول، دون جدوى، إقناعه بالعدول عن قراره.

ولا شك أنه فعل ذلك انتصاراً للأخوة الإسلامية، وإسهاماً منه في حماية بيضة الإسلام، وشد عضد الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا. وبالفعل، التحق صاحبنا بجمهة القتال، وأبلى البلاء الحسن في صد هجومات العدو، وأبان عن مؤهلات حربية عالية، الشيء الذي جعله ينهي الحرب، وهو في رتبة ضابط صغير في الجيش العثماني.

وصادف رجوعه إلى المغرب بداية حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن الذي جعل منه مستشاره في شؤون الجيش، إلى جانب الضباط الأتراك، والتونسين، والجزائريين الذين سبق وأن عهد إليهم السلطان برعاية جيش "النظام" العام.

وظل على هذه الحالة، مسموع الكلمة، مصون الجناح، طيلة عهد السلطان سيدي محمد. ولكن، بوفاة هذا الأخير، بدأت متاعبه ومحنه. ويبدو أن آل موسى بن أحمد قد تضايقوا من إشعاع الرجل، واتساع نفوذه، سيما بعد تألقه مؤخراً في اقتحام مدينة فاس التي تحصن بها سكانها المنتفضون ضد المخزن، على إثر اندلاع هيعة أمين الأمناء محمد بن المدني ينيس. فبادروا إلى الإساءة إليه، ووشّوا به عند السلطان الجديد المولى الحسن الذي تأثر بأقوالهم، فأمر بإلقاء القبض عليه في شتاء سنة 1291، وزُجَّ به في غياهب سجن تطوان.

ومما يعزز كلامنا هذا، ما ورد في رسالة وزير الحرب عبد الله بن أحمد إلى ابنه محمد، حيث قال:

«... أخبرت بما وقع لعدو الله منوا، وبشرتنا بذلك، بشرك الله بدخول الجنة، وأصلحك، وزاد في معنك...»¹.

وبقي القائد أُمْتُو في الاعتقال إلى أن أفرج عنه أواخر سنة 1304 / أواخر سبتمبر 1887، حيث أصدرت الأوامر إلى الخليفة السلطاني مولاي عثمان بمدينة مراكش، باستخدامه في حنطة الفرادة².

وقد برز ثلة من هؤلاء القواد العسكريين من بين أقرانهم أيام السلطان المولى الحسن والمولى عبد العزيز، ونالوا ثقة المخزن وتقديره. فلا تراهم إلا وهم في حركة وانتقال مستمرين، في جهات مختلفة من البلاد، لا يثنى عنهم ذلك لا

¹- خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة بتاريخ 22 ربيع 2 / 1292 / 29 مايو 1875.

²- السوسي، محمد المختار: حول مائدة الغداء، مطبعة الساحل، الرباط، 1983، ص. 11 وما بعدها. دوّن المؤلف في كتيبه هذا، ما كان يروي له الباشا إدريس أُمْتُو، في جلسات خاصة، ابتدأت أولها يوم السبت 22 شعبان 1355 / الموافق 7 نونبر 1936، بمدينة مراكش، عن سيرة أبيه القائد محمد أُمْتُو المذكور، وبالتالي أطوار أوضاع المغرب، منذ اعتلاء سيدي محمد بن عبد الرحمن عرش البلاد إلى سنة 1912.

خ. س، مج. ح رقم 172، وثيقة بتاريخ 3 محرم 1305 / 21 سبتمبر 1887؛ خ. س، ك 432، ص. 7.

في رسالة للأمير مولاي عبد الحفيظ، الخليفة السلطاني بمراكش، يلتمس فيها من أخيه السلطان المولى عبد العزيز إصدار الأمر باسترجاع دور أبيه (أي قرينه ورفيقه إدريس أُمْتُو والتي كانت تحت يد القائد ابن داوود (العباس، باشا مراكش وقتئذ)، ورد التعقيب الآتي، في ظهر الوثيقة، باسم السلطان، ولكن هو في الحقيقة للوزير الصدر أحمد بن موسى: «ومن أين توصل بها؟»، والرسالة بتاريخ 10 شعبان 1315 / 4 يناير 1898.

البرد القارس، ولا الحر القاطظ. فإليهم كان المخزن يسند المهام الصعبة والخطيرة، مكلفاً إياهم بإخماد ما كان يشعل من حرائق وفتن هنا وهناك، نذكر أسماء بعضهم فيما يلي:

أحمد بن عبد الله أمهرير الصوري، أحمد المومني، الحسن بُورزق اليموري، عبد الله بن العربي فيش، العربي بن بوغزة الأودي، العربي بن حم البخاري، العربي ولد أب محمد الشرقي، غلال بن مبارك بن الشليح، علي السوسي الباعمراني (الحاج)، عمر الهياضي، المحجوب المطاعي، محمد بن أحمد زبير، محمد بن الحسن الحرييلي، محمد ويده السوسي، الناجم بن مبارك الخصاصي...

وفي ختام حديثنا هذا عن أطر الجيش، نشير إلى أنه كان من عوائد المخزن أن يستعين السلاطين في تحمل أعباء المهام العسكرية ببعض أقاربهم، حيث كانوا يعهدون إليهم بقيادة حملات حربية ضد قبائل متمردة، أو بقيادة حركات عامة لردع عدوان خارجي. ولطالما كُلف أقارب السلطان بمثل هذه المهمات الخطيرة، والأمثلة على ذلك غير قليلة. ولكن، قبل تقديم بعض الأمثلة الدالة على ما نقول، تجدر الإشارة إلى أن السلاطين كانوا يُعدون الشرفاء غير المنتسبين إلى الأسرة الحاكمة، عن مهام قيادة فرق الكيش والعسكر، كما يتضح ذلك مما كتبه الحاجب موسى بن أحمد، باسم السلطان طبعاً، إلى عامل طنجة القائد الجليلاني بن حم البخاري، حيث قال:

«السلطان يأمرك بعزل وإبعاد الشريف الذي عينته أغا على عسكر البلد (مدينة طنجة)، وتعويضه بغير شريف...»¹.

¹ - خ. س، مع. ح، مع سنة 1291.

ومهما يكن من أمر، فإن الوثائق المخزنية تكشف لنا عن أسماء هؤلاء الأشراف الذين كان يعهد إليهم السلاطين بقيادة بعض الحملات العسكرية لتطويع بعض قبائل الريف أو الأطلس المتوسط على الخصوص، علماً أنه في هذا التقليد نوع من استثمار نفوذ الشرفاء المعنوي قبل توظيف مؤهلاتهم العسكرية، من أمثال الشريف عبد المالك بن عبد السلام بن محمد، والأمير مولاي عبد المالك بن عبد الرحمن (ت. 1325 / 1907)، وصنوه الأمير مولاي الأمين بن عبد الرحمن، والأمير مولاي عرفة بن محمد بن عبد الرحمن، والشريفان الأخوان محمد بن محمد الإمراي (1249 - 1331 / 1833 - 1913)، وعبد السلام بن محمد الإمراي (1250 - 1327 / 1834 - 1910)، وكلاهما كانت له مصاهرة مع السلطان المولى الحسن.

على أن الأمر كان لا يخلو من مخاطرة ومُجازفة حقيقتين، كانت تحدى بحياتهم، إذ كان يلقي بعضهم مصرعه، من حين لآخر، على يد مقاتلي القبائل، أو كان يذهب ضحية خديعة من تدبير ونصب مُناوئين للمخزن، كانوا يُظهرون له العداء في جهة من جهات البلاد. فالحالة الأولى، يُمثلها ما حدث للشريف عبد المالك بن عبد السلام بن محمد، حيث سقط قتيلًا، وهو يُحارب عناصر من قبيلة زمور الشلح، في ركاب ابن عمه السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، في منتصف شهر شعبان من سنة 1256، الموافق لمنتصف شهر أكتوبر من سنة 1840، في حين نلّمس مثلاً مُعبراً عن الحالة الثانية، فيما حدث للشريف سرور بن إدريس بن سليمان، حين غدر به أنفار من قبيلة أيت شخمان، وفتكوا به وعن كان بجمعيته من الأصحاب، في شهر شوال من سنة 1305 / الموافق لشهر يوليو 1888، في وقت كان السلطان المولى الحسن في عين المكان، على رأس جيوشه، يُمهّد قبائل بني مكيّلد وما جاورها من قبائل أيت يفلمان¹.

¹ - كثيرة هي الوثائق المخزنية التي ورد بها ذكر هؤلاء الأشراف، ولهذا، نقتصر على الإحالة على =

2- الرواتب، والألبسة، والسكن

2 - 1 - الرواتب

أدلينا، في فقرة سابقة، بمجموعة من الأرقام حول ما كان يقدمه المخزن من أجور ومؤن إلى أفراد الجيش، وتبين لنا، لأول وهلة، أنها جد زهيدة، لا تفي بالغرض، ولا تكفي البتة لسد حاجيات الفرد الضرورية، فما بالك إذا كان عليه إعالة أسرة من زوج وثلاثة إلى أربعة أبناء على الأقل. ومن ثمة اضطرار معظمهم إلى مُزاولة عمل آخر، في أوقات فراغهم من الخدمة في الجندية، كأجراء أو حرفيين أو باعة متجولين، سعياً إلى كسب بعض الأواقي، عساها تُساعد على مواجهة تكاليف العيش وشظفاه.

وأما من كان بيده مال كثير، ولا يتأتى ذلك إلاً للكبراء، فكانوا يتحولون إلى تجار مرايين حقيقيين، ويستثمرون أموالهم في عمليات تجارية كانت تتخذ من المحلة نفسها سوقاً كبيراً ومتنقلاً، حيث كان بإمكان عموم الجند الحصول على بعض المواد بالنسيئة، ريثما يتوصلون برواتبهم ومؤنهم، ومتخذين كذلك من المجال الجغرافي المتنوع والفسيح الذي كانت تتحرك فيه المحلة السلطانية أسواق مربحة.

= ما خصهم به صاحب "إتحاف الناس..." .

بن زيدان، م. س، الأجزاء: ج 5، ص. 315 وما بعدها؛ ج 2، ص. 196 وما بعدها، وص.

255 وما بعدها، وص. 310 وما بعدها؛ ج 4، ص. 286 - 294؛ ج 5، ص. 370.

وقبل الحديث عن هذه الرواتب وإثبات نماذج منها، كما ورد ذكرها في الوثائق المخزنية، بمناسبة توزيعها على أصحابها، إما على المستوى الوطني، أو على المستوى المحلي، لا بأس أن تُبدي الملاحظات الآتية:

- يُعد قطاع الجيش من قطاعات الدولة القلائل التي كانت تتولى الإنفاق عليها باستمرار وبانتظام، إلى جانب القصر السلطاني وتعلقاته، و«التنفيذ» وهي عبارات عن إنعامات وصلات وأجور، نقداً أو عيناً، كان السلطان ينعم بها على ثلة من الأشخاص والأعوان ذوي المراتب والحيثيات المختلفة، مكافأة لهم على ما يقدمونه من خدمات، أو يقومون به من أعمال لصالح المخزن، ومن أجل تدعيم نفوذه، أو لما لهم شخصياً من نفوذ علمي وديني في المدن والقبائل.

- تنوع يّين واختلاف كبير فيما يّين هذه الرواتب والمؤن، لا شك أن مرده هو تعدد الفرق والتنظيمات العسكرية، وتوزيع عناصرها على العديد من المرافق والمصالح المخزنية، والمواقع المكانية المتباعدة الأهمية هي الأخرى.

ومن ثمة صعوبة تكوين فكرة واضحة عن هذه الأجور، والاهتداء إلى فهم الضوابط والقواعد المتبعة في وضعها وإقرارها.

- هناك صعوبة أخرى وتتمثل في استعمال وحدات حسابية من النقد الأجنبي، فرنسية وإسبانية على الخصوص، في تقدير هذه الأجور، إلى جانب القطع النقدية المغربية، دون التمييز فيما بينها، كأن لا يُنص مثلاً على جهة إصدار الريال المتعامل به، هل هو إسباني، أم فرنسي.

- حرص بعض أمناء الصائر في العواصم الكبرى، وبالخصوص فاس ومراكش، على تطبيق سعرين مختلفين وقت القبض، ووقت الأداء، بحيث يكون دائماً ثمن الريال أو البسيطة في الحالة الأولى أقل من ثمنها في الحالة الثانية، الأمر الذي كان يستفيد منه طبعاً بيت المال، ولكنه مضر ومُجحف بالنسبة لمن كان يؤدي له أجر، أو راتب، كما هو شأن أفراد الجيش مثلاً، فضلاً عن دأهم على دفع هذه الرواتب والأجور، في سكة أجنبية رديئة أو مزيفة، كما هو الشأن بالنسبة للريال "زيبيل" الإسباني، أو "البسيطة المثقوبة"، كما نتيين هذا من الفقرة الآتية:

«... فدفع لنا أمين القوس السعيد العدة المذكورة في سكة الدرهم العشاري (5554)، والدرهم السباعي (2131)، وفي سكة البسيطة المثقوبة (2210)، والباقي في سكة الدرهم الرباعي، ونصفه، وربعه...»¹.

1- خ. س، مح. ح رقم 220، رسالة الأمينين المختار العوفر وعبد الوهاب بنيس إلى السلطان بتاريخ متم ربيع الثاني عام 1301 / 28 يراير 1884، حيث نعلم «أن الجيش البخاري توفر له شهر واحد وهو ربيع النبوي، والجيش الشرقي والجامعي السعيد شهران، والجيش الفاسي السوسي شهران، والجيش الأودي تسعة شهور، والعسكر الأودي شهران، والجيش الزغاري ثلاثة شهور، والمستخرين منهم ثلاثة شهور، فاجتمع في ذلك ستة وأربعون ألف مثقال وثلاثمائة مثقال وثلاثون أوقية وثلاث موزونات...».

- خ. س، مح. ح، سنة 1295، رسالة موسى بن أحمد بتاريخ 29 ربيع 2 / 1295 أبريل 1878 إلى أخيه الباشا عبد الله بن أحمد في شأن تشكي الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي من كون أمناء دار عدل دفعوا له راتب شراقة وأولاد جامع على أساس الدرهم بست أواق، والريال باثنين وخمسين أوقية.

- م. و. م. ر، مح رقم 4، رسالة بدون تاريخ، ولكن ترجع إلى عهد السلطان المولى الحسن، صادرة عن أمين الداخل بمدينة فاس، في شأن الطريقة التي يتبعها في أداء رواتب الجند الشهرية، والأمر يتعلق هنا براتب الجيش البخاري. مكناس وقدره 18637 مثقال و5 أواق، حيث كتب يقول: «... وراتب مكناس تعين إخراجه من بيت المال على العادة، وأخرجته في سكة البسيطة لما فيها من كثرة النفع، لأن رأس مالها المقبوضة به سبع أواقي، وهي تروج بتسع أواقي. وكنت استأذنت سيدي نصره الله في تصيير البسيطة التي يبيت المال عمره الله، وظهر أنها أولى من كل سكة لأنها سكة لا تدخر لأمرين...».

وتُفيد مجموعة من الوثائق المخزنية أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، حصراً في السنوات الأولى التي تلت انتهاء حرب تطوان، والتي اشتدت خلالها ضائقة المخزن المالية، كان يعهد إلى تجار يهود بأداء رواتب جُند الحاميات العسكرية المربطة ببعض المراسي. فهذا مثلاً التاجر الشهير حيم قورقوز يتولى هذا الأمر سنة 1279 هـ. بمدينة الصويرة¹. وتستلقت انتباهنا كذلك طريقة أخرى كان المخزن يلجأ إليها لأداء هذه الأجور بنفس المدينة. فخلال أربع سنوات على التوالي، اعتباراً من سنة 1280 هـ، أدّت هذه الرواتب عيناً، وذلك بإعطاء كل واحد من 1833 نفر الذين كانت تتكون منهم الحامية العسكرية، رُبع خروبة، وثمانها، وربع ثمنها شعيراً، أخذ ذلك مما كانت تسلمه زوايا حاحة وقبائل الشياظمة إلى المخزن برسم أعشار حبوبها².

وهذا يعني أن المخزن كان يخصص مبالغ هامة من موارده للإتفاق على الجيش وعناصره، معطياً لهذا القطاع الأسبقية دون غيره من قطاعات الدولة الأخرى. وفيما يلي أمثلة دالة على ما نقول، اقتبسناها من وثائق مخزنية خاصة ومتميزة، ترد في غالب الأحيان تحت عنوان:

«... صائر سيدنا، أو مولانا... في شهر...، من سنة...».

¹ - خ. س، ك 46، ص. 173 وما بعدها، حيث نقرأ ما يلي: «... وفي 28 منه (أي شهر شوال 1279 - مشاهرة الجيش، ما كان يدفعه أبراهام قرقوز المراكشي 6273 (أوقية، أو 627 مثقالاً وثلاث أواق -...».

² - خ. س، ك 298، ص. 94 - 102. وحين كان يعطاهم الراتب نقداً، فكان قدره «أربع أواقي وموزونة ونصف للواحد» في اليوم طبعاً.

فقد نصت إحداها، صادرة عن أمناء دار عديل بفاس، في شهر شوال من سنة 1283/ الموافق يبرابر - مارس 1866، على ما أعطي مؤونة وراتباً إلى عناصر فرق وتنظيمات عسكرية بهذه المدينة وخارجها على النحو الآتي:

«مؤنة عسكر صفرو 10342، ثم راتبه 8090 عن شعبان ورمضان، ومؤنة المخازنية الذين به 115، ومؤنة إدالة تازة عن ذي القعدة الآتي 22190، ومؤنة عسكر وجدة عن رمضان وشوال 37272... وراتب الشراودة جملة عن شهري شعبان ورمضان 64200...، ثم لمسخري شراقة 1380، ولمسخري الجيش الفاسي 300...».

هذا، وقد مثل مجموع، ما أنفق على هذه الفرق وحدها (94193)، دون احتساب ما صيّر مثلاً على "الجيش الفاسي" (أي فرق إداوبلال وأولاد إدريس، وآل تافيلالت، وعبيد البخاري... ومقرهم فاس الجديد). وكذا "الجيش السعيد" (شراكة وأولاد جامع)، ما يزيد على 12 % من مجموع الصائر الإجمالي خلال شهر شوال المذكور¹.

على أن هذه النسبة تبقى متواضعة، وبالتالي لا تفني بالمراد فيما نصبوا إلى إظهاره، سيما إذا ما قارناها مثلاً بما نقرأه في مجموعة من الوثائق المماثلة، ولكن تاريخها يرجع إلى سنة 1277، وسنة 1308، على سبيل المثال لا الحصر. ونحمل مضمون الأولى، وهي عبارة عن صوائر يومية على فرق الكيش، والعسكر وعدد من حراك قبائل الحوز التي كانت في رفقة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في الجدول الآتي:

1- خ. س. ح. مع. س. م. ع، ملف رقم 4 هذه المبالغ بالأوقية طبعاً، لا بالثقال أو بغيره من النقود الأجنبية.

الجدول رقم 26: الصائر اليومي على الحركة السلطانية (1860 و 1861)

التاريخ	الصائر على الجيش	الصائر الإجمالي	ملاحظات
السبت 21 صفر 1277 / 8 سبتمبر 1860	20.442,75	21.741,75	نسبة حوالي 94 % حدث هنا في وقت كان للقرب تواجده العدوان الإسباني على أراضيه.
الثلاثاء 29 شعبان 1277 / 12 مارس 1861	19.035	20.401	نسبة حوالي 93 %
الجمعة 17 رمضان 1277 / 29 مارس 1861	19.937,50	23.182,25	نسبة حوالي 86 %
الثلاثاء 26 شوال 1277 / 7 مايو 1861	26.181,50	23.601,50	نسبة حوالي 90 %
يوم السبت متم شوال 1277 / 11 مايو 1861	23.650	26.874	نسبة حوالي 88 %

وأما الوثيقة الثانية، فتضمنت صائر يوم الأحد 4 ربيع الأول 1308 / الموافق 18 أكتوبر 1890، وهو يوم دخول السلطان المولى الحسن إلى مدينة مراكش، على رأس جيش مكون من 19500 رجل، من بينهم 2418 قائد عسكري. وقد بلغ الصائر الإجمالي 412212 أوقية، والصائر على الجيش 113852 أوقية، الشيء الذي يعطي نسبة حوالي 28 %¹.

على أن هذه الرواتب والأجور لم تكن تُعطى دائماً لأصحابها بكيفية منتظمة، حيث كانت تنقطع عنهم، بين الفينة والأخرى، ولمدة ليست بالقصيرة، قد تصل إلى سنة كاملة في بعض الأحيان. وكان هذا الانقطاع، ولا سيما بالنسبة لأفراد الكتائب الحاركة، يشبط العزائم، ويخلق شعوراً قوياً بالإحباط في النفوس، ويؤدي طبعاً إلى ضياع بهائم الحمل والنقل بسبب فراغ اليد من المال الضروري لشراء العلف لها.

¹ - خ. س، ح، مع. س. م رقم 4، ومع رقم 21؛ خ. س، ق، ح، مع. رقم 19.

فقد كتب أحدهم، وهو قائد جيش "النظام" الأغا محمد القروي،
متشكياً مما لحقه وأصحابه من أضرار ما يلي:

«... ونعلمك أيضاً أن الشعير سعر المد إثني عشر درهم، والخليل الذي
عندنا لم تكفيهم الثمانية وجوه، وكذلك الأبقال ستة وجوه للواحدة لا
تكفيهم، وضاعت الخيل والأبقال، ونضرك أصلح. ونعلمك أيضاً أننا بقينا
ثلاثة عشر يوم لم أخذنا شيء من موتنا، ولا مونة عودنا، لأن قياد الرحا
يأخذوا إحدى عشر درهم ووجهين، وأنا اعطاني ولد أب محمد ثمانية
دراهم، لم افي اشتكيت إلى مولاي إدريس، وجعل لنا مثقال موتنا ومونة
عودنا، بعد أن بعث سلهامي من على ظهري لنعلف به العود...»¹.

على أن أمراً آخر كان له أثر سيء على عملية تسليم الأجور والرواتب
إلى مستحقيها، ويتمثل في إصرار كبراء الجند على القيام بدور الوسطاء

1- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة رقم 20069 بتاريخ 26 رمضان 1263 / 17 سبتمبر 1846.
تجدر الإشارة هنا إلى أن سني 1845 و 1846 كان المحصول الزراعي فيهما دون المتوسط
المعتاد. انظر: البزاز، م. س، ص. 174.

- خ. س، مح. ح رقم 156، رسالة «قواد الأراحي والخلاليف بالمنشية السعيدة» (مراكش) إلى
السلطان، يشكون ما لحق أهلهم من ضرر حيث بينما هم في الحركة منذ خمسة شهور، انقطعت
المؤونة عنهم. الوثيقة بتاريخ 13 ذي الحجة 1304 / 2 سبتمبر 1887.

- خ. س، مح. 317، رسالة قائدي كيش زرارة والشبانان بأزغار إلى السلطان، بتاريخ 18
ربيع النبوي 1309 / 22 أكتوبر 1891، يشكون انقطاع المؤونة عنهم وعن إخوانهم منذ ثمانية
شهور خلت.

- خ. ص. س، سلسلة I، ح - أ - 3، وثيقة رقم 366، رسالة السلطان إلى الباشا
الطيب الصبيحي، في شأن انقطاع المؤونة عن عسكر سلا منذ ثمانية شهور. الوثيقة بتاريخ
فاتح صفر 1324 / 27 مارس 1906.

- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 33, en date du 6 septembre 1895.

حيث أشير فيه إلى انقطاع المؤونة عن عسكر الرباط منذ ما يزيد على ستة شهور.

الضروريين بين المخزن ومن كان تابعاً لهم من الجنود، وحتى ولو تعلق الأمر بمسألة أداء الرواتب والمؤن، بالرغم من توفر فرق الكيش والعسكر على أعوان مخزنين مكلفين بهذه المهام، وهم «العلافون» الذين كانوا يشتغلون تحت إمرة "العلاف الكبير" وهو وزير الحرب. وكان الهدف طبعاً من هذا التسلط هو ابتزاز قدر مما كان يُعطى لرجالهم من أجور ومؤن والاحتفاظ به، حتى وإن تمت عملية التوزيع على يد «العلافة».

فقد كتب، في هذا الصدد، أحد أمناء قبيلة أولاد بوزرارة الدكالية إلى السلطان، متشكياً مما كان يلحق عسكر القبيلة من أضرار على يد قائد رحاهم، ما يلي:

«... أن قائد الرحي قبض منهم ريالاً ورُبعاً لكل واحد. وثانياً، لما خرجت الكسوة، ثقفها عليهم حتى قبض على البلغة 3 بساسيط، وعلى الطربوش رُبع ريال، وعلى أغلبية رُبع ريال. وثالثها يقطع عنهم المتونة سبعة أيام فأكثر، حتى أن الشهر يقبضون فيه متونة أربعة أيام فقط. ورابعها خرجت لهم الصيلة ريالتان لكل واحد. فلما قبضوا ذلك نزعهم منهم، ومن امتنع منهم ما ذكر جعله في السلاسل والأغلال، وأوجعه ضرباً، حتى صار الرجل يتمن أن يسجن أبداً، ولا يخدم عسكرياً، فحصل الضرر للرعية هنا، وللعسكر هناك... 25 قعدة 1305 / 3 غشت 1888»¹.

¹ - خ. س، مع. ح رقم 182، رسالة الأمين الحسن البوزراري إلى السلطان. كان هذا الأخير، قد عين هذا القائد مكان الأغا على بن المهدي البوزراري. وفي تاريخ تحرير هذه الرسالة، كان خارجاً بمعية الشريف محمد المراني والكاتب العربي المنيعي، في ناحية ملوية العليا، بمناسبة قيام السلطان المولى الحسن بحركته ضد قبيلة بني مكيلد. أنظر مثلاً:

- خ. س، و. ز، مج 29، وثيقة رقم 201، رسالة السلطان إلى محمد المراني المذكور، في شأن تعيين فرق من العسكر للتوجه معه إلى بلاد آيت يوسي، وهي بتاريخ 23 جمادى الأولى 1305 / 6 يراير 1888.

- بن زيدان، م. س، ج 2، ص. 249.

وأيّاً كان الأمر، فإن رواتب وأجور عناصر الكيش والعسكر، أطراً وأنصاراً، قد ظلت، على امتداد الفترة موضوع هذه الدراسة، ضعيفة بل زهيدة، لا تؤمّن لهم ولذويهم إلاّ معيشة مُتَقَشِّفة، بالنظر إلى تكاليف ومتطلبات العيش الكريم.

وبالرغم من أننا قد عملنا على وضع مجموعة من القوائم أثبتنا فيها أئمة مواد فلاحية وغذائية، عزّزناها بمثلّات لها ضَمَنّاها أئمة كراء أو شراء الدور والعقارات، فإنه يتعذر علينا لا محالة الحديث، مثلاً، عن مستوى عيشهم الذي ! قد تتراءى لنا، من حين لآخر، أمثلة منه، من خلال تركّات بعض الرؤساء والقواد العسكريين.

هذه الرواتب ظلت جامدة، خلال القرن التاسع عشر تقريباً، حيث لم تتم زيادة بعض الأواقي فيها إلاّ في مناسبات معدودات، كالتي كان ينعم بها السلطان الجديد، خلال الشهور أو الستين الأوليين بعد تقلّده الحكم بالبلاد.¹

= - خ. س، ك 707، ص. 48. رسالة السلطان إلى أمناء طنجة، بتاريخ 21 ربيع 2 / 1310 / 12
نوفمبر 1892، في شأن ما يلحقه من أضرار عامل المدينة بتواطؤ مع قائد رحي العسكر.

- خ. س، مح، ح رقم 383، رسالة مبارك بن لحسن الرحماني إلى السلطان في موضوع
تعسف أغا عسكر إخوانه عباس بن المامون عليهم، وعددهم 300 نفرأ، بحيث يلزم كل
واحد منهم إعطاءه ريالاً واحداً، والرسالة بتاريخ 5 شوال 1305 / 15 يونيو 1888.

- 1 خ. س، مح، ح، سنة 1295، رسالة الوزير محمد بن العربي الجامعي إلى باشا مدينة سلا محمد
بن سعيد السلاوي، بتاريخ 8 ربيع الأول 1295 / 12 مارس 1878.

- خ. س، ك 328، ص. 86، رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء الصويرة، بتاريخ 8
ربيع الأول 1312 / 9 سبتمبر 1894، حيث ورد فيها ما يلي:

«... كما نأمركم أن تزيدوا لكل نفر في مئوته اليومية عشر موزونات، بحيث يصير مئونة
النفر 4 أواقي والسلام...».

ثم ينبغي التذكير هنا بمسألة أخرى، وتمثل في رواج قطع نقدية أجنبية في البلاد، إسبانية وفرنسية على الخصوص، إلى جانب القطع النقدية المغربية. بل أكثر من هذا، صارت الغلبة والهيمنة في الأسواق وفي مشتريات المخزن من مختلف المنتوجات والسلع الأوربية، وفي عملياته الحسابية، للعملة الأجنبية على حساب العملة الوطنية التي ما فتئت تفقد قيمتها، مع مرور الشهور والسنين، إلى درجة أن نسبة انخفاضها، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، قد بلغت % 1400 عما كانت عليه في السنوات الأولى من العقد الأول من النصف الثاني من نفس القرن، نتيجة أسباب وعوامل مرتبطة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من جهة، وبالضغوط العسكرية، والاقتصادية والدبلوماسية على المغرب من قبل الدول الأوربية الاستعمارية من جهة أخرى، الشيء الذي كان ينعكس سلباً على كافة مستخدمي وأعوان المخزن، وفي مقدمتهم طبعاً عناصر الجيش¹.

على أن ظاهرة تدني مستوى الأجور والرواتب في مغرب القرن التاسع عشر، لم تكن مقتصرة على هؤلاء الناس فقط، بل كانت تعاني منها أيضاً شرائح عريضة من المجتمع المغربي، وعلى الخصوص كل من كان يتقاضى أجراً

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 208، حيث أورد المؤلف شهادة موظف مخزني من معاصريه حول ذوبان القدرة الشرائية لراتبه الشهري الذي كان يتقاضاه في نقد الأوقية، مقابل الارتفاع المطرد لسعر البسيطة الإسبانية، خلال ثلاثة عقود من الزمان، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، قائلاً: «... فكنت في حدود الستين ومائتين وألف، أقبض فيه (الراتب الشهري) عشر بسائط، لأن صرف البسيطة يومئذ ثلاث أواق. فلما أخذت السكة في الارتفاع، بعد الستين، صرت أقبض فيه تسع بسائط وفلوساً. ثم بعد ذلك بستة أو ستين، صرْتُ أقبض فيه ثمان بسائط وفلوساً... وهكذا إلى أن صرت اليوم في أعوام التسعين أقبض في الثلاثين أوقية بسيطة واحدة وشيئاً من الفلوس...».

من المخزن، ولا دخل له سواه، مشروعاً كان أو غير مشروع. ومن هنا تجاوزات وتعسف القادة العسكريين الذين كان بعضهم لا يتردد في اقتطاع نسبة من رواتب ومؤن رجاله الهزيلة.

فقد كتب مثلاً، في هذا الصدد، محتسب مدينة مكناس، محمد أجانا، يقول: «... إن أمناء البناء يُعطون لكل معلم بناء في أجرته خمس عشرة أوقية (في اليوم طبعاً)، والناس بالمدينة يعطون في أجرة المعلم ثلاثين أوقية إلى أربعين فأكثر. وصار المعلمون يهربون من خلمة المخزن، وينتقلون لزرهون ولفاس وغيرهما...»¹.

وأما الاستدلال الثاني، فنقتبسه مما ورد في كتاب لأحد فقهاء فاس، وهو "المرباط الفقيه سيدي محمد بن عبد الرحمن الفاسي"، المستخدم من قبل نظارة الأحباس بمدينة فاس، حيث استنجد بنائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، في العبارات الآتية:

«... ولتعلم، يا أخي، أرشدك الله، أني بالله الذي لا رباً غيره، ليس عندي من الأحباس عدا خمس عشرة أوقية، وكراء الدار غلبنّي، والشهر كالיום، والحركة ثقلت، وقلة المعين، ومن يأخذ باليد، مع ما هو حال بنا من الكبر والعجز حتى أني لا أقدر أن نصعد للدكان، عدا الجلوس في العشية في فندق التجارين...»².

1- خ. س، مع. ح، وثيقة بتاريخ 18 محرم 1301 / 19 نونبر 1883.

2- خ. س، مع. ح، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1304 / 25 غشت 1887. وانظر كذلك ما كتبه الأمير مولاي العباس، قائد الجيش المغربي خلال حرب تطوان، وصنو السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في شأن عدم حصول الاكتفاء بما يعطاه في مؤناته اليومية، حيث قال «بأن ما يقبضه لا يكفيه لقضاء أغراضه، خاصة فيما يتعلق بثمان اللحم عندهم الذي وقعت فيه زيادة (الرطل أصبح يساوي عندهم 12 أوقية)، والثمانية أواق لا يجيء فيها شيء...».

- خ. س، و. ز، مج 17، وثيقة رقم 214، بتاريخ 2 شعبان 1278 / 2 يراير 1862.

ونختم هذه الاستشهادات بما تضمنته رسالة أحد حراس ("بواب") القصر السلطاني بمدينة الرباط، وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يقول فيها:

«... اعلم رعاك الله، أننا وصلنا، فوجدنا خمس عشرة أوقية هي المونة لا غير، ولم تكفيها نكيل بما علف القرص، أو في ضياء السراج في أماكن دارنا، أو في ما نأكل وما نشرب... فوجدنا الغلا هنا في الرباط، ويعنا حوائجنا، وتحصلت لنا المضرة غاية غاية وذو عيال...»¹.

2 - 2 - الألبسة

كثيرة هي الوثائق المخزنية التي يرد بها بيانات وتفاصيل عما كان يعطى من «أطراف»، و«أنصاف» الكتان والملف، أو من بدل جاهزة إلى «عيادة» المدن والقبائل الذين كان يتقدمهم عمالهم وقوادهم لتقدم التهاني والهدية إلى السلطان، كلما حل عيد من الأعياد الثلاثة الكبرى، عيد المولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، أو إلى هؤلاء الوافدين على الحضرة السلطانية، من مختلف مناطق البلاد، في شتى المأموريات والأغراض، والذين كان يتعين كذلك إكرامهم وملاحظتهم، وأغلبهم من الوجهاء، والأعيان، والمرابطين، والشرفاء...².

ولن نتعرض في مبحثنا هذا إلى مسألة لباس المغاربة في القرن التاسع عشر، خاصتهم وعامتهم، مدنيهم وقرويينهم، ذاكرين ولو بإيجاز الأشكال

¹- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/3، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1312/14 مايو 1895.

²- خ. س، ق. ح. مح. س. م، ملف 3، وثيقة بتاريخ 22 محرم 1289/ حيث كان عنوانها: «الحمد لله، بالأمر الشريف أسماء الله في كساوي عيادة (وعدهم 186 شخصاً) عيد الأضحى مع العامل بالحضرة العالية بالله بمكناسة الزيتون» وكان من هؤلاء "عيادة" أهل العدوتين الربط وسلا (8)، وإخوان ولد الفكاك (6)، الشاوية). وابن بومهدي العمراني (6)، دكالة)، وبوزكري العميري (5، تادلة...).

المختلفة لأنواع احتبائهم، واعتمادهم، وانتعاشهم، ما دام أن هذا الموضوع، أو على الأقل جانباً من جوانبه، قد عاجله ثلة من الباحثين المغاربة والأجانب، كما سبق وأن كتب فيه عدد من زوار المغرب الأوربيين في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين¹.

وعقّب محمد بن الحسن الحجوي على اندهاش صاحب كتاب "اختصار الابتسام..."، وهو يشاهد، لأول مرة في حياته، في مالطة أولاً، ثم في القاهرة ومكة بعد ذلك، جنوداً مسلمين مرتدين الزي العسكري الأوربي، ولكنهم اعتموا بالطربوش، وذلك أثناء رحلته الثالثة إلى بلاد المشرق العربي، لأداء فريضة الحج سنة 1266 هـ / 1850 م. حيث قال:

«... نقلت لك هذا ليعلم منه أن هذا اللبس لم يكن في المغرب يلبسه مسلم ولو عسكرياً، وأن العسكر الذي نظمته السلطان بالعرائش، وتطوان، لم يكن يلبسه حيث المؤلف دخلهما وأقام بهما، كما تقدم عنه، وإنما كان اللباس مغربياً، فرجية، وقفطان، وسروال، وعمامة أو طربوش أو شاشية، وجلافة، أو حايك أو كساء أو سلهم. ولهذا، تعجب لما رآ لبس المسلمين خارج القطر لما في نفوس المغاربة من التعصب لقوميتهم، وزيهم، وطابع بلادهم، فيظنون كل الكمال عندهم...»².

¹ - Laroui (A), *Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)*, Edit. Maspero, Paris, 1977, p. 30 et suiv.
- Foucauld (Ch. de), *Reconnaissance au Maroc 1883-1884*, Edit. Challamel, Paris, 1888.

- بوشعراء، مصطفى، الاستيطان...، ج 1، ص. 38 وما بعدها.
- العيساوي فاطمة، جوانب من علاقة المخزن بالحرف (1822 - 1894)، د. د. ع. كلية الآداب بالرباط، 1989، ج 1، ص. 57 وما بعدها.
2- الحجوي، اختصار الابتسام...، م.س، ص. 434.

إن ما ذكره الحجوي هنا من أنواع ملبوس المغاربة في التاريخ أعلاه، المرط منه والمخيط، كان أفراد الجيش المغربي يحبون ببعضه فعلاً، وبالأخص قوادهم، ومن ثمة تقارب وتشابه ما كان يرتديه المدنيون منهم وكذلك العسكريون، اللهم ما كان من السيوف، و"الكوميات"، والشاشيات والتي كان ينفرد بها الخيالة دون غيرهم. وهذا بالطبع قبل أن يكسو المخزن عناصر العسكر والكيش ببدل عسكرية أوربية، في السنوات الأولى من تولي المولى الحسن الحكم بالبلاد. ونفهم كذلك من كلامه أن المغاربة وقتئذ، كانوا يقفون موقف الحذر والريبة من كافة مظاهر وأوجه التمدن الأوربي¹.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنحاول من خلال مجموعة من الوثائق المخزنية التعرض إلى النقاط الآتية:

- الكسوة العسكرية، الوصف والتطور.

- مراكز خياطتها.

- أوقات ومناسبات توزيعها.

هناك الكثير من الوثائق المخزنية التي تسهب في الحديث عن اللباس الذي يقدمه المخزن إلى أفراد الجيش، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من عناصر قبائل الكيش، وعبيد البخاري، والأعوان المستخدمين في مرافق القصور السلطانية، أي الحناطي.

¹- خ. س، ق. ح، مح. س. م رقم 21، وثيقة بتاريخ فاتح صفر 1278 / 8 غشت 1861. حيث وردت الإشارة في هذه الوثيقة إلى كساء "الكبوط"، جزءاً من ملبوس عناصر جيش النظام، وعددهم وقتئذ 1857 فرد. وهكذا، يكون هذا التنظيم أول فرقة من فرق الجيش، ألبسه المخزن زياً عسكرياً كاملاً أو جزئياً، في الفترة موضوع هذه الدراسة.

لقد نصت إحدى هذا الوثائق، وهي صادرة عن السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، وموجهة إلى عامل مدينة تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش، على ما يلي:

«... فبوصول كتابنا هذا إليك، اشرع في خياطة ألفي كسوة بالثنية من المركان الخام الجيد بالفليرة الصحيحة خياطة متقنة، في كل كسوة قشابة، وقميص وسروال والملف فما سومه ست عشر أوقية، وخمس عشرة أوقية اجعل منه فرجيات 241 وكساويها القمص والسراريلات من المركان المقصور والقشاشب من لُنكي الجيد على ألوانه، والديمي الأبيض الجيد، تُخاط بالحرير خياطة متقنة على العادة في ذلك، وأنواع الملف الأربعة التي تُمنها أربع عشرة أوقية، وإحدى عشرة أوقية، وعشر أواقي، وتسع أواقي اجعلها أثلاثاً، وما سومه خمسون أوقية، وأربعون أوقية، وعشرون أوقية يُباع كله...»¹.

ما من شك أن ما تضمنته هذه الفقرة من معلومات ومعطيات يقتضي منا إبداء مجموعة من الملاحظات. فالسلطان هنا، وهو يتوجه إلى واحد من أبرز قواده المرموقين وقتئذ، والذين كان يكلفهم بإنجاز عدد من الخدمات والأعمال، نراه يتدخل في أدق العمليات والتفاصيل، ذاكراً له مختلف أنواع الأثواب والخیوط التي كان ينبغي اختيارها، واستعمالها في خياطة كسي الأنفار ورؤسائهم، كما نستشف ذلك بكيفية معبرة، مما جاء في ختام رسالته، حيث قال:

«.. والفصالة تكون متسعة، وتبّه على جعل النياق تحت الإبط، فمنه يبدأ الفتق... ولتكن الخياطة للذي يُخاط بالفليرة من الجرزيان الصحيح الأصلي، فإن المكعب لا صحة فيه...»².

1- خ. س، مح. ر. رقم 6/ 14، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1257/ 8 دجنبر 1841.

2- م. س، أعلاه.

وأما الملاحظة الثانية، فهي حول أنواع الكتان، والملف، والخیوط التي كانت تستعمل في خياطة كسوة مطلق الجند من جهة، وكسوة رؤسائهم من جهة أخرى، مع ذكر أسمائها وأثمانها. فبالإضافة إلى ما أشير إليه منه في الفقرة أعلاه، ها هي أنواع الملف التي ترد أسماؤها باستمرار في الوثائق:

ملف ألت، كربل، بُندقي، فرنصيصي، أكريمس أو كَرِيمز، المكَرانة، جرمانية، نجليزي، براية...

وأما الكتان، فهناك الكيرية، والمركان، والمرزاية، واللانكي، والجليم...، بينما كانت الخیوط المستعملة هي القيطان، والفليرة، والحرير، والجرزيان وشعرة، وسفيفة...¹.

= - خ. س، ق. ح، مع. س. م، ملف 18، وثيقة بتاريخ 24 صفر 1259 / 26 مارس 1843، حيث أمر السلطان عامله على العرائش وطنجة، بوسلهم بن علي أزطوط، بالشروع في خياطة الكسوة لعناصر الجيش الربي بطنجة، والعرائش، وأصيلة وعددهم 2200 شخص، مُبيناً وشارحاً له كافة وأدق التفاصيل، سواءً تعلق الأمر بنوع الملف أو الكتان الخاص بكل صنف من الأصناف، أو بطريقة الخياطة.

1- كان للمخزن علاقات تجارية وطيدة مع دار كربل الإنجليزية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظلت مزودة الأساسي من الملف وغيره من المنسوجات خلال هذه الفترة، وفي المقابل، كان يُسمح لصاحبها باستيراد كميات من المواد الغذائية والزراعية من المغرب، كالزيوت والحبوب مثلاً. أنظر:

- خ. س، ك 670، ص 4، وثيقة بتاريخ 10 ربيع 1، 1299 / 30 / 1 / 1882.
- خ. س، مع. ح رقم 407، وثيقة بتاريخ 12 ربيع 2، 1310 / 4 / 10 / 1892، حيث نقرأ في الرسالة التي وجهها "أمناء العتبة الشريفة"، أي البنية المراكشية، وهم محمد بن بلعيد الردائي، ومحمد المختار الصبان، والتهامي بن شقرون ما يلي: «... أدخلنا لبيت مال...، بتاريخ 27 من شهر صفر الخير عامه ريال 00527، ورد علينا من ثمن الزيت المبيع للحاجب العالي بالله، على يد الحاج المصطفى جسوس (عمرسى الصويرة) ثمن بوطتين بيعتا على يد كربل...».

ونستفيد كذلك من كلام السلطان أنه كان بإمكان بعض التجار أداء جزء من الديون المترتبة عليهم لفائدة المخزن، ملفاً وكتاناً وغيرهما من الأثواب التي كانت تصنع منها كسوة الجند، كل فئة وما يُناسب عناصرها من أنواع وألوان الملف والكتان، بالنظر إلى رتبهم العسكرية. ونستنتج مما أمكننا مراجعته من وثائق أن السلطان المولى عبد الرحمن ينفرد وحده من بين سلاطين القرن التاسع عشر، باللجوء إلى هذه الطريقة باستمرار، محققاً في آخر المطاف وفي آن واحد، هدفين هاميين، يتمثل أولهما في استخراج ما بذمة هؤلاء التجار من مال لفائدة المخزن من جهة، وأما ثانيهما فيمكن في توفير اللباس لأفراد الجيش من جهة أخرى.

فقد كتب إلى نفس القائد أشعاش، في رسالة غير هذه، ما يلي:

= من جهة أخرى، نعلم أن لفظة ملف في العربية وهو الثوب الذي يُلتَفُّ به، فلربما هي تحريف لاسم المدينة الإيطالية أمالفي (Amalfi)، ذات الموقع الجغرافي والبحري المتميز، شمالي خليج سالرن، جنوبي مدينة نابولي. واشتهرت هذه المدينة، في فترة القرون الوسطى، بمنسوجاتها المتنوعة والرفيعة، ومن ثمة ولا شك العلاقات التجارية التي كانت تربطها ببعض مدن شمال المغرب الساحلية، وفي مقدمتها مدينة سبتة.

ولئن تيسّر لنا فهم معنى بعض هذه الكلمات، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للفظـة أَلْطُ أو أَلْطُو، اللاتينية الأصل، ومعناها المرتفع والعالي، ولكن هنا تعني نوعاً من الملف الأحمر الرفيع، فإننا نبقى حيارى أمام صمت العديد منها، كلفظة "وندية" مثلاً، والتي لا أثر لها في المعاجم العربية والأجنبية. وتدل الكلمة، ولا شك، على نوع من اللباس قد يشبه الصدرية، أو "البدعية"، وقديماً كان يُقال: «وندية فوق وندية، أح والبرد في».

وانظر كذلك، في هذا الصدد القراءة التي يقترحها الباحث مصطفى بوشعراء لعدد من هذه الأسماء، حيث يعتبرها تحريفاً لأسماء صناعيين أو تجار إنجليزين على الخصوص، أو مدن أوربية اقترن اسمها بنوع المنسوج الذي يجلب منها.

- بوشعراء، م. س، ج 1، ص. 318 وما بعدها، وج 2، ص. 830 وما بعدها، وص. 996 وما بعدها.

«...حُز من عند التجار 100 ثلثي من الملف، و1000 كسوة الكارية مما لنا قبلهم، واشرع في خياطة الجميع، الملف يُخاط بالحريز، والكارية بمجزيان، والملف أُلط ألوان على الحالة المعهودة...»¹.

وقبل هذا التاريخ وبالضبط في سنة 1810، لاحظ النقيب بوريل (Cap Burel) أن لباس الجند المغربي، أي عناصر الكيش وعبيد البخاري قبل كل شيء، كان يتكون من قميص، وسروال فضفاض مصنوع من الكتان، جُعل فوقهما سترة طويلة شددت في وسط الجسد بحزام من جلد، بالإضافة إلى سلهام أو برنس، وشاشية حمراء، وحذاء أصفر اللون، أي البلغة².

وبعد هذا التاريخ بحوالي 70 سنة بالتقريب، وأثناء زيارته لمدينة فاس في شهر أبريل من سنة 1877، في ركاب السفير الفرنسي بالمغرب دي فرنويي (de Vernouillet)، تحدث الرائد ستروول (Cdt. Srohl) عن نفس اللباس، باستثناء السلهام، وهذا شيء طبيعي ما دامت الفرقة التي شاهد عناصرها، هي فرقة رماة، لا فرقة خيالة³.

¹- خ. س، مح. ر رقم 1/10/ك 5، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1247/14 يوليو 1831. وانظر كذلك ما ورد في رسالة التاجر المختار بن عزوز إلى الأمين محمد بن المدني بنيس، حيث أبلغه كامل استعدادة لطلب ما يتوقف عليه السلطان من أنواع الملف والكتان، ولكن إذا ما أعفي من أداء واجب تعشيرها، وأدّتي له نصف ثمن شرائها واحتساب النصف الآخر مما في ذمته من ديون نحو المخزن.

- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة بتاريخ 16 ذي الحجة 1280/23 مايو 1864.
2- Burel (Cap.), op. cit., p. 6.

وانظر كذلك حول هذه النقطة ما ورد في:

- خ. س، ك 216، ص. 97، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الأول 1312/9 سبتمبر 1894.
3- A.G.V., 3h1, op.cit., p. 130.

وتحدث إركمان بدوره ويأسهاب عن الزي العسكري المغربي، ولاحظ في أحد تقاريره أن عناصر طابور الحراية الذين تم تكوينهم بمدينة جبل طارق، هم الوحيدون الذين كانوا يرتدون قماشاً من الصوف، أي بدلة أوربية بأتمها، احتباءً، واعتماداً، وانتعلاً¹.

وفي مطلع القرن العشرين، كتب رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بوركهاردت (Burckhardt)، حول نفس الموضوع، ما يلي:

«... في الوقت الذي كان يصل فيه السلطان إلى مكان الحفل، وحيث اصطفت مختلف وفود المدن والقبائل لتقديم التهاني والهدايا، بمناسبة حلول عيد الفطر، ألفت انتباهي الزي العسكري الذي حضر به الحراية أمام السلطان. فقد انتعلوا أحذية أوربية (Brodequins)، وجوارب بيضاء كانت تصل حتى الركبتين، بينما كان بعضهم يغطي بالسترة الخاصة برماة الجيش الإنجليزي، مع شارات صفراء أثبتت في الكتفتين. ولولا خلو هذه الشارات من الحروف والأرقام المعتادة، لما كان زيهم هذا مطابقاً تماماً للبدلة العسكرية الإنجليزية...»².

1- A.G.V., 3h3, Rapp. n° 63, p. 130.

2- A.G.V., 3h12, Rapp. n° 189, du 3 février 1901, p. 130.

- م. و. م. ر، سجل 1938، رسالة القنصل الفرنسي بالرباط أكوست بومبي (Beaumier)، إلى الأمين محمد بن المدني بنيس، بتاريخ 23 رجب 1281 / 12 دجنبر 1864، حيث كتب له ما يلي: «وأنتك تأمر أمناء العدوتين بأن يدفعوا لنا كسوة وحدة من كساوي العسكر، لندفعها لتاجر نائب البانكة ليصحبها بيده لريس، ويأتي لكم بمثلها، وكذلك كسوتين آخرين لكراء العسكر. فاعلم فها نحن قد قبضنا الكسوة المذكورة من الأمناء، ومكناه منها، وأكدنا عليه في الباقي، وذكرنا له أن الكسوتين يكون على كتف كل واحدة منهما نشان، ويعلمهم بثمان كل وحدة...».

- A.G.V., 3h16, Rapp. du Cdt Mangin, 1909, p. 6.

حيث أشار إلى قرار السلطان المولى عبد الحفيظ باقتناء 5000 بدلة عسكرية على الطراز الأوربي، عن طريق التفاهم والاتفاق المباشرين، مع إحدى الدور المتخصصة في هذا الميدان.

بيد أن مؤشرات وقرائن عديدة تفيد بأنه منذ السنوات الأولى من عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، صار المخزن يقتبس قطعاً من الزي العسكري الأوربي والتركي، وبالخصوص في لباس عناصر جيش النظام. فهذه مثلاً وثيقة بتاريخ فاتح صفر 1278/ الموافق 8 غشت 1861، في شأن صنع 1857 من الكسوة لهؤلاء، أنفاراً وأطراً، نُصَّ فيها على خيَاطة «الكبوت» و«الوندية» للجميع، من ملف أَلط بالنسبة للأنفار، وبحسب قالتين ونصف منه لكل كسوة، بالإضافة إلى قميص، وسروال من الكتان، بحسب خمس قالات ونصف لكل واحدة منهما، علاوة على خمس قالات ونصف من الكتان تستعمل في خيَاطة غطاء ظهر الكبوت والوندية. وأمّا القواد، وعددهم 26 قائداً، فتخطيط لهم الكسوة من ملف كربل، بحسب خمسة أدرع ورُبُع للواحدة، وتتكون من كبوت، ووندية، وسروال من ملف كربل كذلك، في حين نجد أن كسوة المقدمين والملازمة، وعددهم 272 شخصاً، تتكون هي كذلك من كبوت، ووندية، وسروال، بحسب خمسة أدرع ونصف للواحدة من ملف أكرِمَس، علاوة على سبعة أدرع ونصف لتغطية ظهر الكبوت والوندية، وصنع تَكَّة السراويل، وخمسة أدرع ونصف أخرى لصنع القميص والكل من كتان مرزاية.

وأمّا مقاييس الطول المستعملة هنا، فهي القالة والذراع، وكلاهما كان يساوي حوالي 50 سنتيماً، بينما الملف المستورد كان يتسلمه المخزن في شكل «بيسات»، أو «أطراف» و«أنصاص»، والنص من الملف هنا يساوي حوالي 50 ذراعاً، وأمّا «الطرف»، فيساوي حوالي 40 ذراعاً¹.

¹ - خ. س. ق. ح. مع. س. م؛ - خ. س. مع. ح. رقم 130، وثيقة بتاريخ فاتح ذي الحجة 1304/ 21 غشت؛ - خ. س. مع. م. ع. ع. رقم 402، وثيقة بتاريخ 24 صفر 1312/ 27 سبتمبر 1894.

وبقدر ما كانت تزداد علاقات المغرب بالدول الأوروبية وتنوع، وبالخصوص بعد استقرار ضباط ومكونين عسكريين، إنجليزيين وفرنسيين بالبلاد، بقدر ما كان تأثير النمط الأوروبي يتكسر ويتقوى في اللباس وغيره من الجوانب المادية والتقنية، التي ظلت تميز حتى الآن أساليب عمل وعيش الجنود المغاربة، إلى درجة أضحت هذه الظاهرة واقعاً ملموساً، وشيئاً مقبولاً، بل مرغوباً فيه في بعض الأحيان، خصوصاً في مطلع القرن العشرين وذلك من خلال ما نستشفه في العديد من الوثائق المخزنية والأجنبية على السواء¹.

1- خ. ص. س، سلسلة 2، حرف - أ -، مع 2، وثيقة رقم 171 بتاريخ 6 ذي الحجة 1324/ 21 يناير 1907، حيث استفسر السلطان أمناء العدوتين عن الموجود من "الكسوة الرومية" تحت يدهم. - م. و. م. ر، ملف 3، جواب أمين الصائر الطيب بن محمد المقرئ، والوارد في أسفل البطاقة التي وجهها إليه نائب «العلاف الكبير» عثمان الجراري، في شأن إرسال الكسوة للعسكر الحارك مع القائد محمد بن البغدادي بالشاوية، حيث نقرأ ما يلي: «دفع من هذه البطاقة كسوة رومية حرشة: عدد... 249، وقواد المئين... 004، و المقدمين... 017». والوثيقة بتاريخ 5 شوال 1325/ 11 نونبر 1907.

- A.G.V., 3h 16, Rapp. du Cdt Mangin n° 35, du 5 mai 1909, p. 4. حيث نقرأ بأن «... السلطان (المولى عبد الحفيظ) كان قد أمر نائبه بمدينة طنجة بالإعلان عن طلب عرض الأتمان من أجل اقتناء 20000 بدلة عسكرية من قماش الصوف، لفائدة عناصر الجيش المغربي...». ويبدو أن الأمر لم يكن مقتصرًا فقط على العسكر دون المدنيين، وبالخصوص النساء منهم، حيث كتب أحد أبناء الوزير الصدر في عهد المولى عبد العزيز، الفقيه المختار بن عبد الله بن أحمد (ابن عم أحمد بن موسى) واسمه السعيد، في سياق الحديث عن الكيفية التي يدبر بها شؤون داره، وممتلكاته في ضاحية مدينة مكناس، ما يلي: «... وقد توصل النساء... من السباط المجمعول لهن في عاشوراء، وأنا أنوب عن جميع من هو من حاشية بساطك...». - خ. س، و. ز، مع 5، وثيقة بتاريخ 10 محرم 1309/ 16 أكتوبر 1891.

هذا بعض ما كان يرتديه أفراد الجيش، ويسترون به جسدكم وأطرافكم. ولا شك أن هذا النوع من اللباس الفضفاض الذي قد يُعيق عن الحركة، لربما كان يليق ويواقي هواة ألعاب الفروسية، أكثر مما كان يصلح ويناسب من كانت خدمتهم بالأساس، تتلخص في الفرّ والكر، وفي تسلق الجبال والأوعار واقتحامها، وفي عبور الأودية والأنهار، وفي حمل الأثقال وتمهيد السبل والمسالك، في الأيام القائظة، كما في الليالي الظلماء العاصفة.

ولهذا، ينبغي ألا يفهم من كلامنا حول مسألة تسرب قطع من الزي العسكري الأوربي إلى لباس الجنود المغاربة، أننا نعتبرها عملاً سلبياً وهداماً، كان على المخزن التصدي له ومحاربه، بل إن ما حاولنا إبرازه، هو التعريف بهذا اللباس أولاً، ثم رصد أهم التحولات التي قد تكون طرأت عليه، في سياق تعامل المغرب مع الآخرين.

ولكن، ماذا عن اعتماد وانتعال الجنود المغاربة؟ وهل كانوا جميعاً مكسوي الرأس ومُنتعلي الأقدام أم لا؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في السطور الموالية. هناك أولاً فئة من هؤلاء لأبد وأن يكونوا دوماً مكسوي الرأس ومُنتعلي الأقدام، ويتعلق الأمر «بالمخازنية»، أي هؤلاء الأعوان الذين كانوا يستخدمون في مرافق القصر السلطاني، والدواوين الوزارية، والذين بحكم ملازمتهم للسلطان، وكبار أعوان المخزن، كان يتعين الاعتناء بهندامهم وحسن هيئتهم. فهؤلاء هم أصحاب «الشاشية»، و«الرزّة» أي تلكم العمامة النعيمة الثوب والناصعة البياض والتي كانت تُلفُّ حول الرأس مباشرة أو فوق الشاشية، والخاصة طبعاً بالقواد والرؤساء.

وأما إخوانهم الذين كانوا معسكرين في جهات مختلفة من البلاد، فكانت تنطبق عليهم سياسة المخزن في هذا المجال، والتي تلخص في توزيع أعداد من «الشاشيات» و«الطرايش»، و«البلاغي» على بعضهم، من حين لآخر. وهذا يعني أنه في سائر الأيام، سواء كانوا مجندين، أو كانوا مسرحين مستقرين بين ذويهم، أي في أيام القتال كما في أيام السلم، فلا شيء كان يعطاهم، علماً بأنهم لم يكونوا وحدهم يُعاملون على هذا النحو، بل كان ذلك نصيب أفراد الفرق والتنظيمات الأخرى، اللهم إذا ما استثنينا فرق عسكر النظام، وعناصر طابور الحراية، فإن المخزن كان يهتم بهم ويشؤونهم أكثر من غيرهم.

ويبدو مما أمكننا تصفحه من الوثائق، أن مدينة فاس كانت تستحوذ على إنتاج الشاشية والطربوش، في حين نجد مدينة مراكش تصدر قائمة الحواضر التي كانت تُزود المخزن بمحاجياته من البلغة. وأما العُدوتان، سلا ورباط الفتح، فكانتا تُعتبران من أهم المراكز التي كان يتم بها صنع هذا النوع من الحذاء.

فقد تضمنت بطاقة وجهها وزير الحرب عبد الله بن أحمد إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس، في شأن شراء 600 شاشية، أسماء عدد من كبار التجار الفاسيين الذين كانوا يصنعون هذا النوع من العمامة أو يتجرون فيه، نتعرف عليهم من خلال الجدول الآتي والذي أثبتته بنيس في أسفل البطاقة المذكورة على النحو الآتي¹:

1- خ. س. ق. ح. ملف 5، وثيقة بتاريخ 22 ذي القعدة 1288 / 22 يناير 1872.
- خ. س. مع. ح. رقم 157، رسالة السلطان إلى الأمين عبد السلام المقرئ، بتاريخ 13 رمضان 1305 / 24 مايو 1888، في شأن شراء 2000 شاشية، بحسب نصف ريال و 5 أواق للوحدة (21,25 أوقية للوحدة).
=

الجدول رقم 27: مشتريات المخزن من "الشاشيات" في سنة 1872

الاسماء	عدد "الزينات"	ثمن الواحدة (بالأوقية)	الثمن الإجمالي
ومن عبد الرازق	12	240	2880
وسيدي طاهر العراقي	04	240	0960
وسيدي عبد الله العراقي	03	240	0720
ومولاي علي العراقي	02	240	0480
وسيدي محمد جسوس	29	250	7250

على أن نوع البلغة الذي نقصده هنا، ليس بتلك «البلغة الفاسية» الرفيعة الصنع والأنيقة المنظر، والتي كان يستعمل في جمعها أجود وأنعم الجلود المدبوغة، وكانت تُصدر إلى الخارج، حيث تباع على الخصوص في أسواق بعض حواضر المشرق العربي. فالخذاء الذي يعنينا هنا هي هذه البلغة الخشنة التي كان ينتعلها الجنّد، وقد جُعِل في قصرها الخارجي نعل إضافي لتقويته، ويخيط طرف من الجلد وراء العقبين لتثبيت الرجلين في الخذاء.

-- خ. س، مع. ح رقم 427، رسالة وزير المالية عبد السلام التازي إلى أمناء البنيقة المراكيشية، إدريس بن جلون، والمكي والزهران، وأحمد الصبان، بتاريخ 22 شوال 1310 / 9 مايو 1893، في شأن توجيه ما حازوه من الطربوش وعدده 16998 من عند نائب الأمين الطاهر التازي، محمد بن المكي، إلى الحضرة (السلطان كان مستقراً وقتئذ بفاس، قبل أن يغادرها بعد انصرام أيام عيد الأضحى من نفس السنة، قاصداً ناحية تافيلالت).

1- أشار الباحث مصطفى بوشعراء إلى اسم هذا الشخص في العبارات الآتية:

«محمد جسوس، محمي إنجليزي، تاجر بالقيسارية سنة 1895، كانت له دار تجارية، ومصنع للنسيج بمنشيستر، و22 شريكاً...»، الاستيطان، م. س، ج 1، ص. 314.

مما اشتري لعسكر الدار البيضاء الجديد في شهر جمادى الأولى سنة 1313 / الموافق أكتوبر - نونبر 1895، 108 بلغة، ثمن الواحدة 60 أوقية، ومثلها من الطربوش، ثمن الواحد 40 أوقية.

أنظر: خ. خ، ك 412، ص. 327.

ثم إن من المهام التي كانت موكولة إلى أمناء «البنيقة السعيدة» بمراكش، ودار عدیل بفاس، والصائر بمكناس، وأمناء المراسي الكبرى، تطوان، والعرائش، وطنجة، والعدوتين، والدار البيضاء، والجديدة، وأسفي، والصويرة الإشراف على صنع الكسوة العسكرية والإنفاق عليها.

فقد كتب السلطان إلى أمناء دار عدیل قائلاً:

«... وصل كتابكم مخبرين أنكم وجهتم لشريف حضرتنا ما هو مبین بطرته من الكسوة المخزنية والعسكرية، ملف وكتان عدد 67 كسوة من كتان، ذكرتم أن ملفها حازه ابن شماس بقصد خياطته ودفعه...»¹.

وفي عهد السلطان المولى عبد الرحمن بأكمله تقريباً، استحوذت على هذه الصناعة مدن الشمال، تطوان والعرائش، وطنجة، وفي مستوى أقل العدوتان الرباط وسلا ومكناس، وفاس. على أن مدينة تطوان، ولأسباب عديدة تجارية، وثقافية، واجتماعية، كان لها النصيب الأوفر، والحظ الأكبر مما كان يصنع من كسوة عسكرية وقتئذ في هذه المدن².

1- خ. س، ك 348، ص. 194، وثيقة بتاريخ 9 ربيع الأول 1301 / 8 يناير 1884.

2- الشابي، مصطفى، م. س، ص. 22 وما بعدها.

- خ. س، ك 10933 ز (كناش بليمي)، ص. 34، حيث نقرأ ما يلي:

«وعيادة أهل مكناسة والجيش كانوا في أول الأمر يكسون كغيرهم بالرباط، ثم كتب اللب لمولانا بأنهم لا يوجهون إلاّ المكاري، فوقع التغافل عن كسوتهم». واللب هذا من أبرز وأشهر أمناء الصائر بمدينة مكناس، في عهد السلطان المولى عبد الرحمن؛ وأما تعبیر «كغيرهم»، فالمقصود به هو «البرابر، وأهل الغرب، وبني حسن»، الشيء الذي يعطينا فكرة واضحة عن مكانة مدينة الرباط كمركز هام لخياطة الكسوة المدنية والعسكرية.

على أن النكسة التي أصيبت بها هذه المدينة، على إثر الاعتداء الإسباني على المغرب سنة 1859، وما لحقها من خسائر معنوية ومادية، وما خلقه من ارتباك وشعور بالإحباط واليأس في نفوس أهلها، قد أدى إلى انكماشها، وتنحيتها عن مركز الصدارة والبروز، فاسحة المجال وسعاً أمام مراسي الواجهة الأطلسية، الصويرة والجديدة، والدار البيضاء، والعدوتين على الخصوص.

وسواء تعلق الأمر بالكسوة العسكرية، أو بغيرها من المهام والخدمات التي اعتاد المخزن مطالبة كبريات الحواضر القيام بها وإنجازها لصالحه، فإننا لا نعثر إلا نادراً على أثر لها في هذا المجال. ونلمس جانباً من هذه الظاهرة، مما أثبتناه من معلومات، حول صنع الكسوة العسكرية، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، في الجدول الآتي:

الجدول رقم 28: مقادير الكسوة العسكرية المصنوعة في عدد من المدن الكبرى في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر

المدينة	عدد مرات ذكرها	عدد الكسوة المصنوعة أو المشتراة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
العدوتان	02	17450	1300-1299 1301	- خ. س. ك 651، ص. 247 وما بعدها - خ. س. ك 348، ص. 311	
مراكش	04	14376	1310-1313	- خ. س. ق. ح. مع. ح. ملف 18 - خ. س. مع. ح. رقم 317 - خ. ع. ك. ك. د. 1690، ص. 290	
تطوان	04	12810	1243-1247 1253-1254 1257-1303	- خ. س. مع. ح. رقم 1/8 ك 5، 1/10 ك 5، 1/14 ك 5، 1/30 ك 5 - خ. س. 3/15 ك 5، 4/5 ك 5، 6/14 ك 5، مع ح 113.	
فاس	03	12000	1301-1303	- خ. س. م. ز. مع. 29، وثيقة رقم 210. - خ. س. مع. ح. رقم 51. - خ. س. ك 371، ص. 129. - خ. س. مع. ح. رقم 421.	
الصويرة	03	6762	1310-1312-1313	- خ. س. مع. م. ع. ع. رقم 402/10. - خ. س. مع. م. ع. ع. رقم 402/8.	
العرائش	03	5000	1259-1265 1305	- خ. س. مع. ح. رقم 8/15 ك 5. - خ. س. مع. ح. رقم 15/40 ك 5.	
الدار البيضاء	02	4536	1310-1313	- خ. س. ق. ح. مع. ح. ملف 13. - خ. س. ك 412، ص. 327 وما بعدها.	
مكناس	02	4436	1303-1304	- خ. س. مع. ح. رقم 93. - خ. س. مع. ح. رقم 130.	
أسفي	02	4270	1305-1313	- خ. س. م. س. سلسلة III، حرف ب، مع 23، وثيقة رقم 3330. - خ. س. ك 211، ص. 166.	

هذه إذن قائمة مجموعة من المراسي والحواضر، توفرت في شأنها معطيات في مصادرنا، حول ما كان يُصنع من كسوة عسكرية بها على يد الأمناء، رتبناها حسب عدد الكساوي المصنوعة في التواريخ المثبتة أمام كل واحدة منها. وبديهي أن ترتيبنا هذا لا يعكس كلية الواقع وحقيقة الأمور، ما دامت الأرقام التي أدلينا بها ليست متسلسلة في الزمان، وعلى امتداد عدد مقبول من السنين. إلا أن ذلك لا يتعارض والاتجاه العام الذي ميز التطور الذي عرفته هذه المدن، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، اللهم ما كان من ورود اسم مدينة تطوان في المرتبة الثالثة قبل مدينة فاس، وكذلك الشأن بالنسبة لمدينة مكناس في المرتبة ما قبل الأخيرة، بينما هي في الحقيقة، من أنشط مراكز خياطة الكسوة العسكرية في الفترة المذكورة، سيما وأن نسبة مهمة من ساكنتها اليهودية كانت تشتغل في هذا القطاع، وكان من بين أعضائها أشخاص مرموقون، كان المخزن يكلفهم بقضاء بعض أغراضه، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لأحد مشاهيرهم وهو يعقوب أحنا¹.

1- خ. س، ك 199، ص. 54، رسالة السلطان إلى محمد بن بوعزة الفشار، 25 جمادى 2، 1310/ 14 يناير 1893، في شأن تولى الذمي يعقوب أحنا كراء عشر حوانيت بمدينة مكناس، في اسم بعض أبناء السلطان.

وانظر كذلك في شأن أهمية أعداد السكان اليهود بهذه المدينة:

- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 3، ص. 1187 وما بعدها.

- A.G.V., Rapp. du Cap Brémont n° 95, en date du 3 Novembre 1903, p. 3.

حيث أشار هذا الضابط إلى جماعة من اليهود كانوا يصنعون الكسوة في التاريخ أعلاه بمدينة فاس. من جهة أخرى، تضمنت وثيقة مخزنية تحت عنوان:

«... تفصيل الكسوة للحيش والعسكر الرشيد وتفريقها في البلدان، قيد في 18 من شعبان الأبرك عام 1292» أنواع الكسى التي أمر السلطان بصنعها في عدد من المدن، والتي كانت تتكون من أثلاث ألط، وفرجيات من مكرانة، وجرمانية، واعجامة، ونكليز، وكبوط ألط،=

ونتوفر على شهادتين ثمينتين لشخصيتين بارزتين في الجهاز المخزني،
تدعمان ما ذهبنا إليه، أولاهما لإدريس بن يعيش، وفي سياق حديثه عن احتياج
عسكر حامية وجدة إلى الكسوة، وهو إذّاك يشغل منصب عامل على هذه
المدينة، وثانيهما تَصَمَّتْها رسالة وزير المالية محمد التازي إلى نائب الوزير محمد
بن أحمد الصنهاجي، في شأن المراكز التي خيطة بها مؤخراً الكسوة العسكرية.
فقد جاء في الرسالة الأولى ما يلي:

«... وإن أنعم عليهم سيدنا أيّده الله بها (الكسوة طبعاً)، نحبك سيدي
نقدّها لنا بتطوان لأنه أقرب وأجود والسلام...»¹.

ونقرأ في رسالة التازي ما يلي:

«... وصلتنا بطاقتك أن يُبين الكسوة العسكرية التي خيطة بالمراسي،
ووردت لمكناس، وفاس. فاعلم أن الكسوة التي فُرقت بمراكش في ربيع الثاني
عام 3، عددها 15000 خمسة عشر ألف، تُلكَّه خيط بمراكش، والثلاثان فرقاً
على الرباط، وفاس، ومكناس، لا على المراسي، وكلها خيطة ووصلت
بمراكش عدى طرف منها (444) من الملف البُنْدُقي بقي هنا بمكناس،
والواصل أيضاً كله خرج إلّا نحو الثمان عشرة مائة تُركت بمراكش...»².

= وكبوت كربل، وكبوت نكليز. وبلغ عدد ما خيط منها 5880 كسوة، ثم صنعها في سبعة
مراكز، نورد أسماءها مرتبة حسب عدد ما خيط في كل واحد منها من الكسوة: فاس،
الرباط، الصويرة، تطوان، طنجة، العرائش، مكناس.

انظر: - خ. س، ك 315، ص. 11، وثيقة بتاريخ 18 شعبان 1292 / 19 سبتمبر 1875.

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410، الوثيقة بتاريخ 27 ذي القعدة 1313 / 10 مايو 1896.

2- خ. س، مح. ح رقم 165، وثيقة بتاريخ 29 صفر 1305 / 16 نونبر 1887.

المقصود هنا بعام 3 سنة 1303 هـ، حيث قام السلطان المولى الحسن بحركته الثانية إلى
منطقة سوس، ووزعت الكسوة على عناصر الكُيش، والعسكر، شهران بالتقريب قبل
انطلاقها في 10 جمدي 2 سنة 1303 / الموافق 16 مارس 1886.

وكان المخزن، في حالة عزمه على تقيء الكسوة إلى الجند، إما يتولى أمر صنعها بنفسه، بواسطة أمنائه وأعوانه، حيث تصدر الأوامر لهم بالشروع في خياطتها. فإن كانت الأثواب متوفرة فذاك، وإلاّ أمروا بجلبها من الخارج، عن طريق جبل طارق في غالب الأحيان، وممثل السلطان بها، كما نتبين ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فهذا بيان ما ورد على أميني مرسى العدوتين السيد الحاج العربي بن شقرون الفاسي، والسيد عبد الرحمان اللبادي التطواني، مما كتبنا عليه لدار التاجر كريل، وإخوانه، وكبانيته من الملفء الط، والملف البندقي والمركان، والمرزاية للكسوة العسكرية التي أمرهم مولانا أيده الله بصنعها...»¹.

وتفادياً لما قد يحدث من أنواع الغش والاختلاس لبعض المواد واللوازم المستعملة في خياطة هذه الكسوة العسكرية، كان السلطان يُنبه باستمرار المكلفين بها بعدم التهاون في أمرها وبأن:

«تكون فصالتها بمحضركم وعلى أعينكم، واجعلوا تحت أيديكم عشر كساوي تقابلون بها ما يُخاط بعد، وتنبهوا لما يفعله اليهود من النقص بعد الفصالة، ويكون الملف الذي تُفصلونها منه كل ثمر وثمنه، واحذروا من أن يُبدّل اليهود الملف، ولا يتولى لكم خياطتها إلا المعلمون الذين يُتقنونها بدار عديل لتكون على أعينكم ولا بد...»².

¹ - خ. س، ك 651، ص. 240. أشير في ختام هذا التقييد أن الإنفاق على جلب الأثواب وباقي اللوازم من حرير، وأنواع الخيوط، والأزرار، وأحجور الصانعين لها... كانت بدايته في شهر جمادى الأولى 1299/مارس - أبريل 1882، ونهايته في حجة 1300/أكتوبر 1883.

² - خ. س. مع. ح. رقم 52، رسالة السلطان إلى أمناء الصائر بدار عديل بفاس، بتاريخ 24 شعبان 1301/19 يونيو 1884.

وأما الطريقة الثانية التي كان ينهجها المخزن للحصول على حاجياته من الكسوة، مدنية كانت أم عسكرية، فهي إسناد أمر صنعها إلى بعض كبار التجار والأمناء. وكان هؤلاء يستعملون معارفهم وأقاربهم من كبار أعوان المخزن، عسى أن يظفروا بصفقة من هذه الصفقات، لما كانت تدرّه من أرباح على الفائز بها. فهذا الأمين العربي بن محمد الزييدي يستنجد بنائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، طالباً منه التدخل لدى السلطان، من أجل رفع عدد الكسوة العسكرية التي يأمل في أن يُسند إليه أمر صنعها، من 35000 كسوة إلى 50000 كسوة، حيث كتب له قائلاً:

«... فطلب من سيدنا دامت سعادته أن يفضل علينا بإذنه الشريف يجعل خمسين ألف من كسوة العسكر لنتفع بما ينتفع الغير فيها...»¹.

وتنطبق هذه الملاحظة على بعض أفراد أسرة آل التازي، حيث يكاد أمر صنع الكسوة يقتصر عليهم، كما يترأى لنا ذلك من الوثائق، في عهد السلطان المولى الحسن، والجزء الأول من عهد خلفه المولى عبد العزيز. ولاشك أن السبب في ذلك بالأساس يكمن فيما كان لهم من علاقات وطيدة بآل موسى بن أحمد. فقد كتب السلطان إلى أمناء العرائش، بتاريخ متم شعبان 1305 / الموافق لأواسط مايو 1888، ما يلي:

«... فنأمركم أن تدفعوا لنائب الأمين الطالب الطاهر التازي ثلاثين ألف ريال من قبل ثمن ما كلفناه به من إعمال الكسوة والسلام...»².

1- خ. س، مع. ح رقم 175، وثيقة بتاريخ 7 جمدي 1 / 1305 / 21 يناير 1888.

2- خ. س، مع. ح. رقم 175. وتوصل نفس الشخص بحوالي 7000 ريال، في شهر صفر 1309 / سبتمبر 1891، قيمة ما =

واستفاد الأمين ووزير المالية محمد بن عبد الكريم المدعو الشيخ التازي، وهو الأخ الأكبر للسابق الذكر من عمليات صنع الكسوة العسكرية لصالح المخزن، إذ توصل نائبه في شهر رجب 1312/ الموافق لشهر يناير 1895 ب 10000 ريال، وفي شهر جمادى الأولى 1318/ الموافق لستمبر 1900، ب 30000 ريال، وفي شهر رجب 1319/ الموافق لشهر أكتوبر - نونبر 1901، ب 74674 ريال¹.

وأما الأمين ووزير المالية عبد السلام التازي في الفترة الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز فقد «باع لجانبنا العالي بالله 1000 بيسة من الكبرية، في كل واحدة 100 يرضة، وحيزت منه بحساب 13 ريالاً لكل بيسة. فتأمركم أن تنفذوا له ثمنها بالحساب المذكور والسلام...»².

= زود به المخزن من كسوة عسكرية وتكونت من: 6250 بدلة من «ذات الملف أُلط» (النفر)، 650 بدلة من «ذات الملف البندقي»، 200 بالسراويل منه (قواد المائة) والباقي بسراويل اللاتكي (المقدمون).

- خ. س، مع. ح رقم 164، رسالة لطاهر بن عبد الكريم التازي المذكور إلى الحاجب أحمد بن موسى، يطلب منه التدخل لدى السلطان ليسند له أمر خياطة الكسوة العسكرية، وهي بتاريخ 26 صفر 1305 / 13 نونبر 1887.

¹- خ. س، ك 412، ص. 308، رسالة السلطان إلى أمناء الدار البيضاء.
- خ. س، ك 443، ص. 261؛ - خ. س، ك 275، ص. 136، رسالة السلطان إلى أمناء تطوان.

²- خ. س، ك 443، ص. 208، رسالة السلطان إلى أمناء الجديدة، بتاريخ 10 ربيع 2 / 1318 / 7 غشت 1900.

ولفظه بيسة المستعملة هنا هي تحريف لكلمة بيضة الإسبانية (Pieza)، أو بيس الفرنسية (Pièce). وأما اليارض، فكما هو معلوم، فإنه وحدة قياس للطول إنجليزية. وحسب ما ورد في وثيقة مخزنية بتاريخ 22 محرم 1289 / الموافق لفتاح أبريل 1872 (خ. س، ق. ح، مع. س. م، ملف رقم 4)، فإن «القاله» تُساوي نصفها بالتقريب، أي حوالي نصف متر.

وأما النقطة الثالثة والأخيرة في مبحثنا هذا، فنخصصها للحديث عن توزيع الكسوة على الجنود، أي عن الحثيات والملابس التي كانت تُحيط بهذه العملية. وإذا كانت هذه الأخيرة تقتصر على بضع مئات من أفراد الكيش، والحناطي، والعسكر في عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، فإنها صارت، فيما بعد تشمل الآلاف منهم في عهد المولى الحسن مثلاً، الأمر الذي كان يتطلب تجنيد العديد من الأعوان المخزنين، والصُّناع، ومبالغ مالية هامة لجلب الأثواب من الخارج، وخياطة الكسوة، وصوائر إيصالها إلى مستحقيها.

ويهمنا هنا أن ندقق بعض جوانب هذه العملية وذلك بأن نحدد مثلاً المناسبات والأوقات التي كان المخزن يوزع فيها هذه الكسوة على أفراد الجيش، كما يهمنا كذلك أن نعرف الفترة الزمنية التي كان لابد أن تنصرم قبل أن تعطاهم كسوة جديدة. وبعبارة أخرى، هل كانت هناك قواعد وتقاليد تضبط هذا الأمر، أم كان ذلك يرجع بالأساس إلى حسن إرادة السلطان؟

ويتبين لنا من خلال الوثائق، خلافاً لما يقوله صاحب "اختصار الابتسام..." من أن المولى عبد الرحمن كان «يتعهد جيشه بالكسوة بعد ثلاث سنين، فيكسوا عامة الجيش من حضر ومن غاب...»، أن هذا السلطان لم يكن يتقيد دوماً بمثل هذه الآجال. ذلك أننا نجده، على الأقل في العقدين الأولين من عهده، يصدر الأوامر إلى عماله على العرائش، وتطوان، ومكناس على الخصوص بصنع الكسوة، وتسليم الصلة إلى أفراد الجيش الريفي أو غيره من الجنود، بل حتى من عناصر قبائل النائية، عند عودتهم إلى ديارهم، بعد مشاركتهم، إلى جانبه، في إحدى الحركات في جهة من جهات البلاد¹.

1- الحجوي، اختصار الابتسام...، م. س، ص. 417.

ونلمس هذا بكل وضوح مما ورد في رسالة هذا السلطان إلى الأمين عبد الرحمن أشعاش، حيث خاطبه قائلاً:

«... فإرد عليك من جيشنا الريفى، أصلحه الله، الحراك الذين كانوا معنا وهم أربعمائة واثان وسبعون، الخيل مائة وثلاثة وتسعون، والباقي رماة. فادفع لكل واحد من الرماة قشابة، وتشامير، وسروال كبرى و25 أوقية، ولكل فارس قشابة، وتشامير، وسروال كبرى أيضاً، وقفطان أظ، وخمسين أوقية. ولكل واحد من قوادهم أربعة أذرع ملف بندقي و25 ذراعاً طرول، وعشر ريات رمية. ويؤاد ابن عبد الصادق عشرين رياتاً تكملة للثلاثين للملازمة لحركته، وصفره، وطول شقته معنا ولابد...»¹.

وحسب صاحب "إيقاض السريرة..."، فإن السلطان كان من عادته إعطاء الكسوة لأفراد حامية الجيش بمدينة الصويرة مرتين في السنة «كسوة الشتاء تامة بالملف الأحمر المعروف بالطو، والكتان الأحمر وحده، وتابعه (السلطان سيدي محمد بن عبد الله) على ذلك من بعده الملوك. وآخر كسوة أخذها الجيش كانت أول ولاية المولى عبد العزيز...»².

1- م. و. م. ر، مح 1، الوثيقة بتاريخ 14 محرم 1239 / 20 سبتمبر 1823. وتضمنت الوثائق الآتية نفس التعليمات تقريباً، وهي:

- خ. س، مح. ر رقم 3 / 14، وثيقة بتاريخ 25 شعبان 1253 / 24 نونبر 1837.
- خ. س، مح. ر رقم 5 / 39، وثيقة بتاريخ 19 جمادى 1، 1255 / 31 يوليى 1839، حيث أمر السلطان عامل تطوان السلوي بإعطاء الكسوة للثلاث مائة والخمسين حاركاً من «أهل الريف»، و«أهل العرائش»، والأوداية.

- خ. س، مح. ر رقم 8 / 19، وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1259 / 6 أكتوبر 1843.
ورد فيها الأمر إلى عامل العرائش بوسلهام بن علي أزطوط، بإعطاء الكسوة «لحراك أخواننا سفيان وبني مالك...».

2- الصديقي، م. س، ص. 23.

وثُفيد وثائقنا ومصادرنا أن عملية توزيع الكسوة على الجند كانت تتم،
الفينة بعد الأخرى في المواعد والمناسبات الآتية:

- الأعياد الدينية، المولد النبوي، عيد الفطر، عيد الأضحى.
- عند تولية سلطان جديد الأمر بالبلاد، وتسمى البدلة التي تعطى للجند «كسوة النصر»، في عهد المولى الحسن وابنه وخلفه المولى عبد العزيز على الأقل¹.
- وقت القيام ببعض الحركات الهامة، وبالخصوص التي كانت تستهدف أطراف البلاد، كحركة سوس الثانية مثلاً سنة 1303 / 1886، أو حركة المراسي الشمالية 1306 / 1889، أو حركة تافيلالت سنة 1310 / 1893.
- يقول الناصري، بهذا الصدد، في سياق الحديث عن تأهب المولى الحسن لمغادرة مدينة فاس متوجهاً إلى ناحية وجدة، في منتصف شهر رجب 1291 / الموافق أواخر غشت 1874، ما يلي:

«... فاستعد غاية الاستعداد، وجذد الفساطيط، وكسى الجنود فرسائها
ورماقها، قديماً وحديثاً، وعرضها كلها...»².

1- وردت الملاحظة الآتية، في وثيقة تحت عنوان:

«الحمد لله، تقييد ما كان عليه عمل مولانا المقدس بالله في كسوة العيادة...» ما يلي:
«والمخازنية لا يكسون في الأعياد لأنهم يُكسون حين يكسى الجيش».
المقصود هنا «مولانا المقدس» السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، الشيء الذي يحمل على الاعتقاد بأن تاريخ هذه الوثيقة يرجع إلى السنوات الأولى من عهد ابنه وخلفه السلطان سيدي محمد. والملاحظة تؤكد ما ذهبنا إليه من القول بأن تقدم الكسوة إلى كافة عناصر الجيش، إنما صار ساري المفعول انطلاقاً من عهد المولى الحسن.

- خ. س، ك 10933 ز (كناش بليمي)، ص. 39.

2- الناصري، الاستقصا، م. س، ص. 142.

وكتب أمناء تطوان من جهتهم، محمد القباچ، ومحمد أشعاش، ومحمد حصار في متم صفر 1306 / الموافق لبداية نونبر 1888، يُخبرون السلطان بتوصلهم بالكسوة العسكرية التي وجهها لهم أمين الصائر أحمد بن حيون الفاسي، ذاكرين ومفصلين أنواعها في طرة كتابهم على النحو الآتي:

«كساوي عسكرية من أَلط.... 6838 (الأنفار).

بندقي بسروال الملف..... 0203 (قواد المائة).

بندقي بسروال اللانكي.... 0497 (مقدمون).

كساوي الأغوات..... 0039.

= بمناسبة عيد المولد النبوي لسنة 1293 / الأسبوع الأول من شهر أبريل 1876، والذي صادف وجود السلطان بمراكش، يقول المؤلف: «وكسا السلطان نصره الله جميع الجيش والعسكر، والكتاب حتى الأمناء والطلبة...». م. س، ص. 149.

- خ. س، مع. ح رقم 387، رسالة أمناء أسفي إلى أمناء دار عدیل، بتاريخ 24 صفر 1310 / 17 سبتمبر 1892، في شأن الكسوة المصنوعة على يدهم والتي وجهوها إليهم «بأنواعها بقصد تفريقها ليلة العيد، وما بقي تحت يدهم منها إلا 900 من أَلط...».

- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 457، رسالة خليفة عامل سلا أحمد الطالبي بتاريخ 27 - 12 / 1311 - 7، 1894 والتي التمس فيها من السلطان الإنعام على أفراد حامية عسكر، وطبجية و«رياس» المدينة بالكسوة، جزئياً «على عادة تنفيذها عند النصر المبارك السعيد...».

- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 402، رسالة الحاجب أحمد الركينة التطواني إلى أمين الصائر الطيب المقرري، بتاريخ 9 ربيع النبوي 1326 / 11 أبريل 1908، يبلغه فيها أمر السلطان بتنفيذ «كسوة قواد أراحي الجيش السعيد، والمسخرين التي تنفذ لهم في العيد النبوي على العادة...».

بلغة عدة..... 9986.

طربوش عدة..... 5976.

طربوش عدة..... «5976»¹.

إن هذه الكسوة العسكرية والتي أرسلت إلى مدينة تطوان سبعة شهور ونيف قبل مغادرة السلطان مدينة فاس، على رأس جيوشه، في 10 شوال 1306/ الموافق 9 يونيو 1889، متوجهاً إلى مراسي الشمال، عبر «جبل غُمارة»، كانت بقصد توزيعها على عناصر الكَيْش والعسكر المشاركين في هذه الحركة، قبل الدخول إلى مدينة طنجة أواخر شهر محرم 1307/ الموافق لأواخر سبتمبر 1889، في أحسن هيئة وأبدعها².

وما دمنّا بصدد الحديث عن المولى الحسن، لا بأس أن نثبت هنا ما ورد في وثيقة مخزنية، حول عدد المرات التي تم فيها توزيع الكسوة على أفراد الجيش، في عهد هذا السلطان، حيث تضمنت ما يلي:

«الحمد لله وحده، بيان الكسوة الذي أنعم بما مولانا السلطان مولانا الحسن نصره الله، من أول نصره يوم الخميس 18 رجب 1290 إلى التاريخ، وهو يوم الأحد في 17 من حجة الحرام عام 1310 بمدينة صفروا».

الكسوة الأولى بمدينة مراكش على يد العلاف ابن العربي الكبير عام 1293.
الكسوة الثانية، أولها بفاس على يد السيد محمد بن العربي الكبير وءاخرها بمراكشة على يد العلاف الملقب بالصغير عام 1296.

1- م. و. م. ر، مع 2، وثيقة رقم 1264.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 201.

الكسوة الثالثة بمدينة مكناس على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1300.

الكسوة الرابعة بمدينة مراكش على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1304.

الكسوة الخامسة بمدينة تطوان على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1307.

الكسوة السادسة بمدينة صفروا على يد السيد العباس بن العربي، خليفة

العلاف المذكور أعلاه عام 1310¹.

على أن الوثائق المخزنية، وما أكثرها، تسجل كذلك صدى الصراخ الحزين واليائس للعديد من العمال والقواد العسكريين، مستعطفين السلطان، أو أحد كبار أعوانه المقربين، طالبين إغاثتهم بما يستتر به رجالهم ويتعلونه، لبقائهم ومنذ مدة، عراة تقريباً، وحفاة بكل تأكيد.

فقد كتب أحدهم ما يلي:

«... وتبق ترسل لنا البلاغي لأن العسكر ضره الحفا، ولم بقا فيهم من

عنده بلغة صحيحة...»².

وكتب آخر، وهو المختار بن الطاهر الرغاي البخاري، أحد المتعلمين بإيطاليا، والذي عُهد إليه بدون شك إعادة تنظيم حامية عيون سيدي ملوك، قرب مدينة وجدة، ما يلي:

¹- خ. س، ك 12059 ز، ص. 76.

ابن العربي الكبير هذا هو محمد بن العربي الجامعي الذي عين وزيراً صدرأ سنة 1296، مكان موسى بن أحمد المتوفى بمراكش في نفس السنة، تاركاً منصب العلاف، أي وزير الحرب إلى أخيه محمد بن العربي المدعو الصغير.

²- م. و. م. ر، مج 1، رسالة الأغا محمد القروي إلى محمد غريط، بتاريخ 26 رمضان 1263/ 17 سبتمبر 1846.

«.. فقد كتبنا لسيدنا المنصور بالله أن ينعم عليهم بمائة من الكسوة للعسكر الذي خلفناه هنا بقصبة العيون، لأنه لا لباس له إلا الجلاب، وأن أهل أنجاد المجاورون لنا، لا يخشون من العسكر حين يكون بغير كسوة، وأن أهل أنجاد قد تقع الهيبة والجزع في قلوبهم حين يروا عسكر العيون بكسوته وءالة حربته...»¹.

ونتين من الوثائق كذلك أن عسكر بعض المدن والإدالات كانوا يظلون بنفس البدلة خمس سنوات وأكثر، دون أن تُعطاهم كسوة جديدة أو يؤبه لحالهم².

2 - 3 - السكن

تعرضنا في الفقرتين السابقتين، إلى موضوعي الرواتب والألبسة، وسنحاول، في مبحثنا هذا، معالجة النقط الآتية:

- الإسكان أثناء الحركة والترحال، أو الخيمة المخزنية وأنواعها.
- مراكز صنعها، المطالبة بها، وتوزيعها.

1- خ. س، مع. و. ع. ع، الوثيقة بتاريخ 14 ذي القعدة 1312 / 9 مايو 1895. أنظر حول هذا الشخص، وما آل إليه أمر تلبسه بالحماية الإسبانية سنة 1911، واستخدامه كاتباً للقائد العسكري الإسباني في مدينة القصر الكبير..

- بوشعراء، م. س، ج 4، ص. 1354.

2- خ. س، مع. ح رقم 198، رسالة عامل وجدة عبد الملك بن علي السعيدى إلى السلطان، بتاريخ 23 جمادى الثانية 1306 / 24 يراير 1889، كسوة عسكر المدينة عمرها 3 سنوات. - خ. س، مع. ح رقم 255، رسالة عامل أزمور بوشعيب بن المعطي الأزموري إلى السلطان، بتاريخ 14 ربيع الثاني 1307 / 8 دجنبر، كسوة عسكر المدينة عمرها 4 سنوات. - خ. س، مع. م. ع. ع. رقم 401 / 1، رسالة عبد الرحمن بن عبد الصادق إلى السلطان، بتاريخ 2 شوال 1312 / 29 مارس 1895، كسوة عسكر المدينة عمرها 5 سنوات.

- الإيواء بالمدينة أو القرية، بالنسبة لعامة الجند، وبالنسبة لقوادهم ورؤسائهم.

وقبل هذا وذاك، نشير إلى أن أشكال وأنواع سكن المغاربة في القرن التاسع عشر، كانت تختلف طبعاً من جهة إلى أخرى، عاكسة بذلك التكيف مع الظروف الطبيعية والمناخية السائدة بها، ووسائل وأنماط كسب وعيش السكان الذين هم أبناء إيالة:

«... ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات، وموارد الانتفاعات، وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم، ودوام نفعهم وعمارتهم وانتعاشهم، إنما هو بالحرث واكتساب الماشية، ولا حرفة لهم مضاهية لها في النفع وتوازيهما خصوصاً أهل البادية، إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع، وأصل ذلك كله ومنشأه الأرض ومرجعه إليها...»¹.

1- رسالة المولى الحسن إلى قائد قبيلة الشياظمة سعيد بن العياشي الشياظمي، بتاريخ 6 جمادى الأولى 1300/ 15 مارس 1883، أوردها الصديقي في مؤلفه، م. س، ص. 116 - 117.

- وانظر كذلك ما ورد في رسالة محتسب مدينة الدار البيضاء، محمد بن محمد الصنهاجي إلى السلطان، في شأن تضييق الخناق على سكان «النواثل» من قبل العامل العربي بريشة، في حين أن: «جل عمارة البلد أهل النوايل، وهم الحاملون للكلف المخزنية والوظائف السلطانية، ومصالح البلد عليهم تدور، كتنضيف الأزقة وغيرها...».

خ. س، مح. ح رقم 72، وثيقة بتاريخ 2 حجة 1302/ 12 سبتمبر 1885.

يبد أن وثيقة أخرى، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1309/ الموافق 5 دجنبر 1891، وحول نفس الموضوع، صادرة عن نقيب الشرفاء العلويين بهذه المدينة، محمد بن الطاهر الإمراني تفيد بأن العامل وقتئذ كان ماضياً في تطبيق تعليمات السلطان بإزالة «النواثل» من بعض الأماكن، حيث تم هدم 299 «نوال» حتى الآن، إلا أن المحتسب الصنهاجي الذي ظل محتفظاً بمنصبه خلال هذه المدة، حاد عن الجادة، وصار لا يعبأ بالأوامر السلطانية ويعمل على تنفيذها، وهذا ما نفهمه من الفقرة الآتية: «... ورجل يُدعى عبد الله الدراوي له علاقة مصاهرة مع المحتسب محمد بن محمد الصنهاجي، وحرفته دق القهوة، صار المحتسب يبني له نواله بأروى أمام داره...».

- خ. س، مح. ح رقم 360.

في السنوات الأولى بعد مجيئهم إلى المغرب، واستقرارهم به ابتداء من خريف سنة 1877، تسنى لأفراد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب ملاحظة بعض مظاهر عيش، وظروف عمل عناصر الجيش المغربي على الخصوص. ومن ذلك مثلاً، ما كتبه إركمان Erckmann حول الخيام العسكرية، حيث قال:

«... تُستعمل في الجيش المغربي أنواع كثيرة من الخيام لإيواء الجند. فهناك نوع يُدعى "بوكراع" وهو عبارة عن خيمة مخروطية القمة، تسع عشرين رجلاً من عامة الجند والقواد الصغار؛ وهناك كذلك نوع ثان مخروطي وأسطواني الشكل، يُسمى القبة، وخاص بالأغوات؛ وأما النوع الثالث والأخير، فهو الأوتاق. ويستخدم في إيواء كبار أعوان المخزن، وأهم الشخصيات...»¹.

ولاحظ الليوتنان كولونيل مانجان (Lt-Col. Mangin) بدوره، ثلاثين سنة ونيف بعد هذا التاريخ أن الخباء كان لا يزال حتى وقته الوسيلة الوحيدة المستعملة لإيواء الجند، مُضيفاً بأن:

«... الجميع يُدرك جيداً مساويء هذا النوع من السكن على صحتهم، ولا يسمح بضبط أمورهم، كما يُعرض الأدوات والأجهزة الحربية إلى الإتلاف...»².

وهذا يعني أنه خلال هذه المدة كلها، لا شيء قد تغير في هذا المجال، الأمر الذي يعكس نسبياً واقع قطاع الجيش.

ومهما يكن من أمر، فإنه فات إركمان هنا ذكر نوع من الخباء كان يعطى لقواد المائة وقواد الأرحى، وهو الخيمة «الطراحية».

¹- A.G.V., 3h2 n° 20, 1879, pp. 1-2.

²- A.G.V., 3h17, Rapp. n° 85, Juillet 1911, p. 1.

وأما عن سعة هذه الأخبية وعدد الجنود والحراك الذين يمكن أن تحويهم كل واحدة منها، فقد وردت الإشارة إلى ذلك في العديد من المراسلات المخزنية. وكان يُخصص لكل فرقة مائة من الجيش أو العسكر خمس بوكراعات وهي أخبية ذات عمود واحد، وطراحية لقائدها، بينما كان يعطى لقائد الرحي قبة وطراحية، كما نستشف ذلك من الفقرة الآتية:

«... فنامركم بتنفيذ البلغة لجميعهم، سواء الموجه مع سيدي محمد الإمراني والوارد على حضرتنا، أو المقيم ثمة (بمراكش)، وتنفيذ الخزائن للحراك والموجه لشريف حضرتنا، بحسب خمس بوكراعات للماية، وطراحية واحدة لقائدها، وقبة وطراحية لقائد الأرحى...»¹.

على أن هذه النسبة فيما يرجع لعدد البوكراعات المخصصة لكل مائة من الكيش أو العسكر، لم تكن دائماً مطبقة. فقد جاء في وثيقة بتاريخ متم صفر 1315 / الموافق، أواخر يوليو 1897، ما يلي:

«... تقسيط الخزائن على الجيش السعيد بحسب 7 لكل مائة تامة...»².

من جهة أخرى تعرضنا، في الفقرة السابقة، إلى مراكز صناعة الكسوة العسكرية، في القرن التاسع عشر، وحاولنا رصد وتتبع أهمية وتطور هذا النشاط

¹- خ. س، ك 40,553، رسالة المولى عبد العزيز إلى أمناء البنيقة المراكشية بتاريخ 20 جمادى الأولى 1313 / 8 نونبر 1895. السلطان كان وقتئذ بفاس، والعسكر الذي أمر بتوجيه عناصره إليه، هو المكون لطابور الأغا علي الباعمراني.

²- خ. س، ك 277، ص. 11. وانظر كذلك:

- خ. س، مح. م. ع رقم 16 / 430، وثيقة بتاريخ 1315 / 1897، تحت عنوان: «وصف ما تفرق على الحملة السعيدة عند نهوض مولانا أعزه الله لحركة الشاوية عام 1315»، حيث تم توزيع 1143 طراحية، و980 بوكراع على الجند النظامي المشارك في هذه الحملة العسكرية ضد الأشعاش.

في كل واحد منها، شمالي البلاد كما في جنوبيها، على امتداد القرن المذكور، واستنتجنا مجموعة من الملاحظات، التي ينطبق بعضها على خياطة الخيام والأحذية، وبالخصوص فيما يتعلق بميمنة مراسي ومدن الشمال في هذا الميدان، في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، وتراجعها وضمورها في النصف الثاني من القرن المذكور، لصالح مدن ومراسي وسط وجنوبي البلاد¹.

وتحدث الوثائق بإسهاب عما كان يأمر المخزن بصنعه من هذه الأحذية والخيام، هنا وهناك، بدءاً بجلب الأثواب من الخارج، وانتهاء بإرسالها إلى الجهة التي كان له الغرض بإيصالها إليها.

وهكذا، يفيد سجل مداخل ونفقات أميني مرسى تطوان، يرسم شهر جمادى الثانية 1298/ الموافق لشهر مايو 1881، ما تم اقتناؤه وإنفاقه على يدهما، بهدف صنع أحذية لإيواء جند المدينة، والذين كان عددهم لا يتعدى 56 رجلاً، بما فيهم قوادهم.

ويهمنا هنا أن نعطي فكرة عن نوع الأثواب والمواد الأخرى التي كانت تستعمل في خياطتها، وكذلك أئمتتها، ومقادير المواد، وأجور صناعتها، وكلها معطيات نجملها في الجدول الآتي:

1- أنظر حول هذا الجانب ما يلي:

- خ. س، مح. ر. وثيقة رقم 1/ 18 ك 5 بتاريخ 16 ذي القعدة 1244/ 20 مايو 1829.
خ. س، مح. ر. وثيقة رقم 3/ 26 ك 5، بتاريخ 16 ذي القعدة 1252/ 22 يراير 1837.
وكلها عبارة عن رسائل سلطانية موجهة إلى عامل تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش، يدور موضوعها حول صنع، وإرسال، والتوصل بالخيام التي تم صنعها على يده.
- العيساوي، فاطمة، جوانب من علاقة المخزن بالحرف (1822 - 1894)، د. د. ع، ك. أ. ر، ص. 83 وما بعدها.

الجدول رقم 29: أنواع الأخبية المستعملة في الجيش

ملاحظات	أجرة الخرازة (بالأوقية)	أجرة الخياطة (بالأوقية)	عدد القالات ونمونها (بالأوقية)			العدد	مميزات أخرى نوع الخباء
			الكرسي	المركان	الضمن		
- عدد قالات في الطراحية الواحدة = 198 - ثمن القالة من الكبرية 6,50 أواق	70	450	2574		396	2	طراحيات
- عدد القالات في بوكراع الواحد = 68 - ثمن القالة من الكبرية أيضا: 6,5 أواق - ثمن القالة الواحدة من المركان = 3 أواق يضاف إلى هذا الصائر الآتي: - أرطال القنب للخياطة = 550 ونمونها = 770 أوقية - ثمن 3 "صفاري" = 914 أوقية - ثمن بطاين اثنين = 87,50 أوقية بمجموع الصائر = 7978 أوقية	100	562,50	2210 240	80	340	5	بوكراعات

ويتبين من الوثائق كذلك أن عدد القالات من الكبرية، أو من المركان، أو من «الخماسي»، أو من «الباز» والتي كان يصنع منها صنف من أصناف هذه الأخبية، كان يختلف من نموذج إلى آخر، أي أن حجمها وقدرتها الإيوائية كانا يتغيران بحسب النموذج المصنوع. فقد تضمنت وثيقة تحت عنوان:

«صنع القنب، والخرازين الطراحيات، وبوكراعات بمكناس على يد الحاج السعيد بناني والحاج السعيد غريط».

وكان عدد القالات المستعملة في كل صنف على النحو الآتي:

القبة: 157,50 قالة.

الطراحية: 169 قالة.

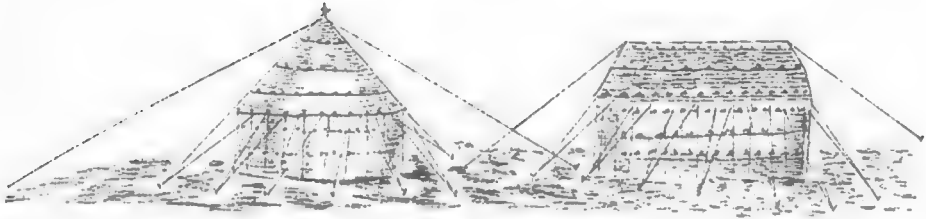
بوكراع: 119 قالة.

رسوم أرقام:

5 ، 4 ، 3 ، 2

أنواع الخيام المستعملة في الجبش المغربي
في القرن التاسع عشر وعددها أربعة

١٤٧٧ ١٩٩

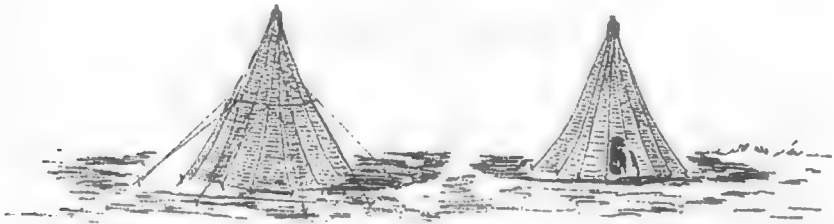


القبة :

خامسة بروناء، الجبش، كس، الصحاريات

الوشاق

خامسة بروناء الجبش، وكمار، الصحاريات



القبة :
خامسة بروناء، الجبش، كس، الصحاريات

الوشاق :
خامسة بروناء الجبش، وكمار، الصحاريات

وأما أثمنتها، فتراوحَت، بالنسبة للقبة ما بين 4253,50 و 3672,50 أوقية، في حين بلغ ثمن الطراحية 887,50 أوقية، و ثمن بوكراع 413 أوقية. وأشار في الوثيقة ذاتها إلى عرض الأثمان الذي تقدم به إلى المخزن شخص ثالث يُدعى حمادي بن العربي بنيس، مبدئاً استعدادَه لصنع ما يتوقف عليه المخزن من الطراحيات والبوكراعات، ومقترحاً الأثمنة الآتية:

- النموذج الأول، يكون فيه ثمن الطراحية 12 ريالاً، و ثمن بوكراع 7 ريالات.

- النموذج الثاني، يكون ثمن الأولى 9,50 ريالات، والثانية 6 ريالات¹.

على أن هؤلاء جميعاً لا يرقون إلى مستوى يعقوب أحنأ المكناسي، حيث تمكن من السيطرة على قطاع صنع الخيام والأخبية في مدينة مكناس، في عهد السلطان المولى الحسن على الخصوص، مستخدماً في معاملته العديد من الصنائع اليهود والمغاربة والذين كان يتعرض بعضهم أحياناً إلى تعسفه وجوره، كما تشكى من ذلك أحد شركائه أو العاملين معه ويُدعى داود ولد مخلوف بن البطاحي الفيلايني الذي ذكر بأنه: «كان في الخدمة الشريفة في خياطة القباب والخزائن مع أوحنا...»².

¹- خ. س، ك 227، ص. 4 وما بعدها، سنة 1314.

تردد استعمال لفظي «الخماسي» و«الباز»، في عهد السلطان المولى عبد الرحمن على الخصوص، وتعيان نوعاً من الكنان كانت تصنع منه الطراحيات.

- خ. س، ك 668، ص 26.

- خ. س، مح. ر رقم 3/ 26/ ك 5، رسالة السلطان إلى أشعاش، بتاريخ 16 شوال 1252/ الموافق 22 يراير 1837، حيث نقرأ ما يلي:

«... فقد ظهر لنا أنه أصبح (أي الخماسي) من الكرية لسرعة التلاشي لها...».

- خ. س، مح. ر، مح. ر 1/ 18/ ك 5، وثيقة بتاريخ 16 ذي القعدة 1244/ 20 مايو 1829.

²- خ. س، مح. ح رقم 456، وثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1311/ 9 مايو 1894. =

ووردت إشارات، هنا وهناك في وثائقنا إلى عدد من الأشخاص، يهوداً ومسلمين، كانوا من أهم مزودي المخزن بالأخبية والخيام، كالذمي روبيل الخزائني بمدينة مراکش، ومحمد بن المفضل العراقي الذي صنّع على يده 500 بوكراع مقابل 70250 مثقال، سنة 1321/ الموافق 1903 بمدينة فاس¹.

ومعلوم أن العون المخزني المكلف بأفراغ السلطان، وخيام وأخبية أفراد حاشيته، وكبراء أعوان المخزن، هو قائد «أفراغ السعيد»، والذي تسميه الوثائق المخزنية «الفرايكي». وأما بالنسبة لعموم الجيش وقواده، فإن هذه المهام كانت موكولة إلى الأمناء، في كبريات المدن والمراسي، سواء تعلق الأمر بجلب المادة الخام من الخارج، أو الوقوف على الصنع، أو الخزن، أو التوزيع، بعد أن يكونوا طبعاً قد توصلوا بأوامر السلطان في هذا الصدد.

ولم تكن ثمة مدة زمنية معينة، يُحدد على ضوئها تاريخ تجديد أو تعويض الأخبية والخيام التي في حوزة الجند، وبالخصوص من كانوا منهم حاركين في جهات مختلفة من البلاد. فهذا مثلاً الأمير مولاي رشيد، صنو السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ومثله بمدينة الرباط، يكتب إلى الحاجب موسى بن

= وانظر كذلك عدد القيب، والطراحيات، والبوكراعات الذي سلمه أحنا إلى المخزن في أواخر محرم 1310، وصفر، وجمدى الأولى، وشوال في نفس السنة، وهو 44 قبة، و600 بوكراع، و900 طراحية.

- خ. س، مع. ح رقم 375 و392؛ خ. س، ك 707، ص. 267؛ خ. س، ك 739، ص. 2.

1- خ. ع، كناش د 1690، وثيقة بتاريخ جمدى الثانية 1313/ نونبر - دجنبر 1895.

- م. و. م. ر، مع. 3.

أحمد، مطالباً بإرسال الخيام إلى أفراد الجيش الحارك بناحية هذه المدينة «... لأن
جل العساكرية والمخزنية في النوايل...»¹.

1- خ. س، و. ز، مج. 17، وثيقة رقم 132 بتاريخ 8 شعبان 1288 / 23 أكتوبر 1871. أنظر كذلك:

- خ. س، مج. ح رقم 119، وثيقة بتاريخ 25 ذي القعدة 1308 / 15 غشت 1887.

- خ. ص. س، س II، ح - أ -، مج 14، وثيقة رقم 1981 بتاريخ 23 شوال 1328 / 28

أكتوبر 1910.

- ابن زيدان، العز والصولة...، م. س، ج 1، ص. 217 وما بعدها، حيث يتناول الحديث عن
«نظام توزيع الأخبية عند إرادة السفر»، كما يورد ما وزع من «الخزائن وبوكراعات الجدد
على المخزن والعسكر في شوال الأبرك عام 1310»، أي قبيل سفر السلطان بأيام معدودات
من مدينة فاس، على رأس حركته الشهيرة، قاصداً ناحية تافيلالت.

- خ. س، ك 739، ص. 2 وما بعدها.

حيث نستفيد أن أمناء دار عدليل بفاس، قد توصلوا من أمناء مكناس بعدد من الطراحيات،
والبوكراعات، وأعمدها، والقيب ثم صنعها على يد الذمي يعقوب أحناء، ما بين 2 و15 من
شوال 1310، الموافق للأسبوعين الأخيرين من أبريل 1893، وكان عددها على النحو الآتي:

عدد طراحيات كبيرة : 200
300 { عدد طراحيات مركان : 100

عدد بوكراعات كبيرة : 84
529 { عدد بوكراعات مركان : 445

عدد «الركائز» أي الأعمدة : 293

عدد قبب جدد : 282.

وأما ما وُزِعَ من خيام وأخبية، قبل نهوض السلطان من فاس في 4 حجة 1310 / 19 يونيو
1893، على عناصر الكيش، والعسكر، والطبجية، والحراية، والمسخرين، والوزراء، والأمراء،
والشرفاء، والكتاب، وأمناء وعلاقة العسكر، فهو كالاتي:

عدد القبب : 18

عدد الطراحيات : 872

عدد بوكراعات : 669.

على أن السلطان كان يأمر، بين الفينة والأخرى، بتوزيع عدد من القبيب على كبار قواد الكيش، والعسكر، والمسخرين، وهي نوع من الخيام الرفيعة الخاصة بكبار الشخصيات، زُينت حواشيها الداخلية بأثواب براقة اللون وناصعة، كالأحمر والأخضر على الخصوص، علاوة على سعة حجمها، ورونق منظرها، الأمر الذي كان يغري أكثر من واحد من قواد القبائل، فيلتمسون من السلطان استسلافهم إحدى هذه القبيب لأجل معلوم، كما نلمس ذلك من العنوان الآتي:

«تقييد القباب للقواد، والجيش، والمسخرين، والعسكر، الصحيح منها، والخارجين في الكلفة، والمستسلقات حازها العمال، كما هي مقيدة أسفله، قيد في 5 محرم 1297»¹.

وأما مسألة إيواء عناصر الكيش والعسكر، بعد الانتهاء من الحركة أو الحملة العسكرية، والعودة إلى مقر الاستقرار المعهود، والتي غالباً ما كانت تصادف حلول فصل الخريف، فتهم عموم الجند وأطرهم في نفس الآن.

ثُرى، ماذا عسى أن يكون المخزن قد أعدّ لمواجهة هذا المشكل؟ مما لاشك فيه أن المغرب، في الفترة موضوع هذه الدراسة، لم يكن يتوفر على ثكنات، مجهزة

1- خ. س. ق. ح. مع. ح رقم 8.

بلغ عدد هذه القبيب 37 قبة، سُلم منها على وجه السلف 13 خيمة لعدد من قواد القبائل، كان من بينهم عيسى بن عمر العبدى، وشهبون المطيري، والرجاجي الدوبلاي...
ومن ذكر اسمه من أغوات العسكر المشهورين: القائد العربي بن حم البخاري، والقائد محمد بن يَطُّ (الجامعي)، ومولاي أحمد (الصوري)، والقائد الجليلاني بن يعقوب، والقائد مبارك الهياضي، والقائد محمد ويدة (السوسي)، قائد قصبة عيون سيدي ملوك بناحية وجدة فيما بعد، ثم باشا قصبة منشية مراكش).

بعدد من المرافق الصحية، والاجتماعية، والعسكرية، على غرار ما كان جارياً به العمل في الأقطار الأوربية وقتئذ. فلم يكن للمخزن، ممثلاً في المشرفين على قطاع الجيش، وبالأحرى لعموم الجند، أدنى فكرة عن مثل هذه المرافق العسكرية، باعتبارها غريبة عن محيطهم الثقافي ومألوفهم المعماري¹.

وكل ما في الأمر أن عدداً من المنشآت والبنائات العسكرية القديمة، في الحواضر الكبرى الداخلية، وفي أهم المدن الساحلية كذلك، كانت تستغل لإيواء عناصر فرق الكيش أول الأمر، ثم عناصر جيش "النظام" فيما بعد. فقد كتب الكاتب الأديب محمد بن أحمد بن داني، باسم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، إلى الأمين أحمد بن شقرون، في شأن ما طلبه الحاج عمر الرجراجي العسكري من السلطان وهو «إصلاح ثلاثة بيوت بدار البديع ليسكن بهم العسكر السعيد...»².

وجاء في رسالة صادرة عن عامل مدينة أسفي الطيب بن محمد بن هيمة إلى السلطان، في شأن إعداد مكان يستقر به العسكر الذي سبق وأن أمر بانتخاب عناصره، ما يلي:

«... أنا كنا قدمنا الطلب من مولانا أن يعين لنا فندقاً يدعى فندق أخذُ
التطواني (ذمي) بزاية سيدي أبي محمد صالح أبقى الله فضله، برسم أن
يكون قشلة. إلا أننا بدا لنا، بعد التأمل، محل يوافق بالقصبة السعيدة قرب
دار مولانا هشام، جد سيدنا قدس الله روحه، فيه مخزن وقبالته فسحة
واسعة تسمى بأكروز، تليق لحرب العسكر، قد عيناها لهم، وتخلت عن

¹- A.G.V., 3h6, Rapp. Col. Bruneau, déc. 1901 - mars 1902, p. 20.

²- م. و. م. ر، مح مراکش، وثيقة بتاريخ 15 جمدي الثانية 1283 / 25 أكتوبر 1866.

الفندق المذكور للأمناء يردونه لمكثريه حيث كان بالحرم السعيد. وعليه،
فطلب من مولانا صدور أمره الشريف للأمناء يجعلون لهذا المخزن حايطاً
قبالته، يكون حرزاً وتدرية، مع تسقيف بيت كان بناه العامل أحمد بن
عيسى قيد حياته، سقط سقفه مع بعض حايطه.. وقد شرعنا في جمع
العسكر السعيد من البنين الصغار المناسبين لذلك، وحصل منهم تحت اليد
نحو الستين...»¹.

على أن الوثائق المخزنية تعج بالإشارات والمعطيات حول الحالة السيئة
والمتمدنية لجل البيوت والأكواخ التي كان المخزن يتخذها مسكناً للجند، إلى
درجة أنها كانت، في غالب الأيام، أقرب من البناية الخراب، المتداعية والآفلة إلى
السقوط، منها إلى العمارة اللاتقة والمتوفرة على أدنى متطلبات وشروط العيش
السليم، كافتقارها مثلاً للنوافذ والفتحات الضرورية لتهويتها وإضاءتها.

يقول إركمان، في أحد تقاريره الموجهة إلى الحاكم العام المدني للجزائر

ما يلي:

«... إن الطريقة المتبعة من قبل المخزن من أجل إسكان عناصر الحماية
العسكرية بهذه المدينة (يعني وجدة) لجد بدائية. فسكانهم جميعاً بالحي
العسكري بالقصبة، وهي عبارة عن بيوت ضيقة، يتكدسون داخلها، بلا
قوية ولا إضاءة، ويفترشون الحصائر فوق الأرض، يتساوى في ذلك
عموم الجند ورؤساؤهم، لا فرق بين هؤلاء وأولئك، اللهم ما كان من
أمر من كان منهم يسكن في دور خاصة بالمدينة، كقائد الرحي مثلاً...»².

1- خ. س، مح. ح رقم 73، وثيقة بتاريخ فاتح شعبان 1302/ 16 مايو 1885.
2- A.G.V., 3h2, Rapp. du 1er mars 1878, p. 3.

ومن ثمة مطالبة العمال والقواد العسكريين باستمرار بإصلاح وترميم سفوفها، أو جدرانها، أو أبوابها. فقد جاء في رسالة جوابية للسلطان المولى الحسن إلى أمناء العدوتين ما يلي:

«... فقد أخبر خديمنا العامل بسلا (محمد بن سعيد) بتوقف سقف وأماكن من دار العطار المتخذة قشلة على الإعادة والإصلاح، وأن قدر ما يُصير على ذلك 100 ريالاً...»¹.

لقد ظل المشكل قائماً على امتداد الفترة بأكملها، بل ازدادت الحالة تدهوراً وتفاقماً، وبخاصة بعد وفاة كل من السلطان المولى الحسن سنة

1- خ. س، ك 370، ص. 87، وثيقة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1303 / 5 مارس 1886. ونفس الشيء أشارت إليه رسالة محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي إلى المولى الحسن، حيث نقرأ ما يلي:

«... وبعد، فقد بلغ للخدم كتاب سيدنا الشريف بصدور أمره المطاع لأمناء البنيقة المراكشية ببناء ما تهدم من القشلة المعدة لزول عسكر الحاج علي الباعمراني بجامع الرّيح على يدي...».

- خ. ص، س. س. III، خوف - ب -، مح 23، وثيقة رقم 3355 وبتاريخ متم رمضان 1307 / 20 مايو 1890. هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان كان قد أخرج محتسب مراكش المذكور، بما أصدره من أوامر إلى أمناء البنيقة المراكشي، بالشروع في إصلاح ما تهدم في القشلة المذكورة ثمانية عشر شهراً بالتقريب قبل التاريخ أعلاه، أنظر:

- خ. ع، كناش د 3410، وثيقة رقم 15 بتاريخ 21 ربيع الثاني 1306 / 25 دجنبر 1888. وأما مصطلح قشلة المستعمل هنا، فليس بعربي، وقد يكون مشتقاً من اللفظة التركية قيسلة (Kisle) والتي تعني فعلاً في هذه اللغة ثكنة، أنظر:

- كلكليان، ديران، قاموس فرنساوي، مصور تركحة دن فرانسز جه يه لغات، إستانبول مهران، مطبعة سى، 1911 / 1329، ص. 999.

- شمس سامي، قاموس تركي، إستانبول، 1318، ص. 1128.

1311/ 1894، والحاجب الوزير أحمد بن موسى، ست سنوات بعد هذا التاريخ، أي في وقت تراكمت فيه المشاكل على الدولة، راهنة قدرتها وحريتها في التحرك، ومتحلية على الخصوص في ظهور وتعدد الفتن الداخلية التي ما فتئت الدول الاستعمارية توقد فتيلها في الخفاء، وتشجع على انتشارها، وتذكي لهيبها، فضلاً عن إثقال كاهل مالية البلاد بالقروض التي كانت تترتب عنها فوائد وشروط جد مجحفة بالنسبة للبلاد. ولا أدلّ على هذا مما جاء في رسالة الأمين بالقصر السلطاني بمكناس وعلاف الجيش البخاري بما العربي بن محمد الفشار إلى الوزير الصدر المدني الكلاوي، حيث قال:

«... فإن الفندق المعلوم لسوق العسكر بصفر لما خرج منه ابن السناح، دفعه الناظر للسمسار وإكراهه لمن هو بيده الآن، والعسكر الذي هنا بالقشلة في غاية الضنك والمشقة، لأن كافة بيوتها تدمت وسقطت، ولم يبق بها إلا بيت واحد مسقف، مع أن العسكر لا خزائن له تقيه البرد والحر...»¹.

إن الشخص الوارد اسمه في الفقرة أعلاه، هو القائد العسكري الشهير، قائد الرحي البشير بن السناح الشرقي الذي كان يكلف، في عهد السلطان المولى عبد العزيز على الخصوص، بقيادة حملات عسكرية في جهات مختلفة من البلاد، كان آخرها مشاركته في معارك ضد أتباع الفتان الروكي بوحارة، وقاطع الطريق والمغامر أحمد الريسوني، وقبيلة بني مطير المنتفضة ضد المخزن.

واستعملت هنا كذلك لفظة فندق التي كان لها مدلول ووظائف خاصة في مغرب القرن التاسع عشر، ولربما حتى في النصف الأول من القرن العشرين

1- خ. ص، سلسلة III، حرف - أ -، مع 12، وثيقة رقم 1661 بتاريخ 29 قعدة 1327/ 12

دجنر 1909.

نفسه، حيث كانت تعني تلکم العمارة العتيقة التي كانت تحوي بيوتاً وحوانیت كان يعمل بها حرفيون من نفس الطائفة كالخرازة مثلاً، أو من طوائف مختلفة، كما كان یخزن بها عدد من التجار سلعهم وبضائعهم، ويتخذها البعض الآخر غراً للنوم. وكانت أغلبية هذه الفنادق تتوزع على أسواق كبريات الحواضر، الخاصة بالطوائف الحرفية، أو قريباً منها، كما هو الشأن بالنسبة لمدينتي مراكش وفاس مثلاً¹.

وكانت هذه الفنادق إما في ملك المخزن، أو بعض الخواص، وفي مقدمتهم بعض أعوانه الكبار، كما نتبين ذلك مما تضمنته رسالة الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي إلى باشا فاس العتيق عبد الله بن أحمد، حيث نقرأ ما يلي:

«... فالفندق الذي لنا بالطالعة نحب أن تفرغه من به كائناً من كان، من غير الثقات لأحد، وتدفع مفاتحه لنايب أخينا الفقيه سيدي محمد الصغير، ولا بد عاجلاً، بقصد نزول الحرابة من العسكر السعيد فيه...»².

1- لوطورنو، روجي، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ج 1، ص. 446 وما بعدها.
- Deverdun (Gaston), *Marrakech des origines à 1912*, Edit. techniques Nord africaines, Rabat, 1959, T. 1, p. 283 et suivantes.

حيث قال عن فنادق مراكش ما يلي:

«... إن تصميم هذه الفنادق شبيه بالنمط الكلاسيكي لهذا النوع من العمارة، كما عرفها العالم الإسلامي. فهي لا تفتح على العالم الخارجي إلا بواسطة باب واحد، كان ينفذ منه الزائر مباشرة إلى ساحة مكشوفة حيث يتراءى منها السماء، وتستعمل حظيرة للدواب. وكان يفتح على هذه الساحة، في جزئها السفلي، حوانيت ومعامل، في كل واجهة من واجهاتها الأربع. وكان يعلو هذا المستوى الأسفل طابق أو طابقان، من نفس الطراز المعماري، غالباً ما كان بهما مساكن لبعض التجار، وبيوت يأوي إليها موميسات وعاهرات...».

²- خ. س. و. ز. مج 6، وثيقة رقم 289 بتاريخ 8 محرم 1301 / 9 نونبر 1883. =

وكان يحدث أحياناً أن يبقى جند بعض الحاميات بلا مأوى، حيث لا أحيية ولا بيوت يستتر فيها، وتقيه حر المصيف، وقساوة برودة فصل الأمطار والثلوج، كما نلمس ذلك من ملخص لرسالة عامل مدينة القصر، القائد عبد المالك بن علي السعيد، والذي كانت مدينة وزان تابعة لسلطته، على النحو الآتي:

«... بأن بقاء عسكر وزان بلا محل يأوي إليه في هذا الشتاء مضر به غاية، طالباً أمر الناظر ثمة بتنفيذ فندق الصوف الذي للحبس...»¹.

وعلينا أن نضيف هنا أن المخزن كان يسكن عناصر من فرق الكيش والعسكر، المؤهلين منهم والعزاب، في قصبات وقشلات خاصة بهم، ولا سيما في العواصم الثلاث فاس، ومكناس، ومراكش، بل كانت بعض أحياء هذه المدن، ولا سيما تلكم التي كانت بجوار القصر السلطاني، أي دار المخزن، تكاد تكون دورها وأكواخها، ونوائلها خاصة بهم وبذويهم، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة

= ونقرأ كذلك في رسالة مماثلة لهذه ما يلي:

«... نخبك أن تأمر بإفراغ فندق صغير، والفندق المقابل للمدرسة البوعنانية لتزول العسكر على العادة...».

- خ. س. و. ز. مج 6، وثيقة رقم 191 بتاريخ 29 ذي القعدة 1301 / 20 سبتمبر 1884. وجاء في أخرى، وجهها النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس إلى عامل تطوان أحمد بن الغازي البخاري، بتاريخ 16 صفر 1321 / 14 مايو 1903، وتمرد المغامر أحمد الريسوني على أشده، ما يلي:

«.. فإرد عليك القائد البشير بن سناح وعسكره، مأذوناً بالكون عند إشارتك، وأذننا الأمانة ثمة بإكراء دار لتزوله وفندق لعسكره ومهائمه...».

1- خ. س. مج. م. ع. ع.، وثيقة رقم 402 / 5، وثيقة بتاريخ 13 جمدي I 1313 / فاتح نونبر 1895.

«لحومات» باب احمر، وقصبة المنشية، وبريمة بمدينة مراكش، وجل حومات فاس الجديد¹.

ولئن كان الغرض الأساسي من توزيع هذه القصبات والقشلات في أماكن حساسة واستراتيجية، سواء في هذه الحواضر أو في غيرها من المدن الداخلية والساحلية الأخرى، يعكس حرص المخزن على حمايتها، وضمان أمن وسلامة أهلها، فإن الوثائق المخزنية تكشف عن وظائف أخرى كانت تضطلع بها لفائدة المخزن، ونعني بذلك خزن الحبوب بأمراسها ومطاميرها، وتكليف نوادها العسكريين بالسهر عليها وتعهدها وحراستها.

فقد جاء مثلاً، في رسالة لأمناء الزرع بمدينة فاس، وهم العربي الشرفي، والطابع الصفار، والطاهر بن إدريس السراج، إلى الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي، ما يلي:

«... فليكن في كريم علم سيادتك السنية أنه وجه علينا الباشا القائد العربي ولد أب محمد، وأمرنا ببيع ما أخرج قمحاً من تصبير تراب مرس قصبة الشراودة، وقدره أمداد 380، وبيع ما هو مخزون منه بكهف قشلة الحاج من، وقد بعنا منه أمداد 140927...»².

¹- خ. س، و. ز، مج، 23، وثيقة رقم 15 وهي رسالة للخليفة المولى الحسن موجهة إلى الحاجب موسى بن أحمد، بتاريخ 6 ربيع 1 / 1282 / 30 يوليو 1965.
و. خ. س، ك 664، وثيقة بتاريخ 13 صفر 1285 / 5 يونيو 1868، وكلا الوثيقتين في شأن إسكان وصفان وإماء بباب احمر.

- لوطورنو، روجي، م. س، ج 1، ص. 297، حيث كتب المؤلف ما يلي:
«... لم يكن فاس الجديد، قبل إقامة الفرنسيين سوى قاعدة عسكرية وحاضرة مخزنية...».
²- خ. س، مج. ح رقم 435، وثيقة بتاريخ متم شوال 1311 / 5 مايو 1894.

ومن الملاحظ كذلك في هذا الصدد، أن مدينة فاس، بشقيها البالي والجديد، كان بها عدد كبير من هذه القصبات والقشلات، بالنظر إلى ما كان عليه الأمر في مدن وجهات أخرى من البلاد.

فهناك مثلاً قصبة «الزبالة» بفاس الجديد والتي يقول عنها لوطورنو:

«... حي الزبالة، أو زبالة النصارى في الجنوب الذي كان من المحتمل جداً مطابقاً لموقع دار صناعة حيث كان يشتغل الأسرى المسيحيون في القرن السادس عشر والسابع عشر. ولا شك أن دار الصناعة هذه كانت هي المبنى الذي حُوِّل إلى سجن (حيس الزبالة)، حيث كان يحتجز فيه قبل الحماية المعتقلون السياسيون...»¹.

وقصبة الوصفان أو الأنوار، قُرب باب أبي الجلود والتي كان يسكن بها كل من أهل تافيلالت، وعبيد البخاري، والوصفان عال توات، وقصبة الشراردة، قريباً من باب المحروق، في الجهة الغربية لفاس البالي، وعروسة الهناء، وجنان الحلفاوي الذي كان يوجد خارج باب الجديد في الجنوب الغربي لعدوة القرويين، حيث كان يسكن بها عال الريف، وقصبة اشراكة المعروفة أيضاً بقصبة الخميس بفاس الجديد كذلك، وقشلة جبالة في الجهة الغربية لحي الملاح وبجوار القصر السلطاني كذلك، وقشلة أمّنو...².

1- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 155.

2- استقينا هذه المعلومات، علاوة على كتاب "فاس قبل الحماية" من الوثائق والمصادر الآتية، رتبناها حسب تسلسل ذكرها في النص أعلاه:

- خ. س، ك 467، ص. 88، وثيقة بتاريخ 12 حجة 1310 / 27 يونيو 1893.

- خ. س، ك 747، ص. 137، وثيقة بتاريخ 16 محرم 1311 / 30 يوليو 1893.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، الدرر الفاخرة، بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص. 86 - 87.

على أن هذا لا يعني أن بيوت ومنازل هذه القصبات والقشلات كانت دوماً مبنية من حجر وخشب، وما شابه ذلك من المواد التي كانت تسخر في بناء مسكن لائق، يطيب العيش فيه ويحلو، بل لربّما كان معظمها مبنياً من التابية، أو من القصب والتبن، أي أنها كانت عبارة عن أكواخ ونواويل حقيرة، وأخبية وخيام. وكان يتكدس في هذه «المخابئ» أفراد الجند، والكيش، والمسخرين، وعائلاتهم، إلى جانب أفراد وأسرى يمثلون الفئات الشعبية الوضيعة، فضلاً عن أفواج الباعة المتجولين، والمشعوذين، والمتسولين والذين كانوا يؤمّونها باستمرار، ويتقاطرون عليها، من شروق الشمس إلى غروبها¹.

فقد جاء، في ظهر الرسالة التي وجهها باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى السلطان المولى الحسن، في سياق الحديث عن بناء عدد من الدور لأفراد كيش أهل سوس، ما يلي:

-
- = - خ. س، مج. ح رقم 151، وثيقة بتاريخ 4 رمضان 1305/ 15 مايو 1888.
- خ. س، مج. م. ع. ع رقم 407/ 3، وثيقة بتاريخ 9 جمادى I 1318.
- م. و. م. ر، مج. 4، وثيقة بتاريخ متم صفر 1330/ الموافق 18 يراير 1912، حيث نقرأ ما يلي: «.. أنعمنا بحول الله وقوته على عساكرنا السعيدة (أي العسكر الجديد المنظم من قبل الفرنسيين) بتخصيصهم بسكنى قصبة جانب المخزن التي كان بها جيشنا الشراي السعيد، لتكون قشلة عمومية يأوون إليها ولا يشاركهم فيها أحد ممن لم ينتظم في السلك العسكري...».
- خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 121 بتاريخ 23 محرم 1311/ 6 غشت 1893.
- خ. س، ك 747، ص. 88، وثيقة بتاريخ 12 حجة 1310/ 27 يونيو 1893.
- خ. س، و. ز، مج. 26، وثيقة رقم 45 بتاريخ 20 جمادى I 1313.
- ¹- لوطورنو، م. س، ص. 165.

«... إنما صدر له (أي الأمر) يُعَيِّنُهَا (تجريدة من مسخري الكيش السوسي) من جميع ذو بلال وإدريس الذين في الخيام هنا، وءال تافيلالت، وسوس...»¹.

ومن ثمة عزوف ونفور الكثير من القواد والرؤساء العسكريين من الإقامة بها، سواء في فاس أو في غيرها من المدن، كما نلمس ذلك مما خاطب به المولى عبد الرحمن عامله على العرائش وطنجة، القائد بوسلهام بن علي أزطوط، حيث قال:

«... فنأمرك بالزام كبراء الجيش بعمارة قصبة طنجة والسكنى بها. فإنها دار المخزن، وهي عزُّهُمْ، ولا ينبغي سكناهم بغيرها والسلام...»².

وتتحدث الوثائق كذلك، من حين لآخر، عن الحالة المزرية والمتدهورة التي كانت تؤول إليها دور وبيوت بعض الأحياء العسكرية، بسبب ما لحقها من خراب وإهمال، إلى درجة تصبح غارقة وسط أكوام من الأزبال والقادورات، تفوح وتنبعث منها روائح كريهة، فضلاً عن انتشار أعمال السطو والنهب في أزقتها التي يتحول بعضها إلى أوكار تفشي شتى أنواع الانحلال والفساد. وعندما تضيق سبل العيش على سكانها، كانوا يرحلون عنها، فيحل محلهم أفراد من الفئات الشعبية الدنيا، فتزداد بؤساً وتدهوراً، وسرعان ما تتحول إلى تجمع سكني حقير، يتم إخفاء مظاهر وأوجه بؤسه وكآبته، وذلك ببناء حائط يقي سكانه الجدد من أنظار وفضول المارة بجواره.

1- خ. س، مح. ح رقم 424، الرسالة بتاريخ 2 محرم 1310 / 27 يوليو 1893.

2- خ. س، مح. ر رقم 10 / 31 / 5، وثيقة بتاريخ 27 ذي القعدة 1260 / 8 دجنبر 1844.

والفقرة الآتية، وهي مقتبسة من رسالة وجهها «قواد الأرحى عبدة وحمير أمتهم الله» إلى السلطان، تعطينا صورة حية عما ذهبنا إليه من القول، حيث نقرأ ما يلي:

«... مما بلغ العلم الشريف أن الدور التي بيد المخزنية هنا بالقصبة (المنشية بمراكش) تسارع إليها الخراب، حتى صار محط الأربال، ويجد المار بها وحشة حين مرورها ليلاً، وصار أربابها يبتون الأصوار بالمواضع المواتية منها للشوارع إخفاء للخراب المذكور عن أعين الناس، ويسكنون بها ضعفاء الناس إظهاراً لعمارقتها بأربابها، وذلك خلاف المراد من وقوع العماراة...»¹.

تلك كانت نظرة مقتضبة عن سياسة المخزن في معالجة مسألة إسكان عموم الجند، في حالة التنقل والترحال، كما في وقت الاستقرار. والآن، ماذا عن الخطة المتبعة من طرفه في مجال إسكان القواد والرؤساء؟

قبل سوق مجموعة من الأمثلة والحالات عن هذا الجانب، كما تترأى لنا من المصادر، نشير أولاً إلى أن محل استقرار هؤلاء الناس، مبدئياً، كان في الأحياء العسكرية المعدة لهذا الغرض، وسط رجاهم، وذلك ما تلمح له الفقرة الآتية:

«... فقد كنا طلبنا منك (الوزير الصدر أحمد بن موسى) اطلاع علم مولانا الشريف، وأنا نطلب منه الانعام علينا بدار ابن الحافظي (الشافعي العبدى) الصغيرة بمراكش، بدرب الدقاق، الساكن بها قايد الرحي قاسم بن الحافظي العبدى (ابن أخ الشافعي)، من غير إذن من الأعتاب الشريفة، بعد تركه سكنته بالقصبة السعيدة...»².

¹- خ. س. مع. ح رقم 200، وثيقة بتاريخ 6 من رمضان 1306 / 6 مايو 1889.

²- خ. س. مع. م. ع. ع رقم 410 / 11، الرسالة بتاريخ 12 رمضان 1313 / 9 مارس 1895.

إن صاحب هذه السطور هو القائد صالح بن الحفيظ البخعي، أحد القواد الجدد لقبيلة عبدة والذين كان قد تم تعيينهم على إثر التغلب على انتفاضة قبيلة الرحامنة. وكان قد فاتح الوزير نفسه حول الموضوع ذاته قبل هذا التاريخ. ويُستفاد من هذا النص أن هذه الدار كانت توجد بحجى باب دكالة، وبأنها كانت تُعرف في الدوائر المخزنية «بدار بن الشليح»، واسمه الكامل مبارك بن الشليح الشراذي، وهو شخصية بارزة في الأوساط العسكرية والمخزنية، على عهد السلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمن وابنه وخلفه المولى الحسن. على أن الذي يهمنا هنا، هو أن الدور التي كانت «تُنَفَّذ» لعدد من القادة العسكريين، وغيرهم من رجالات المخزن البارزين، كانت فقط على وجه الانتفاع والاستغلال، لا على وجه التملك والاستبداد¹.

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 6/410، الرسالة بتاريخ 13 رجب 1313/30 دجنبر 1895. أعطيت له هذه الدار لسكنائه حيث كان متوليا على كَيْش «أهل سوس الحوز»، قبل سنة 1893/1310. أنظر:

خ. س، ك 707، ص. 73، وثيقة بتاريخ فاتح جمدى I 1310/21 نونبر 1892. على أن الانتفاع والاستفادة من المسكن الذي يمنحه المخزن للقائد العسكري، كانا يدومان دوام الشخص على قيد الحياة، وذلك ما لم يعزل عن المسؤولية، وإلا تعرض هو وأهله، في كلتا الحالتين، إلى الطرد وإفراغ المنزل، كما يتبين ذلك مما ورد في الفقرة الآتية: «... فالمعروض على أعتابكم الكريم المُنيقة وأن الباشا بمدينة سلا اسمه الحاج أحمد الجزيري توفي وصار إلى رحمة الله... وترك ولد ضير وبنات، والدار الساكنون بها كانت منفذة بالأمر المولوي، وتحت يدهم ظهر شريف بذلك، ومكاتب شريفة بالتوقيف والتعظيم. فبعد ذلك وجه علينا خليفة عامل سلا، ولزم علينا الخروج منها، ولا وجدنا لآين نخرجوا جميعاً بكثرة الضعف وقلة ما في اليد، ومع ذلك الوالد المذكور ضير، ووقف الحيط لوجهنا، وفرغنا الدار رغماً على أنوفنا، لأننا غرباء من قلة ما في اليد، ولا وجدنا من يأخذ بيدنا وتأخذه عطفة ورقة علينا...».

خ. س، مح. م. ع. ع بدون رقم، رسالة باسم «أولاد الحاج الجزيري»، إلى الوزير الصدر الفقيه المختار بن عبد الله بن أحمد، بتاريخ 28 شوال 1318/18 يبراير 1901.

ومهما يكن من أمر، فإن هؤلاء القواد العسكريين المتنقلين باستمرار في ركاب السلطان، عبر أرجاء البلاد، كان لابد من إسكانهم، كلما حطت المحلة الرحال، بإحدى العواصم الثلاث، فاس، ومكناس، ومراكش على الخصوص. وتقدم لنا الوثائق المخزنية أمثلة متعددة عن هذا الجانب.

فهذا السلطان المولى عبد الرحمن مثلاً، يأمر باشا مكناس الجيلاني بن بوعزة البخاري بالعمل على «تمكين القائد المامون الزراري من دار ولد المهدي الشراذي التي بمكناس...»¹.

وكتب الحاجب موسى بن أحمد إلى القائد إدريس بن محمد خنيشيش، باشا نفس المدينة ما يلي:

«... فيامرك مولانا أعزه الله أن تنظر داراً من دور المخزن مناسبة، وتنفذها للأغا الحاج علي السوسي، غير الدار التي بها النصيري...»².

وبما أن عدداً من هذه الدور، هنا وهناك، كان يتغيب عنها أصحابها، فإن العمال كانوا لا يترددون في استغلالها، وإسكان بعض الوافدين على مدينتهم من كبار أعوان المخزن وذويهم، أو أشخاص آخرين ذوي حيثيات مختلفة. وما أن يطرق سمعهم خبر ما أوقع المسؤول المخزني بمرآتهم، حتى يبادرون

1- خ. س. و. ز. مج. 30، وثيقة رقم 213 بتاريخ 21 ذي الحجة 1267 / 17 أكتوبر 1851.

2- خ. س. مج. ح سنة 1294، وثيقة بتاريخ 8 جمدي II 1294 / 20 يونيو 1877. وانظر كذلك تدخل الأمين محمد بناني لفائدة القائد الأغا المحجوب المطاعي لدى الوزير الصدر أحمد بن موسى «في شأن الدار التي طلب من سيادتك تنفيذها له سيدنا أعزه (الله)، يسكن فيها وهي دار بن بوشعيب الخلفي التي برياض العروس (مدينة مراكش)...».

- خ. س. مج. م. ع. ع رقم 427 / 2، وثيقة بتاريخ 24 شوال 1312 / 20 أبريل 1895.

بالكتابة إليه، محتجين على تصرفه، وطالبن منه العمل على إفراغ سُكُنَاهُمْ، في أقرب الآجال، من الذين استقروا بها، مع الامتناع مستقبلاً عن القيام بمثل هذه العملية. فقد كتب باشا فاس الحديد سعيد بن فرجي إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني ما يلي:

«... وبعد، وصلنا كتابك أخبرتنا فيه بقضية محل قايد رحي المسخرين بأبي الجنود. اعلم أنه إنما نزل به لنجل الأمين السيد بوعزة الفشار، المكلف عندكم براتب الجيش البخاري، بأمر من سيدنا الخليفة (الأمير مولاي عمر) حفظه (الله).

ولما سافر، ترك هنالك وصيفاً من أصحاب الوضوء السعيد بأمر من سيدنا أيضاً، وحين يسافر عن قريب، يرجع مفتاحه لربه، ولا يعد أحداً يَقْرُؤُهُ...»¹.

بيد أنه لم يكن دائماً في وسع المخزن تلبية جميع الطلبات المقدمة إليه في هذا الشأن، إذ كان عدد الدور التي كانت في ملكه، أو ملك الأحماس طبعاً محدوداً. وبالرغم من كون السلطان كان على بينة من هذا الأمر، فإنه كان يصدر الأوامر بإيجاد دور يستقر فيها بعضهم.

وعن خلفيات سياسية السلطان هذه، نقرأ في رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، ما يلي:

«... وصل كتابك جواباً عما كتبنا لك به عن أمر مولانا نصره الله من تنفيذ الدار للشجعي، وذكرت أنك أجبت غير ما مرة بفقدان الدور هناك للتنفيذ. فاعلم أن سيدنا أيده الله يدافعهم بالكتابة لك، وأنت عليك البحث، فإن وجدت ما يصلح له، ينفذ له، وإلا فلا عليك...»².

1- خ. س. و. ز، مج 18، وثيقة رقم 87 بتاريخ 24 محرم 1311 / 7 غشت 1893.

2- خ. س. و. ز، مج. 10، وثيقة رقم 253 بتاريخ مهل صفر 1293 / 27 يراير 1876.

ولكن، حين كانت تدعو الضرورة إلى إسكان أحدهم، على حساب المخزن، فإن العامل كان يُؤمر بالبحث عن مسكن للمعني بالأمر ولو بالكراء، وأداء ثمنه، كما نلمس هذا من الرسالة الآتية:

«... فعن الأمر الشريف أسماء الله، نفذ كراء الدار التي يسكن بها مصطفى التركي عن الشهر الفارط، وقدره ثمانية ريال، وعدها في صاير قطوع العسكر السعيد...»¹.

وكان لبعضهم كذلك تصور مسبق عن مواصفات الدار وطرازها والتي يبتغون ويودون الاستقرار بها، متى حلوا بالمدينة المقصودة. فقد كتب أحدهم، في هذا الصدد، ما يلي:

«... والمسؤول منك بارك الله فيك، أن تبحث لنا على دار للزول فيها، توافق المقصود من النظافة، والرفعة، والوسع، ولتكن بروآيها على الوجه المذكور...»².

وما دمننا بصدد الحديث عن نوع ومواصفات السكن الذي كان يطيب العيش فيه للبعض من هؤلاء القواد العسكريين، وهم لا محالة جزء من النخبة المسيرة للبلاد وقتئذ، نستدل هنا بما تضمنته رسالة الأمين محمد بناصر بن أحمد غنام إلى السلطان من معلومات وبيانات عن الدور الثلاث التي أمر ببنائها على يده، لحساب المخزن، حيث نقرأ ما يلي:

¹ - م. و. م. ر، مع 3، رسالة محمد الجباص، نائب العلاف الكبير (وهو أبوه) إلى أمين الصائر بفاس الطيب المقرئ بتاريخ 2 شعبان 1325 / 10 سبتمبر 1907.

² - خ. س. و. ز، مع 18، وثيقة رقم 32 بتاريخ 27 ذي القعدة 1304 / 17 غشت 1887.

«... فُنيهي لكرم علم سيدنا أن فيها ثلاثة بيوت طول أحدها أشباراً 37، وعرضه أشباراً 12,50، والثاني أشبار 37,50 طولاً، وأشبار 9,50 عرضاً، والثالث أشبار 20,25 طولاً وأشبار 8,25 عرضاً، وكشينة أشبار 12 طولاً وأشباراً 12 عرضاً...».

وكتب في الطرة ما يلي:

«وبراحها فيه أشبار 20,50 طولاً، وأشبار 16 عرضاً، وقياس الشبر هو الواصل لسيدنا...»¹.

من المعلوم أن الشبر الذي «هو مدى ما بين الإبهام والخنصر في أقصى تباعدهما» والذي يمثل تقريباً نصف الذراع (أكثر بقليل من 27 سنتيماً)...، كان من قياسات الطول وقتئذ، يختلف تقدير مضمونه من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي جعل الأمين بناصر غنام يبادر بموافاة السلطان بالنموذج المعتمد في هذا المجال بمدينة الرباط².

وإذا ما تبيننا التقدير المقترح هنا للشبر وهو 27 سنتيماً، فإن قياسات بيوت هذه الدور ومرافقها تصبح على النحو الآتي:

- البيت الأول = الطول = 10 م، العرض = 3,50 م.
- البيت الثاني = الطول = 10 م، العرض = 2,50 م.
- البيت الثالث = الطول = 5,50 م، العرض = 2,25 م.
- المطبخ = الطول = 3,25 م، العرض = 3,50 م.
- البراح أو الفناء = الطول = 2,50 م، العرض = 5,50 م.

1- خ. س، مع. ح رقم 111، الوثيقة بتاريخ 25 محرم 1303 / 3 نونبر 1885.

2- لوطورنو، م. س، ج 2، ص. 403.

تلكم كانت نظرة مقتضبة عن سكن وإسكان الجند، أنفاراً وأطراً، حاولنا من خلالها ملامسة مجموعة من الظواهر والقضايا المرتبطة بهما، كما بدت لنا ممّا توفر لدينا من معطيات ومعلومات حول هذا الموضوع.

والآن، ماذا عن الامتيازات والفوائد التي كان يجنيها هؤلاء الناس بانخراطهم في مؤسسة الجيش؟

3 - الامتيازات والإعفاءات

3 - 1 - الإقطاعات والإنعامات

لقد كانت للمخزن سياسة خاصة وثابتة في التعامل مع عناصر الكيش والعسكر على الخصوص، وكانت تنبني على مجموعة من المبادئ والأسس في تدبير شؤونهم، وضمان ولائهم ووفائهم للدولة، مما كان يقتضي تمييزهم عن عموم الناس، وتمتعهم بعدد من الامتيازات والعطاءات.

وبما أن مرجعية الحكام والمحكومين على السواء، في الحال والمآل، كانت تستند قبل كل شيء إلى أعمال وأقوال السلف، فإن كل سلوك، أو تفكير، أو تدبير، فإنما كان يُقاس بنظيره أو شبيهه في العصور البائدة، وهذا يعني تشبث هذه الأطراف كلها بالعادات والتقاليد، ونبذ كل تصور جديد.

يقول المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان، في سياق الحديث عن سيرة السلطان المولى الحسن، ما يلي:

«... وكان مُحافظاً على العوائد في إنعاماته وحفلاته الرسمية وسائر تصرفاته، بحيث كان خرق عادة من العوائد عنده من الخطأ العظيم...»¹.

وكتب المكي بن عبد السلام العرائشي، عامل العرائش إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، في هذا الصدد، ما يلي:

«... والثاني طلبنا منه أعزه الله (السلطان) إبقاء الجيش العرائشي على عادتهم في أعشار حرثهم من تفرقتهم على ضعفائهم...»².

ومعلوم كذلك أن معظم القواعد والممارسات التي كان يقتدي بها المخزن في تعامله مع أفراد الجيش، ترجع على الأقل إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي أعاد للمؤسسة العسكرية هيبتها، وضبط شؤونها، وأنهى فترة زيف وطيش عناصرها. ونهج نفس السياسة حفيده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، حيث كان يتعهد باستمرار، وبالخصوص عناصر الجيش الريفي والعرائشي، بالعتاء والصلوات، كما يتبين ذلك من العديد من الوثائق. ودون أن نسرد عدداً من الشواهد حول ما سبق وأن سنّه هذا السلطان من عوائد وتقاليد في هذا المجال، نذكر هنا ما ورد في رسالة وزير الشكايات علي المسفيوي إلى الباشا سعيد بن فرجي، في شأن شكوى قائد الوصفان أبو الخير الحمري مما لحقهم من ضرر بسبب خرق العادة عليهم، حيث كتب ما يلي:

«... فقد اشتكى بأعتاب سيدنا الكريمة كبير الوصفان الأغا بو الخير الحمري بأنه تجمل لهم عليك من راتب العسكرية الذين في الخدمة معه 1460 مثقال. ولما طلبوك بها، أجبتهم بأنها قطعت لهم في الكلايف كالحصاد، ومثونة المخزن،

1- ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 2، ص. 512.

2- خ. س، ق. ج، مح. ح، ملف رقم 1، وثيقة بتاريخ 20 ربيع II 1302 / 6 يراير 1885.

مع أنهم لا يقومون معكم إلا بمثونة سيدنا بوادي النجا من عهد جد سيدنا
قدس الله روحه (أي المولى عبد الرحمن بن هشام)...»¹.

وليس القصد هنا طبعاً الحديث عن أراضي الكيش وعبيد البخاري،
وإنما مرادنا هو التعرض إلى أنواع أخرى من مظاهر اعتناء المخزن بجنوده،
عمومهم وقوادهم، كإقطاع هؤلاء مثلاً أراضي فلاحية تسع مقدار زوج الحرث
واحدة أو أكثر، مع ما يكفيها من نوبات الماء لسقيها، وإعفائهم جميعاً من أداء
الضرائب غير الشرعية، ومن الكلف والوظائف، ومنحهم صلات وإنعامات في
مناسبات معينة كالأعياد مثلاً.

وأما النقط التي ننوي التعرض إليها في هذا المبحث، فهي على النحو الآتي:

- أنواع الإعفاءات والصلات والامتيازات.

- نماذج من الإنعامات والإقطاعات.

- عواقب هذه السياسية على الأطراف المستفيدة وما كانت تتسبب في
خلقه من نزاعات فيما بينها، مع أطراف أخرى غير عسكرية.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، كثيرة هي الوثائق المخزنية التي كانت ترد بها
تعليمات وأوامر موجهة إلى عمال المدن وقواد القبائل، بعدم إلزام عناصر الجيش، ما
داموا طبعاً في خدمة الجندية، بالقيام بأدنى كلفة أو وظيف، وبإخلاء سبيلهم.

¹- خ. س، مح. ح رقم 417، وثيقة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1310 / 9 نونبر 1892.

و«بالجربان على الضابط الممهد في ذلك، وهو أن كل من دخل العسكر فهو محرر، لا كلفة عليه سوى خدمة العسكر، ما دام قائماً بها، وحيث يتجرد منها، يعمه ما يعم قبيلته...»¹.

ويشمل الإعفاء من الكلف والوظائف كذلك واحداً من أقارب المجند، ينوب عنه في دواره أو جماعته، ويتكفل برعاية مصالحه بها، حيث إن «الضابط في العسكر هو أن يُحرّر العسكري ومن يخلفه في محله من أب، أو أخ، أو قريب، فالعمل على ذلك...»².

وتعزيزاً لهذه الإجراءات، كان السلطان يصدر ظهائر توقيف واحترام لفائدة القواد والأنفار على السواء، عليهم ينجون من كيد ومضايقات قواد وشيوخ قبائلهم الأصلية، كما نستشف ذلك من الفقرة الآتية:

1- خ. س، ك 370، ص. 187، رسالة السلطان إلى القائد عبد الرحمان الزراري، بتاريخ 10 رجب 1303 / 14 أبريل 1886، يخبره فيها بالأوامر الصادرة إلى عدد من قواد سوس وهم الكّلولي، ومحمد بن علي الجرابي، وأبلاغ، ولحسن الساحلي، ويحيى البريمي، وأحمد بن عبد الله المعذري، بعدم التعرض إلى عناصر عسكر تيزنيت الذين كان يُرخص لهم بزيارة ذويهم، من حين لآخر.

وانظر كذلك ما خاطب به السلطان المولى الحسن أخاه وخليفته بمدينة مراكش المولى عثمان، في شأن ما صُودر من خرابيب القمح والمال للقائد أحمد بن علي بن بوعزة اليموري وجنده، على إثر صدور الأمر بترحيلهم من هذه المدينة إلى جهة أخرى، حيث قال:

«... فإن قواد المخازنية، ومن ألحق بهم، لا يُعاملون معاملة غيرهم من النوايب في حوز ما لهم بعد العزل أو الموت...»

- خ. س، مع. ح، سنة 1292، وثيقة بتاريخ 27 ربيع I 1292 / 3 مايو 1875.

2- خ. س، ك 224، ص. 1، رسالة أحمد بن موسى إلى القائد العربي بن التمار العبدى، بتاريخ 29 شوال 1313 / 13 أبريل 1896.

«... الاسدال على ما سكه قايد المائة بالعسكر السعيد بوشعيب بن الحاج محمد الحوزي، وولديه سالم وسعيد العسكريين التوقير والاحترام، والرعي الجميل المستدام، وأسقطنا عنهما ساير التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية، وألحقنا بهما في ذلك نوابيهما أخويهما الطالب عبد القادر والطالب عبد العزيز...»¹.

وأما ما كان يُعطاهم في شكل منح وصلات في مناسبات مختلفة، وبالخصوص عند الانتهاء من الحركة، والعودة إلى مكان الاستقرار، فتحدثنا عنه العديد من الوثائق. فقد جاء في واحدة منها أن السلطان المولى عبد الرحمن قد أمر بتسليم 6000 مثقال إلى عناصر الجيش الريفي بطنجة، من أجل «الاستعانة على عولتهم». وبمناسبة أخرى، أمر عامله على العرائش بوسلهام بن علي أزطوط بدفع 20 ريال، وكسوة كاملة من الملف والكتان للمعلم أحميدة بن الجراح الجزيري الطبجي، مكافأة له على ما أبان عنه من ثبات وشجاعة نادرين أثناء تعرض مدينة طنجة إلى اعتداء الأسطول البحري الفرنسي الذي أمطرها «بألوف من الكور والبنب»².

¹ - خ. س، ك 199، ص. 73، الوثيقة بتاريخ 19 جمدى I 1314 / 26 أكتوبر 1896.
- وحصل على ظهير مماثل لهذا الإخوان لحسن بن محمد التكناني وَحَمَّ «الخدامين في العسكر السعيد...».

² - خ. س، ك 199، ص. 74، وثيقة بتاريخ 20 جمدى I 1314 / 27 أكتوبر 1896.
- خ. س، مع. ر، رقم 1 / 37 / ك 5، رسالة السلطان إلى عبد السلام السلاوي المكناسي، عامل طنجة، بتاريخ 5 محرم 1239 / 11 سبتمبر 1823.
وجاء في وثيقة مماثلة لهذه، ولكن موجهة إلى عامل تطوان، القائد عبد الرحمن أشعاش، بتاريخ 14 محرم 1239 / 20 سبتمبر 1823، أن عدد حراك الجيش الريفي الذين استفادوا من هذا المبلغ المالي، وعدد رماقم 472، وفساغم 193، قد تسلم كل نفر من الأولين كسوة جديدة و25 أوقية، بينما كان حظ الخيالة من هذه الصلة كسوة جديدة كذلك و50 أوقية لكل =

وبالرغم من استمرار المخزن في تهج نفس الأسلوب في تعهد الجند بالبذل والعطاء، من حين لآخر، ولاسيما عند بداية أو نهاية الحركة السلطانية، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وابنه وخلفه المولى الحسن على الخصوص، فإن ما تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقطة، يسمح بالخروج باستنتاج مفاده أن القيمة الذاتية للمبلغ المالي الذي صار يُعطى لكل نفر من أنفار الكيش والعسكر، وعدد المرات في السنة التي كانت تتم فيها عملية العطاء، قد تقلصا معاً، بالقياس إلى ما كان عليه الأمر في عهد السلطان المولى عبد الرحمن، وذلك راجع بالأساس إلى الظرفية المالية والدبلوماسية الصعبة التي عرفتھا البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهة، والارتفاع المطرد لأعداد عناصر الكيش والعسكر من جهة ثانية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، لابد من الإشارة هنا إلى نوع آخر من العطاء والإعانة، كان المخزن يخص به عدداً من أطر الكيش والعسكر، على غرار ما كان يصل به بعض الأشخاص من حاشية السلطان، أو من العلماء والمرابطين، وذوي النفوذ والجاه في المدن والقبائل، وذلك في مناسبات معلومات، تحدثنا الوثائق المخزنية عن بعضها على النحو الآتي:

= واحد منهم طبعاً، في حين أعطي لكل قائد من قواد المائة 4 أذرع من الملف البندقي، و25 ذراعاً من طرول (نوع من الكتان ولا شك)، و10 ريات. وأما القائد ابن عبد الصادق الريفي، فتوصل بعشرين ريالاً «تكملة للثلاثين، لملازمته لحركته، وصره، وطول شقته معنا ولا بد...».

أورده: داوود، محمد، م. س، ج 8، ص. 65.

- خ. س، مع. ر، رقم 10/14 ك 5، وثيقة بتاريخ 23 شعبان 1260 / 7 سبتمبر 1844.

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 53.

- الإعانة على تنظيم حفل زفاف البنين والبنات وختن الأطفال.
- المساعدة على القيام بفريضة الحج.
- المساعدة على تنظيم حفلات موسمية.

ويأتي في الرتبة الأولى، من حيث الطلبات المقدمة إلى السلطان من أجل الحصول على الإعانة أو الصلة، وهذا طبعاً على ضوء ما تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقطة، مسألة تأهيل البنين والبنات، سواء كانوا من صلب أصحاب هذه الطلبات، أو من أقاربهم، مما يدل على ما كانت تتطلبه من نفقات مهمة عملية إقامة وليمة العرس وتجهيز العروسين.

وهكذا، نستفيد مما ورد في وثيقة تحت عنوان:

«تقييد الصاير السعيد، لصاحبه عبد السلام بن محمد السلوي»، أن مائة مثقالاً قد تسلمها أربعة أنفار من فرق الكيش، ثلاثة منهم كانوا ينتسبون إلى فرقة القائد عب بن مالك بمدينة طنجة، بنسبة خمسة وعشرين مثقالاً لكل واحد من المستفيدين الأربعة¹.

ومن الملاحظ كذلك في هذا الصدد، أن طلب الإعانة كان لا يقتصر على ابن أو قريب واحد، أو الاثنين معاً، بل كان عددهم أكثر من هذا القدر، يصل أحياناً إلى خمسة أشخاص فأكثر، كما يتضح ذلك من الفقرة الآتية، وهي عبارة عن ملخص لرسالة القائد الجراري، ولعله المهدي، قائد كيش قصبة الأوداية بمدينة الرباط، حيث ورد فيه ما يلي:

¹- خ. س، ك 5، ص. 42، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1244 / 8 يونيو 1829.

«... فإن أناساً من جانبهِ (أي الجراري)، إثنان ولدا أخته، وإثنان ولدا أخ له، وخامسهم ولد قايد مائة في الجيش السعيد، عزموا على التزويج، ويوملون من سحاب فضل مولانا الانعام على كل واحد منهم بصلة وكسوة...»¹.

وهذا عامل الرباط محمد السويسي يلتبس من السلطان إعانة:

«قايد المائة المخازنية محمد الشرقي صاحبه، عزم تزويج ولده وأخيه، وبنته، يطلب لهم ما تعودوه من الكسوة، وما يستعين به على وليمة العرس...»².

وأما الإعانة على القيام بفريضة الحج، فهي الأخرى نجد لها أثراً وذكرًا متكررًا في الوثائق. فهذا مثلاً القائد محمد أعراب المجلدي، وهو من قواد الأطلس المتوسط البارزين والذين كانت لهم خطوة ملحوظة عند السلطان المولى الحسن، يتدخل لدى الأخير، لفائدة قائدي المائة محمد بن عبد الكامل البوعزيزي الجامعي، وقدور بن الحاج سعيد، وكلاهما من إدالة عسكر قبيلة دكالة الْمُعَيَّنِينَ للخدمة بقصبة أزرو، ملتمساً الترخيص لهما بأداء فريضة الحج، وتمكينهما من السفر بحراً إلى الديار المقدسة.

1- خ. س، ك 175، ص. 8، وثيقة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1308 / 21 يناير 1891.
- انظر رسالة السلطان إلى القائد المهدي الجراري بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1306 / 2 يناير 1889، المنشورة في اللوحة 75 من كتاب "رسائل شريفة"، لصاحبه محمد فليل.
- ورسالة نفس القائد إلى السلطان في شأن عدم احترام القائد محمد السويسي، عامل الرباط، «القاعدة فيما يرجع لأحكام المخزنية، وأن يكف أهل البلد عن التعرض لمثل ذلك، ويترجر الفعال، ويمكنني من المخزني (وهو من سلاح الطليحية ويُدعى المحجوب بن المفضل الأودي الزراري) يتوجه لحل خدمته، ومن قدم لا يدخل عامل المدينة في إيالة الأودي، كما أن الأودي لا مدخل له في البلد...».

- م. و. م. ر، مح 2، وثيقة بتاريخ 15 جمادى II 1310 / 4 يناير 1894.
2- خ. س، مح. ح رقم 480، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1311 / 24 مايو 1894.

ولا ندري ماذا كان مآل هذا التدخل، وهل أسعف القائدان العسكريان المذكوران على نيل مرادهما أم لا؟ وكل ما في الأمر، هو أن وزير الشكايات وقتئذ، علي المسفيوي، هو الذي كان مكلفاً بهذا الملف، كما يتضح ذلك مما كتب في ظهر رسالة القائد محمد أعراب المجيلدي المذكور، حيث نقرأ ما يلي:

«العادة فيمن يريد التوجه للحج من العسكر، أن يقيد كلامه عند السيد علي المسفيوي، وينفذ له الركوب»¹.

وتدخل القائد محمد أطلب اليوسي هو كذلك لدى السلطان، ملتمساً إعانة محمد المراني على أداء مناسك الحج، برفقة ثلاثة من الأصحاب، وهو الأمر الذي أجاب عنه السلطان، على ما يبدو، في ظهر الوثيقة على النحو الآتي:

«مركب واحد»، أي أن الإعانة له وحده، ولا شيء لغيره².

وعما كان يصل به المخزن بعض هؤلاء القواد كذلك، حين تدعوهم الحاجة إلى ختن أبنائهم، أو أبناء ذويهم، تقدم لنا المصادر عدداً من النماذج المعبرة والمفيدة في هذا الصدد. ومن ذلك مثلاً ما تتحدث عنه الفقرة الآتية:

«... فقد وصلنا جوابك عما كتبنا لك، في شأن الإعانة لأولاد قواد الأرحى على ختانة أولادهم أصلح الله الجميع، وذكرت نعين لك ما يعطى لأمتاهم، فيعطى لهم عشرة مثاقيل للواحد...»³.

1- خ. س، مح. ح رقم 180، وثيقة بتاريخ 12 رجب 1306 / 14 مارس 1889.
- وانظر كذلك ما كتبه علي المسفيوي نفسه إلى باشا مدينة مكناس، حم بن الجيلاني، في شأن صدور إذن السلطان بأداء نفقات سفر «الطالب المدني مقدم في الجيش السعيد...» إلى الديار المقدسة.

خ. س، و. ز، مج. 6، وثيقة رقم 6 بتاريخ 7 رمضان 1306 / 7 مايو 1889.

2- خ. س، مح. ح رقم 237، وثيقة بتاريخ 5 شوال 1307 / 9 مايو 1890.

3- خ. س، ق. ح، مج. س. م، ملف رقم 21، وثيقة بتاريخ 2 ربيع II 1389 / 9 يونيو 1872.

وتفيد وثيقة أخرى، شبيهة للسابقة، أن أحدهم، وهو الوصيف الجليلاني بن يعقوب، كان قد التمس من السلطان، على يد الحاجب موسى بن أحمد، إعانته على ختان أبنائه الستة، الأمر الذي تم له فعلاً، بالإضافة إلى كسوة جديدة لكل واحد منهم¹. وتفيد المصادر كذلك أن السلطان كان يصل عدداً من كبار قواد الكيش والعسكر، بكميات من الخليج مرة في السنة، ويمد آخرين بثور أو إثنين لذبحهما، في مواسم الأولياء والصلحاء، كموسم المولى إدريس بزرهون مثلاً، فضلاً عن تمويله لنزهة «شعبانة» كما يتضح من العنوان الآتي لوثيقة ترجع إلى شهر شعبان من سنة 1308/ الموافق لمارس - أبريل 1891:

«صائر نزهة شعبانة للجيش السعيد بجنان العافية (مراكش) من 25 شعبان إلى 29 منه عام 8»².

- 1- م. س. أعلاه، رسالة عبد الله بن أحمد البخاري إلى أخيه الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 28 ربيع I 1289 / 5 يونيو 1872.
 - 2- خ. س، مع. ح رقم 303، وثيقة بتاريخ 26 ذي القعدة 1309 / 22 يونيو 1892.
 - خ. س، و. ز، مع. 22، وثيقة رقم 291 بتاريخ 16 محرم 1313 / 9 يوليو 1895.
 - خ. س، ق. ح، مع. س. م رقم 433 / 2، وثيقة بتاريخ 23 شعبان 1277 / 6 مارس 1861.
 - خ. س، مع. ح رقم 303.
- حيث وردت في الوثيقة حول "نزهة شعبانة" كافة التفاصيل عن كميات وأثمان المواد الغذائية وغيرها التي تم شراؤها بالمناسبة، وقد حصر المبلغ الإجمالي الذي أداه أمناء البنيقة المراكشية في 13512 مثقال، و6 أواق وثمانية أفلس، وبلغ صرف الريال وقتئذ 125 أوقية.
- على أن هذا النوع من العطاء لم يكن مقتصرًا على قواد الجيش وحدهم، بل كان يشمل عددا من الشرفاء والنقباء، والعلماء والفقهاء، والكتاب، والمرابطين. فهذا مثلاً المؤرخ العربي بن علي المشرقي، وفي سياق الحديث عن انتهائه من جمع وترتيب ما قاله من قصائد في مدح السلطان المولى الحسن في ديوان خاص بها، ونظمه قصيدة أخرى في حركة السلطان ضد قبيلة بني مكيلد، ومقتل الشريف سرور غدرًا على يد أشخاص من قبيلة أيت سغروشن، يطلب من نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي التدخل لدى السلطان لفائدته، قائلاً: «... واعلم أن حاضرة فاس خلع موسرها ومعسرهما، حتى بلغت قلة الزيت 25 مثقالاً، وعيالي تترادف زفراته من حسرة الخليج، فهأنا مشوق لإنعام سيدنا، فبه أخلع لهم إن شاء الله...».
- خ. س، مع. ح رقم 162، وثيقة بتاريخ 25 قعدة 1305 / 3 غشت 1888.

ولا بأس أن نختتم حديثنا هذا عن هذه النقطة بالإشارة إلى حالات وأمثلة خاصة في ميدان الإنعام والعطاء، ونقصد به ما كان يهبه السلطان من عقارات، هنا وهناك، لعدد من كبار قواد الكيش والعسكر، إما على سبيل الانتفاع، أو على سبيل التمليك، مكافأة لهم لما قد أسدوه من خدمات جُلّي إلى المخزن. ولئن كان هذا العطاء يطال حتى أبسط الناس وأوضعهم، على عهد السلطان المولى الحسن مثلاً، فإن العديد من القرائن والدلائل، وهي مستقاة من الوثائق، توحي بأن كبار القوم وأوثقهم صلة بذوي النفوذ والجاه في الجهاز المخزني، هم المستفيدون قبل غيرهم من مثل هذه الهبات والإنعامات، وبالخصوص في السنوات الأوائل من عهد السلطان المولى عبد العزيز.

وللدلالة على ما نقول، نورد هنا نص الظهير الذي أصدره السلطان المولى الحسن، بتحويل الملكية التامة لدار من دور مدينة مراكش، لقائد سلاح المدفعية وفرقة «الطلبة المهندسين» وقتئذ مولاي أحمد بن عبد الله الصوري، لما ينطوي عليه من معان معبرة شكلاً ومضموناً، حيث نقرأ ما يلي:

«يُعلم من هذا المسطور الكريم... أننا أقطعنا لما سكه مولاي أحمد بن عبد الله الصوري جميع الدار الكاينة بحومة الولي الأشهر سيدي أبي عمرو من حمراء مراكش صانها الله، المعروفة بدار العربي الحمادي الحمري إقطاعاً تاماً، ملكناها له بسببه، وبسطنا له الحوز عليها، وأبجنا له التصرف فيها بجميع منافعها ومرافقها وكافة حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها تصرف المالك في ملكه، وذو المال في ماله، من غير ما يُناقض أسباب الملكية المؤسسة على القواعد الشرعية لانخياشه لجانبنا الشريف، وقدم خدمته واستغلاله تحت ظل جنابنا الوريث.

فنأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه، ويعمل حامله فيما اقتضاه... 8 جهاى الثانية 1308 / 19 يناير 1891»¹.

وتضمنت بطاقة للوزير الصدر أحمد بن موسى موجهة إلى باشا مدينة مراکش، عباس بن داود، ما يلي:

«... فعن الأمر الشريف، مكن سيدي محمد الأمراي من رياض أهبي الذي بالمواسين والسلام... ومنه، التمكن داخل فيه جميع المنافع والمرافق الداخلة فيها والخارجة عنه، صح به»².

ولا شك أن هذا الروض كان يعتبر من أفخر وأهبي دور مدينة مراکش وقتئذ. فصاحبه، وهو القائد عبد الله أبيهي الحاحي، كان قد أدرك الجاه والمال معاً، أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، قبل وفاته في الاعتقال بهذه المدينة، في شهر ذي القعدة من سنة 1284 / الموافق لشهر يراير 1868.

فقد تمكن من امتلاك العديد من العقارات والأراضي، ويكفي أن نشير هنا إلى أن الدرب الذي كان يوجد به هذا الروض، كانت جميع دوره ومبانيه الأخرى في ملكه الخاص، ولا زال يحمل اسمه حتى يومنا هذا وهو "درب عبيد الله".

هذا، وتُطلعنا وثيقة مماثلة للسابقة، على أن السلطان، على يد أحمد بن موسى المذكور، قد نفذ لأحد أبناء القائد عبد الله أبيهي، وهو الطالب عبد المالك، وفي نفس اليوم «دار بن بلة الرحامي، بجميع منافعها ومرافقها»، مما قد يعني أن هذا الأخير اضطر إلى إفراغ روض أبيه، والاكتفاء بالاستقرار بحومة الزاوية العباسية، قرب باب الخميس، أي في حيّ أقل رفعة ومكانة من حي المواسين،

1- خ. س، ك 639، ص. 26.

2- خ. س، ك 224، ص. 12، وثيقة بتاريخ فاتح قعدة 1313 / 14 أبريل 1896.

في إحدى الدور التي تمت مصادرتها مؤخراً لقواد الرحامنة، المتورطين في ثورة القائد مبارك بن الطاهر الرحماني، على إثر انضمامهم¹.

وأما عموم الجند، فلا شك أن المخطوظين منهم، وهم بالضرورة أولئك الذين كانت لهم علاقات ووسائط، قادرة على إسماع صوتهم في الحاشية السلطانية، هم الذين كان المخزن ينفذ لهم مسكناً يستقرون به، أو دكاناً يستغلونه.

وها هو مثال أول، استقنياه من رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الباشا سعيد بن فرجي، باشا فاس الجديد، حيث كتب له ما يلي:

«... وبعد، فحاملته زوجة عباس الرحماني، ولدها في العسكر، ويأمرك سيدنا أن تنفذ لها دويرة تسكن بها والراتب من جملة العساكرية...»².

وأما المثال الثاني، فيتعلق بطلب مخزني من مدينة طنجة الانتفاع

«بمخانات الأحباس التي كانت بيد صهر أحمد بن عبد الغفور المتوفى، وصار بالبال. فلا بأس بذلك، إن لم يكن مانع وظهيرنا الشريف للناظر بذلك يصلك...»³.

وفيما يتعلق بالأراضي الفلاحية التي كانت توزع على أفراد الجيش، كبيرهم وصغيرهم، وكما سبق وأن أومأنا إلى ذلك في الفقرتين الخاصتين بقبائل

¹- م. س، أعلاه؛ الناصري، م. س، ج 9، ص. 119؛ بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، م. س، ص. 49 وما بعدها.

ونصت وثيقة بتاريخ 20 جمادى I 1314 / 27 أكتوبر 1896، على تمليك القائد المهدي بن العربي المنبهي وأحد المقرين للوزير الصدر أحمد بن موسى، 6 حوانيت، وفندق، ودار بالملاح، و"عرصة" بأسكجور كانت في ملك ابن عمه عياد بن أحمد المنبهي.

²- خ. س، مح. ح سنة 1293، وثيقة بتاريخ 8 قعدة 1293 / 25 نونبر 1876.

³- خ. س، ك 113، ص. 143، وثيقة بتاريخ 8 جمادى الأولى 1308 / 20 دجنبر 1890.

الكَيْش وعبيد البخاري، فإنها كانت تتوزع على بعض الجهات من البلاد كسوس، وحوز مراكش، وتادلة، ونواحي مكناس وفاس، وأزغار قرب سيدي قاسم، ومنطقة الهبط، وفحص طنجة...¹.

ومن المعلوم كذلك أن جميع الدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، بدءاً من الأدارسة وانتهاء بالعلويين، قد اعتبرت أن فتح البلاد وإخضاع سكانها، قد تما عُنوة وبجد السيف، لا صلحاً وتراضياً. ومن ثمة سيادة الدولة العليا على كافة أراضي البلاد، وحريتها المطلقة في التصرف فيها كيفما شاءت. ومما يدل على تأصل وترسخ هذه الفكرة في ذاكرة الحكام والمتفقيين من السكان، وعلى استمرار مراودتها أذهانهم في القرن التاسع عشر، ما كتبه في هذا الشأن ناظر الأحباس بمدينة القصر، محمد بن السائح، في سياق رسمه للسلطان المولى الحسن الحالة والأوضاع في هذه الربوع الهبطية وكذا في منطقة جبالة، حيث قال:

«... وعبد السلام الوزاني، وشاوش (عبد السلام كذلك)، ما عندهم أرض بقبيلة اخلووط وطلليق، إنما أرض المخزن وأرض الجامع، وسيدنا أعزه الله دفعها لهم في المكالف المخزانية والوضايف السلطانية هو كراءها، وكذا بلاد الغرب، وبلاد بني احسن متاع المخزن... وجميع تلك أرض أرض المخزن... وكتب كتابه الشريف بأن البلاد بلاد المخزن، وبلاد الجامع، لا تباع، ولا تُرهن...»².

¹ - Le Coz (Jean), *Les Tribus Guichs du Maroc*, op. cit., p. 2 et suiv.

² - خ. س. مع. ح رقم 183، وثيقة بتاريخ 2 شوال 1306 / 15 يوليو 1885. الشخصان المذكوران هنا هما: الأول شريف وزان طبعاً، وأما الثاني فأحد المخالطين للتجار اليهود والأوربيين بمدينة القصر والعرائش، والإثنان معاً كانا يغريان الناس، ويُشجّعانهم على بيع أراضيهم إلى الأجانب.

ويبدو كذلك أن المرينيين هم أول دولة في المغرب أقطعت القبائل الموالية لها أراضي فلاحية، مقابل الخدمة في الجندية على الدوام. وصار على نفس النهج السعديون، على الأقل في بداية أمرهم. فاستخدموا جماعات قبلية في ناحية سوس، وأقطعوها أراضي فلاحية في أحواز مدينة أكدير، ككسيمة، ومسكينة مثلاً.

واتبع نفس السياسة العلويون بعد أن آل الأمر إليهم، بل طوروه، وأحسنوا تنظيمه وضبطه وعمموه، وبالخصوص على يد المولى إسماعيل، والمولى عبد الرحمن بن هشام، والمولى الحسن بالنسبة للفترة التي تمناها هنا.

ومعلوم كذلك أن هؤلاء الجنود المزارعين كانوا لا يملكون سوى حق الانتفاع من بقعة الأرض المخولة لهم من طرف السلطان، والتي كانت مساحتها طبعاً تختلف من قبيلة إلى أخرى، ومن مستفيد إلى آخر. وقد تكون كذلك في مناطق المسقي، أو في مناطق البعلي، أو تكون من جزء يسقى بمياه السواقي والعيون، ويخصص لإنتاج القطاني، وشيء من الخضر والفواكه، وتربية بعض رؤوس من الأنعام، بينما يتكون جزؤها الآخر من أراضي البور تستغل فقط لإنتاج الحبوب.

وإذا كانت الأراضي الممنوحة لأفراد قبائل الكيش، كالأوداية، والشراردة، وأهل سوس مثلاً تمتد على مئات الهكتارات، ويتولى المستفيدون أنفسهم تقسيمها فيما بينهم، فإن الأراضي المنفذة لقواد العسكر وكبرائه، وكذلك إلى أشخاص آخرين لا ينتسبون إلى مؤسسة الجيش، كانت مساحتها تُقاس بزواج الحرث، أي ما كان يُناسب حرثه من الأرض بواسطة محراث تجره بهيمتان، ويكفل إنتاجه من الحبوب عولة صاحبها وأسرته، خلال السنة. ولهذا، كانت مساحة البقعة من الأرض المنفذة رهينة بنوع بهائم الجر المستعملة، هل من

الجمال والبغال، أو من الأبقار والحمير، الأمر الذي يعطي مساحة تتراوح ما بين 2,50 و10 هكتارات لزواج الحرث الواحد¹.

وعلاوة على معيار «زوج الحرث» في قياس وتحديد سعة القطعة الأرضية المنفذة، فإن معالم «البلادات» الكبرى والتي كان المخزن يقطعها بعض فرق الكيش بكيفية إجمالية، على أن يتولى رؤساؤها فيما بعد تقسيمها بين ذوي الحقوق من إخوانهم، «على نسبة ديوانهم في التكاليف المخزنية»، كان يتم تحديدها باستعمال الحبال لضبط طول ضلوعها، كما نتبين ذلك مما ورد في وثيقة مخزنية حول المهمة التحكيمية التي أناطها السلطان بالبasha ولد أب محمد الشرقي في منطقة أزغار، وإنهاء النزاع القائم هناك حول الأرض بين أولاد دليم، وزرارة، والشبانات، حيث يتهم كل فريق من هؤلاء جاره باغتصابه أراضي تابعة له. ومما كتبه السلطان إلى البasha المذكور، ما يلي:

«... ووقفتم على ما بيد كل من البلاد المذكورة، وقدرتموه بالحبال طولاً وعرضاً، فالفيتم دركاً لدليم ومن معهم على زرارة ومن معهم ثمانية عشر حبلاً طولاً، في كل حبل ما به وأربعون قامة...»².

¹- Salmon (G), *La Tribu des Fahcya*, Arch. Maroc., vol. 1, p. 228.
- Le Coz (Jean), op. cit., p. 5.

حيث يقول المؤلف عن البقعة الأرضية التي كان يقطعها السلطان للجندي المزارع الواحد، كانت تدعى "مخزني"، وتتراوح مساحتها ما بين 5 و18 هكتاراً.
- لم نعر سوى على إشارة شاردة إلى ثمن بقعة أرضية تناسب سعة زوج الحرث، وردت في تقييد تركة شخص يدعى أحمد البوعناني، وهي كالآتي: «... ومن البلاد مقدار حرث زوج كان اشتراها بأربعة وثلاثين ريالاً...».

خ. س، ك 664، ص. 71. 9 رجب 1285 / 29 أكتوبر 1868.

²- خ. س، ك 371/ ص. 129، وثيقة بتاريخ 10 ربيع I 1303 / 10 دجنبر 1885.

يقول لوطورنو، في سياق الحديث عن مقاييس الطول المستعملة بفاس
نيل سنة 1912، ما يلي:

«... كانت مختلف حرف البنائين والشراطين تستعمل عادة للقياس الباع
(القامة)، ويشكل مقياس طول ذراعين ممتدين بتصالب، كانت تقاس به
أبعاد حجرة مبنية، وأبعاد حبل... كان هذا المقياس يُعادل في المعدل 1,65
متر...»¹.

واضح أن ما تسمح بالكشف عنه المعطيات الواردة في الاستشهادين
السابقين، هو مقدار طول الحبل المستعمل هنا في قياس أضلع الأراضي المخولة
لكل فريق من هذه الفرق، وهو 231 متراً، ثم مقدار الطول والعرض معاً للقطع
الأرضية التي يدعي كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة أن خصمه قد اغتصبها
له، مطالباً بإرجاعها أو تعويضها له.

ونشير بالمناسبة إلى أن مثل هذه العملية وغيرها، والهادفة إلى مسح
أراضي قبائل الكيش على الخصوص، كانت تتم بمنتهى الدقة والضبط، تحت
إشراف قاضي الجماعة، وباشوات الكيش، وعدد من العرفاء و «أهل البصر»،
وأعيان الفرق المتنازعة. وكانت تستغل معالم البلد الطبيعية، كالجداول،
والخنادق، والرّبي، والصخور، وبعض الأنواع من النبات المتميز كالدوم،
والسدرة، في رسم صورة تقريبية لها، ويثبت الكل في إشهاد عدلي، تعطى منه
نسخ للمتنازعين، فضلاً عن الأصل الذي يبعث به إلى السلطان.

ولنا في وثيقة من هذا النوع، أحسن مثال دال ومجسد لمثل هذا النوع
من العمليات، ويتعلق الأمر بتحديد البقعة الأرضية التي:

¹- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 402 - 403.

«أنعم مولانا جل علاه على الجيش الجديد المفروض من الفرقتين المذكورتين (رحى أهل تافلات ورحى أهل الريف)، وأمر مولانا المنصور بالله بتنفيذها على يد الباشا الأنصح وعاملها الأفلح القائد العربي ولد أب محمد الشرقي... مبتدا حدها الكافي لحراثة عشرة أزواج المعتادة وفق الأمر المولوي...»¹.

ونقرأ في تقييد مخزني بتاريخ 25 ربيع 1297 / الموافق 6 يناير 1880،

«أسامي بلادات الجيش السعيد المنسوبات لجناب المخزن وفره الله لأمر أوجه».

والمقصود هنا بالجيش السعيد قواد وكبراء فرق عبید البخاري بمكناس، أي عبید الزنقة، وسعادة، والكوارم، والزمراي، وسعود، رُتبت أسماءهم حسب هذا التسلسل، وأثبت أمام كل واحد منهم عدد «البلادات» التي كانت مسجلة عليهم، كأولاد بن يعيش مثلاً، أو القائد الجيلاني بن يعقوب، أو القائد بوعزة السريفي، أو إدريس بن زينة. وأما عدد «البلادات» التي تم إحصاؤها، فقد بلغ 227 قطعة أرضية، كانت موزعة على الأماكن الآتية:

- تانوت والكعدة وما أضيف إليهما.
- حمام العزبات وبرج العدة إلى سيدي بوزكري، إلى باب القزدير.
- العويلجة وما أضيف إليها.
- الدار البيضاء وما والاها إلى سهب الرمان².

1- خ. س، س، س III، حرف ب، مح رقم 23، وثيقة رقم 3405، بتاريخ 5 رجب 1311 / 12 يناير 1894.

2- خ. س، ق، ح، مح. ح رقم 8.

وكان يحدث كذلك أن يأمر السلطان بإسقاط المؤونة والراتب عن بعض القواد العسكريين، إذا ما تبين له أن الاستغلاليات الفلاحية الممنوحة لهم توفر لهم إنتاجاً كافياً لضمان عولتهم. وهذا ما حدث بالفعل لعدد من قواد كيش أهل سوس بحوز مدينة مراكش، وهم القائد عبد الله بن الجيلاني الدليمي، والقائد محمد بن الحسن النسب، وأحمد بن العربي العمري، ومنصور التكني، وعلي بن بلعيد، وقاسم الشباني، حيث إن كل واحد منهم، يضيف السلطان قد

«توصل بما نفذناه له على يد وصيفنا إبراهيم الأكرابي (باشا قصبة المنشية بمراكش) بالحوز من قدر ما يسمع حرث زوجة أو زوجتين، فإن أكمل الله أمر هذا الحرث الذي نفذناه لهم، وحملوا زرعهم، فلا يبقى لتنفيذ المؤنة لهم محل. فلتقطع عنهم إن شاء الله، لأنهم يتسخرون، ويحرقون، فزيادة المؤنة لهم بعد هذا، زيادة في غير محلها...»¹.

وينبغي أن نذكر هنا بعض الحالات الخاصة، نعثر على نماذج منها في الوثائق، من حين لآخر، وتتمثل في الأساليب المستعملة من قبل المخزن، أي السلطان، بهدف استغلال أراضيهم في جهات مختلفة من البلاد، وذلك إما على يد قواد القبائل، أو بواسطة قواد قبائل الكيش، علاوة على ما كان لأولئك وهؤلاء يذرونه من مقادير القمح والشعير، في الأراضي المخولة لهم أو لأتباعهم.

ففي المثال الأول وقد استقيناه من وثيقة بتاريخ 29 ربيع I 1274 / الموافق 31 أكتوبر 1857، ويتعلق الأمر بتقرير مختصر عما اتخذ من تدابير لتنفيذ أوامر السلطان في شأن:

¹ - خ. س، مج. س. م رقم 39، وثيقة بتاريخ 19 ربيع II 1290 / 16 يونيو 1973.

«... تفريق الأزواج على الواقفين الشليح والشديد، وإن فضل شيء من البهائم يُزاد منها لكل واحد من الواقفين ما يستحقه بحسب سعة البلاد وجودتها، ومن التكليف بأمر الحراثة...».

هذه الأراضي التي كلف كل من الشديد ومبارك بن الشليح الشراذي بحراستها لصالح المخزن كانت توجد في تراب قبائل كيش أهل سوس أزغار، وتولى ثاني هذين القائدين، أي ابن الشليح حرث ما يناسب خمساً وعشرين زوج الحرث، في كل من الحجرة الشريفة، وعين الشيخ، والعين الباردة، بينما كلف الأول بحرث ما يناسب أربعة عشر زوج الحرث فقط، ستة منها ببومزون، وثمانية بجنان مولاي بنصر¹.

وأما المثال الثاني، فوردت الإشارة إليه في كتاب وجهه أحد قواد كيش أزغار أيضاً، وهو الصديق بن مبارك الزراري إلى السلطان، يطلعه فيه على ما يقوم به من تدليس واختلاس، حسب ادعائه، القائد أحمد الزراري، على حساب ممتلكات المخزن والخصوص معاً، وبالخصوص الزرع المخزون في أمراس السلطان المنتشرة في تراب قبائل كيش هذه المنطقة.

ونعلم بالمناسبة كذلك «بأن الأمر المولوي كان صدر إليه (أي القائد أحمد الزراري) ولسائر قواد آل سوس أزغار ببذر ستة أوسق مناصفة في تويضة الجانب الأسما كل سنة لكل عامل، وتلك العادة من قيد حياة سيدنا الجد الكبير قدّس الله روحه، وهم يخونون في ذلك خيانة متفاحشة بدءاً وتاماً...»².

1- خ. س. و. ز، مج. 4، وثيقة رقم 159.

2- خ. س. مج. ح رقم 466، الوثيقة بتاريخ 3 شوال 1311 / 9 أبريل 1894.

وأما المثال الثالث، فيفيد بأن المخزن كان يفضل تكليف قواد قبائل الدير، كدويران، ودمسيرة، وكدميو، ووريكة، وغيغاية، ومسفيوة... بخدمة أراضيه في كل من عين دادة، والحوز، وتسلطانت، وأغاطيم، وتبوهنيت، بحوز مدينة مراكش، عوض إسناد أمر حراثتها إلى قبائل الكيش، كما هو الشأن مثلاً في كل من أزغار، ونواحي مكناس وفاس. وأضاف صاحب الكتاب بأن عدد أزواج الحرث التي كان يتعين تسليمها لكل «مقدم» أي مكلف، من مقدمي «أجرات» المخزن، هو رهين بسعة الأرض المحروثة مؤكداً على أن

«عدد أزواج الحرث التي تكون، حيث يكون سيدنا نصره الله بمراكش، بخمسة أزواج، تدفع لكل مقدم من مقدمي الاجرات يحرث بها من أول السنة إلى آخرها، وترد لها تويضة من أزواج القبائل بقصد إعانتهم في الحراثة السعيدة...»¹.

ومهما يكن من أمر، فإن السلطان كان يكافئ خدامه من قواد ورؤساء الكيش والعسكر، وكذلك بعض الأشخاص الآخرين ممن اعتاد تكليفهم بقيادة عدد من الحملات العسكرية، كالشريفين محمد المراني وأخيه عبد السلام، وذلك بإقضاءهم أراضٍ فلاحية هنا وهناك، مع ما كان يكفيها من ماء السقي.

1- خ. س، ك 554، ص. 6 وما بعدها، وثيقة بتاريخ 27 رجب 1305 / 9 أبريل 1888. وردت أسماء القواد المكلفين بأمر حراثة أراضي المخزن بالحوز، حيث بلغ عددهم اثني عشر قائداً، يتصدرهم أحمد أمالك، باشا قصبة المنشية بمراكش وكيش أهل سوس بها، وهم حميدة المنبهي، ومحمد بن العباس المزميري، ولحسن المزوشي، وعبد الرحمن المسفيوي، ومحمد بن القرشي الأوريكي، والطيب الكتافي، ومحمد الجرجوري، وأحمد الدويراني المغوسي، وعباس بن داوود (باشا المدينة)، وخليفة حمادي المسفيوي.

ثم إننا نَسْتَشِفُّ من الوثائق أنَّ المخزن لم يكن دائماً يعامل أطره العسكرية على قدم المساواة، بل العكس هو الصحيح، إذ إن سعة الأرض المخولة، وموقعها وجودة تربتها وتنوع مغروساتها، وغازرة مواردها المائية، رهينة بمكانة الشخص في مؤسسة الجيش، ودرجة ونوعية علاقاته وصلاته بكبار أعوان المخزن.

فهذا مثلاً القائد مبارك بن الشليح الشراذي، وفي الوقت الذي كان متولياً فيه على كَيْش أهل سوس بأحواز مدينة مراكش، كان قد مُنح حق استغلال فردية من ماء ساقية تمزكلفت وحده لسقي أراضيهِ ومغروساتها. ولما انتهت مهامه بهذه الناحية، وأسند له المخزن مهام مماثلة في منطقة أزغار، على رأس فرق أولاد دليم، وعامر، وتكنة، وزع مقدار ما كان يتصرف فيه من موارد مائية، على خمسة قواد عسكريين عينوا في مكانه¹.

ثم إن مجاري المياه التي كانت مياهها في اندفاع وتدفق مستمرين، متفرعة عن أنهار وأودية تُغذيها باستمرار مياه العيون الغزيرة التي نادراً ما كانت تنضب، كانت طبعاً من حظ ذوي النفوذ والجاه، الأمر الذي كان يقلل من أهمية السواقي والجداول الأخرى التي كان صبيب مياهها ضعيفاً، أو يتوقف مدة شهور طوال. ويبدو أن السواقي المتولدة في جهة زاوية الشراذي بحوز مدينة مراكش كان ماؤها قليلاً، «بخلاف سواقي أيت سعادة وأسكجور...» الغنية بمياهها².

1- خ. س، ك 175، ص. 8، رسالة القائد جامع العمري إلى السلطان، بتاريخ 10 جمدي II 1308 / 21 يناير 1891.

- خ. س، ك 707، ص. 73، وثيقة بتاريخ فاتح جمدي I 1310 / 21 نونبر 1892.

2- خ، س، ك 47، ص. 150، رسالة السلطان إلى الخليفة مولاي الحسن، في شأن تنفيذ فردية من الماء لشخص يُدعى قدور بن الطاهر المغفري.

ومن المعلوم أن هاتين الساقيتين، وكذلك ساقيتنا أكفاهي وتمزكلفت، كانت تتفرع جميعها عن =

ومعلوم كذلك أن استغلال هذه الأراضي، كان يؤدي، من حين لآخر، إلى نشوب نزاعات ومشادات بين الفرقاء، جماعات وقبائل كانوا، أم عشائر وأشخاصاً، فإن السبب في ذلك يرجع إلى مشكل تقسيم وتوزيع حصص مياه السقي على المستفيدين منها. ولقد كانت هذه النزاعات حادة وضارية، وتتجدد باستمرار، سواء تعلق الأمر بما يحدث من هذه النزاعات والخصومات، في صفوف فرق الكيش فيما بينها، أو بين عناصر هذه التنظيمات وملاك الأراضي المستفيدين هم كذلك من حصص مياه السواقي والعيون، من أهل المنطقة أو المدينة القريبة منها. ولا بأس أن نسوق هنا أمثلة عن هذا الجانب، في كل من ضاحية فاس، وحوز مراكش. ففي كتاب من السلطان إلى عامل فاس القائد

= وادي نفيس. وكان أعوان المخزن البارزون، وكبار القوم يملكون عزائب، ويستغلون أراضي كانت تسقى بمياه الساقيتين الأوليين على الخصوص، أي سعادة وأسكجور، الأمر الذي يفسر ولا شك ورود ذكرها باستمرار في وثائقنا.

انظر حول توزيع أراضي الكيش، والجماعات القبلية، والخواص، وشبكة مياه السقي في منطقة حوز مراكش، والمتداول من مصطلحات في هذا الميدان، في أوساط المزارعين وقتئذ، ويرد بعضها في الوثائق المخزنية كلفظة «فردية» مثلاً، والتي كانت تعني مدة الوقت المعادل لنصف «نوبة» من الماء، أي مدة نصف يوم من 24 ساعة، أو «جران»...

Pascon (Paul), *Le Haouz de Marrakech*, Edit. Mar. et Internat., Tanger, 1977, T. 1, pp. 82, 89, 98, 100, 134, 211, 279, et, du même auteur :

Théorie Générale de la distribution de l'eau dans le Haouz de Marrakech, R.G.M., n° 18, 1970, p. 15.

وسبق للمؤرخ الناصري أن كتب، في سياق الحديث عن نهاية تمرد الرحامنة وتغلب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عليهم سنة 1278 / 1861 - 1862، ما يلي: «... فهجم عليهم، وأوقع بهم وقعة سيقوا بها بعد ساعة إلى مراكش مقرنين في الجبال حتى ضاقت بهم السجون...، ثم عفا عنهم، بعد أن انتزع منهم بلاد أيت سعادة، وغواطم، والأودية وهي من أحصب البلاد وأزكاها...».

- الناصري، م. س، ج 1، ص. 110.

الجيلاني بن حم، وفي آخر وجهه خلف هذا الأخير، الباشا سعيد بن فرجي إلى الحاجب موسى بن أحمد، بضعة أسابيع فقط بعد تاريخ إرسال الأول، وردت الأوامر السلطانية بإبقاء بلاد بوغزوان كلها في يد إداوبلال وأولاد إدريس من كيش فاس الجديد وحدهم، لا أحد ينازعهم فيها؛ وأما بلاد الحريشة المجاورة لها، فتنقسم «أثلاثاً بينهم وبين أولاد الحاج لا غير...»¹. ويتضح من الرسالة الثانية كذلك، أن السلطان كان أمر «بقسمة بلاد أبي غزوان مناصفة بين خدام سيدنا إداوبلال وأولاد إدريس...».

بيد أن هذا الفريق كان لا يرى القسمة على هذا النحو، مدعياً بأن: «ما عندهم ساكن بالقصبة وبفاس الجديد، إلا التزر القليل، وخيامهم بأبي غزوان أكثر من خيام دوبلال وأن معظم عمارة دوبلال القصبة وفاس الجديد...».

ولهذا، فإنهم يلتمسون من السلطان بأن:

«تكون القسمة لأبي غزوان بينهم وبين دوبلال على عدد الخيام...»².

على أن وثيقة الثالثة، صدرت عشرين سنة بالتقريب بعد تاريخ صدور الوثيقتين السابقتين، تفيد بأن أولاد إدريس وإداوبلال:

«صاروا يترامون على بلادات الناس الذين يملكونها بالرسوم...»، ويتعلق الأمر طبعاً ببلاد بوغزوان. فكان جواب السلطان هو: «... فالذي يكون عليه عملك (باشا فاس الجديد، سعيد بن فرجي) هو إقرار كل منهم على تصرفه، من حياة سيدنا الجد، وسيدنا الوالد رحمهما الله والسلام...»³.

1- خ. س، و. ز، مج. 15، وثيقة رقم 112 بتاريخ 2 رمضان 1291 / 12 أكتوبر 1874.

2- خ. س، و. ز، مج 18، وثيقة رقم 295 بتاريخ 23 شوال 1291 / 3 دجنبر 1874.

3- خ. س، مج. ح رقم 391، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1310 / 11 يراير 1894.

فإذن، يعني هذا الكلام أن أراضي بلاد بوغزوان لم تكن حكراً على هذين الفريقين العسكريين وحدهما، بل كان أناس آخرون يشاركونهم استغلالها، وذلك منذ عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على الأقل. ومن الملاحظ في هذا الصدد، أن العامل الأكثر إثارة للجدل والتراع، في صفوف هؤلاء المزارعين الجنود، أو مع جيرانهم من الملاك الخواص، كان يتمثل بالأساس في مسألة الاستفادة من مياه السقي، إذ كان الأولون على الخصوص، يملكون إلى الاستحواذ على مصادر المياه وإقصاء الآخرين.

وفي مثل هذه الحالات، كان السلطان يتدخل لحسم الخلاف، وفض النزاع، وإرجاع المياه إلى مجاريها. وتشير الفقرة الآتية إلى واحد من هذه النزاعات المتعددة والمتكررة، والذي نشب

«بين ملاك بلادات المسرة، خارج باب الشريعة من هذه الحضرة الإدريسية صافها الله من أهل فاس، وبين معتمري بلاداتها التي هي للجانب العالي من أهل سوس، وعبيد سيدي البخاري من الجيش السعيد في الماء الذي تسقى به بلادات المسرة المذكورة الآتي لها من عين الشقف...»¹.

1- خ. س، ك 348، إسهاد عدلي بقلم الفقيه أحمد بن العربي العلوي البلغيثي ومحمد بن محمد الطالب بن سودة المري، بتاريخ 3 ذي القعدة 1275. أشار الأستاذ المنوني، في سياق الحديث عن «منشآت مربية بضاحية فاس الجديد» إلى حقيقة كانت تسمى المصار - بضم الميم - قائلاً بأن رسم هذه اللفظة على هذا النحو وارد في "القاموس المحيط" للفيروزيادي، وعند عدد من مؤلفي الغرب الإسلامي، كابن أبي زرع، وابن الخطيب، وابن خلدون مثلاً. وحول معنى الكلمة، يقول المنوني: «.... وقد استعمل هذا الاسم بالأندلس للدلالة على الفضاء الواسع في جوار المدن، حيث يكون ميداناً لألعاب الفروسية، وعرض الجيوش، ومن الأنديلس انتقل للمغرب، واشتهر في ضاحية فاس، ثم في ناحية تازا عند مزارع بني عبد الله...».

المقصود من باب الشريعة هنا هو باب محروق، أحد الأبواب المشهورة بمدينة فاس، والذي كان «باب العقوبات، تعلق فيه رؤوس الثوار الذين تقتلهم الجيوش الشريفة...»¹.

وكان سبب اندلاع التراع، استحواذ عناصر الكيش المذكورين على جميع مجاري المياه المتدفقة من عين الشقف، والحيلولة دون وصولها إلى حقول ومزارع الملاك الآخرين.

وفي محاولة لرد الأمور إلى نصابها، أمر السلطان المولى عبد الرحمن بتكوين لجنة عُهد إلى أعضائها بالتوجه إلى عين المكان، وتقصي الحقائق، وتقديم تقرير في هذه النازلة، تحت إشراف عاملي فاس العتيق محمد بن الطالب (المتنفي)، وفاس الحديد الباشا فرجي، كما عين خبيرين في شؤون حرائة الأراضي، وقواعد توزيع مياه السقي على ذوي الحقوق، دُعيًا في الوثيقة بـ«شيخي البصر»، وهما الشريفان العربي بن الطيب الدباغ، وإدريس بن عبد الرحمان الشفشاوني الموسوي.

= وعن موقعها، فيقول: «وحسب إشارة في "روض القرطاس"، فإن هذه الحديقة كان موقعها بالضاحية الشمالية لفاس الجديد...». أنظر: المنوني، محمد، ورفقات عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 62 وما بعدها.

وأما كاستون دوفردان (Deverdun G)، فقد نبّه، وهو يستعرض منجزات السلطان سيدي محمد بن عبد الله العمرانية بقصبة مدينة مراكش على الخصوص، إلى اعتناء هذا الأخير بالبستان الفسيح الأرجاء الذي كان يُدعى "المسرة"، وهو من الحدائق الغناء التي يرجع غرس أشجارها إلى عهد السعديين، قرب القصر السلطاني، وهذا البستان هو الذي صار يدعى فيما بعد "أكّدال"، أنظر:

Deverdun (G), op. cit., p. 492.

1- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 168.

وانضاف إلى هؤلاء العدلان أحمد بن العربي العلوي البلغيثي، ومحمد بن محمد الطالب بن سودة المري، وممثلون عن طرف النزاع، ومن ملاك الأراضي الفلاحية بالمسرة من سكان فاس الإدريسية، والذي بلغ عددهم خمسة عشر شخصاً، من بينهم، على الخصوص، عدد من «المعلمين» ومقدم الحرم الإدريسي المفضل محمد الرامي، وعناصر الكيش وعبيد البخاري والذين لم يتعدّ عدد ممثليهم سبعة أفراد، من بينهم القائد أحمد وعزيز السوسي الرحالي، والقائد الجيلاني بن إبراهيم السوسي المنبهي. وبعد تطوافهم جميعاً في البلاد، والوقوف على منبع مياه السقي، وكيفية تفرع المجاري منها، والاطلاع كذلك على رسوم ملكيات الأرض التي كانت بيد الخواص، اتضح:

«أن الماء مشترك بين ملاك الأرضين ومعمري بلادات سيدنا المنصور بالله، وأن لا اختصاص فيه لأحد عن الآخر، وأن قسمته تكون على ما تضمنه الرسم الذي بيد الملاك المذكورين، المسجل على العالم العلامة المرحوم بمنة الله مولاي عبد الهادي العلوي، وهو أن تقسم الساقية أرباعاً، ربعها يذهب للقادوسين المذكورين (قادوس لسقي بلاد الفقيه العلامة العربي بردلة، وقادوس لسقي بلاد الباشا عزوز، وكلا البلدين في صواعة) والثلاثة الأرباع تُقسم اثلاث مثلها، الواحد يذهب لدار الديبغ ولجنان سيدنا المنصور بالله بقرها، والثلاثان الباقيان تقسم أصنافاً بين ملاك الأرضين وبين بلادات سيدنا التي بيد الجيش السعيد...»¹.

¹ - نفس المرجع الوارد في الهامش رقم 508.

ورود الحديث عن نفس الموضوع، في رسالة السلطان المولى الحسن إلى الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي، بتاريخ 8 ربيع I 1308 / 7 يناير 1884، أي ربع قرن ونيف بعد التاريخ السابق، حيث اختتمت بما يلي: «... وعليه، فليبق ما كان على ما كان وقوفاً معه».

- خ. س، ك 348، ص. 189.

وأما منطقة الحوز، فكانت هي كذلك مسرحاً لتراعات وخصومات من هذا القبيل، بين القبائل والجماعات المستغلة لأراضي الكيش، إما حول حيازة الأرض، أو بسبب مساعي البعض للاستحواذ على أكثر قدر ممكن من مياه السقي، سيما في حالة وضع سد أو حاجز على مجرى الساقية أو «المَصْرَف»، أي الجدول الصغير المتفرع عن هذه الأخيرة، ويوصل الماء إلى المكان المقصود، بهدف تحويل اتجاه مجرى مياهها، والاستفادة منها على حساب ذوي الحقوق الآخرين، وهو الأمر الذي كان يتم على يد المستقرين مباشرة في قدم الجبل، أي في مستويات أعلى من كانت أراضيهم في مستويات سفلى.

وأول حالة نسوقها في هذا الصدد، تتمثل فيما كتبه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته بمدينة مراكش ومنطقة الحوز بأسرها، المولى الحسن، في شأن شكوى القائد علي بن إسماعيل الدخيسي مما لحقه وإخوانه من أضرار، بسبب استحواذ شخص يدعى المكى الجرناوي على «مصرف» أكفائي المنسوب إلى أرض أيت سعادة. وبغض النظر عن البث في مسألة انتساب أكفائي لأرض أيت سعادة أم لا، فإن السلطان أمر ابنه بتكليف:

«أهل المعرفة حتى يتطوفوا على البلاد التي بيد دخيسة وأولاد نصير، ويعرفوا ما بيد كل فريق منهم، ومن عنده الفاضل منهم، ويُسوِّا القسم بينهم في البلاد بالعدل حتى لا يتضرر هؤلاء، ولا يتصرف في الفضل هؤلاء....»¹.

وأما المثال الثاني، فتقدمه لنا وثيقة بتاريخ 23 رجب 1301 / الموافق 19 أبريل 1884، ويتعلق الأمر بما وقع من خلاف ونزاع بين أولاد دليم وإداوبلال، حول

¹ - م. و. م. ر، مح 3، وثيقة رقم 7429، وثيقة بتاريخ 10 شعبان 1283 / 18 دجنبر 1866.

نصيب كل واحد منهما من الأراضي التي سبق وأن أقطعها إياهم السلطان. وجرياً على العادة المتبعة في حالة وقوع مثل هذه النازلة، كونت لجنة ضمت في عضويتها «أرباب البصر وأهل المعرفة»، وممثل لباشا كيش أهل سوس بقصبة منشية مراكش أحمد أمالك على الخصوص، بهدف تقسيم:

«البلاد المذكورة بين الفريقين المذكورين أثلاثاً على نسبة ديوانهم في التكاليف المخزنية، الثلثان لأولاد دليم، والثلث لإداوبلال، وتحوز قسمة كل فريق لمن عُيِّن له بعد تحديدها...»¹.

وتفيد وثيقة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1310 / الموافق 14 دجنبر 1892، بأن قواد فرق كيش قصبة المنشية بمراكش، وهم محمد بن الحسن الحرييلي، ومبارك بن حمان الحمري، وقاسم بن الحافظي العبدى، وسعيد بن التمار العبدى، وعبد الله بن الطاهر (نيابة عن القائد المهدي بن العربي المنهجي)، والقائد الهاشمي العبدى البحتري، قد كلفهم السلطان

«بساقية سعادة وبياضها، على أن يبينوا قدركم عند كل واحد من المنفذين بها من الأزواج والماء...»².

ويندرج قرار السلطان هذا في إطار المساعي المبذولة من أجل فض النزاع الذي نشب حول حيازة الأرض وحصص الماء بين: «حفدة سيدي عمرو بن غفير النازلين بأرض باحولي بالسوهلة... وأعيان حمير، وعبد المانهة، وحربيل النازلين بساقية سعادة...».

1- خ. س. س، سلسلة III، مح 22، وثيقة رقم 3175.
كان مُتَوَكِّلاً على القبيلتين وتتمتد ابن الطاهر الدليمي، والرجراكي الدوبلاي.

2- خ. س، ك 404، ص. 35.

وتضمنت نفس الوثيقة أسماء مجموعة من الشخصيات المخزنية والأعيان المنعم عليهم بأراضي، و«عزائب»، ومقادير من مياه السقي، كان من بينهم محمد الصغير بن العربي الجامعي، وزير الحرب، حيث كان يستغل، في هذه المنطقة، أرضاً تسع 18 من زوجات الحرث، أي حوالي 180 هكتاراً، إذا ما قدّرنا مساحة الأرض المناسبة هنا لزوج الحرث بـ 10 هكتارات، بالإضافة إلى «نوبة» من ماء ساقية سعادة.

وأما ثاني شخصية أمكننا التعرف عليها من بين هذه الأسماء، فهو الطالب المهندس محمد بن محمد الجباص، وزير الحرب هو كذلك والنائب السلطاني في عهد المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، وقد مُنح حق الانتفاع من نصف فردية من الماء لسقي أراضيهِ، والتي يمكن تقدير مساحتها بحوالي 45 هكتاراً، إذا ما افترضنا أن «النوبة» من الماء هي القدر منه الذي كان يتدفق إلى البساتين والحقول المراد سقيها في المدة الزمنية المناسبة ليوم يكون عدد ساعاته طبعاً 24 ساعة، وأن الفردية بدورها تناسب نصفها، ومن ثمة يكون عدد الهكتارات المناسب لنصف فردية من الماء هو 45 هكتاراً¹.

ومهما يكن من أمر، فإن ما كان يُنفذه السلطان من أراضٍ، ومقادير من مياه السقي لفائدة أشخاص من المؤسسة العسكرية أو من لا ميسر لهم قط بها، كان يتسبب في خلق وإثارة كثير من الإزعاج والمتاعب والمشاكل لقواد الكيش والمسؤولين على شؤونها وهناك، حيث كانت هذه التنافيض، وما أكثرها، تتم على حسابهم، وحساب إخوانهم والتابعين لهم من الجند.

¹- Pascon (P), op. cit., T. 1, p. 86 et suiv.

فقد كتب، في هذا المعنى، خليفة إبراهيم الجحاطي، أحد قواد منطقة حوز
مراكش، مجيباً على تساؤل واستغراب السلطان من الانخفاض الكبير الذي طرأ
مؤخراً على عدد زوجات الحرث التي كانت تسخر وتستخدم في حراثة
الأراضي المخزنية، ما يلي:

«... بأنه بلغ علمه الشريف أن ما نحن مكلفون به من الحرث بمائة وستين
زوجة لم يبق منها لدينا إلا الترت القليل، وأمرنا سيدنا أيده الله بالقيام على
ساق لإجبار ما هو مختص لتمام العدد المذكور بالأزواج الصحاح
الكبار... فليكن في كريم علم سيدنا أننا لا شك بأننا كنا قايمين بالعدد
المذكور من الأزواج وأزيد في بعض الأعوام وأقل في بعضها قبل دخول
المتنفذين المسطرين بالطرة وغيرهم في بلدنا. وليعلم سيدنا أن الإيالة كانت
متسعة في البلد والماء قبل، ولما طرأ المتنفذون، ضاق الناس في البلد والماء
إلى الآن، وبسبب ذلك ارتحل جلهم...»¹.

وأما الأشخاص الذين سبق وأن نفذ لهم السلطان بلاذات، أو فرديات
من الماء، ووردت أسماؤهم في الطرة، فهم:

أولهم الدمناقي (القائد الجيلاني بن علي).

ولد بن خمليج (يُقرأ بن خمليش، الشاوية).

السيد محمد بن عبد الواحد.

الخليفة سيدي عثمان (صنو السلطان مولاي الحسن).

ولد بن اعيش (إدريس بن يعيش، قائد المشور).

1- خ. س، مع. ح رقم 94، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1303 / 11 نونبر 1885.

وبيّن نفس القائد بالأرقام، في طرة كتابه كذلك، النقص الكبير الذي عرفته مقادير المياه التي كان يستعملها أهل المنطقة من فرق الكيش في سقي أراضيهم، قبل أن يشاركهم إياها ويستفيد منها، هؤلاء الطارئون من جهات أخرى، ممن أقطعهم السلطان الأرض والماء معاً، أو واحداً منهما فقط، حيث نقرأ ما يلي:

«وأما الماء، فليعلم سيدي أنه ينقسم في الماضي على هذا،

07 عندنا فرديات

07 وعند الحمري هذا...

02 وعند تكنة هذا...

02 وعند بن داوود هذا...

02 وللمخزن هذا...

020 الجميع صار هذا...

035 والآن صار ينقسم على هذا

بسبب دخول المتنفذين المذكورين أعلاه

وغيرهم في البلاد والماء...».

وهذا قائد فرقة المغافرة من الأوداية، محمد بن مبارك المغافري، يكتب إلى السلطان بأنه نفذ جميع الأوامر المتعلقة بتمكين عدد من الأشخاص من الأراضي التي نفذت لهم، وملفتاً انتباهه بالمناسبة إلى ما يلحقه هذا الأمر من أضرار بمصالح إخوانه المستغلين لهذه الأراضي.

وبعد أن ذكر أن هذه الأراضي تسع خمس أزواج الحرث، علاوة على الأرض المنفذة لشخص آخر، قال هذا القائد:

«... وليعلم سيدي أسماء الله أن أرضنا مقسومة من عهد سيدنا الجدد (مولاي عبد الرحمن بن هشام)... ما بين وخمسينات، وشطر ذلك حتى صار لكل مخزني حظه معلوم غير مجهول. وحين نريد نأخذ لأحد نفعه على أمر سيدي، يجعل للبعض الضرر لذلك، فيحتاجون لإعادة القسم بينهم كرة أخرى، وربما يكون البعض في خدمة سيدي غائباً، وحين يأتي، لا يريد ما تبدل وما نقص له...»¹.

3 - 2 - الاعتناء بأفراد الكيش والعسكر وبذويهم

سوف يدور حديثنا في هذا المبحث حول نقطتين أساسيتين وهما:

- الجند أمام المرض والآفات.

- المخزن وجرحى وقتلى الجيش في ميادين القتال.

لا شك أن ظروف عيش وعمل عناصر الجيش كانت تساعد كثيراً على تفشي مختلف الأمراض والأعراض في صفوفهم. وربما أكثر مما كان يحدث في أوساط الفئات الاجتماعية الأخرى، لا سيما حين تحتاج البلاد قحوط ومجاعات، وما كان يعقبها من ويلات ومصائب الأوبئة والطواعين، كالكوليرا، والحمى والتيفوئيد مثلاً.

¹ - خ. س، مع. ح رقم 412، وثيقة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1310 / فاتح يناير 1893. وكان يحدث أحياناً أن يقر السلطان نفسه وبكل صراحة، بأن كثرة التنافيذ والإقطاعات تحدث مشاكل للمخزن، إلى حد أنه «... كادت الوظائف القائمة بما الأحباس أن تتعذر من أجل التنافيذ...».

- رسالة السلطان المولى عبد الحفيظ إلى القائد أحمد ولد أب محمد (الشركي)، بتاريخ 9 صفر 1328 / 20 يناير 1910.

وكان هذا الوسط، شأنه شأن باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى، لا وسائل وقائية وعلاجية بيد رؤسائه لإنقاذ المصابين من مخالب هلاك وموت محققين.

طبعاً، لم يكن وقتئذ في متناول ولا في طاقة هؤلاء الناس سوى اللجوء إلى طرق التداوي التقليدية، ومناجاة الأولياء والصالحين، عسى أن تسكن الآلام والأوجاع، ويُبارح شبح الموت والفناء ساحتهم. وهذا يعني أن الجيش المغربي، في الفترة موضوع هذه الدراسة، لم يكن يتوفر على مصالح طبية حديثة، تُعنى برعاية صحة رجاله، على عكس ما تذكره المصادر في هذا الصدد، بالنسبة للربع الأخير من القرن السادس عشر مثلاً، ولا سيما سنة 1576، حيث ذكر شاهد عيان أن الجيش السعودي كان يتوفر على أكثر من مائة طبيب ومعالج¹.

يقول الفقيه الحجوي، في سياق الحديث عن المعارك الحربية والمناوشات التي كان يخوضها، من حين لآخر، المقاتلون المخزنون ضد الفتان بوحمارة وأتباعه، ولملمحاً إلى خطر الموت المهدق بكل من أصيب منهم بجروح بليغة الخطورة، ما يلي:

«... قد كانت فرنسا تساعدنا ببعث الطبيب المذكور (واسمه فريز وكان يأتي من مغنية إلى وجدة)، وكان يعالج المرضى لكون عساكرنا لم يكن لها مستشفى، ولا كان المغرب يعرف مستشفى عسكرياً، لا منشغلاً ولا مستقراً، مع أن أجدادنا سبقوا أوربا إلى ذلك كله. فحالة العسكر تهمسة إذا جُرحوا، وربما تسبب عن ذلك موتهم بالتفريط...»².

¹- Dziubinski (A), op. cit., p. 73.

²- الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار المغرب...، م. س، ص. 54.

وكان النقيب ماروا (Cap. Marois) قد لاحظ هذه المسألة في ربيع سنة 1877، خلال مقامه بمدينة فاس، في رفقة السفير الفرنسي الجديد بالمغرب دو فرنويي (De Vernouillet)، حيث كتب ما يلي:

«... لا وجود للأطباء في الجيش المغربي، كما لا أثر لسيارات الإسعاف، بل كل ما في الأمر، أن هناك عدداً من الحجاجين لهم خبرة في امتصاص دم الجرحى والمرضى، وفي جبر العظام المكسرة...»¹.

على أن هذا لا يعني خلو صفوف الجيش من معالجين ناهمين مهرة في صنعتهم، تعلموا في المشرق العربي، كما هو الشأن بالنسبة لعبد السلام بن محمد العلمي الفاسي، الذي أوفده السلطان المولى الحسن إلى بلاد الكنانة سنة 1874 لدراسة العلوم الطبية، أو الطالب أحمد بن عبد الرحمن التسماني الذي أثنى عليه كثيراً، ونوه باجتهاده وتضحياته، النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس، ملفتاً انتباه مخاطبه وزير الحرب وقتئذ محمد بن محمد الجباص إلى أن الرجل هو:

«من تنجب في علوم الطب والتشريح... وهذه مدة وهو ملازم لمباشرة علاج المرضى العسكر السعيد...»².

ومن المعلوم كذلك أن تنامي علاقات المغرب بالدول الأوروبية، على امتداد القرن التاسع عشر، قد نتج عنه على الخصوص، ازدياد عدد الوافدين

1- A.G.V., 3hl, 1977, p. 24.

2- خ. ع، ك 2720، ص. 191، وثيقة بتاريخ 22 شعبان 1324 / 11 أكتوبر 1906. وانظر كذلك ما قاله صاحب "إتحاف أعلام الناس..." عن الطبيب المعالج محمد بن الهادي غريط المكناسي المتوفى بمدينة مراكش سنة 1271 / 1854، بأنه «ماهر في علم الطب وخواص النبات... وانتقاه مولاي عبد الرحمن بن هشام لنفسه وحرمه، وحل الخاص به...».

- ابن زيدان، م. س، ج 4، ص. 242، وج 5، ص. 337.

على المغرب للعمل والعيش به، ومن ثمة فتحت عيادات طبية حديثة في المدن الكبرى الساحلية، كطنجة، والرباط، والدار البيضاء، والصويرة، والتي ما فتئت تجذب الميسورين من المغاربة للتداوي على يد أطباء أوريبيين¹.

وكان المخزن يوجه، عند الاقتضاء، عسكريين وأعواناً لتلقي العلاج بهذه المراكز. فهذا مثلاً المولى عبد الرحمن بن هشام يُخبر عامله على طنجة ومنطقة الشمال عبد السلام السلوي، بتوجه

«الوصيف جبارة للتطبيب بمدينة طنجة. فإن كان هناك طبيب فذاك، وإلا استقدم طبيباً من جبل طارق لعلاج المريض...»².

وكتب أحمد بن موسى إلى كل من الشريف محمد المراني، والأمين بوبكر بن بوزيد السلاوي، في شأن توجه الأغا عزوز المسفيوي إلى الدار البيضاء «بقصد التمرض»، أي التداوي على يد أحد أطبائها الأوريبيين، بعد أن أصيب ولا شك بجروح في إحدى المعارك الحربية التي كانت تخوضها الجيوش السلطانية ضد متمردى قبيلة الأعشاش بالشاوية، ملحاً على ضرورة الاعتناء به، ووضع مسكن رهن إشارته يستقر به إلى أن يشفى من مرضه، ويعود إلى عمله³.

بيد أن معظم هؤلاء المصابين في ميادين القتال، أو الذين ألم بهم مرض ووعكات صحية، قواداً وأنفاراً على السواء، كان يسمح لهم بالسفر إلى

1- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 1، ص. 167 وما بعدها.

2- خ. س، مح. ر رقم 33، وثيقة بتاريخ 24 قعدة 1254 / 8 يراير 1839.

3- خ. س، ك 432، الوثيقتان معاً بتاريخ 22 رمضان 1315 / 14 يراير 1898.

- بوعشرين، الحسن بن الطيب، م. س، ص. 57 وما بعدها.

ديارهم، أو محل استقرارهم، ريثما يسترجعون قواهم وعافيتهم، والأمثلة في هذا الصدد جد كثيرة ومتنوعة.

ولنسوق هنا البعض منها، بهدف تكوين فكرة واضحة عن هذا الجانب.

فقد جاء في كتاب وجهه الخليفة سيدي محمد إلى أمناء مدينة مراكش يخبرهم فيه بقدوم عدد :

«... من مرضى الجيش السعيد والذين يأخذون بأيديهم، ويبرون بهم العدد المقيد في الطرة، فادفعوا لهم مئوتهم ولائد...»¹.

وكان عدد هؤلاء المرضى 141 شخصاً، من بينهم قائد مائة، و6 مقدمين، و28 رامياً.

ويبدو أن الأمراض الشائعة وقتئذ في المجتمع المغربي، وفي صفوف الجيش على الخصوص، على ضوء ما تسمح بالتقاطه الوثائق، وما تقدمه لنا كتابات عدد من الزوار الأوروبيين الذين تسنى لهم التحول في بعض ربوع البلاد، والاستقرار في بعض مدنها الساحلية على الخصوص، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين، تتمثل في الأعراض التي كانت

1- خ. س، مح رقم 33 : 15/ك 5 ، وثيقة بتاريخ 26 ذي الحجة 1273 / 17 غشت 1857.
- خ. س، و. ز، مج. 4 وثيقة رقم 157، رسالة الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي إلى الحاجب موسى بن أحمد، حيث نقرأ ما يلي:
«... فإن خديم مولانا القائد السيد علي بن مبارك التكناني العسكري قد أصيب بالحمى، واشتدت عليه حتى لا يقدر على قيام ولا على قعود...».
- خ. س، و. ز، مج. 10، وثيقة رقم 206، رسالة موسى بن أحمد إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، بتاريخ 26 جمادى الأولى عام 1295 / 28 مايو 1878، حول مجيء «الأغا الحاج عبد الرحمن الرايس اعتراه ألم هنا...» إلى فاس.

تلم بالجهاز البصري، أو التناسلي، أو في عاهات جلدية، أو ورم الأعضاء الذي كان يسميه المغاربة «السلط»¹.

وحسبنا هنا الاستدلال بما تضمنته من إشارات إلى هذا الموضوع وثيقتان إثنتان، أولاهما رسالة وجهها قنصل المغرب بجبل طارق سعيد بن أحمد جسوس، إلى النائب محمد بركاش، ذكر فيها تردي الحالة الصحية لاثنتين من المغاربة الذين كانوا يتكونون بالمدارس العسكرية والمؤسسات الصناعية بنفس المدينة، وهما إدريس بن محمد الأزرق، ومحمد بن الغازي التكني، حيث قال:

«... فمرض الأول من عارض الأرياح، ومرض الثاني بالطحال، وطال فيهما هذا الحال...»².

وأما الوثيقة الثانية، وهي عبارة عن بطاقة صغيرة وجهها الحاجب أحمد بن موسى إلى نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي يخبره فيها بما اعتري صحة الأمير مولاي العباس، أحد أنجال السلطان المولى الحسن، وما كان يحس به من آلام، بينما كان على رأس حركة كبيرة في ناحية تادلة، حيث كتب قائلاً:

1- ابن جلون، عبد المجيد، *جولات في مغرب أمس* (1872)، مكتبة المعارف، الرباط، 1974، ص. 142 وما بعدها.

- وردت إشارة إلى هذا الداء، أي السلط في كتاب للسلطان المولى الحسن إلى عامل سلا القائد محمد بن سعيد، حيث أخبره بأن «حاملته فاطمة الرجراجية (قد أحررت) أن ولدها المقبوض للعسكر بسلا مريض بالسلط في عضو خفي. فنأمرك أن تجربيه على الضابط والسلام...».

- خ. س، مع. ح س 1292، بتاريخ 26 رجب 1292 / 28 غشت 1875.

2- خ. ص. س، س II، حرفا ج - د، مع. رقم 17، وثيقة رقم 2449 بتاريخ فاتح جمدي الأولى 1294 / 13 يونيو 1877.

«... فقد ذكر لي نجل سيدنا مولاي العباس حفظه الله، أنه اعتراه عسر البول هاذة الأيام، ولعل ذلك مما يصيب الإنسان قرب البلوغ أو بعده بيسير. وشرب الماء بعد تنقيع المعدنوس فيه وصفه لنا الناس بأنه نافع... ووجهنا عليه للإتيان من دمنات...»¹.

ومن مظاهر الاعتناء برجال الجيش كذلك، ما كان يصدره السلطان من ظواهر لفائدة البعض منهم، قواداً وأنصاراً، إن اقتضى الأمر ذلك، يتمسكون بها، ويُراد بها تنبيه أولي الأمر من عمال، وقواد، وشيوخ، إلى ضرورة احترامهم، وعدم ابتزازهم، أو مطالبتهم بأية كلفة، أو خدمة، أو عطاء، ما عدا واجب الزكاة والأعشار².

ويتجلى هذا الاهتمام كذلك في الرعاية التي كان يحيط بها المخزن ورثة القائد العسكري الذي قضى نحبه، سيما إذا كان من هؤلاء الخدام الذين سبق وأن أسدوا خدمات ثمينة إلى الدولة، ولاحظهم السلطان وأعوانه الكبار.

ونلمس هذا مما ورد في كتاب للسلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، على إثر وفاة القائد ابن الفقيه البخاري، حيث خاطبه قائلاً:
«... ونأمرك أن تستوصي خيراً بأولاد الوصيف الهالك، وترد بالك لأهله وداره حتى لا يلحقون بمكروه. وقد أقررنا أولاده على الانتفاع ببلاد المخزن التي كانت بيده بمكس، وما ظهرنا الشريف به يصلك لتدفعه لهم بيدك...»³.

1- خ. س، ك 634، ص. 22، وثيقة بتاريخ 8 شوال/ 17 مايو 1891.
2- خ. س، ك 639، ص. 62، رسالة السلطان إلى القائد لحسن ولد علي أعمر السجستاني، يأمره فيها بالكون على بال من قائد المائة بمسكر الأغا عبد السلام بن الراضي الصفاعي، واسمه حماد بن عبد القادر السجستاني، وكذلك الشأن بالنسبة لرفيقه الجندي أبيه بن المحجوب، 20 ربيع I 1308 / 3 نونبر 1890.

3- خ. س، و، ز، مج 15، وثيقة 25، بتاريخ 27 ربيع I 1308 / 10 نونبر 1890.

وفي حالة العجز عن الخدمة، أو الإعفاء منها، فإن معاشاً يومياً كان يُرتب للمعني بالأمر، كما يتضح لنا ذلك من رسالة موجهة إلى أمناء مرسى العرائش بأن يرتبوا

«لماسكه عبد القادر بن بوحسينة من طبعية ذلك الثغر حرسه الله، نصف بسيطة في كل يوم، إعانة على العيش بما لقيام العذر به...»¹.

وتُطلعنا رسالة وجهها النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى أمناء طنجة على ما تقرر منحه لجندي كان يُحارب في صفوف الجيش المخزني بناحية وجدة، أتباع الثائر بوحمارة، وفقد أعضاء من جسده، حيث نقرأ ما يلي:

«... فتنفذوا للرجل الوارد من المحلة الوجدية الفاقد يده اليسرى ورجليه معاً بالبارود خمسة بلايين مياومة. ولتشتروا له حصيراً، وتليساً، وعائية شرب الماء إلى أن يظهر ما يكون من أمره من الحضرة...»².

واضح مما سبق ذكره، وبالخصوص من الحالة الأخيرة، أن لا تناسب البتة بين جسامته وفضاعة الرزية والخسارة اللتين ابتلي بهما في جسده هذا الجندي المسكين، وما ارتأى النائب الطريس منحه إياه من معاش يومي، ونوع الفراش المنعم به عليه ليستلقي فوقه ما تبقى من جسده الجريح والمشوه إلى الأبد. ثم إن الخمسة بلايين المقرر منحها إياه كل يوم، وتساوي ربع الريال الذي كان سعره وقتئذ قد تجاوز 140 أوقية، لا تمثل شيئاً يذكر بالنسبة لإعالة شخص في وضعيته الصحية.

وأما القتلى في ميادين الوغى، سواء تعلق الأمر بأفراد الكيش وعبيد البخاري، أو العسكر، أو حراك القبائل، فإن المخزن كان يمنح أهلهم تعويضاً

1- خ. س، ك 218، ص. 145، الرسالة بتاريخ 14 صفر 1313 / 6 غشت 1895.

2- خ. س، ك 763، ص. 500، وثيقة بتاريخ 17 رجب 1322 / 27 سبتمبر 1904.

قدره مائة مثقالاً، ولا شيء بعد هذا إلا في حالات نادرة وخاصة، في حين كان الجرحى منهم، يعطاهم خمسون مثقالاً، مع تمتعهم بمئونة يومية مدة خلودهم للاستشفاء. وقد ورد مثال عن قيمتها في وثيقة بتاريخ 19 شوال 1292 / الموافق 18 نونبر 1875 بالنسبة لما تقرر إعطاؤه «لضعفاء العسكر ومرضاهم...» على النحو الآتي:

«5 خيل بحسب 6,501 (بالأواقي)

82 مرضى بحسب 3

2 مساجين بحسب 3

28 صبيان بحسب 3

3 مقدمون بحسب 10

1 خليفة بحسب 30»¹.

1- خ. س، مع. ح سنة 1292، رسالة موسى بن أحمد إلى الأمين عبد الكريم التازي، بتاريخ 19 شوال 1292 / 18 نونبر 1875.

وانظر كذلك، حول هذا الجانب ما ذكره الضعيف في تاريخه، وهو يتحدث عن أحداث سنة 1227 / 1812، وبالخصوص عن سفر السلطان من مدينة مراكش نحو الشمال، عبر منطقتي تادلة وزعير. وبينما كانت الحملة السلطانية معسكرة بطالع قرماط بتراب هذه القبيلة الأخيرة، أتاه رسول يخبره بما أبلاه من بلاء حسن أهل فاس البالي ورئيسهم الحاج قدور أصفيرا وعناصر فرقة الأوداية، في محاربة قبيلة أيت يوسي، حيث: «قتلوا وسبوا، وفرح السلطان بذلك. وبعث السلطان لكل من مات من أهل فاس البالي والأوداية مائة مثقال لأولاده، وكل مجروح يقبض خمسين مثقالاً...».

الضعيف، محمد الرباطي، م. س، ص. 368.

هذا وقد نصت وثيقة تحت عنوان: «... تقييد مجاريح العسكر السعيد في 20 من شعبان 1289» على أنواع الإصابات التي كان يصاب بها الجنود في ميادين القتال، إما عن طريق الطلقات النارية التي كان يُصوبُها نحوهم متمردو القبائل أو بواسطة ما كانوا يرمونهم به من حجارة وما شابهها.

وتعطينا فكرة عن هذا الجانب الحالات التي تضمنتها هذه الوثيقة وهي خاصة بجرحى طواير عسكر "النظام"، برئاسة قواده المعروفين وقتئذ، وهم القائد الأغا الحاج أُمْتُو السوسي، وقائد الرحى أحمد المصمودي، وزملاؤه محمد بن المختار، وعلال التكناني، والحاج الطيب (الغرناطي)، بالإضافة إلى طابوري البخاري والوصفان، وهي كالآتي:

- القائد إبراهيم الحبيحي مضروب برصاصة على كلاه، ملازم للفراش».

- «الجيلاني الرحمان، من مائة الحاج علي البعمراني، مكسور اليد اليمنى».

- «السي محمد بن أحمد الكدموي من مائة الحاج الحسن بن الحبيب مضروب بحجارة على عينه اليسرى».

- «المقدم إبراهيم الفطواكي من مائة القايد محمد البطاحي مضروب على خده الأيمن بحجارة».

وبلغ عدد الجرحى الإجمالي في اليوم المذكور أعلاه 41 جريحاً، 21 من بينهم من جند الحاج أُمْتُو المذكور، علاوة على جرحى الفرق الأخرى من الكيش، وعبيد البخاري، وحراك القبائل، إذ كان جميعهم في ركاب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في منطقة تادلة، بهدف تطويع وتأديب قبائل بني عمير وبني موسى¹.

1- خ. س، ق. ح، مع. س. رقم 7، وثيقتان بتاريخ 17 شعبان 1289، و20 شعبان 1289 / 20 و23 أكتوبر 1872.

على أن المبلغ المالي الممنوح تعويضاً عن الوفاة والآفات، كان يتغير بحسب الظروف والمناسبات. فتارة يكون في مستوى ما ذكرناه، وتارة أخرى كان ينخفض انخفاضاً هاماً قد يصل أحياناً إلى 80 %، كما نتبين ذلك من وثيقة تضمنت أوامر السلطان بمنح 20 مثقالاً فقط لأهل الإحدى عشر عسكرياً من سكان فاس، وكيش شراكة وأهل سوس بأزغار الذين «استشهدوا في قتال غيثة»¹.

وتفيد الوثائق كذلك أن المخزن كان يعامل معاملة خاصة ورثة المميزين والمهرة في تخصصهم الحربي من قواد العسكر الذين كانوا يلقون حتفهم في ميادين القتال، وذلك بإقرارهم على البقاء في المسكن الذي كان يستغله والدهم أو قريتهم، وبالاتمرار في الاستفادة من راتبه الشهري، فضلاً طبعاً عن صلة الوفاة المعهودة.

وهذا ما تحدث عنه عامل سلا، محمد بن سعيد، في كتاب وجهه إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، في شأن ما حدث من خصام وشأن بين حفيدي الباشا محمد ملاح الطنجي حول أحقية كل منهما في الاحتفاظ بدار جدهم الذي:

1- خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 174، بتاريخ فاتح رجب 1293/ 23 يوليو 1876.

- وفي رسالة العباس بن محمد الجمعي، ابن أخ وزير الحرب محمد الصغير الجمعي، وبصفته وقتئذ رئيساً لحركة مخزنية أرسلت إلى منطقة فحص طنجة في مهمة استطلاعية واستكشافية حول حقيقة وضعية أراضي الكيش بهذه المنطقة، نقرأ ما يلي: «... فرح الجند، وتحمس بعد قراءة الكتاب الشريف عليهم، وزادوا شجاعة وإقداماً، وذلك أن علموا بالصدقة 50 على الجرحى، والصلة 100 لأهل كل قبيل...».

- خ. س، مع. ح رقم 415، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1310/ 27 غشت 1892. ولكن في وثيقة أخرى بتاريخ 3 ربيع I 1312/ الموافق 4 سبتمبر 1894 وعلى إثر مقتل مخزني في إحدى المعارك ضد قبيلة زمور، طلب الباشا حم بن الجيلاني من السلطان منح تعويض لأهله قدره 50 مثقالاً فقط، جرياً على «العادة التي ذكرت».

- خ. س، و. ز، مج. 22، وثيقة رقم 119.

«كان في علم تطبجيت لا يجارى، وكان مع مولانا أمير المؤمنين مولانا عبد الرحمن جد سيدنا، أبقي الله عزه، بقصبة الشراردة، وهُد منها مواضع لا زالت معروفة. ولما تمكن بها مولانا الأمير، قام فيه وفي أصحابه البارود، وماتوا عن ءآخريهم، وذلك سنة 1244. وأنعم مولانا على أولاده بدار وبالراتب الذي كان يقبضه وقتئذ...»¹.

4 - التأديب والعقوبات

4 - 1 - المعاناة

ما من شك أن الأخباريين المغاربة لم يعيروا أدنى اهتمام يذكر للجيش وشؤونهم، اللهم ما كان يصدر عنهم من أحكام سلبية ونعوت قذحية في حق رجاله، محملينهم مسؤولية الانهزام والاندحار أمام الجيوش الأوربية الحديثة، الفرنسية والإسبانية على الخصوص.

ولولا ما كان يرد من إشارات إلى شكاوى وتظلمات بعضهم في الوثائق المخزنية، لتعذر علينا معالجة عدد من المواضيع والقضايا، شبيهة أو قريبة من التي نحن بصدد التعرض إليها في هذا البحث. وأما النقط التي ننوي ذكرها

¹ - خ. س، مع. ح رقم 361، الوثيقة بتاريخ 4 ربيع 1309 / 8 أكتوبر 1891. ولكن أهل الأغا أحمد الجزيري الذي «هلك في خدمة سيدنا... وخلف زوجاً عجوزاً، وولداً ضريباً، وبتاً بدار سيدنا منفذة له...» اضطروا إلى إفراغ المنزل الذي كانوا مستقرين به، وذلك بالرغم من تدخل نقيب الشرفاء العلويين بهذه المدينة الشريف محمد بن عمر العلوي. أنظر: - خ. س، مع. م. ع. ع رقم 433 / 5، وثيقة بتاريخ 25 رمضان 1318 / 16 يناير 1901، ووثيقة بتاريخ 28 شوال 1308 / 18 يناير 1901. بينما لم يُنفذ «لحامته المرأة المراكشية، زوجة الجيلاي العسكري أحد الحراية الصائر لعفو الله بوجدة...» سوى «صلة التوجه لبلادها...». - خ. س، مع. م. ع. ع رقم 402 / 5، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الثاني 1326 / 10 أبريل 1908.

هنا، فتتعلق بطروف عمل وعيش عموم الجند وقوادهم، حالة التوقف والاستقرار، أو الظعن والترحال، وبضروب وأصناف التعسفات، والمضايقات، والابتزاز التي كانت تستهدفهم على يد الولاة والحكام، وبالمتاعب والمشاق التي كانوا يتحملونها، سواء أمطرت السماء وأرعدت، أو أبيضت الربى وسفوح الجبال، أو تبللت أبدانهم عرقاً، واحترقت وجوههم واحمرت من شدة حرارة أشعة الشمس المفرطة وقت المصيف، أي حين تميل سنابل القمح إلى الاصفرار، وتكون المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية قد تحركت منذ مدة صوب الاتجاه المقصود.

فهذا مثلاً المؤرخ الناصري، المشهود له بنباهته، وبدقة وصواب ملاحظاته، واعتدال أحكامه ومواقفه، وعدم نزوعه إلى التملق المفرط، وبفكره الثاقب النافذ إلى جوهر الأمور، وهو يتحدث عن مصاعب المحلة السلطانية بجبال تازة، وما تكبدته من خسائر بشرية ومادية فادحة على يد مقاتلي قبائل غيثة ومن حطب في حبلهم من القبائل الخليفة، لا يتردد لحظة في تعيين المسؤول عن تعثر الجيش المخزني قائلاً:

«... ولما غل الجيش في مزارعهم ومداشرهم، خرجت الكمائن من خلفهم، ورموهم عن يد واحدة بالرصاص، فدهش الناس، وتذكروا فعلهم القديم من الانهزام عن الملوك بلا موجب، إذ لم يكن في شوكة غيثة هؤلاء وكثرتهم ما ينهزم منه ذلك الجيش اللهم، ولو تلبثوا يسيراً، وقاوموهم، لهزمهم في الحال، كما هزمهم أول مرة، ولكن العادة العادة، فولوا مدبرين، لا يلوون على شيء...»¹.

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 158.

- خ. س، ك 315، ص. 3، حيث نقرأ أن المحلة تركت 192 جندياً "مريضاً" بمدينة تازة ورحلت عن المكان.

وكان السلطان المولى الحسن قبل هذا التاريخ بحوالي سنتين، وبالضبط أواسط شهر رجب من سنة 1291، الموافق أواخر غشت 1874، قد غادر مدينة فاس، على رأس جيوشه قاصداً مدينة وجدة وجبال بني يزناسن. وقد صادف وصوله إلى قصبة سلوان حلول عيد الفطر. وبعد أن رتب شؤون هذه المناطق، وقضى أربه منها، قفل راجعاً إلى مدينة فاس، ولكن في ظروف مناخية قاسية، تحدث عنها الناصري بقوله:

«فأدركه فصل الشتاء بتلك الجبال والفيافي، فاشتد البرد، وقلت الأقوات، وهلك بسبب ذلك عدد كثير من الجند، ولحق الناس مشقة فادحة...»¹.

وإلى هذه المساوئ والأضرار التي كانت تُحدثها رداءة أحوال الطقس في صفوف الجند، كانت تنضاف ويلات ومصائب المجاعات، والقحوط، والجراد، وقت ابتلاء البلاد بانحباس المطر، وانتشار الجفاف، وما كان يصاحبها من أمراض معدية وأوبئة فتاكة، مخلفة الدمار والخراب أينما حلت وارتحلت في الأرواح، والأنعام، والدواب، إذ لا شيء وقتئذ يبد الناس لإيقاف زحفها، أو التخفيف والحد من أذيها. ولنا فيما قاسته من محن وشدائد حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن من مراكش إلى فاس، سنة 1285 / 1868 - 1869 (المغادرة كانت في يوم 23 محرم 1285 / 16 مايو 1868)، أحسن دليل نورده هنا

1- ن. م. س، ص. 144.

وأما صاحب "إنحاف أعلام الناس..."، فقد كتب عن نفس الموضوع قائلاً: «... ونهض بمجنوده الجراة قاصداً فاسا، ولما وصل عقبة موكة الخل الشهير بمكناسة، تراكمت الأمطار وتكاثف الوحل، وحصل لتلك المحال بسبب ذلك مشاق عظيمة، وأصيبت بخسائر جسيمة...».

- ابن زيدان، م. س، ج 2، ص. 154.

للاستئناس به. على أنه قبل تحرك الموكب السلطاني في اتجاه الشمال، دعت الضرورة إلى التخلي عن 526 شخصاً من أصل 9958 كانوا يكونون العدد الإجمالي لأفراد العسكر "النظامي" المشاركين في هذه الحركة، وتركهم بمدينة مراكش بسبب مرضهم المفاجئ، وعجزهم عن السفر. والواقع أن هؤلاء الناس والذين كانوا يمثلون 5 % ونيف من أفراد تنظيمهم العسكري، قد أصيبوا بوباء الكوليرا الذي كان وقتئذ قد تسرب إلى المغرب عبر الحدود الشمالية الشرقية مع الجزائر¹.

يقول الناصري في هذا الصدد:

«... وفي سنة خمس وثمانين ومائتين وألف، كان الوباء بالمغرب بالقي والإسهال المفرطين، على نحو ما وصفناه في السنين الماضية...»².

وأورد النقيب بايرن (Cap. Payerne)، أول رئيس للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، في تقرير له من مدينة وجدة، بتاريخ فاتح أكتوبر 1878، خبر تفشي وباء الكوليرا بالبلاد، وما كان يخلفه من ضحايا في تجمعات الجيش، ذاكراً بأنه كان قد انطلق من مدينة مكناس، في اتجاه فاس والمناطق المجاورة لها. وبعد أن توقف أياماً عند الشراردة واشراكاً مخلفاً عدداً من الضحايا، زحف نحو تازة، وجبال دبدو، وقصبة عيون سيدي ملوك، حيث توفي من جراءه 22 جندياً

1- خ. س، ك 299، ص. 90، وثيقة بتاريخ 17 محرم 1285 / 10 مايو 1868.

- خ. س، 298، ص. 71، وثيقة بتاريخ 23 محرم 1285 / 16 مايو 1868. في شأن «فرض عسة المحلة...» في هذا التاريخ، وعدد المكلفين بها 500 شخصاً كلهم من عبيد البخاري (180) وفرق الكيش.

- خ. س، ك 664، ص. 24، وثيقة بنفس التاريخ السابق، في شأن الراتب الشهري "للجيش السعيد"؛ البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 215.

2- الناصري، م. س، ص. 119 - 120.

من أفراد حاميتها العسكرية، وعددهم 250 عسكرياً. ومن هناك، انخرط نحو الشمال الغربي قاصداً منطقة الريف.

وأتمى حديثه عن هذه الجائحة الخطيرة، مشيراً إلى ما لحق بمدينة مراكش من خسائر وأضرار، الأمر الذي أدى إلى:

«فرار عناصر الجيش النظامي من الخدمة، بسبب الراتب الزهيد الذي كان يعطى لهم وقدره 14 موزونة في اليوم، أي حوالي 0,56 فرنك...»¹.

وجاء في تقرير حرر في مطلع شهر نونبر من سنة 1895 أن:

«خُمى خبيثة، شبيهة بوباء التيفوس، قد أودت بحياة العديد من عناصر الحامية العسكرية بمدينة الرباط...»².

ومعلوم أن المغرب كان قد تعرض في نفس السنة إلى كوارث وجوائح طبيعية مختلفة، بدءاً بالجراد وأسرابه الكثيفة التي كانت تملأ الأفق ظلاماً وهديراً، والعواصف الهوجاء التي ضربت سواحله الأطلسية مُخلّفة وراءها الدمار والخراب في الأرواح والممتلكات، في كل من أسفي، وأزمور، والدار البيضاء، والرباط، وانتهاءً بالوافد الخطير وباء الكوليرا والذي وجد مرتعاً مناسباً، وأرضاً خصبة، في حشود المحلة السلطانية التي كانت وقتئذ مخيمة بموقع كيسر ببلاد الشاوية، في اتجاه مدينة مراكش. ويذكر تقرير في الموضوع أن عدد الإصابات بوباء الكوليرا في صفوف الجند والحراك قد بلغ 700 حالة³.

1- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 137, en date du 1er octobre 1878, p. 4.

2- A.G.V., 3h9, Rapp. du cdt. Schlumberger, Novembre 1895, p. 8 et suiv.

3- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 93, Novembre 1895, p. 8.

A.G.V., 3h9, Rapp. n° 49, daté du 15 décembre 1895, p. 2 et suiv.

A.G.V., 3h9, Rapp. n° 59, daté du 27 février 1896, p. 2 et suiv.

ونلمس نوعاً آخر من معاناة أفراد الكَيْش والعسكر، فيما كانوا يستسلفونه من مال من كبار تجار اليهود وملاكهم والذين كانوا لا يترددون في إئصال كاهلهم وكاهل عناصر القبائل كذلك بالديون، مما يعني أن الراتب الزهيد والبسيط المخول لهم من طرف المخزن كان لا يكفي لمواجهة تكاليف العيش، وإعالة الرجل وأهله.

ويبدو أن أغلبية هؤلاء المرابين كانوا من الطائفة اليهودية المغربية، إذ تكاد كل أسماء المقرضين التي يرد ذكرها في الوثائق، كلما تعلق الأمر بتقديم سلف، أو باسترجاعه، تكون لأفراد منهم. وما العنوان الآتي، وهو لوثيقة في موضوع المطالبة باسترجاع ما ترتب من ديون على فرق من كَيْش مدينة فاس، إلا واحد من عشرات العناوين المماثلة والتي نعثر عليها في الأرشيف الوطني، وهو على النحو الآتي:

«... بيان الديون المخلدة في ذمة الجيش الفاسي ومسخرهم لأهل الذمة،
قيده في 10 جمادى الأولى عام 1294».

والمقصود هنا بالجيش الفاسي، تنظيمات إداوبلال وأولاد إدريس، وعال سوس تافيلالت، في حين بلغ قدر المال الذي كان عليهم أدائه لأربابه، قواداً وأنفاراً، 6030 مثقال و6 أواقي¹.

وبعد انصرام سنة ونيف على تاريخ هذه الوثيقة، ورد في رسالة السلطان إلى باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي، بتاريخ 25 جمادى الأولى 1295/ الموافق 27 مايو 1878، حول الموضوع ذاته، أن هؤلاء الناس لم يدفعوا بعد ما كان عليهم من ديون، وأن أعيانهم قد وفدوا على الباشا المذكور.

1- خ. س، ق. ح، مع. ح رقم 432 / 2.

«طالبين التوسعة عليهم فيما تخلد بدمتهم لليهود، ولتضييقهم بهم في ذلك...» .

والحق أنه لم يكن في هذا الأمر ما يُبرهن على سوء نية الدائنين، أو على تماطلهم وتراخيهم في أداء ما كان عليهم من ديون لأصحابها، ما دامت البلاد كلها قد أصيبت من جديد بجائحة الكوليرا في سنة 1878، بعد أن عرف الموسم الفلاحي للسنة قبله، نقصاً كبيراً في المحصول الزراعي، ترتب عنه خصائص فظيعة في الأقوات، مما مهد الطريق، في آخر المطاف إلى حدوث المجاعة، وانتشار الأمراض الفتاكة، وهو الأمر الذي لم يكن هؤلاء المرابون اليهود مستعدين لتفهمه، وأخذ به عين الاعتبار¹.

وأما انقطاع المؤونة عن الجند الحارك، أو المرابط في معسكراته، هنا وهناك، فحدث ولا حرج، وما أكثر الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، على امتداد القرن التاسع عشر، وبالخصوص النصف الثاني منه.

ففي كتاب موجه إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، وردت شكوى المسؤولين عن حركة مخزنية كانت متواجدة بمنطقة تادلة، وهما الشريف اليزيد، ولعله نقيب الشرفاء بهذه الناحية، أو من قرابة السلطان المولى عبد العزيز، وأحمد الرحالي قائدها العسكري ولا شك:

«ببقائهم للضياح لذهاب العمال لدورهم، وانقطاع المؤونة عنهم منذ أيام 43 وهم في الحلاء ليس تم من يبيعون معه ولا من يشترون، طالبين النظر من حالهم أو تنفيذ المؤونة فيهم لأن العساكرية يبيعون حوائجهم بأقل ثمن...»².

1- خ. س، مع. ح سنة 1295.

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 164 وما بعدها، حيث قال عن سنة 1295 / 1878: «.. فكانت هذه السنة من أشد السنين على المسلمين قد تعددت فيها المصائب والكروب، وتلونت فيها النوائب والخطوب، لا أعادها الله عليهم...».

2- خ. س، مع. م. ع. ع. رقم 404 / 6، وثيقة بتاريخ 8 محرم 1315 / 9 يونيو 1897.

ويتضح من المصادر كذلك أن البيوت التي كان عدد من هؤلاء الجنود يخلدون فيها إلى الراحة، وكذلك مقرات الخدمة التي كانوا يعينون فيها، كانت تفتقر إلى أبسط التجهيزات والأدوات، وإذاً تكون أقرب إلى كهوف وأكواخ منها إلى مساكن جديدة بهذا الاسم.

فقد كتب في هذا الصدد عامل تطوان عبد السلام بن الحسين البخاري إلى النائب السلطاني بطنجة محمد بن محمد الجباص، بتاريخ 13 صفر 1327/ الموافق 6 مارس 1909، يقول:

«... فإن العسكر السعيد قد شرحوا ما حصل لهم من الضرر من عدم تفريش الأماكن التي يستقرون بها بالقشلة، وفي محلات العسة المجعلة لهم خارج البلد، كما شرحوا ما هم محتاجون إليه من الأضوية للمحلات المذكورة، وأواني الماء لشربهم، وطلبوا الكتاب لسيادتك لتامر بتنفيذ ذلك لهم...»¹.

ومن أشكال المعاناة والمضايقات التي كانت تعترض سبيل هؤلاء الجنود، وبالخصوص من كان منهم منخرطاً في تنظيمات العسكر، عسف وجور قواد وشيوخ القبائل.

وكان بعض هؤلاء الحكام لا يترددون في التصدي والتكيل بكل من حل بأرض القبيلة من هؤلاء المجندين، عند الترخيص لهم بزيارة الأهل، أو تفقد ممتلكاتهم. فمنهم من كان يوجع ضرباً وركلاً، ومنهم كذلك من كان يُترك وهو حي يرزق، ولربما زج به في سجن القائد، كل هذا تحت وابل من الشتم والسب، وبدون

1- م. و. م. ر، مع. م. ع. ح رقم 4.

أدنى تستر من أفراد القبيلة، وكأن قصدهم من هذا كله، هو تخويف الآخرين، وردعهم، حتى لا يُفكر أحد من جديد أو يحلم بالانخراط في صفوف الجندية. وكان مهمهم الوحيد هو الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من السواعد، وأرباب الأسر، حتى تسهل نسيئاً عملية توزيع الكلف، والوظائف، والواجبات على القبيلة.

ولهذا، كان كل من انسلّ منهم، وتلبس بالخدمة العسكرية، يترك نصيبه من هذه العطاءات والخدمات لإخوانه في القبيلة. والواقع أن العديد من أهل البوادي، وهم الأكثر تعرضاً لعسف الولاة، كانوا يهربون بأنفسهم من جور حكامهم، وتصبح مسألة الانخراط في صفوف الجندية بالنسبة إليهم أهون وأفضل من البقاء تحت رحمتهم. والمثال الآتي، وقد استقيناه مما نسب من تعسفات وتجاوزات، أمناء إيالة القائد أحمد بن مبارك الزلطني الحاحي، يعطينا فكرة عن هذا الجانب. فبعد أن استعرضوا مآخذهم عليه، كتبوا ما يلي:

«... ومن أجل ذلك ضاق الأمر على الرعية. ولولا هذا الباب الذي أرشد الله سيدنا ووفقه لفتحته، وهو باب العسكر المجيد الذي فتحه لباب الجهاد، خلعت من السكني البلاد، على أن العمال يتحيلون على التضييق بمن دخل العسكر السعيد. وقد سمعنا وقعة عظيمة قرب تاريخه من خليفة خدم سيدنا الطالب المحجوب (الكلولي)، أنه ترامي على جميع من دخل العسكر من بني كزوتة، وخرّب ديارهم، ونهب أموالهم، واتاهم بالخيّل والرجالة، وأحزننا ذلك جداً لما فيه من الاستخفاف بجرم سيدنا ومن لاذ به...»¹.

بيد أنه ينبغي لنا التحلي بشيء من الحيطة والحذر أمام هذا النوع من الكتابات، وعدم الانسياق والتسليم بكل ما يرد فيها. فإذا كان بعضها ينطوي

1- خ. س، مع. ح رقم 113، وثيقة بتاريخ فاتح ذي الحجة 1305/ غشت 1888.

على قدر كبير من الحقيقة، فإن البعض الآخر منها قد يكون مجرد افتراء وكذب، واتهامات ملفقة، بقصد الإساءة إلى الشيخ أو القائد.

ثم علينا أن نشير هنا إلى التحول الهائل الذي كان يطرأ على الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الناس البسطاء على إثر انخراطهم في صفوف الجندية. فمن مجرد رعاة، وخماسة، وعزابة، وأجراء صغار، وعاطلين، ها هم الآن أصبحوا من أعوان المخزن، ومن منفذي أوامره، يمثلون سطوته، ونفوذه، وحضوره، وكلها مكتسبات ليست بالهينة في هذا الوسط الزراعي المتسم بالقلّة والخصاصة، في حياة الأفراد، والتي كان لها وقع وتأثير عميقين في نفوس هؤلاء الناس البسطاء، الأمر الذي كان يؤدي ببعضهم إلى العبث بسلطة الولاة، والتطاول على اختصاصاتهم، والغلبة في مخاطبتهم، والسعي إلى تمتيع الأهل والأقرباء من الامتيازات المخولة إلى عناصر العسكر وحدهم، وشخص آخر يختارونه من هؤلاء للاهتمام بممتلكاتهم ومصالحهم في القبيلة.

وتظهر الوثائق كذلك أنواع وأشكال أخرى من المعاناة والأخطار التي كانت تعترض سبيل هؤلاء الجنود، ولو أنها لم تكن مقتصرة عليهم وحدهم، ونعني بها أعمال السطو والنهب، هنا وهناك، أفراداً وجماعات، والتي كانت تذهب بأرواح بعضهم أحياناً، ولاسيما في الجهات التي يكون فيها حضور المخزن متذبذباً وهشاً، كما كان شأن بعض المناطق الجبلية في الأطلس المتوسط، والريف على الخصوص، ومناطق الأطراف¹.

1- التسماني، عبد العزيز خلو، جوانب من تاريخ جباله المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 9 وما بعدها.

على أنه لابد من الإشارة هنا، بالرغم من أننا سنتحدث عن هذا الجانب في
فقرة موائية من هذا البحث، إلى أن هؤلاء الناس الذين كانوا مسؤولين مبدئياً عن
تأمين السبل، واستتباب الأمن، وحماية الناس وممتلكاتهم، كانوا يتحولون إلى قطاع
الطرق، ينهبون القوافل، ويرهبون السكان، ويسطون على ممتلكاتهم، وبالخصوص
في الفترات التي كانت تتدهور فيها الحالة السياسية بالبلاد.

ففي رسالة وجهها السلطان المولى الحسن إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني،
وردت الإشارة إلى ما نهب من بضاعة ومال للعسكري محمد بن أحمد
الرحماني، من طرف بعض العناصر من قبيلة إقدّارن، والحلة السلطانية مخيمة في
عين المكان، في بلاد بني مكّيلد، حيث سلبوا له:

«حمرًا ثلاثة موقرة سمناً، وبغلة موقرة صوفاً، و264 ريالاً...»¹.

وبعد مرور ما يزيد على خمس سنوات على هذا الحدث، وفي نفس
المنطقة تقريباً، اعتدي على قائد عسكري، حيث كتب السلطان في شأنه إلى
الباشا المذكور قائلاً:

«... فقد اشتكى على حضرتنا العالية بالله قائد مائة بالعسكر السعيد اسمه
الشكراني بن محمد السوسي، بأن إخوان البومدماني خرجوا عليه قرب
المهدومة، وضربوه ببغالة، وأخذوا له مكحلة أنجليزية، وكبشاً وثلاثة ريال،
ويده رسم بالاشهاد بذلك، وذلك أيام فحوض سيدنا المقلّس للحركة
الصحراوية...»².

1- خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 37 بتاريخ 11 محرم 1307.

2- خ. س، و. ز، مج. 14، وثيقة رقم 56 بتاريخ 29 صفر 1312/ فاتح سبتمبر 1894.

وانظر كذلك ما ورد في رسالة القائد عمر بن محمد اليوسي إلى السلطان في شأن ما تعرض
إليه من نهب وسلب قائد الرحي محمد بن الطاهر العبدى، قرب قصبة القصاي الواقعة بتراب
قبيلة أيت يزدك، حيث اعترض سبيله عناصرها، قرب قصر يقال له بكّة، وجردوه ورفقاءه
مما كان بيدهم من سلاح، وزاد، ودواب، بل حتى لباسهم.

- خ. س، مج. م. ع. رقم 404/6، وثيقة بتاريخ 17 ذي القعدة 1312/ 12 مايو 1895.

الخريطة رقم : 8

ويتجلى شكل آخر من المعاناة في الاعتداءات العنيفة التي كان يتعرض لها بعض أنفار الجند، هنا وهناك، والتي كانت تسفر عن جرحى وقتلى في صفوفهم. على أن هذا النوع من الاعتداء كان يحدث في مناطق معينة، وفي ظروف خاصة، كأن تتوفر وتتأزم علاقات السكان بعناصر الحاميات العسكرية المستقرين في جوارهم، أي أن أغلبية عمليات القتل والجرح هذه، كانت تصدر عن أفراد بعض الجماعات القبلية، انتقاماً لواحد منهم سبق وأن تعرض إلى نفس المصير على يد عسكريين، أو من أجل السلب والنهب فقط، ولا يقصد منها البتة التعبير عن مشاعر العداء والكراهية، أو عن رفض أي حضور مخزني في جوارهم، وهذا ما تكشف لنا النقاب عنه مجموعة من الوثائق، سنحاول استغلالها هنا لتوضيح الرؤية أكثر حول هذا الموضوع.

فمثلاً في رسالة وجهها السلطان المولى الحسن إلى كافة عمال قبيلة هواره (الأحلاف)، ومجال هؤلاء كان يبدأ شمالي مدينة تازة، في اتجاه مدينة كرسيف الحالية، وينتهي عند نهر ملوية، وردت الإشارة إلى مقتل ثلاثة عسكريين، الأول «قرب غيائة»، والثاني «بوادي بوجراف»، قرب المكان الذي تقرر بناء قصبة مخزنية فيه، والثالث «بباب القبور»، وبالعمل على البحث عن الجناة¹.

وكتب عامل تازة محمد بن الفقيه البخاري إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، في شأن مقتل عسكري من كتيتته، ما يلي:

«... اعلم حفظك الله أننا خيمنا بوادي الأحضر في يوم الأربعاء 17 من

شهر التاريخ (ربيع الثانية 1307)، وفي يوم السبت (20 منه) خرج بعض

1- خ. س، مع. ح رقم 248، وثيقة بتاريخ 19 ربيع الثاني 1307 / 13 دجنبر 1889.

من أهل المدينة لسوق مكناسة، وتأخر عن الرفقة رجل شريف من العسكر السعيد يقال له سيدي المامون المراني، وتعرضوا له بني بوقيطون الفراعنة، إخوان الرجل الذي قتله العسكري حارس باب الريح، وقتلوه، وأخذوا مكحلته، وأخفوه...»¹.

من الممكن أن يتبادر إلى ذهننا، لأول وهلة، أن مثل هذه الاعتداءات ربما كانت لا تحدث إلا في المناطق التي لم تكن دوماً وبكيفية منتظمة طوع يد المخزن، وأما فيما عداها من الجهات فلا وجود ولا أثر لشيء من هذا القبيل. والواقع أن كافة أنحاء البلاد كانت تشهد وقوع أعمال ماثلة، ولا أدل على هذا، ما ابتلي به بعض الأنفار من عسكر طابور القائد الأغا الحاج علي الباعمراني، بمنطقة الشاوية عندما كانت المحلة السلطانية تؤدب قبيلة الأعشاش. يقول القائد العسكري المذكور، في رسالة وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، ما يلي:

«... وأنا كنا وجهنا اثنين مقدمون من العسكر الذين كانوا قدموا بمتروك الفقيه سيدي البشير رحمه الله. ولما توجهوا للمحلة السعيدة، وقرّبوا لدار علّال الشرقاوي، وتراموا عليهم القطاع بالطريق، وقتلوا منهم اثنين عساكرية بعدتهم وأربعة عسكارية مكشطين والسوق معمر بدار علّال الشرقاوي، والأسيرة بالطريق، لا ناهي ولا متناهي، ووجد من المكشطين وصل كله مفرشخ من رأسه، ويدهم حوايج لنا...»².

1- خ. س، مع. ح رقم 251، وثيقة بتاريخ 22 ربيع الثاني 1307 / 16 دجنبر 1889.

2- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 404 / 9، وثيقة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1315 / 7 أكتوبر 1897.

4 - 2 - سلوك رجال الكيش والعسكر

يُشكل موضوع سلوك أفراد الجيش، قواداً وأنصاراً، سواء تعلق الأمر بما كان يتخلل علاقاتهم اليومية، وظروف عملهم من مشاكل وصراعات، في معسكراتهم ومخيماتهم، ساعة التوقف والاستقرار، أو وقت الظعن والترحال، أو بما كان يصدر عن بعضهم من أقوال وأفعال في تعاملهم مع غيرهم من مكونات المجتمع المدني، وبالأخص سكان البوادي، مؤشراً هاماً على مستواهم الثقافي والفكري، ويؤس أوضاعهم المادية والمعيشية، والتي تُفسر جوانب عديدة من ممارساتهم وتصرفاتهم. وقبل أن نسوق نماذج من تصرفات وممارسات القواد والأنفار على السواء، لابد من الإشارة هنا إلى أن جل الأخباريين المغاربة، والملاحظين الأجانب، وبالأخص أعضاء المفوضيات الدبلوماسية بطنجة، والبعثات العسكرية الأوربية بالمغرب، قد أشاروا، في كتاباتهم إلى انعدام الانضباط في صفوف الجيش المغربي.

فهذا مثلاً النقيب بايرن (Cap. Payerne)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، والذي كان وقتئذ يراقب ويتابع عن كثب تصرفات أفراد كتيبة من كيش الشرارة كانوا يتدربون على يده، بمدينة وجدة، يقول ما يلي:

«... وأما قائدهم، ورتبته قائد الرحى، فكان طاعناً في السن، ناقص الذكاء، وبطيء الفهم والإدراك، ضعيف الشخصية... وأما تعثر الأعمال والأشغال اليومية، والتماطل في القيام بها في أقرب وقت وعلى أكمل وجه، فشيء بعيد المنال. فلا الضباط، ولا ضباط الصف، ولا عموم الجند، كان لهم تصور أو فكرة عما نسميه نحن بالانضباط، واحترام التراتبية العسكرية، وتطبيق التعليمات والأوامر...»¹.

1- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 271, p. 4.

وأما أنواع الإجرام المختلفة، والتعسفات والتجاوزات التي نجد لها آثاراً في الوثائق، والتي كانت تقترب على يد عناصر من الجيش، فيذهب ضحيتها عسكريون مثلهم، أو مدنيون أبرياء عُزال، فيمكن إجمالها في أعمال القتل والاغتصاب، والسرقه والنهب والابتزاز، فضلاً عن الشطط العشوائي في استغلال السلطة والنفوذ، والإخلال بالنظام وعدم القيام بالمهام على أحسن وجه. على أن اقتراح مثل هذه الأعمال الشنيعة لم يكن حكراً على هؤلاء القوم وحدهم، بل كان يُرتكب بعضها من قبل مدنيين، في جهات مختلفة من البلاد¹.

فهذا مثلاً السلطان المولى عبد الرحمن يكتب إلى باشا فريق البخاري، القائد الجليلاني بن بوعزة، في شأن تقاعس وتراخي قواد كتيبة من الجيش كانت تحارب بناحية وجدة في القيام بواجبهم، حيث قال:

«... فقد وصلنا كتابك مخبراً بتعيين قواد المئات في محل قواد المئات الذين كانوا بوجدة، وأمرناك بالقبض عليهم، وعزلهم لقرارهم والزحف الذي هو من أكبر الكبائر...».

وكتب أفراد فرقة أولاد دريس بفاس الجديد إلى وزير الشكايات علي المسفيوي متشكين من تصرفات قائد رحاهم عبد الله الدريسي، ذاكرين بأنه:

«... قد بالغ فينا بالضرر غايته، وبالنكر نهايته، حتى لم تبق فينا منفعة لسيدنا ولا لأنفسنا...»².

1- التسماني، عبد العزيز خلوق، جوانب من تاريخ جباله المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 4 وما بعدها.

2- خ. س، و. ز، مج. 30، وثيقة رقم 249 بتاريخ 25 رمضان 1250 / 25 يناير 1835.

بعد هذا، استعرضوا على أنظار الوزير أنواع التجاوزات والمخالفات التي يرتكبها في حقهم هذا القائد العسكري، وهي على النحو الآتي:

- كل من رفض الإذعان، أو احتج على تصرفه، أو طالب بحقه، عُدب وسجن.

- إلزامهم، من حين لآخر، بإعطائه مقادير من المال، وهكذا، «قبض من جماعة أولاد عبد الله ستماية مثقالاً ظلماً وعدواناً، وأكل لنا من الراتب في بناء داره أربعماية مثقال، وفي بناء الأروى مايتي مثقال...».

- استيلائه على بقعة أرض من بلاد المخزن تسع عشر زوجات الحرث، ومنع أصحابها من استغلالها.

- تواطؤه مع المقرضين اليهود، وإلزامهم بأداء كل ما ادعوه من دين في ذمتهم.

ويختتم هؤلاء الجند رسالتهم ذاكرين بأن:

«أكثر من هذا، ما يزيد على خمس عشرة امرأة منا بالقصة يحبس عليها الدراهم، وينكحها في عدتها، ولا يبالي بالشرعة والسنة، وولد أخيه معه على هذا الحال، وزاد فساده في محارم المخزنية...»¹.

¹ - خ. س، مح. ح رقم 220، وثيقة بتاريخ 25 جمدي الأولى 1301 / 23 مارس 1884. هذا وتوجد إشارات إلى مثل هذه التصرفات والتعسفات في العديد من الوثائق، نذكر منها هنا النماذج الآتية:

- خ. س، مح. ح رقم 136، رسالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحمان، بتاريخ 10 ربيع النبوي 1304 / الموافق 7 دجنر 1886، في شأن «قضية أغا عسكر إخواننا العربي بن عب، وأنه جاوز الحد، وأغار على بلاد العساكرية...».

وتتحدث الوثائق كذلك عن شكل آخر من التجاوز والشطط، ونعني به تدخل بعضهم في اختصاصات قواد القبائل، وتقدم وعود بالتحريم من الكلف والوظائف إلى كل من رغب في ذلك، مقابل قدر من المال، كما نتبين ذلك مما ورد في رسالة القائد الجليلاني بن هدي الحمري إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، متشكياً من سلوك أخيه القائد الأغا العربي الذي:

«يخوض فيهم (حراك القبيلة)، وفي القبيلة كافة، ووسوس جميعها. فيوجه أصحابه للأشياخ والأعيان والحاملين أثقال الكلفة، ويقول لهم من قدم علي منكم، نخرج له ظهيراً شريفاً بالتحريم والتوقير والاحترام، فكل من سمع هذا يقدم عليه بمهنية جزيلة ورشوة عظيمة...»¹.

وها هي ثلاث حالات مختلفة تسمح بمعاينة أشكال أخرى من الإجرام والتجاوزات المرتكبة، هنا وهناك، على يد قواد عسكريين.

فالحالة الأولى حدثت بمدينة أزموور حيث تأمر خليفة أغا عسكر البلد واسمه محمد بن الخليفة، وقائد المائة بما أحمد بن الرجراجي، وناولا رئيسهم سماً أدى إلى وفاته في الحين، وهما الآن معاً رهن الاعتقال بسجن المدينة².

وأما المثال الثاني، فيتعلق هذه المرة بما كان يفرضه من رسوم على البضائع والمواد، كبراء المحلة التي كان يقودها الأمير مولاي الأمين، العم الأكبر

= - خ. س، مع. ح رقم 137، رسالة الخليفة مولاي محمد إلى السلطان، بتاريخ فاتح رمضان 1304/ الموافق 24 مايو 1887، يذكر فيها شكاية «إثني عشر عسكرياً من بني عامر السراغنة بأنهم، منذ خرجوا للحركة في الفرض الذي معنا، وقايد رحاهم الفكروني السراغيني يأكل لهم مئوتهم، وانتزع منهم الخزائن، وباع منها واحدة للحراك...».

1- خ. س، مع. ح رقم 104، وثيقة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1303/ 20 يراير 1886.

2- خ. س، ك 181، ص. 20، وثيقة بتاريخ 14 ذي الحجة 1308/ 21 يوليو 1891.

للسلطان المولى عبد العزيز، الأمر الذي أدى إلى حدوث الغلاء بسوقها إلى درجة أنه:

«... تفاحش أمره بسبب ما وظفه كبراؤها من العطاء على الباعة. فعلى بايع التبن بسيطة للشبكة، وعلى بايع الشعير عبرة للقرش، وعلى أصحاب القياطين بالسوق نصف بسيطة للواحد كل يوم، وعلى الجزار رطل لحم عن كل شاة، فنشأ عن ذلك ما نشأ من ارتفاع الأسعار. وعليه، فنأمرك بالكلام معهم ببيان وجه هذا الوظيف ولابد، والسلام...»¹.

وأما الحالة الأخيرة، فبطلها هو قائد الرحى الهاشمي الزمراني الذي كان معسكراً بمدينة فاس، على رأس طابوره، فاغتنم الفرصة، حسب ما أخبر به الأمين محمد المقرئ ووزير الحرب سعيد بن موسى، فأقدم على:

«هذه جميع بيوت القشلة التي هو نازل فيها، وأخذ خشب سقوفها، وبني بها داراً له هناك...»².

وتشكل ظاهرة الاغتصاب وجهاً آخر من وجوه انحراف القواد العسكريين ومطلق الجند معاً، والتي كانت ترتكب هنا وهناك، وترد شكاوى عديدة في شأنها على السلطان. وتعطينا الفقرة الآتية، وهي عبارة عن ملخص رسالة وجهها القائد محمد أحمد الزياني وبعض قواد قبيلة أيت إسحاق، فكرة عن هذا الجانب، حيث ورد فيها ما يلي:

1- خ. س، ك 234، ص. 59، وثيقة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1315 / 14 نونبر 1897.
2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427 / 2، رسالة سعيد بن موسى إلى الأمين محمد المقرئ بتاريخ 14 محرم 1317 / 25 مايو 1899.

«... في شأن الأغا القائد محمد السحيمي الدكالي النازل بالزاوية
الإسحاقية، سعى فيها بالبغي والفساد، وأضر بأعيان القبيلة...»¹.

وكان قائد آخر، واسمه عزيز بن الطالب أحمد المسعودي، في نفس
المنطقة، قد اشتكى إلى السلطان من سوء تصرف قائد الحامية العسكرية المستقرة
عنده، حيث كتب يقول:

«... وأما ما يكون من قائد الرحى الذي يُسمى القايد امبرك، فإنه رجل
لا يصلح لعادة ولا مخزنية، رجل بغي فاسد، لا يصلح أن يكون عسكري،
لا سيما قيادة الراح، هو والقايد إبراهيم، قايد الرامي، لا يصلحون لهذه
البلد أمثالهم...»².

وفي تقرير للرائد مابجان، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب،
بتاريخ 30 أكتوبر 1910، حول قرار نزع السلاح من يد أفراد «محلة الحيانية»،
نقرأ ما يلي:

«... إن ما يهمهم (قواد الرحى) هو العيش في رفاهية، وجمع ما أمكن من
المال. فما من شيء له قيمة نقدية إلا ووضعوا عليه اليد في المناطق المحتلة،
فصاروا يتجرون في الأبقار، والخيول، والبغال، فضلاً عما فوتوه من عتاد
حربي، مدعين ضياعه في معارك خيالية...»

1- خ. س، ك 172، ص. 113، الوثيقة بتاريخ 16 محرم 1308 / فاتح سبتمبر 1890.
خمسة عشر شهراً بالتقريب بعد هذا التاريخ، اشتكى نفس القائد من تصرفات مماثلة لقائد
عسكري آخر يدعى الأغا الحسن اوي.

- خ. س، ك 707، ص. 42، رسالة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1310 / 9 نونبر 1892.

2- خ. س، مع. ح رقم 183، وثيقة بتاريخ 28 رجب 1306 / فاتح مارس 1889.

وسرعان ما انتقلت عدوى عدم الانضباط هذه إلى صفوف الضباط الصغار، فنشأت عصابات من قطاع الطريق والسراق، تسطو على الباعة في الأسواق، وعلى المارة في السوايل. هذا، وقد ازداد هؤلاء السراق جراً في الأيام الأخيرة، حيث امتدت حتى ضاحية مدينة فاس...»¹.

وتتحدث الوثائق كذلك عن أعمال العنف والاعتداءات المختلفة التي كان يدبرها أنفار من الجيش، في المدن والبادي، إما بهدف الإساءة إلى الغير، أو على إثر اندلاع مشاجرات ومشاحنات بين المترددين على بعض الحانات والمقاهي، من العسكريين والمدنيين، حيث يُعاقرون الخمر ويدخنون عشبة «الكيف».

وهذا ما حدث فعلاً في واحد من هذه الأماكن بمدينة طنجة، في أوائل شهر محرم من سنة 1303، الموافق للأسبوعين الأولين لشهر أكتوبر من سنة 1885، حيث نقرأ في كتاب للسلطان المولى الحسن، موجه إلى عامل البلد، القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي ما يلي:

«... وصل كتابك بأن رجلاً طبعياً يُدعى عبد السلام بن إبراهيم (مرغيش) تخاصم مع أناس في قهوة، فقتل رجلاً فحسباً (واسمه محمد

1- A.G.V., 3h6, Rapp. du Commandant Mangin n° 80, en date du 30 octobre 1910, p. 1 et suiv.

وتضمنت رسالة باشا فاس الجديد سعيد بن البغدادي إلى الوزير الصدر المدني بن محمد الكلاوي ما يؤكد صحة رواية الضابط الفرنسي هذه، حيث تم إلقاء القبض على عسكريين «من بين العسكرية الذين كانوا يتهيئون المارة بالطريق خارج فاس...».

- خ. س. س، سلسلة II، حرف - أ -، مع. 14، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1328 / 21 أكتوبر 1910 والجدير بالذكر هنا أن ارتكاب مثل هذه الأعمال لم يكن مقتصرًا على أفراد العسكر وحدهم، بل كانت عناصر من أفراد الكيش العاملين بالحناطي بالقصر السلطاني يقتربون هم كذلك جنحاً ومخالفات. انظر:

خ. س، ك 214، ص. 5، وثيقة بتاريخ سنة 1312 / 1894 - 1895، حيث ورد ذكر أسماء بعضهم في قائمة «مساجين الدكاكين والزبالة» بمدينة فاس.

الفحصي)، وجرح آخر سوسياً، وقتل امرأة نمتة عن قتل السوسي المذكور، لما فر لدارها، ثم جرح ستة أناس بوسط البلد، حيث أطبقوا عليه...».

وورد في نفس الرسالة أن ما لا يقل عن 120 مقهى كانت تزاوّل نشاطها في مدينة طنجة، وهو رقم جد مرتفع بالنظر إلى عدد سكانها الذي لم يكن وقتئذ يتعدى 15000 نسمة. وما أن علم العامل بهذا الحدث المفجع حتى أصدر أوامره بإغلاق جميعها، في انتظار توصله بالتعليمات المخزنية في هذا الشأن، الأمر الذي استحسّنه السلطان، وعلق عليه، في طرة نفس الكتاب، بقوله:

«وأما مأوى الفساد القهراوي، فقد أصبت في غلقها لكونها مفسدة ومأوى الفساد، سيما وقد نشأ عنها هذا الأمر الفظيع. فمن المتعين والمتأكد إخفاء رسومها، واندثار أثارها. فاسع فيه ولا بد، واجعله نصب عينك، واذخره حسنة من حسناتك...»¹.

1- خ. س، مح. ح رقم 103، وثيقة بتاريخ 15 محرم 1303 / 24 أكتوبر 1885. وانظر كذلك ما كتبه أحد مخبري الوزير الصدر أحمد بن موسى، وهو الأمين محمد بناني، واصفاً له مختلف التدابير والإجراءات الأمنية المتخذة من قبل السلطات المحلية بمدينة مراكش، لضمان الأمن والطمأنينة داخل المدينة من جهة، ولصد هجمات مقاتلي قبيلة الرحامنة المنتفضة ضد المخزن من جهة أخرى، وذلك منذ الأسابيع الأولى بعد وفاة المولى الحسن، في الثالث من شهر ذي الحجة 1311 / الموافق 7 يونيو 1894، ومبدياً وجهة نظره فيما يتعلق بالقائد العسكري ورجاله الذي ينبغي تكليفهم بحراسة الأماكن الحساسة بالمدينة، وبالتالي الاحتفاظ بهم فيها، حيث ينوّه بقائد الرحي المحجوب المطاعي «لأجل حزمه، وضبطه، وأمانته...»، بينما يرى في القائد الأغا الحاج علي الباعمراني ورجال طابوره مجموعة من اللصوص والصعاليك، ومن ثمة الاحتفاظ بالأول داخل المدينة، وتوجيه، بل إبعاد «الحاج علي بعسكره لكونه لا يومن، وعسكره إنما مختلط، ربما يكون النفع فيه بره أكثر من المدينة، وفي سفره يرتفع ضرره على المدينة وأنواحها، لأن عسكره كثيره شفاره بداخل المدينة، وكذلك خارجها. والحاصل قد أعلمت سيادتكم بما شاهدته وسمعته...».

وجاء في وثيقة أخرى، ترجع إلى نفس التاريخ تقريباً، أن عسكرياً من إيالة القائد أحمد بن الحافظي، وعلى إثر حدوث مشادة كلامية بينه وبين أحد المتسوقة بسوق جمعة سحيم، والرجل من إيالة القائد عيسى بن عمر العبدى، ولا شك أنه كان في حالة من الغضب الشديد، يشهر فجأة بندقيته على خصمه، ويرديه قتيلاً¹.

وكان بعض هؤلاء الأنفار، بمجرد وصولهم إلى قبيلتهم، يتحولون إلى لصوص وقطاع الطريق. فقد لاحظ مثلاً، أحد القواد، وهو محمد بن بوشعيب الخلفي، قائد قبيلة أولاد عمرو الدكالية، أن أعمال اللصوصية والسطو على متاع الغير، كانت ترتفع وتيرة وقوعها، وتتخذ طابعاً أكثر خطورة، كلما ارتفع عدد الوافدين على القبيلة من أبنائها المنخرطين في سلك الجندية، بعد الترخيص لهم أو بدونه، بزيارة أهلهم وذويهم، كما نلمس ونفهم هذا مما ورد في كتاب وجهه إلى السلطان، حيث قال :

«... وهذا الذين ذكرت لمولانا العالي بالله من أمر هذا العساكر الذين يذهبون إلى القبيلة بلا كتاب شريف (أي ترخيص) لدينا من الذين يقومون الفتنة. وحين كانوا بالقبيلة هنالك، سرقت من السوق المسمى بخميس الزمامرة من نحو عشرين حملاً في يوم واحد، وحين يذهبون للخدمة الشريفة، تصير القبيلة والأسواق مطمئنة، ليس يبقى بها خوض ولا سرقة...»².

= - خ. س، مح. م. ع. ع رقم 2/27 ، وثيقة بتاريخ 24 شوال 1312 / 20 أبريل 1895.

وانظر كذلك عن تقديرات ساكنة بعض المدن المغربية في القرن التاسع عشر:
- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 14 et suiv.

1- خ. س، مح. ح رقم 96، وثيقة بتاريخ 14 جمدى الثانية 1303 / 20 مارس 1886.

2- خ. س، مح. ح رقم 96، وثيقة بتاريخ 14 جمدى الثانية 1303 / 20 مارس 1886.

وأخير من جهته القائد أعراب المكيدي، بمقتل 6 أشخاص من إخوانه على يد عسكر الإدالة المرابطة بتراب القبيلة، وبمجرح آخرين، وذلك بإغراء من قائدهم الأغا العربي البوزراري، وتوجوا عملهم الشنيع هذا بالهجوم على داره وذويه¹.

4 - 3 - ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية ومن الحركة

إن الحديث عن الهروب من الخدمة العسكرية، أو من الحركة، يقتضي منا ولا شك، التساؤل عن الأسباب والدوافع التي كانت تؤدي إلى فرار الجند والحراك باستمرار ومعهم، في غالب الأوقات، اللوازم الحربية للمخزن أو للقبيلة.

ثم إن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على حقبة زمنية دون سواها، بل نجد لها آثاراً في الوثائق، على امتداد القرن التاسع عشر بأكمله. طبعاً، كانت مسألة الفرار هذه، تمر بحركة مد وجزر، حسب الظروف وأوضاع البلاد الطبيعية، والاقتصادية، والسياسية، بل أحياناً حسب فصول السنة الواحدة، حيث كان يزداد عدد المجندين والحراك الذين كانوا يلوذون بالفرار، في موسم الحصاد وجمع المحصول الزراعي مثلاً، أو حين يحل وقت حرث الأرض وبذرها، في بداية فصل الخريف.

1- خ. س، ك 152، ص. 111، وثيقة بتاريخ قعدة 1306/ يوليو 1889 وكتب الباشا سعيد بن البغدادي السابق الذكر إلى الحاجب أحمد بن مبارك، متشكياً له مما ألحقه من أضرار عسكر المحلة المرابطة بإيالة بني ورياخل، ما يلي:

«... كنت أخبرت سيادتكم بأن العسكر المحلة غير مُقصر مع إيالتنا بني ورياخل من نهب أمعتهم، مع أنهم متمسكون بحبل الطاعة من قدم، وقائمون بجميع الوظائف المخزنية...».

- خ. س، مع. م. ع. ح رقم 523/11، وثيقة بتاريخ 28 رجب 1327/ 15 غشت 1909.

وننوي في مبحثنا هذا، التعرض إلى النقط الآتية:

- ظاهرة الفرار، فصولها وأسبابها، وأنواع التحايل المستعملة.

- ما يقترح من حلول للحد منها.

وما أكثر الحالات والنماذج التي نعثر عليها في الوثائق في هذا الصدد، سواء تعلق الأمر بالمسخرين والحناطي، أو بجند الكيش وعبيد البخاري، أو بعناصر جيش "النظام"، أو بعسكر وحراك القبائل. فواحدة تتحدث عن فرار ثمانية أنفار من مسخري فرقة تكنة، وتوجههم إلى ناحية حوز مراکش، بدواب وسلاح المخزن، بينما تذكر أخرى أن:

«عددًا من مخازنية إخوانكم نحو الخمسة والأربعين ذهبوا لحالهم، وتركوا الخدمة هذه مدة...»¹.

1- خ. س، ك 47، ص. 180، رسالة السلطان إلى الخليفة بتاريخ 18 ذي الحجة 1285/ فاتح أبريل 1869.

- وثائق عيسى بن عمر العبدى، رسالة السلطان إلى نفس الشخص، بتاريخ 21 جمادى الأولى 1300/ 30 مارس 1883.

وانظر كذلك ما تضمنته مجموعة من الوثائق من معلومات في شأن المخازنية الفارين من الخدمة بقصبة المنشية بمراكش، وهم من قبائل احمر، وعبد، والمناهة، وتكنة، وأولاد دليم.

- خ. س، ك 422، ص. 100 وما بعدها، أربع عشرة وثيقة تحمل تاريخ 24 حجة 1313/ 6 يونيو 1896.

وإذا كانت الأغلبية تفر من الخدمة، بالكسوة العسكرية، أو بسلاح المخزن، أو بدابته، فإن بعضهم كان يفر ومعه غير ذلك، كما حدث لأحد إخوان القائد أحمد العبوي السرعيني الذي «هرب ومعه امرأة من زيان، وكان معسكرًا مع الأغا المعطي السرعيني بإيالة زيان...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 403/ 13، وثيقة بتاريخ 10 شعبان 1314/ 14 يناير 1897. =

وكان عدد من هؤلاء الناس، ما أن ينخرطوا في صفوف الجندية، حتى يبادروا بالهروب، كما يتراءى لنا هذا مما ورد في رسالة للسلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، حيث إن:

«جميع إقْدَارَن (فريق من قبيلة بني مطير) الذين انتظموا في سلك المسخرين فروا عن آخرهم، وتركوا خيولهم...»¹.

وأما عسكر القبائل وحراكها، فحدث عن فرارهم ولا حرج. فإذا كان بعضهم يلتحق فعلاً بمقر خدمته، ثم ينتظر بعض الوقت قبل الإقدام على الهروب، فإن منهم من كان يلوذ بالفرار وهو في طريقه إلى مكان عمله.

فهذا مثلاً القائد العربي بن الشرقي الرحامي، وفي سياق الحديث عن خاص عسكر إخوانه وعددهم 399 نفرًا من أصل 500 عسكري الواجبة عليه، يخبر السلطان بأن 110 شخصاً الذين وجههم إلى الحضرة:

= وذكر الباشا حم بن الجيلاني من جهته، في كتاب وجهه إلى السلطان، أن من يهرب من مخازنية عبيد البخاري، «وكثرهم من المسخرين الذين يفرون بالعدة»، فينبغي البحث عنهم «في المداين البعاد، مثل القصر ووزان، وتطوان، وطنجة وغير ذلك...»، وليس بالضرورة في مدينة مكناس.

- خ. س، مع. ح رقم 98، الوثيقة بتاريخ 9 جمدى الأولى 1303 / 13 يراير 1886.

¹- خ. س، و. ز، مع. 13، وثيقة رقم 25 بتاريخ 12 ذي الحجة / 3 أكتوبر 1884.

وانظر كذلك ما كان قد خاطب به السلطان المولى الحسن أحد قواد قبيلة الأعشاش من الشاوية، وهو القائد إبراهيم بن أحمد الولدي، حيث قال: «وما توجه طائفة منهم (أي عسكر القبيلة)، حتى تجد الأخرى منه فرت، حتى أن اليوم لا أحد منهم بمحضرتنا الشريفة...».

- خ. س، مع. ح رقم 131، وثيقة بتاريخ 17 شعبان 1304 / 11 مايو 1887.

«لما بلغوا بلاد الشراودة، وسمعوا بنهوض سيدنا، مَدّوا يد الضرب في أصحابه الواردين بهم، وانقلبوا فارين، ونزلوا بأمّعتهم بأولاد بوزيري، في نحو دواوير 6...»¹.

وكان هذا دأب عسكر القبائل الذين كان يستخدمهم المخزن في عدد من الإدالات والحاميات العسكرية، هنا وهناك، وبالخصوص في منطقة الأطلس المتوسط. فهذا مثلاً قائد من قواد قبيلة المرابطين الزيانية، ينهي إلى علم السلطان فرار جميع عناصر أولاد بوزرارة (من قبيلة دكالة) الذين عنده إدالة، حيث بقي قائد رحاهم وحده معه ويُدعى الفرجي².

1- خ. س، مع. ح رقم 185، الوثيقة بتاريخ 8 ذي القعدة 1306 / 6 يوليو 1889. وانظر كذلك الوثائق الآتية:

- خ. س، مع. ح رقم 171، رسالة القائد حم بن الحاج القداري المطيري إلى السلطان، بتاريخ 16 رمضان 1305 / 27 مايو 1888، «بأن بوعزة بن الحسين النعماني لم يبق معه في حركته عدا 3، و 27 كلها فرت...».

- خ. س، ك 707، ص. 38، رسالة السلطان إلى محمد بن البغدادي، بتاريخ 8 ربيع الثاني 1310 / أكتوبر 1892، يخبره فيها بأن «حراك عايت ولال إياتك (هذه القبيلة، وقبيلة أولاد الحاج كانتا تابعتين إلى باشا مدينة فاس العتيق وقتئذ) الذي مع مولاي عمر (أحد أبناء السلطان)، قد فروا عن آخرهم».

وعمّله كُتب لبناصر الجرواني، وعمر اليوسي، وعلي الغراي، ورح أناصر الجرواني، والحسين الغراي، وبوكرين، والحمادي المطيري، وحم البورزوني المطيري وأشار الأمير مولاي عمر المذكور إلى نفس الموضوع قائلاً: «... فقد سردناهم (عناصر الكيش والعسكر) وأعدنا سرد حراك القبائل. فكانت نتيجة سرد الجميع ما تضمنه التقييد الواصل طيه. نعم سيدي، قد كثر الفرار من حراك القبائل، حتى ان خليفة بوكرين اليوسي فر يوم تاريخه بمن معه من حراك إخوانه...».

- خ. س، مع. ح رقم 473، رسالة إلى السلطان بتاريخ 11 محرم 1310 / 5 غشت 1892.

2- خ. س، ك 152، ص. 1، الرسالة بتاريخ مهل رمضان 1306 / فاتح مايو 1889. =

على أن ظاهرة الفرار هذه، كان يستفحل أمرها على الخصوص في الفترات التي يكون فيها حكم السلطان متذبذباً، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لفترة انتقال الحكم من السلطان المولى عبد العزيز إلى أخيه المولى عبد الحفيظ.

ففي كتاب وجهه القائد مبارك «كبير الروى»، والوصيف بن عيسى بن عبد الكريم، إلى الحاجب أحمد بن مبارك البخاري، معقّبين فيه على شكوى القائد الأغا سعيد الدمناتي (أخو القائد الجيلاني بن علي الدمناتي)، مما حدث من فرار في صفوف رجال طابوره، نقرأ ما يلي:

«... ولا مفهوم لطابور الدمناتي في الفرار، بل كل الطوابر على هذا المنوال. وسرطانهم واحد واحد، وما أفادنا بشيء، لعدم إتيان الأوصاف لدينا...»¹.

وعبر عن نفس الانشغال والواقع قائد كيش الأوداية، ويُدعى عبد السلام الأودي، حيث كتب إلى الحاجب أحمد بن مبارك المذكور ما يلي:

«... فليكن في كريم علم سيدنا أن عسكر الأوداية جله فر، أما أولاً فقد فروا بعدتهم، وحيث قدم بعضهم للخدمة، تركوا العدة بخيامهم، وصاروا

= ولاحظ نفس الشيء الخليفة السلطاني بفاس الأمير مولاي إسماعيل بالنسبة لإدالة قصبة مسون، بتراب قبيلة هواره، حيث فرّ معظم رجالها وعددهم 100 نفرًا، نصفهم من فاس، والنصف الآخر من تازة.

- خ. س، ك 175، ص. 130، الوثيقة بتاريخ 9 رمضان 1308 / 18 أبريل 1891.
ورسالة السلطان إلى القائد محمد أحم الزياتي في شأن فرار «جل إدالة العسكر الذي عليه عاغا مبارك الدكالي...».

- خ. س، ك 467، ص. 93، الوثيقة بتاريخ 27 ذي الحجة 1310 / 12 يوليو 1893.

1- خ. س، مح. م. ع. ح رقم 523 / 6، وثيقة بتاريخ 14 ربيع الثاني 1327 / 7 يونيو 1906.

الآن يفرون بالقرطوس. فمن إخوان القائد محمد المكناسي فرضه سبعة نفر
كلهم فروا بعدهم، وأما آل سوس الرباط، فلم يبق من إخوان القائد
قاسم إلا إحدى عشر نفراً، وإخوان القائد إدريس لم يبق منهم إلا أربعة
عشر نفراً، ومنهم إثنان فرا بفرسيهما...»¹.

وواضح من قرائن ومؤشرات عديدة أن المخزن كان لا يضع كل الثقة
في رجال الكيش والعسكر النظامي، وبالأحرى في أفراد القبائل، ومن ثمة حرصه
على اتخاذ مجموعة من الاحتياطات والتدابير لتفادي هروب بعضهم من ميادين
القتال، بل حتى أثناء سفرهم إلى الجهة المقصودة. فقد ورد في آخر تقرير
لإركمان، بصفته رئيساً للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، حول حيثيات
ووقائع حركة السلطان المولى الحسن من مراکش إلى مكناس، ابتداءً من 21 مايو
1883، ما يلي:

«... وكان عم السلطان مولاي الأمين مكلفاً بمراقبة الوضع في الضفة
اليمنى لوائي أم الربيع، على رأس جيش يتكون من 3000 إلى 4000

1- خ. س، مح. م. ع. ح رقم 523/8، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الثانية 1327 / 17 يونيو 1906.
وأشار النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى نوع آخر من التحايل كان يستعمله
بعض قواد الجيش لإخفاء عدد الفارين من رجالهم، من الخدمة أو الحركة، في بطاقة وجهها إلى
قائد الحملة المخزنية محمد بن بوشقي بن البغدادي الذي كُلف بوضع حد إلى مغامرة قاطع
الطريق الخطير في فحوص طنجة أحمد الريسوني، حيث كتب يقول:
«فقد بلغنا أن عسكر الحملة السعيدة قد فر، ولم يبق منه إلا القليل اليسير. وقد كشف الغيب أن
العدد الذي تصدر للتسرد أسس أمس تاريخه على يدنا جله مجلوب من الكرامة والمستخدمين
بالأسواق. وعليه فبوصول هذا الكتاب احضر الأغوات وكبراء العسكر لديك، واستخلص من
يدهم سلاح المخزن على حسب قائمة المتونة التي يقبضونها، ووجه لنا بتلك السلاح، يكون
حاضراً لدينا غدا التاريخ».

- خ. س، ك 763، ص. 430، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1322 / 15 يونيو 1904.

شخص، بهدف سد الطريق في وجه القبائل في حالة إقدام بعض عناصرها على الهروب...»¹.

وسبق لنفس الضابط أن لاحظ، سنة قبل هذا التاريخ بالتقريب، وذلك بمناسبة حركة سوس الأولى سنة 1882، أن المخزن قد ارتأى:

«ربط مجموعات من فرقة المشاة النظاميين، للحيلولة دون فرارهم أثناء السفر من مراکش إلى ناحية سوس...»².

ويرد في الوثائق ذكر عدد من الأسباب والدوافع التي تفسر ظاهرة الفرار هذه، وفي مقدمتها هزال الراتب، وانقطاع المؤونة، وتجاوزات القواد العسكريين، وتعرض البلاد إلى مسغبات وجوائح طبيعية.

ويبدو مما تَتَضَمَّنُهُ الوثائق وتشير إليه أن مسألة الراتب والمؤونة وانقطاعهما، وعدم ضبط أمرهما، وما كان يقع فيهما من اختلاس من طرف المسؤولين المخزنين والقواد العسكريين معاً، كلها أسباب موضوعية تفسر قبل غيرها من العوامل نزوع المجندين والحراك إلى الهروب، كلما ضاق عليهم الخناق، وأصبحوا عرضة للإهمال والحرمان، والأمثلة في هذا الباب جد كثيرة ومتنوعة.

فهذا مثلاً القائد المهدي بن عباس الزبيري الرحماني، يكتب إلى السلطان، جواباً عما كان أخبره به حول عدد أفراد عسكر قبيلته الفارين من الخدمة، والتعجيل بإرجاع من عثر عليه منهم إلى الحضرة، وتعويض الباقي بغيرهم من إخوانه، قائلاً:

1- A.G.V., 3h3, Rapp. Erckmann n° 74, en date du 3 octobre 1883, p. 1-2.

2- A.G.V., 3h3, Rapp. Erckmann n° 54, en date du 24 Juillet 1882, p 1.

«... وبشهادة الله أن التسهل إنما هو من قائد الرحي، وقواد المائة. ومتى وجهنا للحضرة العالية بالله ما كان خاصاً لتكميل العدد، إلا ويأخذوا منه ما ألقوا بيده، ويتركونه في الضياع بلا مئونة، فحينئذ يدلونه على الفرار. ولو كان يأخذ مئونته على حقيقتها من غير نقص، ما فرّ أحد منهم...»¹.

على أنه تنبغي الإشارة هنا إلى أنه حين كانت تدهام البلاد كوارث طبيعية، كالجفاف، والجراد، والأوبئة، وبما أن المخزن نفسه لم يكن في استطاعته مواجهة مثل هذه الجوائح. بما كان يلزم تسخيره من وسائل مادية وصحية لتخفيف وطأتهما ووقعها في نفوس عموم السكان، وفي مقدمتهم عناصر الكيش والعسكر، وكذلك حراك القبائل، فإنه كان من الطبيعي أن يفر بعضهم من الخدمة أو الحركة للنجاة بأنفسهم، والبحث عن الغذاء. وهذا بالفعل ما نلمسه مما ورد في رسالة الأمير مولاي عمر المذكور إلى والده السلطان المولى الحسن، حيث كتب يقول:

«... تقدم الإعلام للسيادة الشريفة مراراً بفشو فرار الحراك. وقد تفاحش ذلك منهم اءلان حتى أبدلوا التستر به بالإعلان، لضيق الحال بما أظهره الله تعالى في هذه النواحي من الجذب والغلاء...»².

1- خ. س، مع. ح رقم 45، وثيقة بتاريخ 28 شوال 1302 / 10 غشت 1885. وانظر كذلك:

- خ. س، و. ز، مع. 7، وثيقة رقم 24 بتاريخ 20 ربيع الثاني 1288 / 9 يوليو 1871، ويتعلق الأمر برسالة الباشا العربي ولد أب محمد الشرقي إلى السلطان يخبره فيها بفرار جل أفراد العسكر المرابطين معه بقبيلة الحياينة، بسبب انقطاع المؤونة عنهم.

- خ. س، مع. ح رقم 401، رسالة ابن أحمد النعماني إلى السلطان، محملاً فيها مسؤولية فرار إخوانه الذين كانوا حاركين مع الأمير مولاي عمر في ناحية وجدة وجبال بني يزناسن إلى خليفته بالحلة، حيث «أكل لهم راتبهم...»، وهي بتاريخ 9 صفر 1310 / 2 سبتمبر 1892.

2- خ. س، مع. ح رقم 309، الوثيقة بتاريخ 21 محرم 1310 / 18 غشت 1892. =

وما دمتنا نتحدث هنا عن نماذج من شمال البلاد الشرقي، وبالخصوص وجدة وناحياتها، لا بأس أن نستشهد بما ورد في رسالة الأمين محمد بن عبد الرحمن القباچ، ولعله كان مكلفاً بمستفادات هذه المدينة وقتئذ، إلى الوزير الصدر المختار بن عبد الله، يخبره فيها بفرار أفراد عسكر المدينة، بدون أدنى مبرر معقول ومقبول في نظره، حيث كتب يقول:

«... فقد فرّ من العسكر السعيد المبدل بوجدة عدداً من نفر كما نجد بيان أسمائهم وأوصافهم، وعددهم بقائمة طيه. وقد بحثنا عن السبب لفراره، فلم نجد الاعاد (ة) الزيغ، وعدم شكر النعمة. وقد تواعدوا هؤلاء بالفرار، منهم اغفل العسس حتى خرج، ومنهم من خرج يصن ثيابه فلم يرجع، ومنهم من تراما على الحيطان. وقد سمعوا أن الخدمة ببلاد الشرك (الجزائر) مطلوبة، ومنفعة ومضوا إليها...»¹.

ومن أنواع الحيل المستعملة من أجل التملص من الخدمة العسكرية، والإعفاء نهائياً منها بعد الانخراط في صفوفها كرهاً أو عن طواعية، تقرب بعضهم من الأجانب، ومحاولتهم الحصول على الحماية الأجنبية، بالرغم من أن:

= وانظر كذلك:

- خ. س، مح. ح رقم 424، رسالة نفس الشخص إلى السلطان، بتاريخ 11 محرم 1310 / 5 غشت 1892، حيث نعلم بأن الأمير مولاي عمر قد عاد إلى مدينة وجدة بعد قضاء الغرض بناحية بني يزناسن، وجد «العلفة بوجدة ببسيطة».

- خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 87 بتاريخ 21 ربيع الأول 1311 / 2 أكتوبر 1893، في شأن فرار «جل العسكر الذي بها (مدينة تازة) لعدم المثونة».

رسالة السلطان مولاي الحسن إلى ابنه المولى عمر المتكرر الذكر هنا.

¹- خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة بتاريخ 26 صفر 1318 / 25 يونيو 1900.

وانظر كذلك ما نسبته من تلاعب و«خيانة» عامل العرائش، أحمد بن التهامي العرائشي، إلى قواد الجيش الذين كان يوجههم الباشا حم بن الجليلي للإتيان بإخوانهم مخازنية الخلط، حيث كانوا «يقبضون الدراهم من المخازنية، ويأمرونهم بالفرار...».

- خ. س، مح. ح رقم 157، رسالة القائد المذكور إلى السلطان بتاريخ 27 رجب 1305 / 9 أبريل 1888.

«كل من كان عسكرياً وأراد الحماية، فثائب سيدنا نصره الله السيد محمد بن العربي لطريس يقبضه بطنجة...»¹.

ونصادف في الوثائق حالات مماثلة لهذه أو شبيهة بها، لا بأس أن نستأنس بمضمون حالتين إثنين منها. فالمثال الأول، استقيناه من رسالتين وجههما معاً القائد أحمد بن العربي المديوني إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، وكلاهما في موضوع فرار مجندين من إخوانه من الخدمة العسكرية، والتجائهم إلى مدينة الدار البيضاء، حيث يتصلون من صفة عسكري، مدعين بأنهم من طبعية البلد، وكل هذا بتواطؤ مع بعض كتاب عامل المدينة وقتئذ، الأمين بوبكر بن بوزيد السلاوي. وليت عمري، يضيف القائد، اقتصر الأمر عليهم وحدهم، وتوقف عند هذا الحد، لما هان نسبياً، وأمكن التغلب عليه، بل صار أهل وأقارب هؤلاء الهاربين من الخدمة العسكرية يلتحقون بهم، متسببين بتصرفهم هذا في إفراغ عدد من الدواوير من سكانها، ومشجعين أهل القبيلة الآخرين على الاقتداء بهم².

وجاء في الوثيقة الثانية التي نتحدث عن موضوع الفار من إخوان القائد أحمد بن العربي المديوني، واعتصامهم بمدينة الدار البيضاء، ولكن هذه المرة، اتخذت ظاهرة الفرار هذه بعداً أكثر خطورة على أوضاع القبيلة، ما يلي:

1- خ. س، مع. ح رقم 198، رسالة القائد عبد الكبير بن أحمد الثوري، قائد فرقة بني ثور من الصفاة من قبيلة بني أحسن، إلى السلطان في شأن مساعي عسكري من طابور القائد الأغا بن عبد الله بن الراضي، ويدعى عبد السلام بن الشرقي الحنوي، إلى الحصول على الحماية بمدينة القصر، ثم بطنجة. والوثيقة بتاريخ 15 ربيع الثاني 1306 / 19 دجنر 1888.

2- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 416 / 2، وثيقة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1317 / 26 غشت 1899.

«... فليكن في كرم علمك بأن نصف دوار من إيالتنا مديونة اسمه الزكاورة، فرقة من أولاد حدو، قد فر منه تسعة عشر خيمة، وذلك بعد إنشاء العسكر، ودخلوا للدار البيضاء، زيادة على ما هو داخل بالثغر قبل من ما ذكر...»¹.

وأما المثال أو الحالة الثانية عما كان يستعمله من تحايل عدد من أنفار عسكر القبائل للتملص من الخدمة بعيداً عن الأهل والأولاد، وذلك بإقدامهم على الفرار، والتوجه إلى المدينة القريبة من عشريتهم وقبيلتهم، فينخرطون في حاميتها العسكرية، فنلمسه مما ورد في رسالة أحد قواد قبيلة حاحة، وهو المحجوب بن أحمد الكلّولي الحاحي إلى السلطان، يطلعه فيها على ما وافاه به من أخبار أخوه وخليفته في القبيلة، في شأن الهارين من إخوانه من الخدمة العسكرية، ذاكراً على الخصوص:

«بأن بعضاً من العسكر قد كان في الخدمة مع سيدنا حتى بلغ رباط الفتح وهرب، وهم أربع. ثم كتبنا عليهم للخليفة، بحيث إن ظهروا في البلاد، يقبض عليهم، ويوجههم لخدمتهم، فذكر في هذا الكتاب إن بعضاً منهم ظهر بعسكر السويرة، وتعين إعلام سيدنا بهم لأنهم قبضوا من القبيلة أجرة على ستة أشهر ثم هربوا بها...»².

ما من شك أن مسألة هروب الجند والحراك، كانت تخلق باستمرار متاعب وقلاقل تكاد لا تنتهي للمخزن وللقبائل معاً، الشيء الذي حذى

1- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 416/2، وثيقة بتاريخ فاتح جمدي الأولى 1317/7 سبتمبر 1899.

2- خ. س، مع رقم 236، الرسالة بتاريخ 28 ذي الحجة 1304/17 سبتمبر 1887. وانظر كذلك:

- خ. س، مع. م. ع. ح، رسالة قائد الرحي عمرو الحسناوي إلى الحاجب أحمد بن مبارك البخاري بتاريخ 27 شعبان 1327/13 سبتمبر 1909، في شأن فرار أحد عشر نفرًا من العسكر الذي معه من قبيلة بني أحسن.

بالطرفين إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عساهم يثبتون في الخدمة، أو على الأقل أن يستمروا فيها أطول مدة زمنية ممكنة.

فالمخزن من جهته، كان يظن أنه بوضعه خطة معينة، تُحدد بمقتضاها مدة الخدمة العسكرية، والراتب الذي يعطى لكل نفر سنوياً قبل الالتحاق بالحضرة، والوقت المناسب الذي يتعين فيه توجيهه بديل من يوجد منهم في الخدمة، سوف يضمن استمرار معظمهم في الخدمة، أو على الأقل الحد من ظاهرة الفرار، في حين أن الأمر كان يقتضي توفير الشروط والظروف الضرورية، تقنياً، وأديباً، ومادياً، لتحبيب وتشجيع الناس على الانخراط التلقائي في صفوف الجندية، أو تمثيل والنيابة عن القبيلة في المحلة السلطانية، والحركة المخزنية، وما بالك سوف يفعل من يوجه إلى الخدمة على النحو الآتي:

«... إلى أن شخّصت العدد المذكور مصفداً بالحديد، زجراً وردعاً لأمثاله من العسكر الذي يفر عن الخدمة الشريفة...»¹.

ثم ماذا سيكون رد فعل هؤلاء الآخرين الذين تم تعيينهم قهراً ولاشك، تعويضاً لمن فر من إخوانهم الحراك الذين كانوا بناحية سوس، مع الأمير مولاي عثمان، ولكن قبل توجيههم «مصفدين» إلى هذه الجهة، توعدهم بأن:

«كل من فر منهم يُخلد في السجن...»².

1- خ. س، مع. ح رقم 254، رسالة القائد عمرو بن محمد الشتوكي (دكالة) إلى السلطان، بتاريخ فاتح رمضان 1305/ 12 مايو 1888.

2- خ. س، مع. م. ع. ع رقم 460، رسالة القائد الرجراجي بن مبارك الشيطمي إلى السلطان، بتاريخ 23 جمادى الأولى 1314/ 30 أكتوبر 1896. كان على هذا القائد إرسال بل إعطاء 552 حاركاً، كان حاضراً منهم في الحركة 419 شخصاً، يبقى ينقصه لإكمال العدد 133 نفرًا.

ومن العادات والممارسات المتبعة في هذا المجال كذلك، وضع علامة شبيهة بوشم يستحيل محوها، بين سبابة وإهلام اليد اليمنى للمجندين، حتى تَسْهُلَ عملية التعرف على الفارين منهم من جهة، والحيلولة دون تمكينهم من الانتقال من جهة أو فرقة إلى أخرى، فيصبح حينئذ المجند «مطبوعاً» وكأن الأمر يتعلق بقطيع من الأغنام أو الأبقار، قبل سياقتها إلى السوق، أو إلى المرعى¹.

ويرى بعض قواد القبائل أن من شأن وجود ممثلين لهم في الجهات التي تستقبل عسكر إخوانهم، بالإضافة إلى قوادهم العسكريين، أن يساعد على طمأننتهم واستقرارهم في الخدمة المخزنية. وهذا ما يترأى لنا مما جاء في كتاب القائد محمد بن أحمد بن المؤذن السمرغيني إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

1- خ. س، ك 194، ص. 10، رسالة الخليفة السلطاني بمدينة مراكش مولاي محمد إلى السلطان، في شأن «تخليف طابور المطاعي»، بتاريخ 8 ربيع الأول 1310 / 30 سبتمبر 1892. A.G.V., 3h2, «Détails sur l'Organisation de l'Armée Marocaine», in «Correro Militar» du 7 septembre 1870, p. 1.

ورد في هذه المقالة ما يلي:

«حين يتم تجنيد مغربي رغم أنفه في الجيش، كانت توضع علامة بين سبابة وإهلام يده اليسرى، حتى لا يمكنه الفرار من الخدمة...».

- A.G.V., 3h21, Cap. Larras «L'Occupation du Maroc», 25 mai 1900, pp. 18-20, et 102.

يقول هذا الضابط بأن «متطوعة الجند»، ويقصد بهم عسكر القبائل، كانوا كثيرون الهروب. ولهذا، ارتأى المخزن وشبههم قرب سبابة يدهم اليمنى، علماً بأن شكل الوشم كان يختلف من طابور إلى آخر. ثم يضيف بأن هؤلاء المجندين الجدد، كانت تربط أيديهم بسلسلة، عند توجيههم إلى الحضرة، تفادياً لهروبهم أثناء الطريق، كما كان السلاح والذخيرة لا يوزعان على الجميع إلا ساعة نشوب القتال، مستشهداً على ذلك بحركة سوس سنة 1899، حيث يقول بأنه ما كاد هؤلاء «المصفدون» يصلون إلى مدينة أكادير حتى تمكن نصف عددهم من الفرار».

«... نعم، مما يجب به إعلام مولانا أعزه الله، أننا كم من مرة نوجهوا عدداً من العسكر، وحين يلحق للحضرة العالية بالله، يبق يروج وحده، ولم يجد كبيراً له من إخواننا أمامه، يجتمع عليه، ويباشره، لكون عسكرنا ببني مكيلد، فمن أجل ذلك يهرب من هناك، ويتشتت في البلدان...»¹.

بيد أن كل التدابير التي كانت تُتخذ في هذا الشأن، لم تنفع في شيء، لأن الداء كان يتطلب اتخاذ إجراءات وحلول غير التي كان يسخرها المخزن وأعوانه للحيلولة دون هروب أبناء القبائل من الخدمة العسكرية، الأمر الذي كان يخلق نوعاً من الشعور بالإحباط واليأس في نفوس العديد من القواد المخزنين، بسبب عدم استقامة وانضباط إخوانهم، في صفوف الجيش والحركة.

فهذا مثلاً أحد قواد قبيلة دكالة، سعيد بن بوشعيب الفرجي، يقول في هذا الصدد:

«...إن قضية العسكر مهما خلفنا شُرْذمة لا تلحق نخل خدمتها، وكثيرها يفر قبل وصول الإعلام به، ومن وجهته في الحديد، بمجرد تسريحه يفر من ثمة... وجرينا معهم على الضابط الشريف بتوجيه العسكر وراتبه للحضرة الشريفة، ويكون ذلك بضامنه، فلم نحصل على طائل. فصار يفر، في الغالب، الضامن والمضمون، قبل علمنا بهما...»².

وعبر عن نفس الشعور، ولكن بكيفية بليغة من حيث التعبير والدلالة، القائد مسعود بن توزرة الزراوي، من الشاوية، في سياق الحديث عن الفارين من إخوانه، وعددهم 27 عسكرياً كانوا حاركين بمنطقة سوس وقتئذ، حيث كتب ما يلي:

1- خ، س، مع، ح رقم 187، وثيقة بتاريخ 17 جمادى الثانية 1306 / 18 يراير 1889.

2- خ، س، مع. ح رقم 390، بتاريخ 13 ذي الحجة 1310 / 28 يونيو 1893.

«...بفور التوصل بالكتاب الشريف، وجهناهم... بعضه مصفداً في الحديد، وبعضه بلا حديد... وقد كنا وقفنا وما قصرنا في أمره أولاً، وعملنا وجوهاً توجب شد العضد في ثبوته في الخدمة، فإذا به لم ينفع ذلك فيه، وصار كضرب في حديد بارد، ونظر مولانا الشريف أوسع...»¹.

واضح مما سبق أن مسألة الفرار من الخدمة العسكرية أو من الحركة، كانت تمثل مصدر قلق وإزعاج مستمرين بالنسبة للمخزن وأعوانه، وتؤدي إلى حدوث نوع من الخلل والارتباك في صفوف التنظيم العسكري الذي كانت تتزل بساحته. وهذا ما ذهب إليه الحاجب موسى بن أحمد، مخاطباً أخاه الباشا عبد الله بن أحمد، حيث قال:

«...فقد وصلنا كتابك في شأن ما كنا شافهناك في جانب العسكر الفاسي الفار، وما ظهر لك من تكليف الحاج عزوز ابن الفتوح بالوقوف على جمعهم حتى يكمل ذلك بلطافة... فاشرع في ذلك... واجعله من أهم أمورك، لكون فرارهم أحدث في العسكر خللاً بيناً...»².

1- خ. س، مج. ع. ع. رقم 406/2، الوثيقة بتاريخ 13 ربيع الأول 1317/22 يوليو 1899.

2- خ. س، و. ز، مج 25 وثيقة رقم 19 بتاريخ 16 رمضان 1294/24 سبتمبر 1877.

هذا الفهرس مأخوذ من الجزء الثاني

فهرس المحتويات

– الجزء الأول

7.....	شكر وتقدير
9.....	تنبيه
11.....	قائمة الرموز المستعملة في البحث
17.....	لوحة رموز الخرائط، والتصاميم والجداول
19.....	المقدمة

الباب الأول:

33.....	الجيش، المؤسسة والتنظيم
35.....	الفصل الأول: السياق الداخلي والخارجي
35.....	(1) الجيش جهاز من أجهزة الدولة
57.....	(2) السياق الخارجي والمغرب
95.....	(3) الحاجة إلى الجيش
117.....	الفصل الثاني: تركيب الجيش وتنظيمه
117.....	تقديم
118.....	(1) أهم فرق الجيش
118.....	1-1 عبيد البخاري
143.....	2-1 قبائل الكيش
187.....	3-1 حُرّاك القبائل ومقاييس فرض عددهم
229.....	4-1 جيش "النظام" ومسألة التجنيد والتعيين
258.....	5-1 العلوج

268.....	(2) الأعداد والعدة والذخيرة.....
268.....	1-2 الأعداد.....
281.....	2-2 أنواع السلاح بيد الجند، ونماذج من خزائن البارود والذخيرة.....
299.....	3-2 اختلاس السلاح وتفريه.....
313.....	الفصل الثالث: التسيير والتأطير.....
313.....	(1) الأطر والتراتب العسكري.....
328.....	(2) الرواتب والألبسة والسكن.....
328.....	1-2 الرواتب.....
339.....	2-2 الألبسة.....
366.....	3-2 السكن.....
395.....	(3) الامتيازات والإعفاءات.....
395.....	1-3 الإقطاعات والإنعامات.....
427.....	2-3 الاعتناء بأفراد الجيش والعسكر وبنوهم.....
438.....	(4) التأديب والعقوبات.....
438.....	1-4 المعانة.....
453.....	2-4 سلوك رجال الجيش والعسكر.....
462.....	3-4 ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية ومن الحركة.....

– الجزء الثاني

الباب الثاني:

5..... وظائف الجيش ومنجزاته.....

7..... الفصل الرابع: الأعمال والخدمات.....

7	(1) الجيش أداة لاستتباب الأمن الداخلي.....
7	1-1 ظاهرة الانتفاضات والتمردات في القرن التاسع عشر وموقف المخزن منها.....
23	2-1 انتفاض قبيلة الرحامنة نموذجاً (1894-1896).....
85	(2) التسخير واستعمالات أخرى.....
98	(3) الدفاع عن حوزة الوطن.....
98	3-1 الأبراج والتحصينات.....
116	3-2 القصبات و"الإدالات" و"الزلات".....
151	الفصل الخامس: الحركة وضوابطها
151	(1) الحركة في الزمان والمكان.....
151	1-1 دلائلها.....
157	2-1 وظيفتها.....
161	3-1 فصولها.....
165	(2) الاستعدادات الأولية.....
165	2-1 استنفار الجند وحراك القبائل.....
179	2-2 لوازم الحركة والحراك واختبار المسالك واستصلاح بعضها.....
203	(3) الحركة والقبائل.....
203	3-1 نماذج من حركات القرن التاسع عشر.....
	3-1-1 حركات السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد.....
203	3-1-2 حركات السلطان مولاي الحسن.....
237	3-2 عبء الحركة على القبائل.....
237	3-2-1 فريضة التموين.....
256	3-2-2 فريضة حمل أثقال المخزن.....
263	3-2-3 الامتناع عن المشاركة في الحركة.....

الباب الثالث:

- 271..... محاولات تحديث الجيش، الوسائل والنتائج
- 273..... الفصل السادس: الحاجة إلى التحديث، العون الأجنبي ومشاكله
- 273..... (1) انكشاف واقع الجيش المغربي بعد هزيمتي إيسلي وتطوان
- 290..... (2) أي مثال يُقتدى به، الشرق أم الغرب؟
- 301..... (3) البعثات العسكرية الأوربية وخلفياتها
- 301..... 1-3 البعثة العسكرية الفرنسية
- 319..... 2-3 المساعدة الإنجليزية
- 327..... الفصل السابع: مجهودات الدولة
- 327..... (1) الإرساليات الطلابية إلى الخارج
- 341..... (2) نماذج من مراكز صُنع العدة والذخيرة بالمغرب
- 341..... 1-2 تطوان والعرائش
- 348..... 2-2 فاس ومعاملها لصُنع البنادق، والبارود، والقرطوس
- 373..... (3) احتكار المخزن للصناعة الحربية واعتناؤه بالمهرة من صناعات الأسلحة والبحث عنهم
- 377..... (4) استيراد السلاح والذخيرة، ومحاولة إحياء الأسطول الحربي المغربي
- 412..... الخاتمة
- 425..... ملحق
- 453..... البيليوغرافيا
- 485..... الفهارس
- 487..... فهرس الأعلام
- 529..... فهرس القبائل والجماعات والأسر

545.....	فهرس الأماكن.....
571.....	فهرس الخرائط والرسوم والجداول والصور.....
577.....	فهرس الصور.....
579.....	مختلفات.....
583.....	فهرس المحتويات.....

ولد مصطفى بن أحمد الشابي بمدينة مراكش سنة 1944.



حصل على شهادة البكالوريا في العلوم التجريبية بمدينة مراكش سنة 1963، وعلى الإجازة في التاريخ والجغرافيا، من كلية الآداب بالرباط سنة 1966. كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر، وعلى شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ من نفس الكلية سنتي 1974 و2003.

عمل المؤلف في التعليم الثانوي بمسقط رأسه خلال السنتين الدراسيتين 1966 - 1967 و1968 - 1969، ليلتحق، بعد ذلك وفي مطلع السنة الجامعية 1969-1970، بكلية الآداب بالرباط، أستاذا مساعدا بها.

هذا، وقد تحمل المؤلف، إلى جانب مهام التدريس والتأطير، اعتبارا من تاريخ التحاقه بالجامعة، مسؤوليات جامعية، على مستوى الإدارة والتسيير، نائبا لعميد كلية الآداب بالرباط ما بين 1979 و1981، ثم عميدا لكلية الآداب بوجدة ما بين 1981 و1988، ورئيسا لجامعة محمد الأول بوجدة ما بين 1986 و1989، فضلا عن تحمله لمسؤوليات نقابية قبل ذلك، في المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس، ما بين 1970 و1975، وفي المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، خلال السنة الجامعية 1975-1976، كاتباً عاماً لها.

ينضاف إلى هذا، إسهام الأمانة العامة لاتحاد الجامعات الإسلامية إلى المؤلف في الفترة ما بين 1986 و1988، وعضويته في الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، والتي صار كاتبها العام منذ سنة 2003، وعضويته كذلك في كل من الجمعية المغربية للبحث التاريخي واللجنة العلمية لجامعة مولاي علي الشريف بالريصاني.

صدر له، سنة 1995، كتاب «النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر»، ومجموعة من الدراسات والبحوث، حول قضايا وجوانب من تاريخ المغرب الاجتماعي، والثقافي المعاصر.

المؤلف متزوج وله ثلاثة أبناء.